

أَوْضَحُ الْمَسَائِلِ

إِلَى الْفَيِّهِ ابْنِ مَالِكٍ

تَأَلِيفُ

أَكْرَمَ أُمِّي مُحَمَّدٌ قَبْلَ اللَّهِ جَمَالَ الدِّينِ بَرِّهِ يَرْشِفُ بِهِ أَفْعَدُ  
أَبَرِّهِ قَبْلَ اللَّهِ بَرِّهِ هَسَامُ بْنُ رِضْوَانٍ إِسْمَاعِيلِي  
الْمَقَرِّي حَرْفِي ٧٦٨ هـ

وَصَفَّ كِتَابُ

مُعَدَّةُ السَّالِكِ إِلَى تَحْقِيقِ أَوْضَحِ الْمَسَائِلِ  
وَهُوَ الشَّحُّ الْكَبِيرُ مِنْ ثَلَاثَةِ شُرُوحٍ

تَأَلِيفُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ

الْمَكِّيُّ الْبَغْدَادِيُّ

سَنَةِ ١٢٠٠ هـ











# أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْتَةِ أَبُو مَسَالِكُ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أوضح المسالك  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد بن أبي الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

## الجزء الثاني

منشورات المكتبة العصرية

مكيديا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥

حُقوقُ الظَّيِّعِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاسِ الْوَاحِدِ  
فِي جَمِيعِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ

المكتبة "العصرية"

صيدا - ص.ب: ٢٢١

بيروت - ص.ب: ٨٣٥٥

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب « لا » العاملة عمل إن<sup>(١)</sup>

وَشَرَطَهَا : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى الجنس ، وأن يكون نفيه  
مفصلاً ، وأن لا يدخل عليها جار ، وأن يكون اسمها نكرة ، متصلاً بها ، وأن  
يكون خبرها أيضاً نكرة ، نحو « لَا غُلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ » :  
فإن كانت غير نافية لم تعمل ، وَشَذَّ إِمْعَالُ الرَّائِدَةِ فِي قَوْلِهِ :

١٥٤ — لَوْلَمْ تَكُنْ غَطْلَانُ لَا ذُنُوبَ لَهَا

إِذَا لَلَامَ ذَوُو أَحْسَابِهَا عُمَرَا

(١) قد علمت فيما مضى أن « لا » التي ترفع الاسم وتنصب الخبر قد أشبهت ليس  
في المنفى فعملت عملها ، وههنا أمران لابد لنا من أن نذكر إليهما :  
الأمر الأول : خلاصته أن لا النافية للجنس هذه أشبهت إن في أربعة أمور ، أحدها أن  
كلامهما يختص بالدخول على الجمل الاسمية ، وثانيها أن كلامهما للتأكيد ، فلا لتأكيد  
المنفى ، وإن لتأكيد الإثبات ، وثالثها أن كلامهما له صدر الكلام فلا يقع حشواً ، ورابعها  
أن لا تقيضة إن ، والثالث قد يحمل على تقيضه كما يحمل على مماثلة ، فقد حملوا « رضى »  
على « سخط » الذى هو ضده فى المنفى ، فعُدوه بلى مع أن أصله أن يتعدى بمن كما فى  
قوله تعالى ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) ومن الجمل قول الشاعر :

إِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنُو قُشَيْرٍ كَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبْنِي رِضَاهَا

الأمر الثانى : أن عمل لا لما كان الجمل على إن انحطت لا عن إن فى قوة العمل ،  
وترتب على ذلك عدة أمور : منها أن اسم إن يكون مذكوراً ويكون محذوفاً ، بخلاف  
اسم لا فإنه يتعين أن يكون مذكوراً ، ومنها أن اسم إن يكون معرفة ويكون نكرة ،  
فأما اسم لا فإنه يتعين أن يكون نكرة ، ومنها أن خبر إن يجوز أن يتقدم على اسمها  
إذا كان جاراً ومجروراً ، فأما خبر لا فيتعين تأخيره عن الاسم ولو كان جاراً ومجروراً ،  
ومنها أن اسم إن ينون إن كان معرباً منصرفاً ، فاحفظ كل ذلك ولا تنسه .

١٥٤ — هذا بيت من البسيط ، وهو من كلة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها

عمر بن هيرة الفزارى .

اللقنة : « غطفان » اسم أبى قبيلة ، وهو الجذ الأعلى لفزارة « للام » لام : فعل ماض من اللوم ، وهو العذل والتنصيف « أحسابها » الأحساب : جمع حسب - بفتح الحاء والسين للهمتين - وهو ما يعد من الذآثر ، قال ابن الأثير : الحسب فى الأصل : الشرف بالآباء وما يهده الإنسان من مفاخره . وقيل : الحسب والكرم يكونان فى الرجل وإن لم يكن له آباء لم شرف ، والشرف والمجد لا يكونان إلا بالآباء .

للعنى : بهجو غطفان كلها من أجل عمر الذى وجه إليه الخطاب بالهجاء ، ويقول : إنهم قوم كثير الذنوب معروفيون بذلك ، فهم لا يخشون على أنفسهم معرة الهجاء ، لأن العرض للثوم لا يخاف صاحبه عليه ، ولو كانوا ممن لا ذنب له خشوا فضيحة هجائى فصدوا عمر عن أن يترضى لى ، لكبيهم لما تركوه وشأنه وخلوا بينه وبين الترضى لى - مع علمهم بما يترتب على ذلك من هجائى له - دلوا على أنهم لا يخافون ، ودل ذلك على أن ذنوبهم أكثر من أن يحصها العد .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم « غطفان » اسم تكن « لا » زائدة « ذنوب » اسم لا الزائدة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا الزائدة ، وجملة لا الزائدة مع اسمها وخبرها فى محل نصب خبر تكن « إذن » حرف جواب وجزاء واقع فى جواب لو « للام » هذه اللام هى التى تكون فى جواب لو ، وهى ههنا مؤكدة ، لام : فعل ماض « ذوو » فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع منه كرسالم ، وهو مضاف وأحساب من « أحسابها » مضاف إليه ، وهو مضاف وضيف الغائبة العائد إلى غطفان مضاف إليه « عمرا » مفعول به اللام منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « لا ذنوب لها » فإن كلمة « لا » فيها زائدة لتدل على النفى ، وكان من حق ما بعدها أن يرفع بالابتداء ، ولكنه - مع ذلك - أعملها فى الاسم فبناه على الفتح كما ترى .

هذا يخرج كلام اللؤلف ، وأصله لأبى الحسن الأخفش ، ونقله عنه ابن عصفور فى القرب ، قال : « أنشد أبو الحسن » لو لم تكن غطفان ... البيت \* والعنى لها =

ولو كانت **لِئْفَرِ الْوَحْدَةِ** عملت عمل ليس ، نحو « **لَا رَجُلٌ قَائِمًا** ، بَلْ رَجُلَانِ » وكذا ، إِنْ أُريدَ بها نَقْيُ الجنس لا على سبيل التنصيص ، وإِنْ دخل عليها الخافض **خَفِضَ النُّكْرَةُ** <sup>(١)</sup> ، نحو « **جِثْتُ بِلَا زَادٍ** » ، و « **غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ** » وَشَدَّ « **جِثْتُ بِلَا شَيْءٍ** » بالفتح ، وإِنْ كَانَ الْأَسْمُ معرفة أو منفصلا منها أَهْمَلْتُ <sup>(٢)</sup> ، ووجب - عند غير المبرد وابن كَيْسَانَ - تَكَرُّرُهَا ،

= ذنوب ، أَيْ : وَعَمِلَ لَا الزائدة شاذ ، والأصل أَنْ يَكُونَ دَخُولُ لَا الزائدة فِي الْكَلَامِ لِحِجْرَةِ تَقْوِيَّتِهِ وَتَوْكِيدِهِ « **أ** . وقال ابن جنى : « سَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ ، فَقُلْتُ : الزائدة لم أولا ؟ فقال : لم تأتْ لم زائدة في كلامهم ، فيجب أَنْ تكون لا هي الزائدة « **أ** . وهذا كله مبنى على أَنَّ « لو » حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الراجح عند العلماء .

(١) اعلم أولا أَنَّ حرف الجر فيه نوع قوة ، بدليل أَنَّهُ لَا يَلْقَى عَنْ الْعَمَلِ ثُمَّ اعلم ثانياً أَنَّ « لا » حرف نفي لا يعوق العامل المتقدم عليه عَنْ أَنْ يَعْمَلَ فِي الْعَمُولِ الْمُتَأَخِّرِ عَنْهُ ، وانظر إِلَى مِثْلِ : قَوْلِكَ « سَأَدَى أَنْ لَا تَوْدَى وَاجِبِكَ » نجد الفعل « تَوْدَى » منصوبا بِأَنَّ الْمَصْدَرِيَّةَ الدَّاخِلَةَ عَلَى « لَا » النافية ، وَلَمْ تَحُلْ « لا » بَيْنَ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ أَنْ وَالْعَمُولِ الَّذِي هُوَ الفعل المضارع ، وانظر أَيضاً إِلَى مِثْلِ قَوْلِكَ « إِنْ لَا تَوْدُ وَاجِبِكَ تَنْدَمُ » نجد أَنَّ « تَوْدُ » مجزوم بِإِنَّ الشرطية المتقدمة عَلَى لَا النافية ، وَأَنَّ « لا » هذه لَمْ تَحُلْ بَيْنَ الْعَامِلِ الَّذِي هُوَ إِنْ الشرطية ومعموله الَّذِي هُوَ الفعل للمضارع ، ثُمَّ وَاظِنْ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ نَحْوِ قَوْلِكَ « إِنْ لَمْ تَوْدُ وَاجِبِكَ تَنْدَمُ » وَقَدْ عَمِلْتَ أَنَّ « تَوْدُ » مجزوم بلم ، وَلَيْسَ مجزوماً بِإِنَّ الشرطية ، تَدْرِكُ الْفَرْقَ بَيْنَ « لا » وَغَيْرِهَا مِنْ أَدْوَاتِ النَّفْيِ ، فَإِذَا بَادَرَكْتَ ذَلِكَ فَاعْلَمْ أَنَّ لِإِنْفِي « جِثْتُ بِلَا زَادٍ » وَفِي « غَضِبْتُ مِنْ لَا شَيْءٍ » حَرْفَ نَقْيٍ لَا يَحْمِلُ لَهُ ، وَأَنَّ النُّكْرَةَ الَّتِي بَعْدَهُ فِي التَّالِيَةِ مَجْرُورَةٌ بِحَرْفِ الْجَرِّ السَّابِقِ عَلَى لَا ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّ « لا » فِي هَذَيْنِ التَّالِيَيْنِ وَنَحْوِهَا اسْمٌ بِمَعْنَى غَيْرٍ ، وَهُوَ مَبْنِيٌّ لَشَبْهِهِ بِالْحَرْفِ ، وَعَمَلُهُ الْجَرِّ ، وَهُوَ مُضَافٌ إِلَى النُّكْرَةِ الَّتِي بَعْدَهُ ، فَالنُّكْرَةُ عِنْدَهُمْ مَجْرُورَةٌ بِالْإِضَافَةِ ، لَا بِحَرْفِ الْجَرِّ السَّابِقِ .

(٢) قد ورد اسم « لا » النافية للجلس معرفة ، وهي مع ذلك عاملة . ولم تكرر ، =

نحو « لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » ونحو ( لَا فِيهَا غَوْلٌ )<sup>(١)</sup> ، وإنما لم تكرر في قولهم « لَا نَوَلَّكَ أَنْ تَفْعَلَ »<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

== ومن ذلك قولهم « قضية ولا أبا حسن لها » وقولهم :

\* لَا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْعَطِيِّ \*

وقول الشاعر :

أَرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي حُبَيْبٍ

تَكِيدُنْ ، وَلَا أُمِّيَّةً فِي الْبِلَادِ

فهذه الشواهد الثلاثة ظاهرها أن العلم قد وقع اسما للانافية للجنس ولم تكرر لا ، وللملاء في تأويل ذلك وأشباهه طريقتان :

أحدهما : أن يقدر اسم لانكزة لا تعرف بالإضافة ككلمة مثل ، وتقدر هذه النكزة كانت مضافة إلى العلم ثم حذف للمضاف وأقيم للمضاف إليه بمقاه ، أى : ولا مثل أبي حسن ، ولا مثل هيثم ، ولا مثل أمية .

والطريق الثاني : أن يقدر العلم قائما معام وصف اشتر به ، فيقدر في « لا أبا حسن » لا فيصل لها ، ويقدر في « لا أمية » ولا كريم في البلاد ، ويقدر في « لاهيثم » ولا حسن السوق ، وهكذا . (١) من الآية ٤٧ من سورة الصافات :

(٢) أصل النول - بفتح النون ومكون الواو - مصدر بمعنى التناول ، فإذا قلت

« نولك أن تفعل كذا » كان معناه : تناولك فعل كذا ، بمعنى أنه ميسور له ، وإذا

قلت « لانولك أن تفعل كذا » كان معناه : لا تناولك أن تفعل كذا ، بمعنى أنه محال

لاتصل يده إليه ولا يستطيعه ولا يقوى عليه ، هذا أصله ، ثم صار هذا المصدر بمعنى المفعول ،

فمضى « لانولك أن تفعل كذا » لا متناولك فعل كذا ، وعلى ذلك تكون « لا » نافية ،

و « نولك » مبتدأ ومضاف إليه ، وأن المصدرية والفعل المضارع بعدها في تأويل

مصدر ، وهذا المصدر إما أن تجعله نائب فاعل لنولك سد مسد خبر المبتدأ ، وهذا إذا

نظرت إلى أن المراد به اسم المفعول ، وإما أن تجعل المصدر الملسبك من أن المضارع

خبر المبتدأ ، هذا ما يتعلق بلفظ هذه العبارة ، وأما ما يتعلق بمعناها فقد فسرها العلماء

بلا يبغي لك أن تفعل كذا ، لأنه إذا لم تتناوله قدرته لم يبلغ له ، فهو فيما ترى مجاز

مرسل علاقته اللازمة والمروية .

١٥٥ - أَشَاءَ مَا شِئْتَ ، حَتَّى لَا أَزَالَ لِمَا  
لَا أَنْتَ شَائِسَةٌ مِنْ شَأْنِنَا شَانِي  
للضرورة في هذا ، ولأقول « لَا نَوَلُّكَ » بلا يَلْتَنِي لك .

\*\*\*

١٥٥ - هذا بيت من البسيط ، ولم أجد أحداً نسب هذا البيت إلى قائل معين وقد أنشدته الفراء وابن كيسان ولم يعزوله إلى أحد .  
اللفظ : « شَانِي » اسم فاعل فعله شَأْنُ الشيء يشْنُوهُ شَأْنًا - بتثنية الشين - ومشناً وشئاناً - بسكون النون في الأخيرة أو قصصاً - ومعناه ابتغىه وكرهه ، والأصل في اسم الفاعل شَانِيءٌ - بالهمز في آخره - تخفف بقلب الهمزة ياء لانكسار ما قبلها مع كونها متطرفة .  
المعنى : إنى لأحب ما تحبينه ، وأرغب فيما ترغبين فيه ، ولا يزال شَأْنِي أن ابتغى ما تكرهينه ولا أميل إلى مالا تشائينه .  
الإعراب : « أَشَاءَ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « مَا » اسم موصول مفعول به لأشَاءَ مبني على السكون في محل نصب « شِئْتَ » فعل وفاعل ، والجملة لأعمل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، والتقدير : أشاء الذي شِئْتَ « حَتَّى » يجوز أن تكون ابتدائية كما يجوز أن تكون غائية « لَا » حرف نفي « أَزَالَ » فعل مضارع ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، فإن جعلت حتى غائية فهذا المضارع الناقص منصوب بأن مضمرة ، وإن جعلت حتى ابتدائية فهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم « لِمَا » جار ومجرور متعلق بقوله شَانِي الذي في آخر البيت « لَا » نافية « أَنْتَ » ضمير منفصل مبتدأ « شَائِسَةٌ » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لأعمل لها صلة ما الموصولة المجرورة محلاً باللام ، والعائد ضمير منصوب بشائية محذوف ، والتقدير : للذي لا أنت شائسته « شَانِي » خبر أزال ، وكان حقه أن ينصب بالفتحة الظاهرة لأنه صار بعد قلب الهمزة ياء مثل القاضي والداعي ، إلا أنه عامل كما يعامل المرفوع والمجرور فقد الفتحة على الياء كما يقدر الضمة والكسرة .

فصل : وإذا كان اسمها مفرداً - أى : غير مضاف ، ولا شبيه به - بُنيَ على الفتح إن كان مفرداً أو جمع تكسير ، نحو « لا رجلٌ ، ولا رجالٌ » وعليه أو على الكسر إن كان جمعاً يألف وتاء<sup>(١)</sup> ، كقوله :

== الشاهد فيه : قوله « لا أنت شاة » حيث ورد فيه دخول « لا » النافية على معرفة - ومن الضمير: الفصل المرفوع - ولم تتكرر « لا » .

وقد تمسك بهذا البيت المبرد وابن كيسان ، فزعموا أنه لا يلزم نكرار « لا » إذا اقترنت بالمعرفة أو فصل بينهما وبين اسمها ، وذلك عند جبهة النعانة محمول على ضرورة الشعر ؛ لأن تكرار المعرفة - كأن تقول : لا محمد ولا بكر ولا خالد يقولون هذه المقالة - يقوم مقام نفي الجنس الذى هو الأصل فى مدخول « لا » ألا ترى أنك لو قلت « لا أحد يقول هذه المقالة » كان ذلك عند التحقيق بمنزلة أن تذكر جميع الأفراد واحداً فواحداً وتنفى عنهم ما تريد أن تنفيه ، ولما كان تعداد جميع الأفراد غير ممكن أقاموا الجنس مقام هذا التعداد ، فإذا أنت عدلت عن اسم الجنس وذكرت اسماً لا يتناول غير فرد واحد - وهو المعرفة - كنت خليفاً بأن تموض « لا » عما فاتها من نفي الجنس . وذلك بتكرار اسمها ؛ فافهم ذلك وتدبره جيداً فإنه كلام جيد .

(١) اعلم أن العلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالماً أربعة مذاهب : (الأول) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جبهة النعانة . (الثانى) أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، وقوله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء فلا يحذف .

(الثالث) أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسي ، ورجحه ابن هشام فى المتن ، والمحقق الرضى فى شرح الكافية ، وابن مالك فى بعض كتبه .

(الرابع) أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح ، وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بينه وجه وجيه ، ويؤخذ من كلام ابن الأثير أن الرواية فى بيت سلامة بالفتح دون الكسر ، فيكون تأييداً للمذهب المازنى ومن معه ، ولكننا لاستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأثير لم يحفظها .



١٥٦ — إِنَّ الشَّبَابَ الَّذِي يَجْدُ عَوَاقِبَهُ فِيهِ نَلْدٌ وَلَا لَدَاتٌ لِلشَّيْبِ

١٥٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو لسلامة بن جندل السعدي ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَيْثُ ذُو التَّعَاجِبِ      أَوْدَى ، وَذَلِكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبٍ  
وَلَى حَيْثُ ، وَذَلِكَ الشَّيْبُ يَنْبَهُهُ      لَوْ كَانَ يُدْرِكُهُ رَكْضُ الْيَمَاعِيبِ  
اللقية : « أودى » ذهب ونفى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها لأنه إنما أراد إنشاء التمسر والتهزن على ذهاب الشباب « حيدا » محمودا « التعاجيب » العجب ، وهو جمع لا واحد له ، ويروى في مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهي الأمر يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حيثاً » سريعا « الباعيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحبل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين - جمع أشيب ، وهو الذي ابيض شعره ، ويروى صدر البيت الشاهد هكذا :

• أَوْدَى الشَّبَابُ الَّذِي يَجْدُ . . . إلخ •

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسمها « الذي » اسم موصول نعت للشباب « يجد » يجوز أن يكون خبرا مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه - على هذا - نائب فاعل ، لأنه مصدر بمعنى اسم الفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبرا مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخر ، وجاز الإخبار بالفرد - وهو مجد - عن الجمع - وهو عواقب - لأنه مصدر ، وللمصدر لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال جملة « مجد عواقبه » - سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر - لا عمل لها من الإعراب صلة للموصول « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله « نلد » الآتي « نلد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لادات » اسمها مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لادات للشيب » حيث جاء اسم لا - وهو « لادات » - جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية بينائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان نصب بها لو أنه معرب ، كما وردت رواية أخرى بينائه على الفتح ، فدل مجموع الروايتين على جواز الوجهين فيه وفي نظائره .

رَوَى بهما ، وفي الخصائص أنه لا يميز فَتَحَهُ بِصَرِيٍّ إِلَّا أَبَا عَثْمَانَ ، وعلى الياء إن كان مُثْنًى أو مَجْمُوعًا على حَدِّهِ <sup>(١)</sup> ، كقوله :

— ١٥٧ — \* تَعَزَّزَ فَلَا الْفَيْنِ بِالْعَيْشِ مُتَمًّا \*

(١) ذهب أبو العباس للبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيًا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشبه التي تقدم يانها : ألا يعارض هذا الشبه شيء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودا في الاسم ، ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف — من بعد ذلك — فإن هذا لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن هنا ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم .

ومما يؤكد ضعف ما ذهب إليه للبرد أنه قد اتفق مع الجمهور على بناء النادى للمثنى أو المجموع على ما رفع به ، ولم يمسأ بما هو من خصائص الأسماء في هذه الحال ، والإنصاف يقتضيه أن يسير في طريق واحد ، فلما أن يقول بإعراب اسم لا إذا كان مثنى أو مجموعا وإعراب النادى إذا كان كذلك ، وإما أن يقول بينهما ، فأما أن يقول بإعراب الأول وبناء الثاني فإن هذا متمسك بدليل في ناحية وإهمال هذا الدليل في ناحية أخرى مع تساوى الناحيتين ، وذلك لا يجوز .

١٥٧ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَكِنْ لَوْزَادِ الْمُنُونِ تَتَابَعُ \*

ولم أتف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين .

اللمة : « تعز » يريد تكلف السلوان بمن سبقك ، والناسى بمن مضى قبلك =

وقوله :

١٥٨- يُخَشِّرُ النَّاسُ لَا يَبِينُ وَلَا آ بَاءَ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤُنُ

« إلفين » ثنية إلف - يكرس الهمزة وسكون اللام - وهو الصديق القدي تألفه وبألفك ، ومثله الأليف ، ونظيره لفظا ومعنى الحل والحلل والحلن والحدين والحلب والحبيب والود والوديد « وراذ » بضم الواو وتشديد الراء - جمع وارد ، كسأهم وصوام وقأم وقوام « للنون » اللوت « تنابع » توارب ، يتبع بعضهم بعضا ، ويرد بعضهم بآخر بعض .

للغنى : تكلف السلوان ، وتأس بالدين وردوا حياض اللوت من قبل ، فإنك لا تجد صديقين تتعما بالبقاء ، ولكن الناس يتواردون على اللوت ، ويتناهبون على الهلاك . الإعراب : « تعز » فعل أمر مبني على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فلا » اهاء حرف دال على التعليل ، لا : نافية « إلفين » اسم لا ، مبني على الياء لأنه مثنى « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقوله متع الآتي « متع » متع : فعل ماض مبني للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعله ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر لا « ولكن » الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك « لوراد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ووراد مضاف و « للنون » مضاف إليه « تنابع » مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله « لا إلفين » حيث جاء فيه اسم لا النافية للجنس مثنى ، وبني هذا للمثنى على الياء التي ينصب بها حين يكون مفعولا .

ومثل هذا الشاهد قول جرير بن عطية ( وهو الشاهد رقم ١٦٢ الآتي ) :

بَأْيُ بَلَاءٍ يَا نُصَيْرُ بَنٍ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ دُنَابِي لَا يَدِينُ وَلَا مَدْرُ

١٥٨ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين .

اللمة : « عنتهم » أهمتهم ، وهول : عناء الأمر عني ، إذا كان يستعق عنيته ويستوجب اهتمامه « شئون » جمع شأن مثل أمر وأمور وخطب وخطوب ، وكل هذه الألفاظ بمعنى واحد .

للغنى : يريد أن كل واحد سيكون في يوم القيامة معنيا بشأن نفسه ، غير قادر على

= التفكير في غيره ، وأخذ هذا من قوله تعالى : ( يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ) وقوله سبحانه : ( لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه ) .

الإعراب : « يحشر » فعل مضارع مبني للمجهول « الناس » نائب فاعل « لا » نافية للجلس « بنين » اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه جمع مذكر سالم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : نافية للجلس « آباء » اسمها ، وخبر لا في الوضعية محذوف ، والتقدير : لا بنين موجودون ولا آباء موجودون « إلا » أداة استثناء مفعلة « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق « عرتهم » عرى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وضمر التية مفعول به « شؤون » فاعل عرى ، وجملة الفعل للماضي للقرن بقدر فاعله ومفعوله في محل نصب حال ، ولنا كلام في هذا للموضع نفيس ذكرناه في شرحنا على شرح الأشموني ، وسببه أن الشيخ خالد جمل الواو في « وقد عنتهم شؤون » زائدة ، وبجعل الجملة بعدها - وهي جملة « قد عنتهم شؤون » في محل رفع خبر لا ، وزعم أن خبر النواسخ إذا كان جملة جاز اقترانه بالواو ، وجعل ما في البيت نظيراً لما ورد في قول الفند الزماني أحد شعراء الحماسة :

فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانٌ

وزعم أن جملة « وهو عريان » خبر أمسى والواو زائدة قبلها .

وهذا كلام خال عن التحقيق ، والرد عليه من ثلاثة وجوه :

الأول : أن أكثر العلماء على أنه لا يجوز اقتران خبر النواسخ بالواو الراضية ، وإنما أجاز ذلك الأخفش ، وتبعه ابن مالك في بعض كتبه ، والحمل على الأمر للتحقق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه .

الوجه الثاني : أن ابن مالك الذي أجاز اقتران الخبر للنواسخ بهذه الواو لم يطلق القول إطلاقاً ، بل أجاز ذلك في خبر ليس إذا اقترن هذا الخبر بإلا ، كما أجازته في خبر كان وأخواتها بشرط عدم اقتران خبرهن بإلا ، فالقول بزيادة الواو في خبر لا مما لم ينص على جوازه أحد .

الوجه الثالث : أننا لو سلمنا أن « لا » تحمل على ليس لأنها بمعنى واحد وهو النفي وقف وطريقنا أن من شرط عمل لا ألا ينقص نفي خبرها بإلا ، قياس « لا » على ليس . =

قيل : وعلة البناء تصدق<sup>(١)</sup> معنى « من » بدليل ظهورها في قوله :

• وَقَالَ أَلَا لَأَمِّنَ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ • — ١٥٩

== في هذه للسألة غير ميسور ، لفارق بينهما ، فإن « ليس » لا يشترط في عملها هذا الشرط ، وهي الأصل الذي يحمل عليه « لا » وللأصول ما ليس للقروح .  
الشاهد فيه : قوله « لا بنين » حيث جاء فيه اسم لا جمع مذكر سالما ، وبني على الياء التي هي علامة نصبه في حال الإعراب .

(١) يختلف النحاة في اللة التي من أجلها بني اسم لا ، فذهب سيدييه والجمهور إلى أن علة بنائه هو تركب « لا » مع اسمها مثل تركب خمسة عشر ، ويؤيد ذلك أنه إذا فصل بين لا واسمها ولو بالخبر زال البناء ، نحو قوله تعالى : ( لا فيها غول ) وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أن علة البناء هو تضمن معنى من الاستغرافية ، وقد اعترض ابن الضائع هذا القول بأن الذي تضمن معنى من هو لا نفسها ، ونحن نسأل عن علة بناء اسمها ، وسيأتي في شرح الشاهد ( ١٥٩ ) رد هذا الاعتراض .  
١٥٩ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

• فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيْفِهِ •

ولم أنف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللمة : « يذود » مضارع ذاده عن الشيء ، ومعناه دفعه عنه ومنعه منه ، ومنه قوله تعالى : ( ووجد من دونهم امراةين تذودان ) « سبيل » طريق « هند » اسم امرأة .

الإعراب : « قام » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « يذود » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل للمضارع وفاعله في محل نصب حال من فاعل قام « الناس » مفعول به لينود « عنها » بسيفه « جاران ومجروران يتعلق كل منهما يذود ، وسيف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه » وقال « الواو حرف عطف ، قال : فعل ماض « ألا » أداة استفتاح « لا » نافية للجنس « من » حرف جر زائد « سبيل » اسم لا النافية للجنس ، مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « إلى هند » =

وقيل : تركيب الأسم مع الحرف كخمسـة عشر .

وأما للضاف وشبهه فـعربان ، والمراد بشبهه : ما اتَّصَلَ به شيء من تمام  
معناه<sup>(١)</sup> ، نحو « لا يبيحُ فِعْلُهُ عُمُودٌ ، ولا طالعاً جَبَلًا حاضِرٌ ، ولا خيراً من  
زَيْدٍ عَدَدُنَا » .

\*\*\*

فصل : ولك في نحو « لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ » حَسَّةٌ أَوْجُهُ :  
أحدها : فَتَحُّهَا ، وهو الأصل ، نحو ( لَا يَبِيحُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ )<sup>(٢)</sup> في قراءة  
ابن كثير ، وأبى عمرو .

الثاني : رَفْعُهَا ، إما بالأبتداء ، أو على إعمال « لا » عملَ ليس كالأية  
في قراءة الباقيين ، وقوله :

== جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية للجنس ، أو يتعلق بمحذوف صفة لاسم  
لا ويكون خبرها محذوفاً .

الشاهد فيه : « قوله ألا من سبيل » حيث ظهرت « من » بعد « لا » فدل  
ذلك على أن الاسم إذا لم تذكر معه « من » فهو متضمن لإياها . وهذا الرأي هو  
الذي اختاره ابن عصفور ، وعظه بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل ، أما البناء  
لتضمن معنى الحرف فكثير ، قال الشيخ خالد الأزهرى « واعترضه ابن الضائع بأن  
للتضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها » اهـ ، قال الدونشوى : « هذا  
الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذى هو معنى من معناه الشمول ، ولا شك أن ذلك  
مدلول للنكرة لأنها في سياق النفي للعموم » اهـ ، والذى ذكره الدونشوى رحمه الله  
هو المحقول ؛ لأنه لا معنى لما قاله ابن الضائع .

(١) مثل المؤلف بثلاثة أمثلة ليشير إلى أن ما اتصل باسم لا قد يكون مرفوعاً به  
كالثال الأول ، وقد يكون منصوباً به كالثال الثانى ، وقد يكون مجروراً بحرف جر  
يتعلق به كالثال الثالث ، وقد بقى رابع وهو أن يكون معطوفاً عليه نحو « لثلاثة وثلاثين » .  
(٢) من الآية ٢٥٤ من سورة البقرة ، ومثل هذه الآية الكريمة في فتح الاسمين  
قول الشاعر ( وهو الشاهد ١٥٨ السابق ) :

يُحْشَرُ النَّاسُ لَا يَبِينُ وَلَا آباءٌ إِلَّا وَقَدْ عَنَّتْهُمْ شُؤْنُ

— ١٦٠ — \* لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمْلُ \*

١٦٠ — هذا هجر بيت من البسيط ، صدره قوله :

\* وَمَا هَجَرْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مُمَانَةً \*

رسد البيت من كلام الراعى ، واسمه عبيد بن حصين النخعى ، بزنة التصغير فى اسمه واسم أبيه واسم قبيلته .

اللقبة : « وما هجرتك » يروى فى مكانه « وما صرمتك » والصرم : المجير وقطع حال اللودة « لا ناقة لى فى هذا ولا جمل » هذا مثل من أمثال العرب يقوله من يتبرأ من الأمر ويواعد نفسه منه ، وأول من قاله الحارث بن عباد فارس النعمانة حين قتل جساس بن مرة كليب بن ربيعة ، وهاجت الحرب بين بكر وتغلب ، وكان الحارث بن عباد قد اعتزلها ، وقال بعضهم : إن أول من قال ذلك الصدوف بنت حليس النخعية ( انظر جمع الأمثال للبيدائى ج ٢ ص ١٤٤ بولاق ) وللراد لاشئ لى فى هذا الأمر .

والحارث بن عباد مما يسأل كثير من الناس عن ضبط اسم أبيه ، وهو بضم المين للهجمة وفتح الباء مخففة بزنة غراب وتراب ، قال مهمل بن ربيعة :

شَفَيْتُ النَّفْسَ مِنْ أَبْنَاءِ بَكْرِ وَحَطَّتْ بَرَكُهَا بِبَيْتِ عُبَادِ

الإعراب : « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « هجرتك » هجر :

فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله « حتى » حرف غاية وجهر « قلت »

قال : فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله ، وأن الصدرية مقدرة قبل الفعل ، وهى مع

الفعل فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بهجر ، والتقدير : ما

هجرتك إلى أن قلت ، أى إلى قولك « ملنة » حال من تاء المخاطبة « لا » نافية تعمل

عمل ليس ، أو مهجلة « ناقة » اسم لا ، أو مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لى » فى

هذا « جاران ومجروران يتعلقان بمحذوف خبر لا أو خبر للبتداء ، أو صفة لناقته ويكون

الخبر حينئذ محذوفاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا : يجوز أن تكون نافية عاملة

عمل ليس ، أو مهجلة كالأولى ، ويجوز أن تكون زائدة لتأكيد النفي « جمل » إن

اعتبرت لازائدة لتأكيد النفي فجمل معطوف بالواو على ناقة عطف مفرد على مفرد ،

وإن اعتبرت لا نافية مهجلة فجعل مبتدأ خبره محذوف ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة =

الثالث : فَتَحُ الأول وَرَفَعَ الثاني ، كقوله :

١٦١ - \* لَا أُمِّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ \*

عمل ليس فجعل اسمها وخبرها محذوف ، وعلى هذين الوجهين تكون الواو قد سادت جملة على جملة ، والجملة المعطوفة عليها في محل نصب مقول القول ، وكذلك الجملة المعطوفة .  
الشاهد فيه : قوله « لا ناقة .... ولا جمل » حيث تكررت فيه لا ، وورد الاسمان مرفوعين .

أما رفع الأول منهما فلي أحد وجهين ، أولها أن تكون لنافية مهمة وللرفع بعدها مبتدا ، وثانيها أن تكون لنافية عامة عمل ليس وللرفع بعدها اسمها .  
وأما رفع الثاني فلي أحد ثلاثة أوجه ، أحدها أن تكون لا الثانية زائدة والاسم بعدها معطوفا على الاسم الذي بعده الأولى ، وثانيها أن تكون لا الثانية نافية مهمة ، والاسم المرفوع بعدها مبتداً خبره محذوف ، وجملة المبتدا والخبر معطوفة على جملة لا واسمها وخبرها أو على جملة المبتدا والخبر الأولى ، وثالثها أن تكون لا الثانية نافية عامة عمل ليس وللرفع بعدها اسمها ، وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على الجملة ، ونظير هذا البيت قول المجنون :

أُظُنُّ هَوَاهَا تَأْرِكِي بِمَصَالَةٍ مِنَ الْأَرْضِ لَا مَالٌ لَدَيَّ وَلَا أَهْلُ

١٦١ - هذا هجزي بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* هَذَا لَعَمْرُكَ الصَّغَارُ بِمَيْتِهِ \*

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ، فقيل : لرجل من مذبح ، وكذلك نسبوه في كتاب سيويه . وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابي : هو لرجل من بني عيد مناة ، وقال الحاتمي : هو لابن أحر ، وقال الأصمغاني : هو لضميرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جدا .

اللمة : « هذا لعمركم » فصل بين المبتدا الذي هو اسم الإشارة وخبره بجملة القسم - وهي « لعمركم » مع خبره المحذوف - و يروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ واليخت ، وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » - بزة سحاب - الثل ، والمهانة ، =



وقوله :

— ١٦٢ — وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ \*

== والحفارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا موجب لذلك .

الإعراب : « هذا » ها : حرف تلييه ، وذا : اسم إشارة مبتدأ « لعمر كم » اللام لام الابتداء ، وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا تقديره : قسمي ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لاجل لها من الإعراب « الصغار » خبر للمبتدأ الذي هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ، وقيل : الباء زائدة ، وعليه يكون قوله « عين » تأكيداً للصغار ، وهو مضاف والماء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسمها مبنى على التثنية في محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرها « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « ذاك » اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محمودا ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « أب » بالرفع - معطوف على محل لا واسمها فإثما في موضع رفع بالابتداء عند سيويه ، وفيه إعرابان آخران سترهما في بيان الاستنباط

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعا ، ورفعه على واحد من ثلاثة أوجه : الأول أن يكون معطوفا على محل « لا » مع اسمها ، كما ذكرناه في إعراب البيت ، الثاني أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، و « أب » اسمها ، وخبرها محذوف ، الثالث أن تكون « لا » غير عاملة بل هي زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، ومثله قول جرير بن عطية ( وهو الشاهد الآتي عقب هذا ) :

بَأْيُّ بَلَاءٍ يَا نَمِيرُ بْنُ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابِي لَا يَدِينُ وَلَا صَدْرُ  
ويجوز جراحا قول أبي الطيب للنقي :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَلَيْسَ بِمِثْلِ النُّطْقِ إِنْ لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

== ١٦٢ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

( ٢ — أوضح للمالك ٢ )

\* بَأَى بَلَاءَ يَا مُنِيرُ بْنُ عَامِرٍ \*

وهذا البيت من كلمة جرير بن عطية بن الخطفي يهجو فيها قبيلة من قيس أبوها نعيم ابن عامر بن مصصة بن معاوية بن بكر بن هوازن .

اللمعة : « بلاء » أصل البلاء الاختبار والتجربة والامتحان ، وفي الحديث « أعوذ بالله من جهد البلاء إلا بلاء فيه علاء » والمقصود هنا المجهود والعمل الذي يكون سببا للمجد والفخر « ذنابي » بضم الذال للمعجمة ثم من بعدها نون مفتوحة مخففة - أصله ذنب الطائر ، واستعمال الذنابي مع الطائر أكثر من استعمال الذنب ، كما أن استعمال الذنب لفارس والبمير أكثر من استعمال الذنابي . ويقال لسفلة الناس والأتباع منهم : هم أذئاب ، وذنابي « لا يدين ولا صدر » أي لستم قادة ولا رؤساء متبوعين .

اللمنى : يقول نعيم بن عامر : هم يتفخرون ، وليس لكم جهد بذنوبهم في سبيل الهدى حتى تتدنوا عنه ، ثم أتم رذال وأتباع ومرؤوسون ، ولستم رؤساء ولا قادة ؟

الإعراب : « بَأَى » جار ومجرور متعلق بمحذوف ، والتقدير : بأى بلاء تتفخرون مثلا ، وأى مضاف و « بلاء » مضاف إليه « يا » حرف نداء « نعيم » منادى « بن » صلة نعيم ، وهو مضاف و « عامر » مضاف إليه « وأنتم » الواو واو الحال ، أنتم : مبتدأ « ذنابي » خبر المبتدأ « لا » نافية للجنس « يدين » اسم لا النافية للجنس مبني على الياء لأنه مثنى « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : يجوز أن تكون نافية عاملة عمل ليس ، وأن تكون نافية مهمة ، وأن تكون زائدة لتأكيد النفى « صدر » إن اعتبرت لا نافية مهمة فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وإن اعتبرت لا نافية عاملة عمل ليس فهو اسمها وخبرها محذوف ، والجملة معطوفة على جملة لا الأولى واسمها وخبرها أيضاً ، وإن اعتبرت لا زائدة لتأكيد النفى فهو معطوف على محل لا مع اسمها لأنها معاً مبتدأ عند سيويه .

الشاهد فيه : قوله « لا يدين ولا صدر » حيث وردت « لا » فيه مكررة ، وورد الاسم بعد الأولى مفتوحا وبعد الثانية مرفوعا : أما فتح الأول فهو بإلقاء نيابة عن اللمعة لأنه مثنى على ما تقدم بيانه ، ووجه ذلك أن لاقبله نافية للجنس عاملة عمل إن . =

الرابع : عكس الثالث ، كقوله :

١٦٣ — • فَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا •

ولا وجه له سوى ذلك . وأما رفع الثاني في واحد من ثلاثة أوجه : أولا أن تجعل لا الثانية نافية عاملة عمل ليس فيكون اسمها ، وثانيا أن تجعل لا نافية مهمة فيكون مبتدأ ، وثالثا أن تجعل لا زائدة فيكون معطوفا على محل لامع اسمها لأثما معا مرفوعان بالابتداء عند شيخ النحاة سيدي ، وقد أوتخنا لك ذلك في إعراب البيت .

١٦٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وأكثر النحاة يروون عجزه :

• وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ •

والبيت لأمية بن أبي الصلت - ولكن النحاة في روايتهم عجز البيت على ما ذكرنا يلقون صدر بيت من أبيات كلة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاء البيتين هكذا :

وَلَا لَفَوْ وَلَا تَأْنِيمَ فِيهَا وَلَا حَيْنٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ  
وَفِيهَا لَحْمٌ سَاهِرٌ وَيَحْمَرُ وَمَا فَأْهَوْا بِهِ أَبَدًا مُقِيمٌ

والبيتان غير متصلين في الديوان ، بل بينهما خمسة أبيات ، وثانيتها يروى قبل أولها ، ويرى عجزه على وجه آخر ، وهو :

• وَلَا غَوْلٌ وَلَا فِيهَا مُلِيمٌ •

اللمعة : « لئو » أى : قول باطل ، وما لا يتد به من الكلام « تأنيم » هو مصدر آثمته بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضا إلى الإثم لأنهم لا يفعلون ما يصح نسبته إليه « حين » هلاك وفناء « ملیم » بفتح الميم ، وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لئو » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجلس تعمل عمل إن « تأنيم » اسمها مبنى على الفتح في محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف بدل عليه خبر « لا » هذا ، ويجوز عكس ذلك ، فيكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر للمبتدأ ويكون خبر « لا » هو المحذوف ، وعلى أبة حال فإن الواو قد عطفت جملة « لا » =

الخامس : فَتَحُ الْأَوَّلُ وَتَنْصَبُ الثَّانِي ، كَقَوْلِهِ :

١٦٤ — \* لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا حُلَّةَ \* .

وهو أصغفها حتى خصه يؤنس وجماعة بالضرورة كفتون للناسي ، وهو عند غيرهم على تقدير « لا » زائدة مؤكدة ، وأن الأسم منتصب بالمطف.

مع اسمها وخبرها على جملة للبتدا والخبر « وما » اسم موصول مبتدا « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة منها لأجل لما صلة للوصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبدأ » منصوب على الظرفية ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر للبتدا ، ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عامة عمل ليس ، ولنو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر الأولى هو المذكور بعد ، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة لا الأولى العاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « فلا نو ولا تأئم » حيث ألتى « لا » الأولى أو أعملها عمل ليس ، ورفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه في إعراب البيت .

١٦٤ — هذا صدر بيت من السريع ، وأكثر النعاة يروون عجزه هكذا :

\* أَسْعَ انْطَرَقُ حَلَى الرَّاقِيعِ \*

والبيت لأنس بن عباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبي عامر جد العباس بن مرداس ، والذين يروون عجز البيت على ما ذكرناه يروون بعده :

كَاتُوبٍ إِذْ أَنْهَجَ فِيهِ الْبَلَى أَعْيَا حَلَى ذِي الْحِيلَةِ الصَّانِعِ  
وروى أبو على القالي صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

\* أَسْعَ انْطَرَقُ حَلَى الرَّانِقِ \*

من كلمة قافية ، وقبله في روايته قوله :

لَا صَلَاحَ بَيْنِي - فَأَعْلَمُوهُ - وَلَا يَنْفَسُكُمْ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي  
سَتَيْفِي ، وَمَا كُنَّا يَنْجِدُ ، وَمَا قَرَقَرُ قَمَرُ الْوَادِ بِالشَّاهِقِ =

== اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام - هي الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما في قول رجل من بني عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماة :

أَلَا أَبْلَغُنَا خُلَيْتِي رَاسِيًا  
وَصِدْوِي قَدِيمًا ، إِذَا مَا تَعَلَّ

« الراقع » وثله « الراتق » الذي يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ في البلى « أعبا » صب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من للنسب « فرقر » صوت ، وصاح « فر » يجوز أن يكون جمع أقر ، فوزانه وزان أحر وأحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قرى ، كروم في جمع روى « الشاهق » الجبل للارتفاع . الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبني على الفتح في محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبرها « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خلة » معطوف على « نسب » بالنظر إلى محل اسم « لا » الذي هو النسب « اتسع » فعل ماض « الحرق » فاعل « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » . الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة لتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفا بالواو على محل اسم « لا » - وهو قوله « نسب » - عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذي يحمل جمهور النحويين نصب الاسم الثاني عليه ، واختاره ابن مالك .

وقال يونس : إن « لا » في قوله « ولا خلة » نافية للجنس عاملة عمل إن ، وإن « خلة » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب ، ولكنه نونه للضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى كما أعلمتك ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى مع اسمها وخبرها . وهو كلام لا متمسك به ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ، لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائق لضرورة معه .

وقال الزمخشري في مفصله : إن « خلة » مفعول به منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة ، وهو تكلف لا مقتضى له .

فإن عطف ولم تكرر « لا » وَجَبَ فتح الأول ، وجاز في « أنى النصب »  
والرفع ، كقوله :

١٦٥ — • فَلَا أَبَ وَأَبْنَا مِثْلُ مَرْوَانَ وَأَبْنِهِ •

١٦٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا •

وقد نسب النعاعة هذا البيت إلى رجل من بني عبد مناة يمدح فيه مروان بن الحكم  
وابنه عبد الملك بن مروان ، ولم يسنوا القائل ، والبيت من شواهد سيويه (٣٤٩/١)  
ولم يلبس أحد من شراحه .

اللمة : « المجد » هو العز والشرف وكرم التجار ، ورجل ماجد : شريف كريم  
المتد « ارتدى » أصل معناه لبس الرداء ، والرداء : اسم لما يستر النصف الأعلى من  
الإنسان « تأزر » أصل معناه لبس الإزار ، والإزار : اسم لما يستر النصف الأسفل  
من الإنسان ، وقد كنى الشاعر بارتدائه المجد وأزاره به عن ثبوت هذه الصفة له ،  
نظير قولهم : المجد بين برديه ، والوقار في ثوبه ، والحلم تحت عمامته ، والكمال في قبة  
ضربت عليه ، ونحو ذلك .

الإعراب : « لا » نافية للجلس « أب » اسم لا النافية للجنس مبني على الفتح في  
محل نصب « وأبنا » الواو حرف عطف ، أبنا : معطوف على محل اسم لا ، والمعطوف  
على للنصب منصوب « مثل » يجوز فيه النصب والرفع : أما النصب فعلى أن يكون  
صفة لاسم لا وما عطف عليه ، وعلى هذا يكون خبر لا محذوف ، والتقدير : لا أب وأبنا  
مماثلين لمروان وابنه موجودان ، وأما الرفع فعلى أن يكون خبر لا ، وهو على كل حال  
مضاف و « مروان » مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه لا ينصرف للمعية وزيادة الألف  
والنون « وابنه » الواو حرف عطف ، ابن : معطوف على مروان ، وهو مضاف  
وضمير القامص العائد إلى مروان مضاف إليه « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان  
تضمن معنى الشرط « هو » فاعل للفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا  
ارتدى ، وجملة الفعل المحذوف وقاعه في محل جر بإضافة إذا إليها « بالمجد » جار  
ومجرور متعلق بذلك الفعل المحذوف « ارتدى » فعل ماضٍ ، وقاعه ضمير مستتر فيه =

ويجوز « وأبْن » بالرفع ، وأما حكاية الأخفش « لَا رَجُلَ وَأَمْرَأَةً »  
 - بالفتح - فشاذة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا وُصِفَت النكرة للثبوتية بمفرد متصل جز فتحة على أنه رُكِبَ  
 معها قبل مجيء « لا » مثل « خَمْسَةٌ عَشَرَ » ، وَهَبْتُ مِرَاعَةً لِحُلٍّ النكرة ،

= جوازاً تقديره هو يعود إلى روان ، والجملة من ارتدى للذكر وفاعله لا محل لها  
 من الإعراب مفسرة « وتأزرا » الواو حرف عطف ، تأزر : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه ، والألف للإطلاق ، والجملة لا محل لها معطوفة على الجملة التفسيرية ، وكأنه لما كان  
 الابن تابعاً للأب جعل الحديث عن الأب وحده اكتفاء به ، وإلا فقد كان عليه أن  
 يقول : إذا ما ارتديا بالجد وتأزرا به ، وهذا معنى قول الأعمى : « وجعل الخبر عن  
 أحدهما وهو بينهما اختصاراً ، لم السامع » اهـ .

الشاهد فيه : قوله « لا أب وابنا » حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ، ولم  
 يكرر لا ، وجاء بالمطوف منصوباً ، ووجه أنه عطفه على محل اسم لا النافية للجنس  
 كله وحده ، فإنه مبنى على الفتح في محل نصب على ما علمت ، ويجوز الرفع في هذا  
 المعطوف عند سيوبه ، ووجه أن يكون معطوفاً على محل لامع اسمها ، فإنهما معاً عنده  
 في محل رفع بالابتداء .

(١) وجه ما حكاه الأخفش أن يكون قولهم « امرأة » اسماً لا النافية للجنس ،  
 وقد حذف « لا » وبقي أثرها ، وهو البناء على الفتح ، ووجه شذوذ هذا أن فيه  
 حذف الحرف وبقاء عمله ، وقد علمت أن الحرف في ذاته عامل ضعيف ، كما علمت من القى  
 ذكرناه في صدر هذا الباب أن عمل « لا » مرة بالجل على إن ، ومرة بالجل على ليس ،  
 فلا فرع أو فرع فرع ، ومن شأن الفرع أن يكون ضعيفاً ، ومن شأن العامل الضعيف  
 ألا يعمل إلا وهو مذكور ، ولهذا كان حذف حرف الجر وبقاء عمله من غير أن  
 ينوب شيء منابه ضعيفاً ، وكان حذف أن الناصبة للمضارع وبقاء عملها من غير أن يعمل  
 عملها شيء ضعيفاً أيضاً ، وكان حذف الجازم وبقاء عمله ضعيفاً أيضاً .

وَرَفَعُهُ صِرَاعَةً لِحُلْهَا مَعَ لَا ، نَحْوُ « لَا رَجُلٌ ظَرِيفٌ فِيهَا » وَمِنْهُ « أَلَا مَاءٌ مَاءٌ بَارِدًا عِنْدَنَا » لِأَنَّهُ يُوصَفُ بِالاسْمِ إِذَا وَصَفَ ، وَالْقَوْلُ بِأَنَّهُ تَوْكِيدٌ خَطَأٌ .

فَإِنْ قُدِّدَ الْإِفْرَادُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ قَبِيحًا قَتَلَهُ عِنْدَنَا » أَوْ « لَا غُلَامٌ سَفَرٌ ظَرِيفًا عِنْدَنَا » أَوْ الْإِنْتِصَالُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ ظَرِيفٌ » أَوْ « لَا مَاءٌ عِنْدَنَا مَاءٌ بَارِدًا » اِمْتَنَعَ الْفَتْحُ ، وَجَازَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ ، كَمَا فِي الْمَطْوُوفِ بِدُونِ تَكَرُّارِ « لَا » ، وَكَأَنَّ فِي الْبَدَلِ الصَّالِحِ لِعَمَلِ « لَا » فَالْعَطْفُ نَحْوُ « لَا رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، وَالْبَدَلُ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ رَجُلٌ وَأَمْرَأَةٌ فِيهَا » ، فَإِنْ لَمْ يَصْلُحْ لَهُ فَالْزَعْفُ نَحْوُ « لَا أَحَدٌ زَيْدٌ وَعَمْرُو فِيهَا » وَكَذَا فِي الْمَطْوُوفِ الَّذِي لَا يَعْمَلُ لِعَمَلِ « لَا » نَحْوُ « لَا امْرَأَةٌ فِيهَا وَلَا زَيْدٌ » .

\*\*\*

فصل : وإذا دخلت همزة الاستفهام على « لا » لم يتغير الحكم .

ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما ، كقوله :

١٦٦ — • أَلَا اصْطَبَارَ لِسَلَى أُمِّهَا جَلَدٌ •

وهو قليل ، حتى تَوَهَّمِ الشُّلُوبَيْنُ أَنَّهُ غَيْرُ وَاقِعٍ .

١٦٦ — هَذَا صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجِزَ قَوْلُهُ :

• إِذَا أَلْفَى لَدَى لَأَنَامُ أُنْثَالِي •

وقد نسب هذا البيت لجنون بن عامر قيس بن الملح ، والذين نسبوه إليه قدروا

صدره على وجه آخر ، وهو :

• أَلَا اصْطَبَارَ لِقَائِي ... •

اللغة : « اصْطَبَارٌ » تصبر وتجهل وسعوان واحتمال « لَأَنَامُ أُنْثَالِي » كناية عن

الموت .



وتارة يرادُ بهما التوبيخُ ، كقوله :

١٦٧ — \* أَلَا أَرِيعُوا لَنَ وَلَّتْ شَيْبَتُهُ \*

وهو الغالبُ .

== للنفى : ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من اللوت أبتجع الصبر على سلى أم يبق لها تحببها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبني على الفتح في محل نصب « لسلى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر ، والجملة معطوفة على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة في محل جر بإضافة « إذا » إليها « التي » اسم موصول مفعول ألقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به « أمثالي » أمثال : فاعل ألقى ، وهو مضاف وياء التوكيد مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لاجل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يصالحها قبل دخولها ، وللرأد من الهمزة الاستفهام ، ومن « لا » النفي ، فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفي .

وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشاويين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع في كلام العرب ، وكون الحرفين « مادالين » على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ، لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتمى عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه أم يكون لها جلد وتصبر ؟ ومن أمثال العرب قولهم « أنلا قماش بالخير » حكاه ابن منظور عن سيويه ، والقماش - بكسر القاف على المشهور ، وقد انضم ، وقد تفتح - هو ألا يستقر في موضع قتره بثب من مكانه من غير صبر ، والخير - بفتح فسكون - الحمار ، ورواه ابن منظور « بالخير » والاستفهام في هذا للثب عن عدم القماش حتى يطمئن إلى ركوبه ، وهذا ظاهر بأدنى تأمل . .

==

١٦٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

وتارة يُرادُ بهما التثني ، كقوله :

أَلَا عُمَرَوْنِي مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ • — ١٦٨

• وَأَذَنْتُ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمٌ •

وهذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع .

اللفظ : « ارعواء » أى : انتهاء ، وانكشاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى ، أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلنت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء للقوة وذهاب للفتاء ودوامى الصبوة .

للمنى : ألما يكف عن القابع ويدع دواعى الزرق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلنت الألام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟ الإعراب : « ألا » الممهزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعل ماض ، والهاء تاء التأنيث « شيبته » شيبية : فاعل ولت ، وشيبية مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة لا عمل لها صلة للموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والهاء لتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شيبته « بمشيب » جار ومجرور متعلق بأذنت « بعده » بد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير للشيب مضاف إليه « هرم » مبتدأ مؤخر ، والجملة فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقي للناثية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ، مع أنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

ولم يرفض الدمامنى أن الحرفين الممهزة ولا يدلان معاً على الإنكار التوبيخى ، وذكر أن للبعد للإنكار التوبيخى هو الممهزة وحدها ، و « لا » بعد الممهزة دالة على النفي ، فيكون كل حرف منهما دالاً على ما اختص به ، أى أن معنى « ألا ارعواء » التوبيخ على عدم الارعواء والإنكار على من لم يرعو وينكف عن الليل إلى دواعى الصبا .

١٦٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

• فَيَرَأَبَ مَا أَثْنَتُ يَدُ الْفَقْلَاتِ •

وقد احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسب أحدهم إلى قائل معين .  
اللمة : « ولى » أدبر ، وذهب « فَيَرَأَبَ » يجبر ، ويصلح « أَثْنَتُ » فتقت وصدعت  
وشعبت وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ، إذا أصلح ما فسد  
منهما ، وقال الشاعر :

رَبَّأَبُ الصَّدْعِ وَالْأَثْنَى رَصِينٌ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَمِيرُ  
( يدير - يفتح ياء المضارعة - بمعنى يدير : أى يحون الناس ) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها  
التمنى ، ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظا ولا تقديرا « عمر » اسمها « ولى »  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة في محل نصب صفة لـ « مستطاع »  
خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة  
في محل نصب صفة ثانية لـ « فَيَرَأَبَ » الماء للسمية ، رأب : فعل مضارع منصوب  
بأن للضمة بعد فاء السببية في جواب التمنى ، والمفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول مفعول به ليرأب « أَثْنَتُ » فعل ماض ، والثناء  
تاء التأنيت « يد » فاعل أَثْنَتُ ، ويد مضاف و « الفقلات » مضاف إليه ، والجملة من  
الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والمآخذ محذوف تقديره أَثْنَتُهُ

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد من همزة الاستفهام مع « لا » مجرد  
التمنى ؛ وهذا كثير في كلام العرب . وما يدل على كون « ألا » للتمنى في هذا البيت  
نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

وقد استدلل أبو عثمان اللزنى وأبو العباس اللبرد بهذا البيت على أن « ألا » الدالة على  
التمنى يجوز ذكر خبرها ويجوز مراعاة محلها مع اسمها فيعطف بالرفع بعدها كما يصح  
ذلك مع « لا » التى لم تقترن بها الهمزة الدالة على التمنى ، وحالها في ذلك سيويه  
وشيخه الحليل بن أحمد .

ووجه استدلالهما بهذا البيت أنهما أجازا في قوله « مستطاع » أن يكون خبرا لألا  
أو يكون نعتا لـ « عمر » باعتبار عمله مع لا ، فإن سيويه يجعل محل لا مع اسمها رفعا على =

وهو كثير ، وعند سيويه والخليل أن « ألا » هذه بمنزلة أُنْتَسَى فلا خبر لها ، وبمنزلة « لَيْتَ » فلا يجوز مُرَاعَاةُ مَحَلِّهَا مع اسمها ، ولا إلغَاؤها إذا تكررت ، وَخَالَفَهُمَا السَّازِيُّ واللُّبْدُ ، ولا دليل لهما في البيت ، إذ لا يَتَقَيَّنُ كون « مستطاع » خبراً ، أو صفة ، و « رجوعه » فاعلا ، بل يجوز كون « مستطاع » خبراً مقدماً ، و « رُجُوعُهُ » مبتدأ مؤخرًا ، والجملة صفة ثانية .

\*\*\*

وزد « ألا » لفتنيه فتدخل على الجلتين نحو ( أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> ( أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ )<sup>(٢)</sup> وَعَرَضِيَّةٌ وَمَحْضِيَّةٌ فَخَفَّتْ عَنِ الْفَعْلِيَةِ نحو ( أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> ( أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ )<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

== الابتداء ، فإن جعلت قوله « مستطاع » خبر ألا كان ذلك دليلا على جواز ذكر خبر « ألا » وهو خلاف ما ذهب إليه سيويه والخليل ، وإن جعلت قوله « مستطاع » نعتا لعمر كان الشاعر قد راعى عمل ألا مع اسمها ، وهذا أيضا غير الذي ذهب إليه سيويه ، فإليت على كلا الوجهين رد على الخليل وسيويه .

والجواب أنه يكون ردا على سيويه والخليل إذا لم يكن له وجه من وجوه الإعراب غير هذين الوجهين ، فأما إذا كان له وجه ثالث هو ما ذكرناه في الإعراب فإنه لا يصلح للاستدلال به لا ذهباً إليه ، لأن الدليل - كما قلنا مرارا - متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح للاستدلال .

(١) من الآية ٦٢ من سورة يونس

(٢) من الآية ٨ من سورة هود

(٣) من الآية ٢٢ من سورة النور

(٤) من الآية ١٣ من سورة التوبة

مسألة : وإذا جُهِلَ الخبر وَجَبَ ذكره ، نحو « لَا أَحَدَ أُغَيِّرَ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » وإذا عُلِمَ حذفُهُ كثيرٌ ، نحو ( فَلَا قُوَّةَ )<sup>(١)</sup> ( قُلُوا لَا ضَيْرَ )<sup>(٢)</sup> .  
ويلتزمه التميميون والطائيون<sup>(٣)</sup> :

\*\*\*

- (١) من الآية ٥٩ من سورة سبأ  
(٢) من الآية ٥٠ من سورة الشعراء  
(٣) هذه العبارة - وهي قول للؤاث - ويلتزمه التميميون والطائيون -  
تحمل وجهين :

أحدهما أن يكون الضمير في قوله « ويلتزمه » عائدا على حذف الخبر من غير قيد ، فيكون مؤدى العبارة أن نعيما وطيبا يلتزمان حذف خبر « لا » مطلقا ، نعى سواء أعلم أم لم أعلم ، وهذا النعى هو الذى يفهم من كلام الرغشبرى فى الفصل ( ص ٨٩ بتعقينا ) حيث يقول « وقول حاتم :

• ولا كريم من ولدان مصبوح •

يحمل أمرين أحدهما أن يترك فيه طائفة إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يحمل مصبوحا خبرا ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع النفى « اه كلامه ، ولا شك أن قول حاتم « مصبوح » لو حذف لم يدل عليه دليل ، وقد حكم جابر الله بأنك لو جعلته خبرا لالاكت قد حكمت على حاتم بأنه ترك لفته الطائفة لأنها تحذف خبر لا دائما ، وجرى على لفة أهل الحجاز ، وهى التى تذكر خبر لا فى بعض الأحوال .

والوجه الثانى مما تحتمله عبارة للؤاث أن يكون الضمير فى « ويلتزمه » عائدا على الخبر بقدر كونه معلوما ، فيكون مؤدى العبارة أن نعيما وطيبا يلتزمان حذف خبر لا إذا كان معلوما بقرينة ما ، ويكون : الفرق بين هاتين القيلتين وبين الحجازيين أن الحجازيين يميزون ذكر الخبر المعلوم كما يميزون حذفه ، وأما فلا يميزان ذكره ، أما الخبر الذى لا يعلم إذا حذف فإن الجميع يلتزمون ذكره ، وعلى هذا الوجه حمل الشيخ خالد كلام المؤلف ، وهو قريب من الصواب ، لأن الخبر الذى لا يعلم إذا حذف لا يوصل إلى تقديره ، فكيف يستساع حذفه؟ إلا أن يدعى التميمى وطيبا أنهما يلتزمان =

هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها

على اللبتدأ والخبر ، فتصبيها مقمولين<sup>(١)</sup>

أفعال هذا الباب نوعان : أحدهما أفعال القلوب ، وإعما قيل لها ذلك لأن

== جعل خبر « لا » كونا عاما ، ويلزم أن - مع ذلك - حذفه ، فيسهل فهم الكلام حيثئذ .

هذا ، وقد قال أبو حيان : إن أكثر ما يحذف الجوازيون خبر لا إذا كان مع إلا نحو لا إله إلا الله ، اه كلامه ، وقد اختلف النحاة في إعراب هذه الجملة ، ونحن نعرّبها لك إعرابا قريبا ، فلا : نافية للجنس تعمل عمل إن ، وإله : اسم لا ، مبنى على التفتح في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا إله لنا ، أو لا إله موجود ، وإلا : أداة استثناء ، ولفظ الجلالة بدل من الضمير المستكن في خبر لا ، ولازحشمرى في إعراب هذه الجملة كلام طويل دارت حوله مناقشات كثيرة لا نرى أن نذكرها لك في هذه السجالة .

(١) يختلف النحاة من هذا الموضوع في مسألتين :

السؤال الأول : هل أصل مفعولى ظننت وأخواتها مبتدأ وخبر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يذهبون إلى أن أصل مفعولى ظن وأخواتها مبتدأ وخبر ، ويذهب السبيل وحده إلى أن أصلهما ليس كذلك ، واستدل على صحة كلامه بأنك تقول . « ظننت زيدا عمرا » من غير أن ينكر أحد هذا القول عليك ، وأنت لو قلت « زيد عمرو » على أحدهما مبتدأ وخبر لم يصح الكلام إلا على معنى التشبيه ، وأنت حين قلت ظننت زيدا عمرا لم ترد معنى التشبيه ، فإزم ألا يكون أصل مفعولى ظن مبتدأ وخبرا ، وجواب هذا الكلام أنا لانسم أنا حين نقول « ظننت زيدا عمرا » لا نريد معنى التشبيه ، بل معنى التشبيه هو الذى نريده ، بدليل أنا لو قلنا ظننت زيدا عمرا فظهر أنه خلافه ، كان كلاما صحيحا لا غبار عليه .

والسؤال الثانية : هل الاسمان النصبان بعد ظننت وأخواتها مفعولان أول وثان ، أم الأول مفعول والثاني شئ آخر ؟ وجواب هذا السؤال أن الجمهور يرون النصب الأول مفعولا أول والنصب الثانى مفعولا ثانيا ، وذهب القراء إلى أن النصب الأول ==

معانيها قائمة بالقلب ، وليس كلُّ قلبي يَنْصِبُ للمفعولين ، بل الثاني ثلاثة أقسام :  
ملا يَتَعَدَّى بنفسه ، نحو فَكَّرَ وَفَكَّرَ ، وما يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ نحو عَرَفَ  
وَفَهِمَ ، وما يَتَعَدَّى لاثنتين وهو المراد ، وينقسم أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ :

أحدها : ما يفيدُ في الخبر يقيناً ، وهو أَرْبَعَةٌ : وَجَدَ ، وَآلَنِي ، وَتَعَلَّمَ - بمعنى  
أَعْلَمَ - وَدَرَسَ ، قال الله تعالى : ( تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ ) <sup>(١)</sup> ( إِنَّهُمْ أَلْفَوْا  
آبَاءَهُمْ ضَالِّينَ ) <sup>(٢)</sup> ، وقال الشاعر :

١٦٩ -      \* تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا \*

= مفعول ، والمنصوب الثاني منصوب على التشبيه بالحال ، واستدل لذلك بأن الثاني يجرى  
جمله نحو « ظننت زيدا يؤدي واجبه » ويجيء ظرفاً نحو « ظننت زيدا عندك »  
ويجيء جاراً ومجروراً نحو « ظننت زيدا على خلق حسن » وقد عهدنا الحال يجيء  
على هذه الوجوه ، والذي يقطع بالرد عليه أن المنصوب الثاني يجرى معرفة نحو « ظننت  
زيداً أخاك » ويجيء ضميراً نحو « زيد ظننتسكه » ويجيء جامداً نحو « ظننت زيدا  
أسداً » ولا يقتصر في شيء من ذلك على السماع ، ثم هو في جميع أحواله مما لا يستغنى  
الكلام عنه لأنه لا يتم معنى الكلام بدونَه ، والحال لا يكون كذلك .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل

(٢) من الآية ٦٩ من سورة الصافات

١٦٩ -      هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله : .

\* فَبَايَعُ بِلُطْفٍ فِي التَّحْيِيلِ وَالْكَرِّ \*

والبيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللفظ : « تعلم » اعلم واستيقن : « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفيق  
« التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه لما يشقى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والغلب عليهم ؛  
يلزمك أن تبالح في الاحتيال لذلك كي تنال من عدوك ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل قلبي بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه =

وَالْأَكْثَرُ وَقَوْعُ هَذَا عَلَى « أَنْ » وصلتها ، كقوله :  
 ١٧٠ - \* فَقُلْتُ تَتَلَّمُ أَنْ لِلصَّيْدِ غَيْرَةٌ \* .

== وجوبا تقديره أنت كخفاء مفعول أول ، وخفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه  
 « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو  
 مضاف ، وها : مضاف إليه « فبالغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
 أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « في التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف  
 « وللكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى  
 اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه في الإعراب .  
 ثم اعلم أن للؤلف قد ذكر أن هذه الكلمة أكثر ما تمتد إلى « أن » للاؤكد  
 ومعهولها ، وهو صحيح ، ومن شواهد قول النابتة الدياني :

تَعَلَّمُ أَنَّهُ لَا طَيْرَ إِلَّا عَلَى مُتَطَيِّرٍ وَهُوَ الثُّبُورُ

ومثل ذلك الشاهد الآتي ( رقم ١٧٠ ) وقول الحارث بن ظالم للرئ :

تَعَلَّمُ - أَبَيْتَ اللَّعْنَ ا - أَتَى فَأَتَيْتُ مِنْ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَفَرٍ  
 وقول الشاعر :

تَعَلَّمُ رَسُولُ اللَّهِ أَنَّكَ مُذْرِكِي وَأَنْ وَعِيدَا مِنْكَ كَالْأَخَذِ بِالْيَدِ

وكذا قول الحارث بن عمرو ، ويلبس لمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمُ أَنْ خَسِيرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ السُّكَلَابِ  
 ونظيره قول أعرابي :

تَعَلَّمُ أَنْ أَكْثَرَ مَنْ تَرَأَّمُ - وَإِنْ تَحِيكُوا إِلَيْكَ - مِنَ الْأَعَادِي

ويشتر أن ينصب هذا الفعل مفعولين كل منهما اسم ظاهر كما في بيت الشاهد  
 ( رقم ١٦٩ ) .

١٧٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= \* وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَأَيْتَكَ فَاتَّيَلُهُ \* .



وقوله :

١٧١ — • دُرَيْتَ الْوَفَى الْمُتَهْدُ يَا عُرُو فَاغْتَبِطُ •

== وهذا البيت لزهير بن أبي سلمى اللزني ، من قصيدة له مطلعها قوله :  
 حَمَّ الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهُ وَعُرِيَ أَفْرَاسُ الصَّبَا وَرَوَّاحِلُهُ  
 اللغة : « حَمَّ القلب .. إلخ » قال الأعلام : « يقول حَمَّ قلبه عن حب سلمى ،  
 وكف باطله : أى صباه ولموه .. » وقوله « وعُرِيَ أفراس الصبا ورواحله » هذا مثل  
 ضربه ، يريد أنه ترك الصبا وركوب الباطل ، وتقدير اللفظ : عرى أفراس ورواحل  
 كنت أركبها في الصبا وطلب الهمم « تعلم » منناه اعلم ، ولا يتصرف منه بهذا اللفظ  
 فعل ، ولم يستعمل منه غير الأمر ، لا يقال : تعلم يتعلم ، بمعنى علم يعلم « غرة » بكسر  
 الغين الصجمة - الغلة وأن يؤتى من حيث لا يشمر .  
 المعنى : يقول لقلامة : اعلم أن الصيد ربما كان مقفرا ، فإن لم تضيع وصيق وطلبت  
 غرتك فإنك لا محالة قاتله ومصيبه .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت « أن » حرف توكيد ونصب « للصيد » جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر أن مقدم « غرة » اسم أن مؤخر ، وأن ومعمولاها سلت مسد  
 مفعولى تعلم .

الشاهد فيه : قوله « تعلم أن للصيد غرة » حيث استعمل تعلم بمعنى اعلم ، وعدها  
 إلى مفعولها بواسطة أن للؤكد للفتوحة الممزة وصلتها ، وهو الكثير الاستعمال .

١٧١ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• قَانِ اغْتَبِطَا بِالْوَقَاءِ حَمِيدُ •

وهذا الشاهد لم ينسبه أيضا إلى قائل معين .

اللمعة : « دريت » بالبناء للمجهول - من « درى » إذا علم « فَاغْتَبِطُ » أمر من  
 الغبطلة ، وهى : أن تمنى مثل حاله غيرك من غير أن تمنى زوال حاله عنه ، وأراد  
 الشاعر بأخبره بالاغتيال أحد أمرين : أولهما الدعاء له بأن يحوط له ما يبطئه الناس من  
 أجله ، والثانى حمله على أن يبقى على أصنافه بالصفات الحميدة التى يحمل الناس خطيئته . ==  
 ( ٣ — أوضع السالك ٧ )

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا أَنْ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ الْهَمْزَةُ تَعَدَّى لِآخَرِ  
بِنَفْسِهِ نَحْوُ ( وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ )<sup>(١)</sup> .

وَالثَّانِي : مَا يُفِيدُ فِي الْخَبَرِ رُجْعَانًا ، وَهُوَ خُصَّةٌ : جَمَلٌ ، وَحَبَابٌ ،  
وَعَدٌّ ، وَهَبٌ ، وَزَعَمٌ ، نَحْوُ ( وَجَمَلُوا لِللَّائِكَةِ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ  
إِنَّا نَاثِقُونَ )<sup>(٢)</sup> ، وَقَوْلُهُ :

== المعنى : إِنْ النَّاسَ قَدْ عَرَفُواكَ الرَّجُلَ الْقَنِيَّ بِنِي إِذَا عَاهَدَ ، فَيُزِمُكَ أَنْ تَغْتَبِطَ بِهِذَا ،  
وَتَقْرِبَهُ عَيْنًا ، وَلَا لَوْ مَعَكَ فِي الْاِغْتَابِطِ بِهِ لِأَنَّ هَذَا مِنْ مَحَامِدِ الْخِصَالِ .

الْإِعْرَابُ : « دَرَبْتُ » : فَعَلَ مَاضٍ مَبْنِيٍّ لِلْمَجْهُولِ ، وَالتَّاءُ نَائِبٌ فَاعِلٌ ، وَهُوَ  
لِلْفِعْلِ الْأَوَّلِ « الْوَقْفُ » مَفْعُولٌ ثَانٍ « الْمَهْدُ » يَجُوزُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ ، وَنَصْبُهُ عَلَى  
التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ ، وَرَفْعُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ « الْوَقْفُ » صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ ، وَالصِّفَةُ لِلْمُشَبَّهِةِ  
يَجُوزُ فِي مَعْمُولِهَا الْوُجُوهُ الثَّلَاثَةُ « يَا عَرَوْ » : يَا : حَرْفُ نِدَاءٍ ، وَعَرَوْ : مَنَادَى مَرْخَمٌ  
بِحَذْفِ التَّاءِ ، وَأَصْلُهُ عَرَوْهُ « فَاتَّغَبَطُ » الْفَاءُ عَاطِلَةٌ ، اِغْتَبِطَ : فَعَلَ أَمْرٌ ، وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ  
مُسْتَرْتَفٍ بِهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنْتَ « فَلِنْ » الْفَاءُ لِلتَّعْطِيلِ ، إِنْ : حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ  
« اِغْتَابِطًا » اسْمًا « بِالْوَفَاءِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِاِغْتَابِطِ « حَمِيدٌ » خَبَرٌ « إِنْ »  
مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « دَرَبْتُ الْوَقْفَ الْمَهْدُ » فَإِنْ « دَرَى » فَعَلَ دَالٌ عَلَى الْيَقِينِ ،  
وَقَدْ نَصَبَ مَفْعُولَيْنِ : أَحَدَهُمَا التَّاءَ الَّتِي وَقَعَتْ نَائِبٌ فَاعِلٌ ، وَالثَّانِي هُوَ قَوْلُهُ « الْوَقْفُ »  
عَلَى مَا سَبَقَ بَيَانُهُ .

هَذَا ، وَاعْلَمْ أَنَّ « دَرَى » يَسْتَعْمَلُ عَلَى طَرِيقَيْنِ ، أَحَدُهُمَا : أَنْ يَتَعَدَّى لِوَاحِدٍ بِالْبَاءِ  
نَحْوَ قَوْلِكَ : دَرَبْتُ بِكَذَا ، فَإِنْ دَخَلَتْ عَلَيْهِ هَمْزَةُ التَّمْدِيدِ تَعَدَّى بِهَا لِوَاحِدٍ وَلِثَنٍ بِالْبَاءِ ،  
كَأَنَّهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَلَا أَدْرَاكُمْ بِهِ ) وَالثَّانِي : أَنْ يَنْصَبَ مَفْعُولَيْنِ بِنَفْسِهِ كَمَا فِي بَيْتِ  
الشَّاهِدِ ، وَلَكِنَّهُ قَلِيلٌ :

(١) مِنْ آيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ

(٢) مِنْ آيَةِ ١٩ مِنْ سُورَةِ الزَّخْرَفِ

١٧٢ — \* قَدْ كُنْتُ أَحْبَبُ أَبَا عَمْرٍو أَخَا ثَقَفٍ \*

١٧٢ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* حَقِّي أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مُلَمَاتُ \*

• وهذا البيت نسبة ابن هشام إلى تميم بن أبي بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبي شبل الأعرابي .

اللمة : « أحبو » أظن « ألت » نزلت ، وللمات : جمع لمة ، وهي النازلة من نوازل البحر .

للحق : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه في التوازل والشدائد ، ولكنني قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بي نازلة فلم يكن منه إلا أن تفر مني ولم يكن عوناً لي فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ناقص ، والتاء اسمه « أحبو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول « عمرو » مضاف إليه « أبا » مفعول ثان ، وجملة أحبو ومعمولي في محل نصب خبر كان « ثقة » : يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً فهو — حينئذ — مضاف إليه ، وأخ على الأول معرب بالحركات لعدم إضافته ، وعلى الثاني معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حق » حرف غاية « ألت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوماً » ظرف زمان متعلق بألم « ملات » فاعل ألت .

الشاهد فيه : قوله « أحبو أبا عمرو أبا » حيث استعمل المضارع من « حبا » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « أبا عمرو » ، والثاني « أخا ثقة » . هذا ، واعلم أن العيني صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حبا يحبو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

واعلم أيضاً أن « حبا » تأتي بمعنى غلب في الحاجة ، وهي : أن تلقى على مخاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى هذه الكلمة أحمية وأدعية .

وتأتي حبا كذلك بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَبَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إِذْ عَصَى مُلْكُهُمْ وَقَبَلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارِبَنَا عَمْرُو =

وقوله :

١٧٣ - \* فَلَا تَمْدُدِ الْوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْبَنَى \*

= (حيونا : قصدنا ، يريد أنهم قدموا عليهم مستمعين ، وعص ملكهم : قوى واشتد ، وهو بالصاد للهجة ، وبابه علم).  
وتأتى أيضا بمعنى أقام ، نحو « حبا محمد بمكة » أى أقام بها ، ومنه قول عمارة ابن أبين .

\* حَيْثُ تَحَبَّيْ مُطَرِّقٌ لِفَالِقِي \*

وتأتى بمعنى وقف ، ومنه قول العجاج :  
فَمَنْ يَفْكَفْنَ بِهِ إِذَا حَبَا عَكَفَ النَّبِيطُ يَلْمَبُونَ الْفَنَزَجَا  
وتأتى بمعنى رد ، نحو « حجوت السائل » أى رددته ، وبمعنى ساق ، نحو « حجوت الإبل » أى سقتها ، كما تأتى بمعنى كتم وبمعنى حفظ كأن تقول « حجوت الحديث » تريد حفظته أو كتمته .  
وهى بمعنى غلب فى المجابة وقصد ورد وساق وكتم وحفظ تمتدى إلى مفعوله واحد ، وبمعنى أقام فى المكان وبمعنى وقف لاتمتدى بنفسها ، وإنما تعدى إن تعدت بحرف الجر كما رأيت فى الشواهد .

١٧٣ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْكِنَّمَا الْوَلَّى شَرِيكَكَ فِي الْمُدْمِ \*

وهذا بيت لفتهان بن بشير الأنصارى الخزرجى .

اللمة : « لا تمدد » لا تظن « الولى » يطلق - فى الأصل - على عدة معان سبق بيانها ، وللرأى منه هنا الحليف أو الناصر « الدم » - بضم الميم وسكون الدال - الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم - بوزان علم يلم - وأعدم يعدم فهو معدم ، إذا اختصر .

الحى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك الودة أيام غناك ويسرك وصفاء حالك ، فإما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك ، وضيق ذات يدك ، وتألب الحادثات عليك .  
==

وقوله :

١٧٤ - \* وَإِلَّا فَهَيِّئْ أَمْرًا هَالِكًا \*

= الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لتخلص من التثاق الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للولى » مفعول أول « شريكك » شريك : مفعول ثان ، وهو مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى التنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكما » لكن : حرف استدراك ، وما : كانه « للولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر للبتدأ ، والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .  
 الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد للولى شريكك » حيث استعمل المضارع من « عد » بمعنى الظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما « للولى » ، والثانى « شريكك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دود جارية بن الحجاج :  
 لَا أَعْدُ الْإِقْتَارَ عُدْمًا ، وَلَكِنْ فَقَدْ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الْإِعْدَامَ  
 قوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتار الرجل ، إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى .  
 ومثله أيضاً قول جرير بن عطية :  
 تَمْدُونْ عَقَرَ الثَّيْبِ أَفْضَلَ تَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمَى الْقَفْصَا  
 فتمدون : بمعنى تظنون ، وعقر الثيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى .  
 ١٧٤ - هذا عجز بيت من للتقارب ، وصدره قوله :

\* قُلْتُ أَحْسِرْنِي أَبَا مَالِكٍ \*

والبيت لابن همام السأولى .  
 اللغة : « أجرنى » اغثنى لك جاراً تدفع عنه ونحميه ، وهذا أمره ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الثبات والدفاع والحماية « أبا مالك » يوى فى مكانه « أبا خالد » هبنى « أى اعدنى واحسبنى .  
 المعنى : قلت : اغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أى رجل من المالكيين .  
 الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر =

وقوله :

• زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ • — ١٧٥

== فيه وجوبا تقديره أنت ، والتون للوقاية ، والياء مفعول به «أبا» منادى بحرف نداء عذوف ، وأبا مضاف و «مالك» مضاف إليه «وإلا» هي إن الشرطية مدغمة في لا الثانية ، وفعل الشرط عذوف يدل عليه ما قبله من الكلام ، وتقديره : وإن لا تفلح ، مثلا «فهني» الفاء واقعة في جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والتون للوقاية ، والياء مفعول أول «امراً» مفعول ثان «هالكا» تمّت لامرئ.

الشاهد فيه : قوله «فهني امرأ» فإن «هب» فيه معنى الظن ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما ياء للتكلم ، وثانيهما قوله «امراً» على ما أوضحناه في الإعراب . واعلم أن «هب» - بهذا المعنى - فعل جامد لا يتصرف ، فلا يجيء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ؛ فإن كان من الهبة - وهي التفضل بما ينفع الموهوب له - كان متصرفا تام التصرف ، قال الله تعالى : ( ووهبنا له إسحاق ) وقال سبحانه : ( يهب لمن يشاء إناثا ) وقال : ( هب لي حكما ) .

واعلم أيضا أن الغالب على «هب» بهذا المعنى أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما في بيت الشاهد ، وقد يدخل على «أن» للؤكددة ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والجوهري والجرجي أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء والمحققين : ليس لحنا لأنه واقع في نصيب العربية ، وقد روى من حديث عمر «هب أن أبانا كان حمارا» ، وهو مع فصاحته قليل .

١٧٥ - هذا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

• إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَيْبًا •

وهذا البيت من كلام أبي أمية الحنفي ، واسمه أوس .

اللمة : «شيخا» الشيخ : هو الذي استبان في السن وظهر عليه الشيب ، وقيل : الإنسان شيخ من تخسين إلى آخر عمره ، وقيل : من إحدى وخسين إلى آخر عمره ، وقيل : من الخمسين إلى الثمانين ، ويجمع على أشيخ ، وشيخان ، وشيوخ =  
«يدب ديبا» يسير سيرا ويذا ويمشى مشيا ويثدا .

== المدنى : ظنت هذه للراءة - حين رأت للشيب برأسى - أننى قدصرت شيخا ، وهذا منها ظن خاطئ ، لأننى ما زلت متكامل القوى ، ولأن الشيخ هو الذى ضعفت منه وتقاربت خطاه ، وصار غير قادر على السير .

الإعراب : « زعمت » زعم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، والنون للوقاية ، وياء للتكامل مفعول أول « شيخا » مفعول ثانٍ لزعم « ولست » الواو واو الحال ، ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكامل اسمه « بشيخ » الباء حرف جر زائد ، شيخ : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والحلة من ليس واسمه وخبره فى محل نصب حال « إنما » أداة حصر لا عمل لها « الشيخ » مبتدأ « من » اسم موصول خبر للبتداء ، مبنى على السكون فى محل رفع « يلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « ديبيا » مفعول مطلق ، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت » شيخا « حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين : أحدهما ياء للتكامل ، وثانيهما قوله « شيخا » وقد بين ذلك فى إعراب البيت ، وهذا مستعمل فى كلام العرب من غير شذوذ ولا اضطراب .  
ومثله قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَإِنْ تَزْعُمِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ

فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحَسْلَمَ بِعَدْلِكَ بِالْمَقُولِ

وزعم الأزهري وأبو عبيدة أن ذلك لا يسكون فى مستعمل الكلام ، وإنما يجيء فى ضرورات الشعر ، وليس بشيء ، نعم الكثير فى استعمال النصحاء أن يتمدى « زعم » إلى مفعوله بواسطة « أن » للؤكددة ومعمولها سواء أكانت مثقلة كما فى البيت الذى بلى هذا ( رقم ١٧٦ ) أم كانت مخففة من التثنية كما فى قوله تعالى : ( زعم الذين كفروا أن لن يمثوا ) وسنذكر شواهد ذلك فى شرح البيت الآتى ، إن شاء الله تعالى .

وَالْأَكْثَرُ فِي هَذَا وَقُوعُهُ عَلَى أَنْ وَأَنْ وَصَلْتُهُمَا ، نَحْوُ ( زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا )<sup>(١)</sup> ، وَقَالَ :

١٧٦ \* وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي تَنَبَّيْتُ بِمَدَهَا

(١) من الآية ٧ من سورة التناجب .

١٧٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومجزؤه قوله :

\* وَمَنْ ذَا الَّذِي يَأْعَزُّ لَّا يَتَغَيَّرُ \*

وهذا البيت ثاني ثلاثة أبيات من كلام كثير بن عبد الرحمن المعروف بكثير عزة ، والبيت الذي بعده قوله :

تَغَيَّرَ جِسْمِي وَالْخَلِيقَةُ كَالَّذِي عَهَدْتُ ، وَلَمْ يَخْشِبْ بِسِرِّكَ خُحَيْرُ

اللقبة : « زعمت » ظنت أو ذكرت ذلك في كلامها عنه « تغيرت » يريد ما كان من تحول بدنه وشعوب لونه وهزال جسمه ، وليس يريد تغير قلبه وانصرافه عن محبتها ، بدليل البيت الذي بعده « تغير جسمي والخليفة كالذي عاهدت » يريد أنه وحده هو الذي أبلاه الوجد وأضناه الشوق ، والناس جميعاً على حالهم الذي عرفتهم عليه « لم يخبر » يجوز أن يكون هذا الفعل مبنيًا للعلوم فيكون قوله « مخبر » اسم فاعل بكسر الباء ، ويجوز أن يكون الفعل مبنيًا للمجهول فيكون « مخبر » اسم مفعول بفتح الباء .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « زعمت » زعم : فعل ماضٍ بمعنى ظن ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل ، وقاعه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عزة المذكورة في بيت سابق « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسم « تغيرت » فعل وقاعه ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي زعم « جدّها » بد : ظرف متعلق بتغير ، وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه « من » اسم استفهام مبتدأ « ذا » اسم إشارة خبر المبتدأ « الذي » اسم موصول بدل من اسم الإشارة أو عطف يان عليه « يا » حرف نداء « عز » منادى ، ووجه النداء لاجل لها مستتر بين الاسم الموصول وصلته « لا » حرف نفي « بتغير » =



والثالث . ما يَرِدُ بالوجهين ، والقالبُ كونه اليقين ، وهو اثنان : رأى ، وعَلِمَ ، كقوله جَلَّ ثَنَاهُ : ( لَيْسَ لَهُ يَرْوَنَةٌ يَمِيدًا ، وَتَرَاهُ قَرِيبًا )<sup>(١)</sup> ،

= فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو جود إلى الاسم الموصول ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « زعمت أتي نصرت » حيث استعمل فيه « زعم » بمعنى ظن ، وعداه إلى مفعوله بواسطة « أن » المؤكدة ، وهذا - عند الجمهور - هو الكثير

القالب في تعدية هذا الفعل ، ونظيره قول امرئ القيس :

أَلَا زَعَمْتُ بِنَيْسَاسُ الْيَوْمِ أَنِّي كَبِرْتُ ، وَأَلَا يُحْسِنُ اللَّهُ أَمْنَالِي

وقول عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود :

فَذَقْ جَهْرَهَا ، قَدْ كُنْتُ تَزَعُمُ أَنَّهُ رَحَادٌ ، أَلَا لَارُبَّمَا كَذَبَ الرَّحْمُ

وقول الآخر :

زَعَمْتُ تُمَاخِرُ أُنْتِي إِمَّا أُمْتُ يَسُدُّدُ أَبْيَنُوهَا الْأَصَاغِرُ خَلَّتِي

وقول جميل بن ميمر العذري :

وَقَدْ زَعَمْتُ أَنِّي سَارُضِي بِهَا الْعِدَى سَرَقْتُ إِذْنُ يَا بُنَّ زَادَ رَفِيقِي

ومن تعدية هذا الفعل بواسطة « أن » المحففة من الثقيلة الآية الكريمة التي تلاها المؤلف وتلوانها في شرح الشاهد السابق ، وقوله سبحانه : ( بل زعم أن لن نجعل لكم موعدا ) .

ولا يمتنع عندهم تعديتها إلى المفعولين من غير توسط « أن » كما في البيت الشاهد الذي سبق ( رقم ١٧٥ ) والبيت الذي أنشدناه في شرحه ، خلافاً لأبي عبيدة والأزهري .

(١) من الآية ٧ من سورة المارج ، ورأى في هذه الآية الكريمة دلالة على اليقين ، وقد تأتي رأى بمعنى أبصر نحو « رأيت زيدا » أى أبصرته ، وبمعنى أصاب رقبته ، وهي في هذين المعنيين تعدى لواحد ، وليست من أفعال القلوب ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

وقوله تعالى : ( فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ )<sup>(١)</sup> ، وقوله تعالى : ( فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

والرابع : ما يرد بهما ، والغالب كونه للرجحان ، وهو ثلاثة : ظن ، وحسب ، وخالف ، كقوله :

١٧٧ - • ظَنَنْتُكَ إِنْ شَبَّتَ لَطَى الْحَرْبِ صَالِيًا •

(١) من الآية ١٩ من سورة محمد ( القتال ) وقد تعدى هذا الفعل في هذه الآية الكسرة إلى المفعولين بواسطة أن المؤكدة المشددة النون ، وفي الآية التالية بغير واسطة ، فدل ذلك على أن الأمرين جائزان .

(٢) من الآية ١٠ من سورة المحتسنة ، واعلم أمر ماضيه علم الدالة على اليقين ، وهذا الفعل قد تعدى إلى المفعولين بغير واسطة كما هو ظاهر .  
وقد تأتى علم بمعنى صار أعلم : أى مشقوق الشفة العليا ، فتكون فعلا لازما ، وتأتى بمعنى عرف فتعدى إلى مفعول واحد ، وسيذكرها المؤلف بعد قليل .

١٧٧ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• قَمَرَدَتَ فَيَمِينُ كَانَ عَمَهَا مُعَرَّدَا •

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين .

اللمة : « شبت » استمرت ، وتوقدت ، واضطربت ، واشتعلت ، وتأججت  
« لظى الحرب » ناراها وأوارها « صاليا » أراد دخلا في حرمها « عردت » أحجبت وفرت ونسكت وهربت ، قال صاحب اللسان : « عرد الرجل عن قرنه ، إذا أحجم ونسكل ، والتعريد : الفرار ، وقيل : التعريد : سرعة الذهاب في الهزعة » اهـ .

الإعراب : « ظننتك » فعل ماض ، وفاعله ، ومفعوله الأول « إن » شرطية  
« شبت » شبت : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « لظى » فاعل شبت ، وهو مضاف  
و « الحرب » مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف ينل عليه الكلام ، والتقدير :  
إن شبت لظى الحرب فقد ظننتك شجاعا ، مثلا ، وجملة الشرط وجواب لا محل لها  
من الإعراب معترضة بين ظن مع فاعله ومفعوله الأول وبين مفعوله الثانى « صاليا » =

وكفوله تعالى: (يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ) <sup>(١)</sup>، وكقول الشاعر:

١٧٨ — • وَكُنَّا حَسِينًا كُلِّ يَبِضَاءَ شَعْمَةٍ •

==مفعول ثانٍ لظن «فردت» الفاء عاطفة، عرد: فعل ماضٍ، وتاء المخاطب فاعله «فيمن» جار ومجرور متعلق ببرد «كان» فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة المجرورة بحلالي «عنها» جار ومجرور متعلق بمعرد «معداً» خبر كان الناقصة، والجملة من كان واسمه وخبره لاجل لها من الإعراب صلة من الموصولة.

الشاهد فيه: قوله «ظننتك صاليا» حيث استعمل فيه «ظن» من الظن بمعنى الرجحان، ونصب به مفعولين: أحدهما ضمير المخاطب المتصل، والثاني قوله «صاليا» ومن العلماء من ادعى أن «ظن» في هذا البيت بمعنى اليقين، وهو بعيد.

(١) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.

١٧٨ — هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله:

• عَشِيَّةً لَا قَيْنًا جُدَامَ وَحِيرًا •

وهذا البيت من كلام زفر بن الحارث الكلابي، من كلة له بقولها في يوم مرج

راحت، وهو موضع في الشام كانت لهم فيه موقعة، وبعده قوله:

فَلَمَّا لَقِينَا عُصْبَةً تَنْقَلِيَّةً يَقُودُونَ جُرْدًا فِي الْأَعْنَةِ مُضْمَرًا  
سَقَيْنَاكُمْ كَأْسًا سَقَوْنَا بِمِثْلِهَا وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْمَوْتِ أَصْبَرًا  
فَلَمَّا قَرَعْنَا النَّبْعَ بِالنَّبْعِ بَعْدَهُ بِيَمَضٍ أَبَتْ عَيْدَانُهُ أَنْ تَكْهَرَا

وقد روى أبو تمام حبيب بن أوس الطائي هذه الآيات في الحماسة مع اختلاف يسير

(انظر شرح التبريزي ١/ ١٥٠ وما بعدها بتحقيقنا).

اللغة: «وكنا حسينا كل يضاء شعمة» يقول: كنا نطعم في أمر فوجدناه على خلاف ما كنا نظن، وهذا من قولهم في التل: ما كل يضاء شعمة، ومثله قولهم: ما كل سوداء تمر، و«جدام» لقب، واسمه عمرو، يقال: إنهم كانوا يسمون - أو يلقبون - بهذه الأسماء الفظيعة لتكون كالطيرة لدوهم، فسموا بجدام وأصله ذلك الداء الويل، وسموا ببيض وتمر وحظلة، و«حير» اسمه الرنيح - بزة سفرجل ==

وقوله :

١٧٩ - \* حَسِبْتُ الثَّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ \*

== - وجذام وحير: كلاما من الجن ، وقوله « عشية لاقينا » يروى في مكانه « ليالى لاقينا » كما يروى « صداء وحيرا » .

المعنى : يقول : إنا كنا نظن أن الناس سواء في الخور والجن ، وأنهم متى لقوا من لا قبل لهم بحربه مثل قومنا فروا عنهم ، ولكن هذا الظن لم يلبث أن زال حين لقينا هاتين القبيلتين ، فلقينا بلقائهم البأس والشدة . يريد أنهم كانوا ينتصرون على أعدائهم بمجرد لقائهم ، وأنهم لقوا من هؤلاء الجند المجاهد والسر الثعب ، ومن عادة الفرسان الصناديد أن يدحوا أفرانهم ليكون ذلك أدل على شجاعتهم ، لأن من يغلب الشجاع الصنديد يكون أعظم شجاعه منه .

الإعراب : « كنا » كان : فعل ماض ناقص ، ونا : اسمه « حسبنا » فعل وقاعل « كل » مفعول أول لحب ، وهو مضاف و « يضاء » مضاف إليه « شحمة » مفعول ثان لحب ، والجملة من حسب وقاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « عشية » ظرف زمان منصوب بحسب « لاقينا » فعل وقاعل « جذام » مفعول به « وحيرا » معطوف على جذام ، وجملة لاقينا جذام وحير في محل جر إضافة ظرف الزمان إليها .  
الشاهد فيه : قوله « حسبنا كل يضاء شحمة » حيث استعمل فيه « حسب » بمعنى الرجوعان ، ونصب به مفعولين : أولها قوله « كل يضاء » وثانيها قوله « شحمة » كائنين لك ذلك في الإعراب .

١٧٩ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* رَبَّاحًا ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ تَأْقِلًا \*

والبيت لبيد بن ربيعة العامري ، من كلمة طوية عدتها اثنان وتسعون بيتا وأولها قوله :

كَبِيشُهُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلًا      وَكَانَتْ لَهُ خَبَلًا عَلَى النَّأْيِ خَابِلًا  
تَرَبَّعَتِ الْأَشْرَافُ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ      حِصَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلَ  
اللمة : « كبيشة » هي زنة التصغير - اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهمة ==

وكقوله :

١٨٠ \* إِخَالَكْ - إِنْ لَمْ تَقْضِ الطَّرْفَ - ذَا هَوَى \*

== والقاف - اسم جبل ، قال ياقوت : « الذي يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشمار التي قلت فيه بالوادي أشبه ، ويجوز أن يكون الوادي منسوباً إلى الجبل لكونه من لحفه » ١٨١ « خبلا » الجبل : فساد العقل ، ويرى « وكات له شغلا على النأى شاعلا » وقوله « تربت الأشراف » معناه نزلت به في وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت بآزمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل ابني يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت : ووم البني في ضبطه بكسرهما فثنا منه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء - الربيع « ناغلا » ميتا ، لأن البدن يكون خفيفا مادامت الروح فيه ، فإذا فارقه ثقل .  
المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربما إذا أخبر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجلود ، وإنه يعرف الربيع إذا مات ، لأنه - حيث - يشاهد عظيم جزائه على ذلك .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقي » مفعول أول « والجلود » معطوف عليه « خير » مفعول ثان ، وخير مضاف . و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تميز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « للراء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها للذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعمولها في محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسم ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى للراء « ناغلا » خبره ، والجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقي خير - إلخ » حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين . أولها قوله « التقي » ، وثانيها قوله « خير تجارة » على ما بيناه في الإعراب .

١٨٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* يَسُومُكَ مَالًا يَسْتَطَاعُ مِنَ الْوَجْدِ \*

الفتحة : « إخالك » أظنك ، والقياس في همزة للضارعة أن تكون مفتوحة نحو =

« أخاف ، ولكن جمهرة العرب كسروا همزة المضارعة في هذا الفعل وحده ، وبنو أسد وحدهم يفتحونها على ما يقتضيه قياس نظائره » تنضض الطرف « غش الطرف : إطباق الجفن ، وأراد هنا النوم أو صرف عينيه عن الحسان وعن مفاتهن « ذا هوى » صاحب عشق « يسومك » يكلفك ويحشمك « الوجد » الهيام .

الغنى : يقول : إن لم تم وبقيت شاهراً أرقا - أو إن لم تصرف عينك عن التطلع إلى مفان القوافي ومحاسنهن - فإنى أظنك مبتلى بحشق يبرح بك ويكلفك ما لا تقدر على احتماله .

الإعراب : « إخالك » إخال : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله الأول « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تنضض » فل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الطرف » مفعول به لتنضض ، وجملة تنضض وفاعله ومفعوله في محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط والجواب لاجل لها اعتراضية « ذا » مفعول ثان لإخال منصوب بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، وهو مضاف و « هوى » مضاف إليه « يسومك » يسوم : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو جود إلى هوى ، وضمير المخاطب مفعول أول ليسوم « ما » اسم موصول مفعول ثان ليسوم ، مبنى على السكون في محل نصب « لا » نافية « يستطيع » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، وجملة لا يستطيع ونائب فاعله لاجل لها صلة ما ، وجملة يسوم مع فاعله ومفعوليه في محل جر صفة لهوى « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .

الشاهد فيه : قوله « إخالك ذا هوى » حيث استعمل في هذه العبارة مضارع خال - وهو فعل قلبي معناه الرجحان - ونصب به مفعولين : أولهما كاف المخاطب ، وثانيهما قوله « ذا هوى » .

وقوله :

— ١٨١ — \* مَا خَلَقْتَنِي زَلْتُ بِمَدِّكَ ضَمِينًا \*

١٨١ — هذا صدر بيت من النسخ ، وعجزه قوله :

\* أَشْكُو إِلَيْكُمْ حُجُوءَ الْأَلَمِ \*

وقد أنشد الجوهري هذا البيت عن الأحمر ، ولم يزه إلى قائل معين .

الآفة : « ضَمْنَا » بضاد معجمة مفتوحة فميم مكسورة وآخره نون - ومعناه مبتلى ، ويرى في مكانه « ظمنا » باظاء للشفة والمهمزة بعد الليم - وأصله المطشان ، ويراد به المشناق « حُجُوءَ الْأَلَمِ » بضم الحاء المهملة والليم وتشديد الواو مفتوحة - هي شدة الألم وسورته .

الغنى : يقول لأحباب له فارقهم : إني أظن أنني سأبقى من بعد فراقكم شديد الشوق إلى لقاءكم ، كثير الشكوى لما أجده من آلام البعد وتباريح الفراق .

الإعراب : « ما » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « خلقتني » خال : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول أول « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « بدمكم » بعد : ظرف متعلق بزال أو بضمن الآتي ، وبعد مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « ضمنا » يجوز أن يكون خبر زال ، ويجوز أن يكون هو للمفعول الثاني لحال « أشكو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إليكم » جار ومجرور متعلق بأشكو « حُجُوءَ » مفعول لأشكو ، وهو مضاف و « الألم » مضاف إليه ، وجملة أشكو وفاعله ومفعوله في محل نصب : إما مفعول ثان لحال وذلك إذا جعلت « ضمنا » خبر زال ، وإما خبر زال ، وذلك إذا جعلت « ضمنا » مفعولا ثانيا لحال ، ويجوز أن تجعل جملة « أشكو » ومعمولاته خبرا ثانيا لزال ، ويكون المفعول الثاني لحال هو جملة زال ومعمولاته ، وما النافية الواقعة أول البيت هي التي تدخل على زال وقد فصل بين الثاني والثاني بفعل القلب ، وأصل الكلام : خلقتني ما زلت بدمكم ضمنا أشكو .

الشاهد فيه : قوله « خلقتني ضمنا » حيث استعمل حال - وهو فعل قلبي - بمعنى الرجحان ، ونصب به مفعولين : أولهما ياء التكلم ، وثانيهما قوله « ضمنا » أو جملة « أشكو » أو جملة « ما زلت بدمكم ضمنا أشكو » إلخ على ما بيناه في إعراب البيت .

تنبيهان - الأول : ترد علم بمعنى عَرَفَ ، وَظَنَّ بمعنى اتَّهَمَ ، ورأى بمعنى  
الرأى - أمثلة : للذهب - وَحَجًّا بمعنى قَصْدَ ، فيتمدّن إلى واحد نحو ( والله  
أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا )<sup>(١)</sup> ( وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ  
بِظَنِّينَ )<sup>(٢)</sup> وتقول « رأى أبو حنيفة حيلة كذا ، ورأى الشافعي حُرْمَتَهُ »  
و « حَبَّوتُ نَيْتَ اللَّهِ »<sup>(٣)</sup> .

وترد وجدَ بمعنى حَزَنَ أَوْ حَقَدَ فلا يعدّيان .

وتأتى هذه الأفعال وبقية أفعال الباب لما كان آخر غير قلبية فلا تعدى لمفعولين ،  
وإنما لم يحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا « أفعال القلوب »

الثاني : ألحقوا رأى الحلية برأى الملية في التعدى لاثنتين ، كقوله :

(١) من الآية ٧٨ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة التكاوير .

(٣) زعم الرضى أن معنى علم ومعنى عرف واحد ، وأنه لا فرق بينهما إلا في التعدى  
فعلم تعدى لاثنتين ، وعرف تعدى لواحد ، وإذا جاءت علم بمعنى عرف تعدت لواحد ،  
وزعم أن العرب قد يحضون أحد اللفظين للتساويين في المعنى بحكم لفظى - أى وهذا  
الحكم اللفظى هنا هو التعدى لاثنتين بالنظر إلى علم ، وإلى واحد بالنظر إلى عرف -  
وهذا الكلام عار عن التحقيق وجار على منذهب ضعيف ، والصواب أنا لما تبينا كلام  
العرب وجدناهم يستعملون كلمة علم عند ما يخلق الكلام بعلم المركبات ، ويستعملون  
كلمة « عرف » عندما يتعلق الكلام بمعرفة البسائط ، ورأيناهم من جهة الصناعة اللفظية  
يستعملون علم متعدداً إلى اثنتين ، ويستعملون عرف متعدداً إلى واحد ، فلما أن بين المعنى  
واللفظ تطابقاً وتآلفاً ، فإن جاء من كلامهم تعدى علم إلى واحد أحياناً فإنما تعلم أنهم  
خرجوا عن مألوفهم لسبب وهو هنا أنهم استعملوا علم في موطن كان من حقه أن يستعمل  
فيه عرف ، وأنهم ضمنوا هذا الفعل وهو علم معنى ذلك الفعل - وهو عرف -  
والفعل إذا تضمن معنى فعل آخر تعدى تعديته ، ولذلك أنواع لا ترى أن نذكرها هنا .



— ١٨٢ — \* أَرَأَيْتُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا \*

١٨٢ — هذا صدر بيت من الوافر ، وهو بنامه مع بيت سابق عليه وبيت لاحق له هكذا :

أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنِي وَطَلَقَ وَعَمَّارٌ وَأَوْتَةٌ أَنَا لَا  
أَرَأَيْتُمْ رُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وَأَنْخَزَلُ أَنْخَزَلًا  
إِذَا أَنَا كَأَقْدَى يَجْرِي لَوْرِدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَا لَا  
وهذه الأبيات لمعرو بن أحرر الباهلي ، من قصيدة يندب فيها قومه ويسكنهم ،  
وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلَّا أَنْ تُنَاجَا وَنَحْنُ لَا بِمَا بِهِمَا أَحْقِيَا لَا  
كَأَنَّهُمَا سُمْعَانَا مُسْتَفْنِيثَ يُرْجَى طَالِيَا بِهِمَا نَقَالَا  
وَهِيَ حَزْرَاهُمَا فَالْمَاءُ يَجْرِي خِلَالَهُمَا وَيَنْسِلُ أَنْسِلَا لَا  
عَلَى حَيَيْنٍ فِي عَامِنٍ شَتَّى فَقَدْ عَنَى طِلَابُهُمَا وَطَالَا  
فَأَبَتْ أَيْلَةً تَأْتِيكَ سَهْوًا فَتَصْبِغُ لَا تَرَى فِيهِمْ خِيَالَا  
والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التي روينها أولا قد استشهد به سيدي ( ج ١ ص ١٤٣ ) في باب الترخيم في غير النداء للضرورة ، واستعرف وجه ذلك فيما يلي .

اللمة : « تلعا » من قولهم : ألم السحاب ، إذا دام مطره ، يريد أن تكونا على  
البكاء « سعننا مستثيت » سعننا : مثني سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قل -  
وهي القرية تقطع من نصفها ليلبذ فيها ، وربما اتخذت دلوها يستقي بها ، والمستثيت :  
طالب الثيث « على حين » متعلق بقوله تلعا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شيء  
إلا أن يدوم بكأذهما على حين « وحى » ضعف وانشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمارة ،  
وأنال » أعلام أناسي « تجافى الليل وأنخزل وأنخزلا » : كنايةتان عن الظهور وبيان  
ما كان مبهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء  
وليس بماء « بلالا » بزنة كتاب - ما تبلى به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع =  
( ٤ — أوضح للمالك ٧ )

وَمَعْدَرَهَا الرُّوْيَا ، نحو ( هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ )<sup>(١)</sup> ، ولا تختص  
الرُّوْيَا بمصدر الحظمية ، بل تقع مصدراً للبصرية ، خلافاً للحريرى وابن مالك ،  
بدليل ( وَمَا جَمَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ )<sup>(٢)</sup> ، قال ابن  
عيسى : هي رُؤْيَا عَيْن .

\*\*\*

= أوان ، مثل زمان وأزمنة ، ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى « رققى » بضم  
الراء أو كسرهما - جمع رفيق « لورد » بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .  
الإعراب : « أبو حنبل » مبتدأ ، وجملة « يؤرقى » خبره ، و « عمار » وسائر  
الأعلام : معطوفات عليه ، وقد رخم « أنال » فى غير النداء ضرورة ، وأصله أنالة ،  
فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المذوف للترخيم « أرام » أرى : فعل  
مضارع ، وقاعه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والضمير البارز الذى هو ضمير  
جماعة القاتلين مفعول أول « رققى » مفعول ثان .

الشاهد فيه : قوله « أرام رققى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين : أحدهما  
الضمير للنصل به ، والثانى قوله « رققى » ورأى ههنا بمعنى حلم أى رأى فى منامه ،  
وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرُّوْيَا  
إدراك بالحس الباطن كالعلم فلما أجريت مجراها ، وجبىء للفعل الثانى معرفة - وهو  
قوله « رققى » - فى هذا البيت يرد على الذين ذهبوا إلى أن « رأى » الحظمية تنصب  
مفعولا واحدا ، وأن للنصب الثانى فى الكلام حال ، ووجه الرد أن الأصل فى الحال  
أن يكون نكرة .

(١) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ٦٠ من سورة الإسراء ، والذى يدل على أن « الرُّوْيَا » فى هذه الآية  
الكريمة يراد بها الرؤبة البصرية أوجه أمور : الأول : أن الصحابة الذين شهدوا تنزيل  
القرآن قالوا : إنها رؤيا عين ، والأمر الثانى : أنه سبحانه أخبر عنها بأنها كانت فتنة  
للناس ، والعقل يقتضى بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان قد قال لهم إنى رأيت =

النوع الثاني : أفعال التصيير ، كجَعَلَ ، وَرَدَّ ، وَتَرَكَ ، وَاتَّخَذَ ، وَتَخَذَ ، وَصَيَّرَ ، وَوَهَّبَ ، قال الله تعالى : ( فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا )<sup>(١)</sup> ( تَوَّارُثُكُمْ مِنْ بَنِي إِسْرَافِيلَ كَفَّارًا )<sup>(٢)</sup> ( وَتَرَكَنَا بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجٌ فِي بَعْضٍ )<sup>(٣)</sup> ( وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا )<sup>(٤)</sup> ، وقال الشاعر :

— ١٨٣ — \* تَخَذْتُ غُرَارَ إِرْزَمٍ دَلِيلًا \*

= فيما يرى النائم أنى ذهبت إلى بيت للقدس وكان كذا وكذا ثم رجعت لم يكذبني أحد ، لأنه يحدث لكثير منهم أن يرى في منامه أنه قطع للسافات البعيدة في لحظات يسيرة ، فلا يستنكر ذلك من نفسه ، الأمر الثالث : أنهم استوصفوه بيت للقدس والطريق إليه وبالغوا في تحمى ذلك منه ، والأمر الرابع : أن معنى « الرُّيَا » بمعنى رؤية البصر قد جاء في كلام العرب المصحح بكلامهم ، مثل قوله الراعي يصف صيادا رأى صيدا :

وَكَبَّرَ لِالرُّيَا وَهَنَّ فَوَادَهُ وَبَشَّرَ نَفْسًا كَانَ قَبْلُ يُلُوصُهَا

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ١٠٩ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

(٤) من الآية ١٢٥ من سورة النساء .

١٨٣ — هذا صدر بيت من الوافر لأبي جندب بن مرة الهذلي ، وهو أخو أبي خراش الهذلي ، والبيت للشهيد جندره ثالث ثلاثة أبيات له يقولها في بني لحيان ، وهو :  
بتمامه مع ما قبله :

لَقَدْ أُمِسِّي بَنُو لَحْيَانَ مِثِّي بِحَمْدِ اللَّهِ فِي خِزْيٍ مُبِينٍ  
جَزَيْتُهُمْ بِمَا أَخَذُوا تِلَادِي بَنِي لَحْيَانَ ، كُلًّا فَأَخِرُونِي  
تَخَذْتُ غُرَارَ إِرْزَمٍ دَلِيلًا وَفَرُّوا فِي الْحِجَازِ لِيُتَجَرَّوُنِي

اللقية : « جزيتهم » أراد كافأهم على سوء صنيعهم « بما أخذوا تلادي » الباء ههنا للسمية ، وما : مصدرية ، وتقدير الكلام : كانت مكافأتي لإمام بسبب أخذهم تلادي ، والتلاد — بكسر التاء وتخفيف اللام بعدها ، وبزنة كتاب — ومثله التليد : اللال =

وقال :

— ١٨٤ — \* قَصِّرُوا مِثْلَ كَصَفٍ مَا كَوْنُ \*

وقالوا : « وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ » وهذا مُلَازِمٌ لِلصِّيِّ .

\*\*\*

== الذى ولد عندك ، فإن تسكن قد ورثته فهو طارف وطريف « تحذت » يفتح التاء وكسر المعجمة — قيل : هو فعل ثلاثى وضع من أول الأمر هكذا ، وقيل : هو مخفف من اتخذ نظير تقي الخفف من اتقى « غراز » بضم الغين المعجمة ، وبزنة غراب وآخره زاي معجمة ، ومنهم من يرويه غران بالنون فى مكان الزاي ، وهو اسم واد « ليعجزوني » ليلبثوني ، وذلك بأن يقتونى فلا أدرهم .

الإعراب : « تحذت » تحذ : فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع « غراز » مفعول أول منصوب بالفتحة الظاهرة « إثرم » إثر : ظرف منصوب بتخذ ، وضمر التائبين العائد على بنى لحيان مضاف إليه « دليلا » مفعول ثان لتخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وفروا » الواو عاطفة ، ويجوز عندى أن تكون حالة على مذهب الكوفيين الذين يجيزون أن تأتى جملة الحال فعليه فعلها ماض غير مقترن بقد ، أو على مذهب البصريين على أن تكون قد مقدرة بعد الواو ، وفر : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « فى الحجاز » جار ومجرور متعلق بفر « ليعجزوني » اللام لام التعليل ، والمفعل المضارع منصوب بأن المضرة بعد لام كى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، ويا التكلم مفعول به ، وأن المضرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بفر ، وتقدير الكلام : وفروا فى الحجاز لإعجازهم إياي .

الشاهد فيه : قوله « تحذت غراز دليلا » حيث استعمل فيه تحذ وهو فعل من الأفعال الدالة على التصير ، ونصب به مفعولين : أحدهما « غراز » وثانيهما قوله « دليلا » على ما بيناه فى إعراب البيت .

١٨٤ — اختلف النعاة فى نسبة هذا البيت ؛ فذكر قوم أنهم من كلام حميد الأرقط وذكر ابن هشام فى سيرة النبي صلى الله عليه وسلم ( ١ / ٥٦ بتحقيقنا ) أنه لرؤبة بن =

== السجاج ، وقد بحث ديوان أراجيز رؤبة فوجئت هذا الشاهد رابع أربعة آيات من مشطور الرجز ، ووزنه وزن بعض ضروب السريع - وهاتها :

وَمَسَّهُمْ مَا مَسَّ أَصْحَابَ الْفِيلِ تَرْمِيهِمْ حِجَارَةً مِنْ سِجِّيلٍ  
وَلَمِيتَ طَسِيرٌ بِهِمْ أَبَايِلُ فَصَبُّوا مِثْلَ كَعْفٍ مَا كُولُ

وهذه الآيات إشارة إلى قصة أصحاب الفيل ، وقد وردت هذه القصة في القرآن الكريم في سورة ص حيث سورة الفيل ، وذلك قوله تعالى : ( ألم تركف فقل ربك بأصحاب الفيل ؟ ألم يجعل كيدهم في تضليل ؟ وأرسل عليهم طيراً أبابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم ككصف مأكول ) وأغلب ألفاظ الرجز هي ألفاظ السورة نفسها كما ترى .

اللمة : « أصحاب الفيل » هم الذين قصدوا إلى بيت الله الحرام بقيادة أبرهة عامل النجاشي على بلاد اليمن يريدون هدمه وتخريبه فرد الله كيدهم في نحورهم وأهلكهم « ترميهم حجارة من سجيل » السجيل في الأصل : الطين الذي تحجر ، وعن ابن عباس أنه الطين الذي أحرق كما يحرق الآجر ، وعن يونس : السجيل الشديد الصلب « ولعبت طير بهم أبابيل » الأبابيل : الجماعات ، قيل : هو جمع لا واحد له من لفظه كالباييد والعبايد والشباطيط ، وقيل : واحد إبالة ، وقيل : واحد إبول - بزنة جرد حل - - « وصبروا » تركوا « كصف » الكصف : ورق الزرع الذي يبقى في الأرض بعد الحصاد ، ويقال : هو التبن .

الإعراب : « صبروا » صبر : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، وواو الجماعة نائب فاعل ، وهو للمفعول الأول مبني على السكون في محل رفع « مثل » مفعول ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة « كصف » الكاف زائدة ، ومثل مضاف و « عصف » مضاف إليه ، وقد فصل بين للتضامين بالكاف كما قد يفصل بينهما بغير الكاف مما ستعرفه في باب الإضافة « مأكول » صفة لصف مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : « فصبروا مثل » حيث استعمل فيه صبر بمعنى حول من حالة إلى حالة ، ونصب به مفعولين : أولهما واو الجماعة الذي أنابه عن الفاعل ، وثانيهما قوله « مثل » .

فصل . لهذه الأفعال ثلاثة أحكام :

أحدها : الإعمال ، وهو الأصل ، وهو واقع في الجميع .

الثاني : الإلغاء<sup>(١)</sup> ، وهو : إبطال العمل لفظاً ومحلاً ، لضعف العامل بتوسطه

(١) فإن قلت : لما معنى كل من الإلغاء والتعليق ؟

فالجواب أن قولك : إن التعليق هو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة - « إبطال عمل العامل لفظاً ، لا معنى » يعنون أنك تجيء بالعمول - وهو هنا المفعولان - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، فتقول مثلاً « علت أزيد مسافر أم عمرو » فإن قولك « زيد مسافر » هو للعمول ، وأصله مبتدأ وخبر ، وللبتداء والخبر مرفوعان ، وقد جث بهما بعد دخول العامل - وهو علت - مرفوعين كما كانا قبل دخول هذا العامل عليهما ، لسر سترفه ، فليس لم عمل في لفظ هذه الجملة كما ترى ، ولكن هذه الجملة في محل نصب ؛ لأنها - من حيث المعنى - مفعولة للفعل المتقدم عليها ، وهو يطلب منصوباً ، والدليل على ذلك أنك تمطف عليها جملة أخرى بنصب جزءها ، فتقول : « علت لأزيد مسافر وعمراً مقياً » لأن المطفف يكون تبعاً للسمل والمعنى كما يكون تبعاً للفظ ، وأما الإلغاء فهو - كما قال المؤلف وغيره من النحاة أيضاً - « إبطال عمل العامل في اللفظ والمعنى جميعاً » ويعنون بذلك أنك تجيء بالعمول - وهو المفعولان كما علت - على حاله الأصلي قبل دخول العامل عليه ، ولا تقدر - مع ذلك - أن هذا العامل له تسلط على عمل هذا للعمول ، فتقول « زيد ظننت فام » أو تقول « زيد ظننت فام » فام ظننت « فريد في التالين مبتدأ ، وفام خبر ، وهما مرفوعان كما كانا قبل ذكر العامل مهمما ، وظننت : جملة من فعل وفاعل لا عمل لها من الإعراب لأنها جملة معترضة ، وجملة البتداء والخبر لا عمل لها من الإعراب أيضاً لأنها جملة ابتدائية ، ولا عمل لظننت في لفظ البتداء والخبر وهو ظاهر ، ولا في عمل البتداء والخبر لأنها لو عملت في عملها لكانت جملة في محل نصب مفعولاً به ، وقد قلنا لك : إن الجملة لا عمل لها من الإعراب وإنها ابتدائية ، فلو عطف عليها جملة أخرى لم يكن لك بد من أن ترض طرفي هذه الجملة للمطوفة تبعاً للفظ طرفي الجملة للمطوف عليها ، إذ لا عمل للجملة المعطوف عليها يجوز لك أن تراعيه ، فتقول « زيد ظننت فام ، وعمرو مكابر » =

== فإن قلت : فما الفرق العمل بين هذين الحالين ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد اتفق جمهور النحاة على أن بينهما فرقا من وجهين . أحدهما قد اتضح لك من الكلام السابق في شرح معناها ، وخصائصه : أن الجملة في حال الإلناء لأجل لما من الإعراب ، وأنه لا يعطف عليها إلا بالرفع بما للفظها ، أما الجملة في حال التعليق فللفظها مرفوع ومحلى نصب ، فيجوز لك في العطف عليها أن تراعى لفظها فتجيء بالمعطوف مرفوعا فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافر » وأن تراعى محلها فتجيء بالمعطوف منصوبا فتقول « علمت لزيد مقيم وعمرو مسافرا » . والوجه الثاني : أن إلقاء عمل العامل في المفعول أمر اختياري لا يجب عليك أن تصير إليه ، بل يجوز لك - مع توسط العامل أو تأخره - أن تسطره على المفعول تنصبه ، كما يجوز لك ألا تسطره عليه فتجيء به على أصله ، فتقول « زيد ظننت مسافرا » أو تقول « زيدا مسافرا ظننت » وخالف الأخفش في هذا ، فجعل الإلقاء واجبا عند توسط العامل بين المفعولين أو تأخره عنهما ، وأما تعليق العامل عن العمل في لفظ المفعول فأمر واجب لا مندوحة لك عنه ، ومعنى هذا أنه يمتنع عليك أن تأتي بالمفعول للملق عنه على أصله الذي كان عليه قبل دخول العامل عليه ، وهو الرفع .

فإن قلت : فما سر هذا الفرق ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن طبيعة الأدوات التي تعلق العامل عن المفعول أن لها صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز أن يعمل ما قبلها فيها بعدها ، فإذا قلت « علمت لزيد قائم » وأتيت بلام الابتداء بعد العامل فقد قطعت هذا العامل عما بعد اللام ، لأن لام الابتداء تأتي طبيعتها إلا أن تكون في أول الكلام ، وكذلك كل الأدوات التي حكي النحاة أنها تكون سببا في تعليق العامل ، فأما في حال الإلناء فإنه لم يدخل شيء بين العامل والمفعول ، وكل ما في الباب أن العامل قد وضع في غير موضعه الطبيعي من الجملة ، ولو كانت هذه الأفعال التي هي أفعال القلوب مثل بقية الأفعال المتعدية لكان الإعمال فيها مع وضعها في غير موضعها كإعمالها إذا وضعت في موضعها ، ولكنك أي أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فلها جاز ==

== إعمالها وإلغاؤها إذا زاد ضعتها فوضعت في غير موضعها ، انظر إلى قولك « ضرب زيد عمرا » فهذا فعل متد من غير أفعال القلوب قد رفع فاعله ونصب مفعوله ووقع ترتيب هذه الأجزاء على الأصل في ترتيب العامل والمعمولات ، ثم انظر إلى قولك « ضرب عمرا زيدا » وإلى قولك « عمرا ضرب زيد » تجد الترتيب قد تغير ولكن العمل باق ، وليس لك أن تلقى هذا الفعل فتحنه من نصب مفعوله ، إن قدمت هذا المفعول على الفعل نفسه أو وسطت المنحول بين الفعل وفاعله ، وقد كان هذا ممكنا أن يلتزم مع أفعال القلوب من حيث كونها أفعالا متعدية ومن حيث كان هذا شأن الأفعال التعدية ، لكن العرب حين استعملت أفعال القلوب استشعرت فيها ضعفا يقصد بها عن منزلة بقية الأفعال ، فصارت معاملتها تقصر عن معاملة سائر الأفعال التعدية ، فقصى استعمالهم إلغاؤها بأنها إذا وقعت في موقعها الطبيعي من الكلام ووقع معمولاتها منها في الموقع الطبيعي ألغوا إعمالها خلافا للكوفيين في هذه الجزئية ، وإذا تغير الوضع الطبيعي تأخر العمل عن المفعولين جميعا أو توسط بينهما لم يلتزموا بالإعمال ، وأجازوا الإعمال والإلغاء جميعاً .  
فإن قلت : فهل يجرى كل واحد من الإلغاء والتعليق في شيء من الأفعال غير أفعال القلوب هذه ؟

فالجواب عن هذا السؤال أن نقول لك :

أما الإلغاء فقد أجمع النحاة بصريهم وكوفيهم على أنه لا يجرى في شيء من الأفعال سوى أفعال القلوب المقرود لها هذا الباب .  
وأما التعليق فإن للنحاة فيه مذهبين :

الأول - وهو مذهب يونس بن حبيب - أنه يجرى في جميع الأفعال القلبية وغير القلبية ، فيجوز عنده أن نقول « ضربت أيهم في الدار » على أن يكون « أيهم » اسم استفهام مبتدأ ، و « في الدار » جارا ومجرورا يتعلق بمخوف خبر ، وجملة مبتدأ والخبر في محل نصب بضمريت ، وقد ذكرنا في باب الاسم الموصول أنه حل على التلحق قوله تعالى ( ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد ) وهذا مذهب غير مرضي عند العلماء .  
الثاني - وهو مذهب الجمهور - أن التعليق يجرى في أربعة أنواع من الفعل : النوع الأول : كل فعل بدل على الشك ، وليس فيه ترجيح لأحد الجانبين على الآخر ، ==



أو تأخره ، كـ « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ »<sup>(١)</sup> قال :

== نحو قولك : شككت أزيد في الدار أم عمرو ، وترددت أوفى أنت أم غادر ، ونسيت أ كنت معنا أمس أم لم تكن .

النوع الثاني : كل فعل يدل على العلم ، نحو قولك : علمت أصادق أنت أم كاذب ، ودريت أصدق فلان أم كاذب ، وتبينت أتؤدى واجبك أم تهمله .

النوع الثالث : كل فعل يطلب به العلم ، نحو قولك : فكرت أمقيم أنت أم ظان ، وأتليت عليا أمعبر أم يعجزع ، وامتنعت خالدا أمشكر الصنمية أم يحجدها ، واستفهمت أحضر بكر أم غاب .

النوع الرابع : كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو لمست ، وأبهرت ، ونظرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت ، كقولك : لمست أناعم جلده أم خشن ، وشممت أطيب ريحك أم نتن ، وأبهرت أسرية خطاك أم بطيئة .

(١) ظاهر عبارة المؤلف ههنا أن للإلقاء صورتين ليس غير :

إحداهما : أن يتوسط الفعل القلي بين المفعولين كما في الشاهد رقم ١٨٥ الذى سيأتى عقيب هذا الكلام ، ومن هذا القليل قول الشاعر :

شَجَاكَ أَظُنُّ رَبْعُ الظَّاعِنِينَ فَلَمْ تَعْبَأْ بِسَدْلِ الْعَاذِلِينَ

وهذا البيت يروى برفع كلمة « ربع » ونصبها ، فأما رواية الرفع فتخرجها على أن « شجا » فعل ماض ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به ، وربع : فاعل شجا ، وهذه جملة فعلية لا عمل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أى أن الكلام مبتدأ بها ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وليس له مفعول لا في اللفظ ولا في التقدير ، وهذه الجملة لا عمل لها من الإعراب أيضا لأنها معترضة بين الفعل وفاعله ، وأما رواية نصب كلمة « ربع » فتخرجها على أن « شجاك » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ربع ، والجملة في محل نصب مفعول ثان تقدم على العامل وعلى المفعول الأول ، وأظن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا ، وربع : مفعول أول لأظن ، وأصل الكلام : أظن ربع الظاعنين شجاك ، وهذا البيت بروايته يدل على أن الإلقاء عند التوسط جائز .

١٨٥ — \* وَفِي الْأَرَاجِيزِ خِلْتُ اللَّؤْمُ وَأَنْتَوْرُ \*

= الصورة الثانية أن يتأخر الفعل القلي عن المفعولين جميعا ، ومن شواهد ذلك البيت الآتي برقم ( ١٨٦ ) ومن شواهد أيضا قول الشاعر :

آتِ اللَّوْتُ تَمَلُّونَ فَلَا يُرْ هَبْكُمْ مِنْ لَقَى الْحُرُوبِ اضْطِرَامْ

وقد ذكر غير المؤلف من النعاة صورة ثالثة للثناء ، وهي أن يتقدم الفعل القلي على المفعولين جميعا ، ولكن لا يتبدأ به الكلام ، بل يقع قبله شيء من الكلام نحو قولك « متى ظننت زيدا قائما » ومنه البيت :

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يُدْنِينَ أَمْ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

وسيدكر المؤلف هذه الصورة في صدد تخريج الشاهدين ١٨٩ و ١٩٠ .

١٨٥ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَبَا الْأَرَاجِيزِ يَا ابْنَ اللَّؤْمِ تُوْعِدُنِي \*

وهذا البيت من كلام منازل بن ربيعة للنفري .

اللغة : « الأراجيز » جمع أرجوزة - بضم الهززة - وهي ما كان من الشعر من بحر الرجز ، ويقال لما لم يكن من هذا البحر : قصيدة ، وما متقابلان ، وقد كان من الشعراء رجلا لا يقولون غير الرجز كروبة والسباع أبيه ، وكان منهم من يقول الشعر ولا يقول الرجز ، وكان منهم من يقول الرجز والقصيد جميعا ، وانظر إلى قول الأراجيز :

\* أَرْجَزًا تُرِيدُ أَمْ قَصِيدًا \*

« توعدي » تهديني ، وهو مضارع أوعد ، ولا يقال « أوعده » من غير ذكر اللوعد به إلا أن يكون للوعد به شراً .

الإعراب : « أَبَا الْأَرَاجِيزِ » الهززة للاستفهام ، والباء حرف جر ، والأراجيز : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله توعدي الآتي « يَا » حرف نداء « ابْنِ » متنادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وابن مضاف و « اللَّؤْمِ » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين المسمول وعامله « توعدي » توعد : فصل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون لوقاية ، والياء مفعول به « وَفِي الْأَرَاجِيزِ » الواو واو الحال ، وفي : حرف جر ، الأراجيز : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق =

وقال :

— ١٨٩ — \* هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا \*

== بمعدوف خبر مقدم «خلت» خال : فعل ماض ، وتاء للتسكيم فاعل مبني على الفهم في محل رفع ، والجملة من الفعل والفاعل لأجل لمان الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره «القوم» مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة «والخو» الواو غاطلة ، الخور : معطوف على القوم ، وللمطوف على الرفع مرفوع .

الشاهد فيه : قوله « في الأراجيز خلت القوم » حيث توسط « خال » مع فاعله بين المبتدأ الذي هو قوله « القوم » والخبر الذي هو قوله « في الأراجيز » ، فلما توسط الفعل بينهما أتى عن العمل فيهما ، ولولا هذا التوسط لتصبها ، فكان يقول : وخلت القوم والخور في الأراجيز ، بنصب القوم على أنه مفعول أول ونصب محل الجار والمجرور على أنه للمفعول الثاني .

١٨٩ — هذا صدر بيت من الطويل لأبي أسيدة الديري ، وقد رواه ابن السكيت في كتاب الألفاظ ثانی أربعة أبيات ( انظر تهذيب الألفاظ ص ١٣٥ ) ونسبها إلى أبي أسيدة الديري ، وهالك بيت الشاهد مع البيت السابق عليه :

وَإِنْ لَنَا شَيْخَيْنِ لَا يَنْفَعَانِنَا غَنِيَّيْنِ لَا يُجْدِي عَلَيْنَا غِنَاهُمَا

هُمَا سَيِّدَانَا ، يَزْعُمَانِ ، وَإِنَّمَا يَسُودَانِنَا إِنْ أُبْسِرَتْ غِنَاهُمَا

وقد روى الجاحظ في كتاب الحيوان ( ٦ / ٦٥ ) أول هذين البيتين مع بيتين

آخرين بعده .

القة : « شيخين » ثنية شيخ ، وهو الذي تقدمت به السن وظهر فيه الشيب ، والإنسان شيخ من خسين سنة من عمره إلى آخره حياته . وقيل غير ذلك ، وسبق تفسيره قريبا ( ش ١٧٥ ) وقد جرت عادة الناس أن يكون للمقدم عليهم وصاحب الرأي فيهم من بلغ سن الشيخ ، من أجل هذا أطلق لفظ الشيخ على صاحب رأى القوم وللمقدم عليهم ، وأبو طالب بن عبد المطلب عم النبي كان يسمى شيخ البطحاء « لا يجدى علينا غناها » يريد أن غناها قاصر تقه عليها ، ولا ينال قومها منه شيء ، وأجدى : صار ذا جدى ، وهو العطية والتنع « هما سيدانا يزعمان » يريد أن هذين الشيخين ==

والنائه المتأخر أقوى من إعماله ، والتوسط بالعكس ، وقيل : مُها في المتوسط بين القولين سواء .

الثالث : التعليق ، وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً ، لجيء ماله صدر الكلام بعده ، وهو : لام الابتداء ، نحو ( وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَقٍ )<sup>(١)</sup> ، ولَمْ الْقَسَم ، كقوله :

== يظنان أن لها السيادة علينا والتقدم «أيسرت غناهما» معناه كثرت ألبانها وجرى علينا منه ، ورواه ابن السكيت «يسرت غناهما» بالضعيف . وضرب ذلك مثلاً لما يجرى عليهم من النفع .

المعنى : يقول : إن من قوماً رجلين طمعا في السن وليس من ورائهما نفع لنا ، وهما يظنان أنهما يتقدم سنهما قد صارا صاحبي الأمر النافذ فينا ، ولكننا لا نتعرف لهما بذلك إلا أن بنائنا من غناهما ما نتفع به ، وما دامت أيديهما مغلولتا فإننا لا نقر لهما بسيادة ، ولا نتعرف لهما بتقدم .

الإعراب : «هما» ضمير منفصل مبتدأ «سيدانا» مبدا : خبر المبتدأ مرفوع بالآلف نيابة عن الضمة لأنه متنى ، وسيدا مضاف والضمير مضاف إليه «يرعمان» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله «إنما» أداة حصر لاعمل لهما «يسوداننا» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، ونا : مفعول به «إن» حرف شرط جازم «أيسرت» أيسر : فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط ، والناه لثانيت «غناهما» فاعل أيسر ، مرفوع بالآلف لأنه متنى ، وضمير الغائبين العائد إلى الشيخين مضاف إليه ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام .

الشاهد فيه : قوله «ها سيدانا يرعمان» حيث استعمل فيه مضارع الفعل القلبى - وهو يرع - وأخره في الكلام عن مفعوله ، فرفعهما ، وألغى عمله في لفظهما وفي المحل أيضاً ، وهذان المفعولان هما للبتدأ والخبر الآن ، وذلك قوله «ها سيدانا» ولو أنه أخرهما عن الفعل لصبهما به فقال «يرعمانهما سيدينا» وذلك ظاهر إن شاء الله . ومثله البيت الذى أنشدناه في ص ٥٨ عند بيان الصورة الثانية من صور الإلقاء .

(١) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .

— ١٨٧ — \* وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَثَاتَيْنِ مَيْتَتَيْنِ \*

١٨٧ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* إِنَّ الْلَّيَاءَ لَا تَطِيشُ سِهَامَهَا \*

والبيت من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وقد أنشده الأحموني في باب ظن وأخولها ( رقم ٣٣٦ ) وللؤلف في قطر الندى ( رقم ٧٣ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٨٥ ) وهو من قصيدة لبيد للعدودة في الملقات والتي أولها قوله :

عَفَّتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فَمَقَامُهَا عِيْنِي تَأْبَدُ غَوْلُهَا فَرَجَامُهَا

الفتة : « منيتي » للنية : اللوت ، وأصلها فيلة بمعنى مفعولة من منى بمعنى - بوزن روى رعى - ومعناه قدر ، ولحقها التاء لأنها قد صارت اسما « لاتطيش » لاتخيب ، بل تصيب للرعى دائما « سهامها » السهام : جمع سهم .

الغنى : إلى موقف أننى سألاقى اللوت حتما ، لأن اللوت نازل بكل إنسان ، ولا يفلت منه أحد أبدا .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة لقسم ، قد : حرف تحقيق « علمت » فعل ماضى وفاعل « لثاتين » اللام واقعة في جواب القسم ، ثأتى : فعل مضارع ، مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف لاهل له من الإعراب « منيتي » منية : فاعل ثأتى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء للتسكام ، وهو مضاف وياء للتسكام مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل المؤكد والفاعل لاهل لها من الإعراب جواب القسم « إن » حرف توكيد ونصب « للنايا » اسم إن ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « لا » حرف تنفى ، مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « تطيش » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة « سهامها » سهام : فاعل تطيش ، مرفوع بالضمة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى للنايا مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « علمت لثاتين منيتي » حيث وقع الفعل الذى من شأنه أن ينصب مفعولين أصلهما اللبتدأ والجبر - وهو علمت - قبل لام جواب القسم ، فلما وقع ذلك ==

وَمَا النَّافِيَةُ نَحْوُ ( لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلَاءِ يَنْفِقُونَ )<sup>(١)</sup> .  
وَلَا وَإِنَّ النَّافِيَتَيْنِ فِي جَوَابِ قَسَمٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ ، نَحْوُ « عَلِمْتُ وَاللَّهِ  
لَا زَيْدٌ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو » وَ « عَلِمْتُ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ » .  
والاستفهام ، وله صورتان :

إحداها : أن يفترض حَرَفُ الاستفهامِ بَيْنَ العاملِ والجملة ، نَحْوُ ( وَإِنَّ  
أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ سَيِّدٌ مَا تُوعِدُونَ )<sup>(٢)</sup> .  
والثانية : أن يكون في الجملة أَسْمُ استفهامٍ : حمدةً كان ، نَحْوُ ( لَنَعْلَمَ  
أَيُّ الْحَزْبَيْنِ أَحَقُّ )<sup>(٣)</sup> ، أو فضلةً ، نَحْوُ ( وَسَيَعْلَمُ الْاِقْدِينَ ظَلَمُوا أَمْ  
مُنْقَلَبٍ يَنْفَعِلُونَ )<sup>(٤)</sup> .

ولا يدخل الإنشاء ولا التعليلُ في شيء من أفعال التَّعْصِيرِ ، ولا في قلبيَّةٍ  
جائِدةٍ — وهو اثنتان : هَبْ ، وَتَعْلَمُ<sup>(٥)</sup> — فإنهما يلزمان الأَمْرَ ، وما عداها  
من أفعال الباب متصرف إلا وَهَبَ ، كما مر .

== الفعل في هذا الوقع علق عن العمل في لفظ الجملة ، ولولا هذه اللام نصب الفعل  
للمفعولين ، فكان يقول : ولقد علمت منيق آتية ، بنصب منية نصباً تقديرية على أنه  
للمفعول الأول ، ونصب آتية نصباً ظاهراً على أنه للمفعول الثاني ، ولكن وجود اللام  
منع من وجود هذا النصب في اللفظ ، وجهه موجودا في المحل ، والدليل على وجوده  
في المحل أنك لو عطفت على محل جملة « لتأتين منيق » لسطفت بالنصب ، وسيأتي  
إيضاح ذلك في الكلام على الشاهد الآتي ، إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الأنبياء . (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء .  
(٣) من الآية ١٢ من سورة الكهف . (٤) من الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء .  
(٥) المراد « هب » التلية التي بمعنى ظن ، و « تعلم » التلية التي بمعنى اعلم ،  
وهما ملازمان لصيغة الأمر كما قال للؤلؤف ، فأما « هب » من الهبة فهو فعل متصرف  
تام التصرف ، وكذلك تعلم بمعنى اكتسب علما نحو « تعلمت النحو » فإنه أيضا متصرف  
تام التصرف ، وقد سبق لنا ذكر هذا .

ولتصاريفهنّ ما لحنّ ، تقول في الإعمال : « أَظُنُّ زَيْدًا قَائِمًا » و « أَنَا ظَنَّ زَيْدًا قَائِمًا ، وفي الإلغاء « زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَظُنُّ ، وَزَيْدٌ أَنَا ظَنَّ قَائِمٌ ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ أَنَا ظَنَّ » وفي التعليق « أَظَنَّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ ، وَأَنَا ظَنَّ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ » .



وقد تبين مما قدمناه أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :  
أحدهما : أن العامل للظنّ لا عمل له التّيقن ، والعامل للمتلّق له عمل  
في المحل ، فيجوز « علمت زَيْدٌ قَائِمٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ » بالنصب عطفًا  
على المحل<sup>(١)</sup> ، قال :

(١) هنا شيكآن أحب أن أنبهك إليها .

الأول أن علماء خلافا في الجملة الملق عنها بأحد للقطات التي ذكرها المؤلف -  
إلا الاستهتام - ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب :

أولها : أن لهذه الجملة محلا من الإعراب ، وابن هذا المحل هو النصب ، وهذا  
مذهب سيويه وسائر البصريين وابن كيسان ، وهو الذي يجري عليه كلام  
المؤلف هنا .

والثاني : أنه لا محل لها من الإعراب ، وأنها جواب قسم مقدر بينها وبين الفعل  
الملق ، فإذا قلت « علمت زَيْدٌ قَائِمٌ » فتقدير الكلام : علمت والله زَيْدٌ قَائِمٌ ، وهذا  
مذهب الكوفيين .

الثالث : أن الجملة الملق عنها لا محل لها من الإعراب بسبب كونها جواب قسم  
لكن هذا القسم مدلول عليه بنفس الفعل الملق ، وليس مدلولاً عليه بشيء مخوف كما  
زعم الكوفيون ، وهذا مذهب المتأخرة من النحويين ، ومن ذهب إليه ابن عصفور .  
الشيء الثاني : أنه إنما يطف على محل الجملة الملق عنها جملة أو مفرد في معنى الجملة .

١٨٨ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكْيُ  
وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَسَنِي تَوَلَّتْ

١٨٨ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت من كلام كثير بن عبد الرحمن ، الذى اشتهر بكثير عزة ، لكثرة ما كان يتغزل فيها ، وقد أنشد الأحموي هذا البيت في باب ظن وأخواتها ( رقم ٣٣٨ ) وللؤلف في قطر الندى ( رقم ٧٤ ) وفي شذور الذهب ( رقم ١٨٧ ) .

القنة : « أدرى » أعلم « عزة » اسم امرأة كان الشاعر يحبها ويتغزل فيها « موجعات » جمع موجبة ، وهى المؤلة .

المنى : يقول : قبل أن أعرف عزة وأهواها لم أكن أعلم البكاء ، لأنه لم يكن يمر بخاطرى ، ولم أكن ذقت الأمور المؤلة ، لأننى كنت مرتاح الخاطر هنى البال . وقد بقيت على حالة مرضية إلى أن استولت عزة على قلبى وامتلكت مشاعرى .

الإعراب : « ما » نافية « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء التكميل اسمه ، مبنى على الضم في محل رفع « أدرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كان « قبل » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وهو متعلق بأدرى ، وقبل مضاف و « عزة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف قطعية والتأنيث « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « البكى » خبر المبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب بأدرى سدت مسد مفعولها « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفى « موجعات » معطوف على محل ما البكى ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو مضاف و « القلب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجز « تولت » تولى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى عزة ، وقبل « تولت » أنث مصدرية محذوفة تسبك بمصدر يقع مجرورا بحق ، والجار والمجرور متعلق بالنفى الذى دل عليه « ما » في قوله « ما كنت أدرى » .



والثاني : أن سبب التعاقب مُوجِبٌ ، فلا يجوز « ظَنَنْتُ ما زيداً قائماً »  
وسبب الإلفاء مُجَوِّزٌ ، فيجوز « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قائماً » و « زيداً قائماً ظَنَنْتُ » .  
ولا يجوز إلقاء العامل للتقدم ، خلافاً للكونيين والأخفش ،  
واستدلوا بقوله :

١٨٩ — \* أَنِّي رَأَيْتُ مَلَكًا الشَّيْخَةَ الْأَدَبُ \*

الشاهد فيه : قوله « أدرى ما البسكى ولا موجبات » فإن « أدرى » فعل مضارع  
ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وقوله « ما البسكى » جملة من مبتدأ وخبر ،  
وكان حق الفعل أن يعمل في لفظ المبتدأ والخبر النصب ، لكن المبتدأ اسم استفهام ،  
واسم الاستفهام لا يجوز أن يعمل فيه ما قبله لأن رتبته التصدير ، لهذه الأسباب لم  
يعمل الفعل في لفظ المبتدأ والخبر ، وعمل في محلهما النصب ، والدليل على أنه عمل  
في محلهما النصب أنه لما عطف عليهما قوله « موجبات » جاء به منصوباً بالكسرة نيابة  
عن الفتحة كما هو إعراب جمع المؤنث السالم .

١٨٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* كَذَلِكَ أَدْبِتُ حَقِّي صَارَ مِنْ خُلُقِي \*

والبيت مما اختاره أبو تمام في حماسه ونسبه إلى بعض الفزاريين ، ولم يهينه ( وانظر  
شرح التبريزي على الحماسة ٣ / ١٤٧ بتحقيقنا ) .

اللمعة : « كذلك أدبت » الأحسن في الكاف في مثل هذا التعبير أن تكون اسماً  
بمعنى مثل ، واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده . وتقدير الكلام :  
تأدياً مثل ذلك التأديب أدبت ، وذلك التأديب هو الذي عبر عنه في البيت السابق  
عليه ، وهو قوله :

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْادِيهِ لِأَكْرِمَهُ وَلَا أَقْبِيهِ ، وَالسُّوءَةُ الْأَقْبَى

« ملاك » بزنة كتاب - قوام الشيء وما يجمعه « الشيعة » الخلق ، وجمعها شيم .  
الإعراب : « كذلك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لحدوف ، يقع مفعولاً مطلقاً  
عامله أدبت التي بعده ، واسم الإشارة مضاف إليه ، أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، =  
( • — أوصح للمالك ٧ )

== والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لأدبت ، والتقدير : تأديبا مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعل « حق » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص « من خلقى » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وباء المتكلم مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار « ملك » مبتدأ « الشيعة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سدت مسد مفعولى وجد على تقدير لام ابتداء علقته هذا الفعل عن العمل في لفظ جزئى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملك الشيعة الأدب ، أو الجملة في محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعوله الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (أى الحال والشأن ) ملك الشيعة الأدب .

الشاهد فيه : قوله « وجدت ملك الشيعة الأدب » فإن ظاهره أنه التى « وجدت » مع تقدمه ، لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملك الشيعة الأدبا » بنصب « ملك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، والعلماء يختلفون في تخريج هذا البيت وأمثاله مما جاء فيه رفع المبتدأ والخبر الواقعين بعد فعل من أفعال القلوب . فقال الكوفيون : هو على الإلقاء ، والإلقاء جائز مع التقدم جوازه مع التوسط والتأخر ؛ لأن أفعال القلوب ضعيفة عن بقية الأفعال المتعدية ، فهذا الإلقاء أثر من آثار ضعفها .

وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو محتمل لثلاثة أوجه من التخريج : الأول : أنه من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملك » . والثانى : أنه من باب الأعمال ، والفعل الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثان ، على ما بيناه في إعراب البيت . والثالث : أنه من باب الإلقاء ، لكن سبب الإلقاء أن الفعل لم يقع فى أول الكلام ، بل قد سبقه قول الشاعر « أنى » وهذه هى الصورة الثالثة من الصور المبيحة للإلقاء كما سبق التنبيه إليه .

==

وقوله :

٩٠ — \* وَمَا إِخَالٌ لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلٌ \*

== والمنصف الذي يعرف موطن الحق يدرك ما في هذه التأويلات من التكلف ، ولا يسهه إلا أن يحكم في هذه المسألة - بعد ثبوت رواية هذا الشاهد ونحوه على مارواه الكوفيين - بمذهب الكوفيين ، وذلك لأن الأصل أن يحكم بدلالة ظاهر الشاهد ، ما لم تنع داعية قام عليها الدليل إلى تأويله ، وإلا يكن الأمر كذلك تصبح دلالة الشواهد غير موثوق بها ولا مطمأن إليها ، لأن التأويل في كل كلام ممكن .

١٩٠ — هذا محز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَرْجُو وَأَمَلُ أَنْ تَذْنُو مَوَدَّتَهَا \*

والبيت لسكب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَأَنْتَ سَعَادُ قَلْبِي الْيَوْمَ مَتَّبُولٌ مَقَرٌّ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَ مَكْبُولٌ

اللمعة : « بانت » بدت وفارقت « متبول » اسم مفعول من ببله الحب : أي أضناه وأسقمه « متم » اسم مفعول من تيمه الحب - بالضعف - إذا ذله وقهره وعبد « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بتميم « يقد » أصله من قولهم : فدى الأسير بغيره فداء ؛ إذا دفع لآسره جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو الفيد « تذنو » تقرب « تنويل » عطاء . الإعراب : « أرجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « وأمل » مثله « أن » مصدرية « تذنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت واوهم ضرورة « مودتها » مودة : فاعل تذنو ، وهو مضاف وها : مضاف إليه « وما » نافية « إخال » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لدينا » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل على مذهب سيده الذي يميز مجيء الحال من اليتدأ ، أو صاحبه ضمير المتدأ المستتر في الخبر على متعجب الجمهور « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المتدأ والخبر في محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

==

وأجيب بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من التمليق بلام الابتداء المُقَدَّرَة ، والأصل « لِمَالِكُ »  
و « لَدَيْنَا » ثم حُذِفَتْ وبقى التمليقُ .

والثاني : أن يكون من الإلقاء ، لأن التوسطَ لِلْيَبِيحِ للإلقاء ليس التوسطُ  
بين للمعولين فقط ، بل توسطَ العامل في الكلام مُقْتَضٍ أيضاً ، نعم الإلقاء  
للتوسطِ بين للمعولين أقوى ، والعامل هنا قد سبقَ بَأَنِّي وبما النافية ، ونظيره  
« مَتَى ظَنَنْتَ زَيْدًا قَاتِمًا » فيجوز فيه الإلقاء .

والثالث : أن يكون من الإعمال على أن للمعول الأول محذوف ، وهو

= الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألقى « إخال »  
مع كونه متقدماً ، وقد أخذ بهذا الظاهر نخلة الكوفة ، وراوا أنه يجوز في أصال  
القول - بسبب ضلها في ذاتها - أن تلتى عن العمل مع كونها متقدمة على المفعولين  
جميعاً في كل حالة ، وأنه يجوز الحنو على هذا ، وليس هذا الظاهر مسلماً عند جمهور  
البصريين ، وهو الذى اختاره المؤلف هنا تبعاً لناظم ، ولهذا أولوا البيت بما يخرج به  
عن استشهاد أهل الكوفة به ، ولهم فيه توجيهات عدة .

منها : أنه من باب التمليق ، وأن لام الابتداء مقدرة بين « إخال » وما بعدها ، وتقدير  
الكلام : وما إخال لدينا منك تنويل .

ومنها : أنه من باب الإلقاء بسبب وقوع العامل وسطاً كما قرره المؤلف .

ومنها : أن « إخال » عاملة في مفعولين ، الأول مفرد محذوف وهو ضمير الشأن  
والثاني جملة ، كما قررناه في إعراب البيت .

وهذا الأخير أحد توجيهات في البيت على تقدير الإعمال ، وهو الذى ذكره الشارح ،  
وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » اسم موصول مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال »  
عاملة في مفعولين أحدهما محذوف وهو العائد على « ما » والثانى هو متعلق قوله « لدينا »  
والقدير : الذى إخاله كائننا منك هو تنويل .

ضمير الشأن ، والأصل « وَجَدْتَهُ » و « إِخَالَه » كما حُذِفَ في قولهم « إِنْ يَكْ زَيْدٌ مَاخُودٌ » .

\*\*\*

فصل : ويموز بالإجماع حذفُ للفعولين اختصاراً - أى : لدليل - نحو  
(أَيْنَ شَرَكَايَ الَّذِينَ كَذَبُوا تَزْعُمُونَ)<sup>(١)</sup> ، وقوله :

١٩١ - بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِآيَةِ سُنةٍ

تَرَىٰ حَيْهَمُ عَارًا عَلَىٰ وَتَحْسِبُ

أى : تزعمونهم شركائى ، وتحسب حَيْهَمُ عَارًا عَلَىٰ .

(١) من الآية ٧٤ من سورة القصص .

١٩١ - هذا بيت من الطويل ، وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي ، من

قبيصة هاشمية يدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرَبْتُ ، وَمَاشَوْكَ إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ وَلَا لَيْعًا مِنِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ  
وَلَمْ يُلْهِفِي دَارٌ وَلَا رَسْمٌ مَنَزِلٌ وَلَمْ يَقْطُرْ بَنَانٌ مُحْصَبٌ

اللغة : « ترى حيهم » رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى الطيبة بئىء من التكلف « عاراً » العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومنعة ، وتقول : عبرته كذا ، قالوا : ولا تقل : عبرته بكذا ، فهو يتعدى إلى اثنين بنفسه ، وفي لامية السموأل :

نَمَرْنَا أَنَا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا إِنْ الْكَرَامَ قَلِيلٌ

وليس في الاستدلال بهذا البيت ما يقطع بتعديه إلى الثانى بنفسه ، لأن حذف الجار مطرد قبل أن المؤكدة . ومن ثقة اللثة من أجاز أن يقول ذلك ، ولكنه دليل

( وانظر شرح الحاشية ١ / ٣٢ ) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف ،

و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « آية » جار ومجرور معطوف على الأول ،

وآية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وقاعله ضمير مستتر فيه =

وأما حذفها اقتصاراً — أى : لنذر دليل — فمن سيبويه والأخفش للنوع مطلقاً ، واختاره الناطم ، وعن الأكثرين الإجازة مطلقاً ، أقوله تعالى : ( وَآلِهَ يَمْلِكُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ )<sup>(١)</sup> ( فَهَوَ يَرَى )<sup>(٢)</sup> ( وَظَنَنْتُمْ ظَنَّهُ السَّوءَ )<sup>(٣)</sup> ، وقولهم : « مَنْ يَسْمَعُ يَخْلُ » ، وعن الأعمى يجوز في أفعال الظن دون أفعال الملم .

ويجتمع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً ، وأما اختصاراً فتمه ابن ملكون وأجازة الجمهور ، كقوله :

١٩٢ — وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْفِي غَيْرَهُ

مِسٌّ يَمْنَزِلَةُ الْحَبِّ لِلْكُرَمِ

\*\*\*

وجوبا تقديره أنت « جهيم » حب : مفعول أول لتري ، وضميم التائين مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان ، سواء أ جعلت رأى اعتقادية أم جعلتها عليية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « ونحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعولاه عنوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « ونحسب جهيم عارا على » .  
الشاهد فيه : قوله « تحسب » حيث حذف المفعولين لدلالة سابق الكلام عليهما كما أوضحناه في الإعراب وبينه الشارح .

(١) من الآيتين ٢٣٢ و ٢١٦ من سورة البقرة (٢) من الآية ٣٥ من سورة النجم (٣) من الآية ١٢ من سورة الفتح .

١٩٢ — هذا بيت من الكامل ، والبيت لعترة بن شداد العبسي ، من مقلته للشهورة التي مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتْ الدَّارَ بَعْدَ تَوَّعُمٍ

اللمة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم للمفول — وهو في الأصل اسم مكان من —

فصل : تُحْكِي الجلالة الفعلية بعد القول ، وكذا الأسمية ، وَشَلِمَ يُفْعِلُونَهُ  
فيها عمل ظن مطلقاً ، وعليه يُرَوَى قوله :

١٩٣ - \* تَقُولُ هَزِيْزَ الرِّيحِ مَرَّتْ بِأَنْثَابٍ \*

== قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترم » بالنون وهو صوت خفي ترجه  
بينك وبين نفسك ، يريد هل أبقي الشعراء معنى لإسبقوك إليه ، وهل يتبأ لك أو  
لغيرك أن تبحثوا بشيء جديد ؟ « الحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولكنه  
قليل في الاستعمال ، والأكثر أن يقال في اسم للمفعول محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم  
هجرُوا الفعل الثلاثي ، وفي اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل للستعمل الذي هو  
للزيد فيه .

المعنى : أذنت عندى بمنزلة الحب للكرم فلا تظني غير ذلك واقما .  
الإعراب : « ولقد » الواو لل قسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت »  
فعل وفاعل « فلا » ناهية « تظني » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وعلامة جزمه حذف  
النون ، وياء مخاطبة فاعل « غيره » مفعول أول ، وللمفعول الثاني محذوف « من » جار  
ومجرور متعلق بقوله « نزلت » « بمنزلة » مثله ، ومنزلة مضاف ، و « الحب » مضاف  
إليه « للكرم » نعت له .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظني غيره » حيث حذف للمفعول الثاني اختصاراً ، وذلك  
جائز عند جمهرة النحاة خلافاً لابن ملكون ، والأصل : فلا تظني غيره حاصل ، أو  
نحو ذلك .

١٩٣ - هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* إِذَا مَا جَرَى شَاوِرَيْنِ وَابْتَلَّ عِطْفُهُ \*

والبيت في وصف فرس ، وهو من قصيدة لامرئ القيس بن حبر الكندي ،  
وأولها قوله :

خَلِيلِيَّ مُرَايَ كُلِّي أَمْ جُنْدَبٍ لِنَقِصِي حَاجَاتِ الْفَوَادِ لُتَذَبِ  
اللفظة : « شاورين » منى شأوا - بفتح الشين ويكون الهمزة - وهو الشوط والطلق ،  
تقول : جرى الفرس شأواً ، تريد شوطاً ، ومنه قالوا : فلان لا يدرك شأوه ، =

بالنصب ، وقوله :

١٩٤ - \* إِذَا قُلْتُ أَيْ آتَيْتُ أَهْلَ بَلَدَةٍ \*

== يريدون أنه سباق في المسكرات لا يجاريه أحد ولا يباريه « عطفه » بكسر العين وسكون الطاء الهمزة - جانبه ، وأراد من قوله : « ابتل عطفه » أنه عرق « هنريز الريح » دويها عند هبوبها « أناب » اسم جنس جمي واحدة أنابة ، وهي الشجرة ، والريح إذا حرت بالشجرة سمعت دويها عاليا .

للعنى : يصف الفرس بأنه سريع الجرى شديد يشق الجوشقا ، حتى لتظنه عندما يشتد جريه ويحما حرت بشجرة .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « هنريز » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الريح » مضاف إليه « حرت » مر : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الريح « بأناب » جار ومجرور متعلق بمر ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب مفعول ثان لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول » حيث استعمله بمعنى تظن من غير أن يتقدمه استفهام ، ونصب فيه مفعولين : أحدهما قوله « هنريز الريح » وثانيهما جملة « حرت بأناب » والذين يجرونه هذا المجرى بغير قديم بنو سليم من بين العرب كافة ، وأما غيرهم فيتقيدون بقيود ذكرها للؤلؤف كغيره من النحاة .

١٩٤ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَصَعْتُ بِهَا عَنْهُ الْوَلِيَّةَ بِالْمَجْبَرِ \*

والبيت من كلة الحطيفة يصف بعيره بالسرعة ، ومثله في المعنى قول حميد ابن ثور :

إِذَا التَّوَمُ قَالُوا : وَرِذْهُنَّ ضَحَى غَدٍ  
تَوَاهَقْنَ حَقَى وَرِذْهُنَّ طُرُوقُ

تواهقن : تبارين في السير ، وأراد أسرعن ، وطروق : هو الورد ليلا ==



. . . . .

== اللثة : « قلت » معناها هنا ظننت « آتب » اسم الفاعل من « آب يؤب » لهذا رجع ، والمادة أن يرجع الإنسان من عمله آخر النهار وفي أول الليل ، وأراد هنا من الأوب وقته الذي ذكرنا « الولة » بفتح الواو وكسر اللام بعدها ياء مشناة مشددة - هي البرذعة ، وقيل : ما يوضع تحتها ، والبرذعة توضع تحت رجل البعير « بالمهجر » بفتح الهاء وسكون الجيم هنا - نصف النهار عند اشتداد الحر ، ومثله المهاجرة ، وأصل المهجر بتحريك الجيم ، ولكنه سكنها حين اضطر .

المعنى : يقول : إذا ظننت أنني أصل ببلدة عند آخر النهار وفي أول الليل وقدرت للساعة التي يبني وبينها هذا الوقت فلأنني أصل بالبلدة في نصف النهار عند شدة الحر ، ولا أحتاج للوقت الباقي بعد ذلك ، وهذا بسبب سرعة بعيري ونجاحته .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبني على السكون في محل نصب بوضعت الآتي « قلت » فعل ماضٍ بمعنى ظننت مبني على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء للتسكيم فاعله « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتسكيم اسمه « آتب » خبر أن ، وفي آتب ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل « أهل » مفعول به لآتب لإشراجه معنى وأصل أو مدرك ، وأهل مضاف و « بلدة » مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولي قال الذي بمعنى ظن ، وجملة قال وفاعله ومفعولي في محل جر بإضافة إذا إليها « وضعت » فعل وفاعل « بها » عنه « جاران » ومجروران يتعلقان بوضع ، والضمير المجرور محلا بالباء يعود إلى البلدة ، والضمير المجرور محلا بمن يعود إلى البعير الموصوف « الولة » مفعول به لوضع « بالمهجر » جار ومجرور متعلق بوضع .

الشاهد فيه : قوله « قلت أني آتب » حيث أجرى قلت مجرى ظننت ، ولم يحك به الجملة التي بعده ، والدليل على ذلك أن الرواية وردت في هذا البيت بفتح همزة « أني » ولو أنه قصد الحكاية لكسر الهمزة كما وردت مكسورة في نحو قوله تعالى : ( قال إني عبد الله ) فلما فتح الهمزة علمنا أنه عامل قلت معاملة « ظننت » من قبل أن الهمزة تفتح بعد ظننت ، نحو قوله تعالى : ( وظن أهلها أنهم قادرون عليها ) ==

بالتفتح<sup>(١)</sup>، وَغَيْرُهُمْ يشترط شروطاً ، وهي : كونه مضارعاً ، وَسَوَّى به  
السرايى « قُلْتَ » بالخطاب ، والكوفى « قُلْ » ، وإسنادهُ للمخاطبِ ،  
وكونه حالاً ، قاله الناطم ، ورُدُّ بقوله :

— ١٩٥ — \* فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا \*

وقوله سبحانه : ( إِنْ ظَنَنْتَ أَنْى مَلَأَقِىَ حِسَابِهِ ) وغير ما ذكرنا مما لا يحصى من  
الشواهد ، والذى إذا تضمن معنى الشيء يأخذ حكمه ، نفى أنه لما تضمن قال معنى  
ظن ، ومن حكم ظن أن تفتح الهمزة بعده ، فتحت الهمزة بعد قال ، هذا مع تقدم  
إلى التفرقة بين قال الذى تقصد بها الحساية وقال الذى يراد بها معنى ظن ، فافهم ذلك  
واحرص عليه ، والله للسؤل أن ينفعك به .

(١) أى بفتح همزة « آى » .

١٩٥ — هذا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَيْدٍ غَدِيرٍ \*

وهذا البيت من كلام عمر بن أبى ربيعة الخزومى ، وهو من شواهد سيويه .

اللمة : « الرحيل » الارتفاع ومفارقة ديار الأحبة « دون بعد غد » أى قبل  
بعد القدر فلما اليوم وإما غدا « فمتى تقول الدار تجمعنا » يريد أى وقت بحسب ظنك  
وما يرجع عندك تجمعنا فيه دار واحدة ، وليس الاستفهام على حقيقته ، ولكنه  
يستبعد ذلك .

الإعراب : « متى » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب بقول ، والظن  
فى بيان الاستعداد بحث طريف فيه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول به أول لتقول ، منصوب بالفتحة  
الظاهرة « تجمعنا » تجمع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر  
فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الدار ، ونا : مفعول به ، والجملة من الفعل المضارع  
وفاعله ومفعوله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار تجمعنا » حيث استعمل تقول بمعنى تظن  
ونصب به مفعولين : أحدهما قوله « الدار » والثانى جملة « تجمعنا » ولم يقصد به =

==الحكاية؛ لأنه لو قصد الحكاية لرفع «الدار» بالابتداء، وكانت جملة «تجمعنا» في محل رفع خبر. وكانت جملة للبتداء وخبره في محل نصب مقول القول، لكنه لما نصب «الدار» علمنا أنه أراد من قول معنى تظن فنصب به.

و«تقول» في هذا البيت ليست لزمان الحاضر، ولكنها للزمان المستقبل، وإن كانت بمعنى تظن، فذلك أنه لا يشترط في استعمال قول بمعنى تظن أن يكون زمانه الحال، قال أبو حيان: «فيه رد على من اشترط الحال؛ لأنه لم يستفهم عن ظنه في الحال أن الدار تجمعنا وأجاب به، بل استفهم عن وقوع ظنه، لا عن ظنه في الحال» اه كلامه، وقال اللقاني: «مق ظرف لقول، نهى استفهام عن وقت القول، فلا يكون القول واقعاً في الحال، وإلا لم يستفهم عن وقته، إذ لا استفهام عن حاصل» اه. قال أبو رجاء غفر الله له ولوالديه: جرى الشيطان أبو حيان واللقاني على أن «مق» ظرف زمان متعلق بقول، وبليا الرد على هذا، والذي صح عندنا من أقوال العلماء أن ما ذهب إليه ابن مالك من اشتراط كون قول بمعنى تظن للزمان الحاضر هو للسقيم، ولا دليل لمن خالاه في هذا البيت من وجهين:

الأول: أنا لا نسلم أن «مق» ظرف متعلق بقوله تقول، بل هو متعلق بقوله تجمعنا، وللمستبعد هو الجمع بينه وبين أحته، وليس للمستبعد ظن الجمع بينه وبينهم، فالعلمى أنظن الآن أن الدار تجمعنا فيما يستقبل من الأزمنة، وليس للراد في أى وقت تظن أن الدار تجمعنا، ووقوع «تقول» بعد الاستفهام لا يستلزم أن يكون هو المستفهم عنه.

الوجه الثانى: سلمنا أن «مق» متعلق بقول، لكننا لا نسلم أنه إذا تعلق مق بقول كان ذلك مستلزماً أن يكون قول للمستقبل لا الحاضر، إذ يجوز أن يكون مق متعلقاً بقول وهو مع ذلك للحاضر، ويان ذلك أن القول بمعنى الظن بما يخفى على غير من قام هو به حصوله ووقته، فيمكن أن يقع الاستفهام عن حصوله أو عن وقته، وبجواب بما يحدد الزمى الذى يحصل فيه أو يبين أنه حاصل الآن فصلاً، ألسن تقول: مق يحصل عندك ظن أنى ملاق أجبت! فتجيب أن الظن حاصل فضلاً! وفي هذا القدر كفاية.

والحق أن متى ظرف لتجمعنا لنقول ، وكونه بعد استفهام بحرف  
لو باسم ، سمع السكائي « أنقول للمؤمنين عقلاً » وقال :  
١٩٦ - \* عَلَامَ نَقُولُ الرَّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي \*  
\_\_\_\_\_

١٩٦ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْمَنْ إِذَا انْتَقِلُ كَرْتِ \*

والبيت من كلة لعروبن معد يكره الزبيدي ، رواها أبو تمام في ديوان الحماسة .  
اللغة : « علام » كلة مؤلفة من حرف واسم ، فالحرف على ، والاسم ما الاستفهامية  
وقد حذفت ألها كما تحذفها مع كل جار ، نحو قوله تعالى : ( فَمِ أَنْتَ مِنْ ذَكَرَاهَا؟ )  
وقوله جل ذكره : ( فَمِ بَشَرُونَ؟ ) وقوله سبحانه : ( عَمِ يَتَسَاءَلُونَ؟ ) للفرق بين  
الوصول والاستفهامية ، والاستفهام هنا عن سبب الظن للعبر عنه بقول ، ومن هنا  
تمم أنه لا فرق بين أن يكون للمستفهم عنه هو الظن وأن يكون للمستفهم عنه شيئاً يتصل  
بالظن كسببه ووقته وحصله « تقول » أى تظن « يتقل عاتقي » روى في مكانه  
« يتقل كاهلي » « أطمئن » تقول : طمئن فلان فلانا بالرمح يطعنه - مثل منع يمنع أو  
نصر ينصر - طمنا ، إذا ضربه به ، فهو طاعن ، والآخر مطعون أو طمين ، فأما طمين  
فلان على فلان فن باب فتح ومنع لا غير ، ومعناه جرحه ونال من عرضه .  
للمنى : بأى حجة أحمل السلاح إذا كنت لا أقاتل به الأقران عند اشتداد البأس؟  
يريد أنه إنما يتكلف مؤنة حمل السلاح ليضرب به أعداءه وينال منهم .

الإعراب : « علام » على : حرف جر ، وما : اسم استفهام مبنى على سكون الألف  
المحذوفة للترقة بين الخبر والاستخيار فى محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقول  
« تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
أنت « الرمح » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « يتقل » فعل مضارع  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرمح ،  
والجمله من الفعل للمضارع وفاعله فى محل نصب مفعول ثانٍ لتقول « عاتقي » عاتق :  
مفعول به ليتقل ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وعاتق مضاف وياء  
التكلم مضاف إليه .  
==

قال سيبويه والأخفش : وكونهما متصلين ، فلو قلت « أنت تقول » فالحكاية ، وخوفاً ، فإن قَدَرْتَ الضمير فاعلاً بمحذوف والنصب بذلك المحذوف جاز اتفاقاً ، واغتر الجسيم الفصل بظرف أو مجرور أو معمول القول ، كقوله :

١٩٧ — \* أَيْدٍ يُعَدُّ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً \*

= الشاهد فيه : قوله « تقول الرمح ينقل عاتقى » حيث استعمل فيه « تقول » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « الرمح » وثانيهما جملة « ينقل عاتقى » على ما تبين لك من الإعراب .

والدليل على ذلك أن الرواية جاءت بنصب « الرمح » بالفتحة الظاهرة ، ولو لم يكن « تقول » بمعنى ظن لكان يجب أن يكون « الرمح » مرفوعاً على أنه مبتدأ وتكون جملة « ينقل عاتقى » في محل رفع خبر المبتدأ ، وتكون جملة المبتدأ والخبر في محل نصب مقول القول ، لأن القول لا ينصب احداً مفرداً متى كان المقصود به الحكاية ، وإنما ينصب الجملة أو ما يؤدي معنى الجملة ، فأنت تقول : « قلت إن محمداً قائم » أو « قلت محمد قائم » ولا تقول « قلت محمداً قائماً » فتصعب محمداً وقائماً بقمت إلا إذا كنت قد أجريتها محمداً وظنات كما هي لغة سليم .

١٩٧ — هذا صدر بيت من البسيط ، وعبره قوله :

\* كَيْفِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبَيْدَ مَحْتُومًا ؟ \*

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تصل به .

اللمة : « جامعة » اسم فاعل فعله جمعت تجمع جمعا ، والجمع ضد التفريق « شلى » الشمل - بفتح الشين وسكون الليم - يطلق على ما تفرق وعلى ما اجتمع ، تقول : جمع الله شملكم ، تريد ضم ما تفرق من أمركم ، وتقول : فرق الله شملكم ، تريد فرق ما اجتمع من أمركم « محتوما » اسم مفعول فعله حتم الله الأمر بحتمه - من باب ضرب - أى قضاء وأوجه .

الحق : لقد تفرقنا ، وتباعدت ديارى عن ديار أحبتي ، فهل ظن أننا سنلتقي مرة أخرى وتجمعنا ديار واحدة أم ظن أنه قد قضى علينا بالفراق أبد الأبد =

وقوله :

— ١٩٨ — \* أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ \*

== الإعراب : « أجهد » الهمزة حرف استفهام ، بعد : ظرف زمان منصوب بتقول ، أو بجامعة ، وهو مضاف و « جد » مضاف إليه « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الدار » مفعول أول لتقول ، منصوب بالفتحة الظاهرة « جامعة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً ، وفي جامعة ضمير مستتر جوازا تقديره هي جود إلى الدار وهو فاعله « شعل » شعل : مفعول به جامعة ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التثنية ، وهو مضاف وياء للتثنية مضاف إليه « بهم » جار ومجرور متعلق بجامعة « أم » حرف عطف « تقول » فعل مضارع بمعنى تظن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « البعد » مفعول أول لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة « محتوما » مفعول ثان لتقول منصوب بالفتحة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « تقول الدار جامعة » وكذلك قوله « تقول البعد محتوما » وإن لم يكن المؤلف قد أنشده ، حيث استعمل في كل واحدة من هاتين العبارتين « تقول » بمعنى تظن ، فنصب به مفعولين : أحدهما في العبارة الأولى قوله « الدار » وثانيهما فيها قوله « جامعة » والأول في العبارة الثانية قوله « البعد » والثاني فيها قوله « محتوما » وقد اتضح ذلك في إعراب البيت غاية الاتضاح .

وهذا البيت من أقوى ما يستدل به على إجراء القول مجرى الظن ، والسر في هذا أن المفعولين الذين نصبهما تقول في كل واحدة من العبارتين منصوبان لفظاً ، وقد علمت أن القول إذا قصد به الحكاية لم ينصب إلا الجمل أو ما يؤدي مؤداها ، وإذا لم يصح أن قصد به في هذا البيت الحكاية لما ذكرنا وجب أن يكون بمعنى الظن ، إذ لا ثالث لهما للثنين .

١٩٨ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعجبه قوله :

\* لَمَ تَمُرْ أَيْبِكَ أُمُّ مَتَجَاهِلِينَا \*

==

وهذا البيت للكثير بن زيد الأسدي .

قال السهيلي : وأن لا يتمدّى باللام ، كـ « تَقُولُ لَزَيْدٍ عَمْرُو مُنْطَلِقٌ » .  
وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط ، نحو (أَمْ تَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ<sup>(١)</sup>)  
الآية ، في قراءة الخطاب ، وَرَوَى \* عَلَامَ تَقُولُ الرَّمْعُ \* بالرفع .

\*\*\*

== اللمة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويرى في مكانه « أنوما » وهو جمع  
نأثم « بنو لؤى » أراهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأنهم جميعاً ينتهى نسبهم إلى لؤى  
ابن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل :  
الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رروا في صدر البيت « أنوما »  
يروون هنا « متناومينا » وللتناوم : الذى يتصنع النوم .

للنى : أنظن قريشا جاهلين حين استعمالوا في ولايتهم الجنيين ، وآثروهم على  
المضريين ، أم تظنهم عالين بحقيقة الأمر ، مقدرين سوء النتائج ، غير غافلين عما يليق  
العمل به ، ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم في أنفسهم ؟

الإعراب : « أجهالا » الممزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله  
وعلى للفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره  
أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وهو مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر »  
اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف وأبى من  
« أليك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة  
« متجاهلينا » مطوف على قوله « جهالا » .<sup>١</sup>

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن »  
فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل  
بين أداة الاستفهام - وهى الممزة - والفعل ، بفواصل - وهو قوله « جهالا » - وذلك  
لأن هذا الفصل لا يمنع الإعمال ، لأن الفاصل معمول للفعل ، إذ هو مفعول ثان للفعل  
كما عرفت .

(١) من الآية ١٤٠ من سورة البقرة

هذا باب ما ينصب مقاعيل ثلاثة

وهي : أعلم وأرى اللذان أحصلهما علم ورأى المتعديان لائنين ، وما ضمن معنهما من نبأ وأنبا وخبر وأخبر وحدث ، نحو ( كَذَلِكَ يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> ( إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَفَاتِكِ قَلِيلًا ، وَلَوْ أَرَأَوْهُمْ كُفِرُوا )<sup>(٢)</sup> .

ويجوز عند الأكثرين حذف الأول ، كـ « أَعْلَمْتُ كَبُشَكَ مَيْمِنًا » والاختصار عليه ، كـ « أَعْلَمْتُ زَيْدًا » .

وللثاني وللثالث من جواز حذف أحدهما اختصاراً وَمَنْعُهُ اختصاراً ، ومن الإلقاء والتعليق ما كان لما ، خلافاً لمن منع من الإلقاء والتعليق مطلقاً ، ولن منعهما في اللفظ للفاعل ، ولنا على الإلقاء قول بعضهم : « الْبَرَكَةُ أَعْلَمَتَا اللَّهُ مَعَ الْأَكْبَارِ » وقوله :

١٩٩ — \* وَأَنْتَ أَرَانِي اللَّهُ أَمْنَعُ عَاصِمٍ \*

(١) من الآية ١٦٧ من سورة البقرة (٢) من الآية ٤٣ من سورة الأنفال  
١٩٩ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَرَأَيْتُ مُسْتَكْفًى وَأَتَمَّحُ وَاهِبٍ \*

ولم أعثر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهم ينشدون قبله بيتا ، وهو قوله :  
وَكَيْفَ أَبَالِي بِالْمِدَى وَوَعِيدِهِمْ وَأَخْشَى مُلُكَاتِ الزَّمَانِ الصَّوَائِبِ  
اللقية : « أمنع » أفضل تفضيل فله منع — بوزان كرم — إذا صار منيعا لا يعاقب ، قويا لا يتدنى عليه ، عززاً لا ينال بمكروه « عاصم » هو اسم فاعل فله عصم — من باب ضرب — وتقول : عصم فلان فلانا ، إذا منع عنه الأذى وحال دون المكروه أن يصيبه ، ومنه قوله تعالى : ( لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ) وقوله « أراف » هو أفضل تفضيل من الرافة ، وهي الشفقة والرحمة « مستكفي » تقول : استكفي فلان فلانا ، إذا طلب منه أن يكفيه مهمه ، والراد أن مخاطب أراف من يلجأ إليه في



وعلى التعليق ( يُنبئُكُمْ إِذَا مُرِّقُمْ كُلٌّ مِرْقٍ إِنَّكُمْ لِنِي خَلْقٍ جَدِيدٍ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

٢٠٠ — حَذَارٍ فَقَدْ مُنِّتُ إِنَّكَ لِلَّذِي

سُجِّرَ بِنَا أَسَى فَنَسَمْدُ أَوْ تَشَقَّى

== للمهمات ، وبإزاء به في الملمات « أسمع » أفضل تفضيل من السباحة ، وهي الجلود والكرم « واهب » اسم فاعل من الهبة وهي هنا المطاء .  
للغنى : يقول : أنا لا أهتم بأعدائي ، ولا أفكر فيهم ، ولا أجهلهم في حسابي ، ولا أخاف نوازل الدهر ، ولا أرهب كوارثه ، لأنني اعتصمت بك ، والتجأت إليك ، وأنت الذي يأمن من لاذبه .

الإعراب : « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « أراي » أرى : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « الله » فاعل أرى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « أسمع » خبر للبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « عاصم » مضاف إليه « وأراف » الواو حرف عطف ، أراف : معطوف على أسمع ، وهو مضاف و « مستكفي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف . المحذوفة لتحلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وأسمع » الواو عاطفة . أسمع : معطوف على خبر للبتدأ ، وهو مضاف و « واهب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أنت أراي الله أسمع عاصم » حيث ألقى أرى عن العمل في للمفعولين الثاني والثالث - وهما قوله « أنت أسمع عاصم » ليكون هذا الفعل قد توسط بين هذين للمفعولين ، ولو أنه رتب للمعولات بعد العامل لكان يجب عليه أن يعمل الفعل في ثلاثتها فيقول : أراي الله إليك أسمع عاصم ، أو يقول : أراي الله أسمع عاصم .

(١) من الآية ٧ من سورة سبأ

٢٠٠ — هذا بيت من الطويل ، ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له على موابق أو لواحق تتصل به .

اللمة : « حذار » اسم فعل أمر معناه احذر ، واسم الفعل قياسي على هذه اللمة من

( ٦ — أوضع لالأك ٢ )

يكل فعل ثلاثي « أنبثت » بالبناء للمجهول - معناه أعلت وأخبرت ، وأصله البناء - وهو كالخبر معنى ووزنا ، ويقال : النبأ خاص بما له شأن خطير من الأخبار « سيجزى » ستكافأ « بما تسمى » أراد بما تعمل في هذه الحياة من خير أو شر .  
 اللغى : يحذر مخاطبه من أن يعمل عملاً يندم على عواقبه ، وينبهه إلى أنت كل إنسان سيجزى على ما قدمت يداه ، وأن جزاءه سيكون على حسب ما أزلف ، فإن كان عمله خيراً سعد في عقابه ، وإن كان عمله شراً شقى به .

الإعراب : « حذار » اسم فعل أمر مبني على الكسر لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « قد » الفاء حرف دال على التعليل ، قد : حرف تحقيق « نبثت » نبيء : فعل ماض مبني للمجهول ، والتاء نائب فاعله « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وكاف المخاطب اسمه ، مبني على الفتح في محل نصب « للذي » اللام التوكيد ، وهي للزحلق ، الذي : خبر إن ، والجملة في محل نصب بليء « سيجزى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمه مقدرة على الألف ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع للبنى للمجهول ونائب فاعله لاجل لها من الإعراب صلة الذي « بما » الباء جارة ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بـ « سيجزى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لاجل لها صلة « ما » للوصول إلى المجرورة محلاً بالباء « فتسعد » الفاء حرف عطف ، تسعد : فعل مضارع معطوف على تجزى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « أو » عاطفة « تشقى » معطوف على تسعد .

الشاهد فيه : قوله « نبثت إنك للذي » قد استعمل فيه « نبيء » وهو فعل قلبي ينصب ثلاثة مفاعيل ، وعدها إلى واحد من هذه للفعايل الثلاثة وهو الضمير المتصل الواقع نائب فاعل ، وعلقه عن الفعل في الثاني والثالث منها باللام الواو في خبر إن ، وتعليقه عن الفعل فيهما معناه إبطال عمل العامل في لفظهما مع كونه عاملاً في محلهما ، ولذلك قلنا : إن « إن » واسمها وخبرها للقرن باللام في محل نصب بليء ، وذلك نظير بيت كثير عزة الذي مضى مشروحاً ( انظر شرح الشاهد رقم ١٨٧ ) .

قال ابن مالك : وإذا كانت أرى وأعلم متقولتين من التمدى لواحد تمدتا  
لاثنين ، نحو ( مِنْ يَتَدَّر مَا أَرَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ )<sup>(١)</sup> ، وحكما حكم مفعولان  
« كَأَنَّ » - في الحذف لدليل وغيره ، وفي منع الإلفاء والتعليق - قيل : وفيه  
نظر في موضعين ؛ أحدهما : أن « علم » بمعنى عرف إنما حفظ قلبها بالتضخيف  
لا بالهمزة ، والثاني : أن « أرى » البصرية تُسمع تعليقها بالاستفهام ، نحو ( رَبُّ  
أَرِنِي كَيْفَ تُخَيِّئُ لِلْوَيْتِ )<sup>(٢)</sup> ، وقد يُجَاب بالزمام جواز نقل التمدى لواحد  
بالمهمزة قياسا ، نحو « الْبَيْتُ زَيْدٌ أَجَبَةٌ » وادعاء أن الرؤية هنا علمية .

\*\*\*

#### هذا باب الفاعل

الفاعل : أَرَسْتُ أو ما في تأويله ، أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله ، مُقَدَّمٌ ،  
أصله المحلُّ والصيغة .

فالأسم نحو « تَبَارَكَ اللَّهُ » واللؤلُ به نحو ( أَوَلَمْ يَكُنْهُمْ أَتْنَا  
أَنْزَلْنَا )<sup>(٣)</sup> ، والفعلُ كما مثلنا ، ومنه « أَيْ زَيْدٌ » و « نِصَمُ الْفَتَى » ،  
ولا فرق بين التصرف والجامد ، واللؤلُ بالفعل نحو ( مُخْتَلِفٌ  
أَلْوَانُهُ )<sup>(٤)</sup> ، ونحو « وَجْهَهُ » في قوله<sup>(٥)</sup> « أَيْ زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهَهُ » و « مُقَدَّمٌ »  
رافع لتوهم دخول نحو « زَيْدٌ قَامَ » و « أَصْلُ الْمَسَلِّ » مخرج للنحو  
« قَامَ زَيْدٌ » فإن المسند - وهو قائم - أصله التأخيرُ لأنه خبر ، وذكر

(١) من الآية ١٥٢ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة

(٣) من الآية ٥١ من سورة النكبات

(٤) من الآية ٦٩ من سورة النحل

(٥) أى قول ابن مالك في الألفية .

الصيغة مخرج لنحو « ضَرَبَ زَيْدٌ » - بضم أول الفعل وكسر ثانيه - فإنها مُفْرَعَةٌ عن صيغة ضَرَبَ - بفتحهما .

وله أحكام :

أحدها : الرفع <sup>(١)</sup>، وقد يُجْرَى لفظاً بإضافة للصدر، نحو (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ  
الْفَاسِقَ) <sup>(٢)</sup>، أو انمعه نحو « مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ » ، أو بمن  
أو بالياء الزائدين نحو ( أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ ) <sup>(٣)</sup> ( كَفَى بِاللَّهِ

\*\*\*

(١) قد ينصب الفاعل ويرفع للفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم :  
خرق الثوب للبداء ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر ، وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغْتُ      تَجِرَانُ أَوْ بَلَغْتُ سَوَاتِيمَهُمْ هَجَرُ  
وقال عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

أَلَمْ تَسْأَلِ الْأَطْلَالَ وَاللَّزْبِمَا      بِيْطَانِ حُلِيَّاتِ دَوَارِمِ أَرْبَمَا  
إِلَى الشَّرَى مِنْ وَادِي اللَّعَسِ بَدَلْتُ      مَعَالِمُهُ وَبَلَا وَنَسْكِبَاءِ زَعَزَعَا  
وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٥ الآتي .

(٢) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٩ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٣٨ من سورة الفتح ، ثم اعلم أن جر الفاعل بالياء الزائدة على  
ثلاثة أضرب : واجب ، وجائز كثير ، وشاذ .

فأما الواجب ففي فاعل أفضل في التحجب نحو قوله تعالى : ( اسمع بهم وأبصر )  
ونحو قول الشاعر :

أَخْلَقَ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْفَظِي بِحَاجَتِهِ      وَتُؤَمِّنُ الْقَرْعَ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلْبِجَا =

الثاني : وقوعه بعد المُسَدِّدِ ، فإن وُجِدَ ما ظاهِرُهُ أنه فاعل تَقَدَّمَ وَجَبَ تقديرُ الفاعل ضميراً مستتراً ، وكونُ المُقَدِّمِ إما مُبْتَدَأً في نحو « زَيْدٌ قَامَ » ، وإما فاعِلاً محذوفَ الفعلِ في نحو ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(١)</sup> لأن أداة الشرط مخبئة بالجلل القلمية ، وجاز الأمران في نحو ( ابْشِرْ يَهُودُ نَارًا )<sup>(٢)</sup> و ( أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ )<sup>(٣)</sup> ، والأزجيجُ الفاعلية<sup>(٤)</sup> .

= وأما الجائز الكثير في فاعل « كفى » كآية التي تلاها المؤلف ، ومن تجرد فاعل كفى القليل قول سميم بن وثيل الرياحي :  
عُمَيْرَةٌ وَدَّعَ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِرَمْلَةٍ فَاهِيَا  
وأما الشاذ ففي نحو قول الشاعر :  
أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْبِي بِمَا لَاقَتْ كَبُونُ بَنِي زِيَادٍ  
إذا ذهبت إلى أن « مالات » فاعل « يأتى » كانت الباء زائدة ، وإلا كانت متعلقة بتنبي ، وقد خرج العلماء البيت على الوجهين .  
(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .  
(٢) من الآية ٦ من سورة التين .  
(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .  
(٤) ذكر المؤلف فيما ظاهره أنه فاعل تقدم ثلاث صور :

الأولى : ما يجعل فيه للقدم مبتدأ ليس غير ، ومثل لذلك بنحو « زيد قام » فزيد في هذا المثال ونحوه - مبتدأ ، وقام : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، والكلام جملة واحدة اسمية ، وهذا الذي يفهمه كلامه مذهب غير اللرد ، وقد ذكروا في باب الاشتغال أن اللرد يجيز في هذا المثال ونحوه الوجهين ، وما أن يكون « زيد » مبتدأ كما قال الجمهور ، والثاني أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره للذكور بعده ، وأصل الكلام : قام زيد قام زيد ، فالكلام جملتان فليتان ولا محل لواحدة منهما ، أما الأولى فليكونها ابتدائية ، وأما الثانية فلائها مفسرة ، وضابط هذه الصورة : أن يقع اسم مرفوع في أول الكلام ليس قبله شيء ، وبعده فعل يحتاج إلى فاعل ، ومثل المؤلف في باب =

وعن الكوف جواز تقديم الفاعل ، تمسكاً بفحو قول الزُّبَّاء :

٢٠١ - \* مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَاً وَثِيداً \*

= الاشتغال ما ذكرناه من أن للبرد يرجع في هذا المثال كون الاسم للتقدم مبتدأ ، ولا يوجب ذلك .

الصورة الثانية : ما يجعل فيه الاسم للتقدم فاعلاً ليس غير ، ومثل لذلك بالآية الكريمة ( وإن أحد من التركيبين استجارك ) فأحد : فاعل بفعل محذوف بفسره استجارك الذي بعده ، وأصل الكلام : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام حينئذ جملتان على نحو ما ذكرناه في كلام البرد في الصورة الأولى ، ونظير هذا المثال : كل اسم مرفوع وقع بعد أداة تختص بالفعل كأدوات الشرط والتعضيض .

الصورة الثالثة : ما يجوز في الاسم للرفع الوجهان : أن يكون فاعلاً يفعل محذوف ، وأصل الكلام حينئذ : أنخلقونه تخلقونه ، فلما حذف الفعل انفصل الضمير ، ويجوز أن يكون مبتدأ خبره ( تخلقونه ) الذي بعده ، وضابط هذه المسألة : أن يكون الاسم للرفع واقفاً بعد أداة يجوز أن تدخل على الاسم وعلى الفعل كهمزة الاستفهام .

٢٠٢ - هذا بيت من الرجز للشطوط ينسب النعاة ورواة الشعر والأمثال إلى الزناء - كما نسبته للؤلف - وهي بليت عمرو بن الضرب من نسل المالحق ، وكان أبوها قد ملك الجزيرة - والجزيرة : مصر قديم يقع بين دجلة والفرات - فزناه جذيمة الأبرش ، ففرق جموعه وقتله ، فملك الزباء بعد أبيها ، فما زالت تحتال للأخذ بثأر أبيها حتى قتلت جذيمة في قصة يطول ذكرها ( انظرها في مجمع الأمثال للبيداني في شرح اللؤلؤ : خطب يسرى في خطب كبير ) وبعد البيت للاستبصار به قوله :

أَجْنَدَلًا يَحْمِلُنْ أُمَّ حَدِيدَا أُمَّ صَرْقَانَا بَارِدًا شَدِيدَا

\* أُمُّ الرِّجَالِ جُنْمًا مُصَوِّدَا \*

اللفظة : « وئيدا » تعيلاً تصحبه تودة وبطء « أجندلا » الجندل - بزة جفم - الحجازة « صرقانا » بقتحات - الثعاس والرصاص ، وهو أيضاً تمر زرين صلب عند اللسع « جنما » جمع جاثم ، وهو اسم فاعل من جثم يجثم - من بابي دخل وجلس - إذا تلبد بالأرض « مصودا » جمع قاعد ، ونظيره شاهد وشهود . =

== الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون في محل رفع « للجمال » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مشيا » روى بالرفع ، وأعره الكوفيون فاعلا مقدما لوئيد ، وضمير الجمال مضاف إليه « وئيدا » حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف إعراب البصريين للبيت وما فيه .

الشاهد فيه : قوله « مشيا وئيدا » واعلم قبل كل شيء أن هذه العبارة تروى بثلاثة أوجه ، أحدها رفع « مشيا » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جره .

فأما رواية الجبر فإعرابها على أن « مشيا » بدل من الجمال بدل اشتغال ، وضمير الجمال مضاف إليه ، و « وئيدا » حال من للشيء .

وأما رواية النصب فإعرابها على أن « مشيا » مفعول مطلق للفعل محذوف تقديره : تحشى مشيا ، و « وئيدا » حال من المصدر ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل نصب حال من الجمال .

ولا شاهد في البيت لما نحن فيه على هاتين الروايتين .

وأما رواية الرفع فهي التي أنشد المؤلف البيت هنا عليها ، وهي التي تمسك بها الكوفيون ، وهي التي أعرينا البيت عليها على ما رواه الكوفيون فيه . والتقدير عندهم أى شيء ثابت للجمال حال كونها وئيدا مشيا ، وعنهم أن الفاعل يجوز أن يحىء قبل العامل فيه كما يحىء بعده .

والبصريون لا يجوزون أن يتقدم الفاعل على عامله ، لوجهين :

أحدهما : أن الفاعل مع فله كلمة ذات جزءين صدرها هو الفعل وصبرها هو الفاعل ، وكلا لا يجوز تقديم صبر الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم ما هو بمنزلة الصبر على ما هو بمنزلة المصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزا - لم يدرك السامع أردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر فيه أم أردت إسناد قام وحده إليه ، ولاشك أن بين الحالين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث الشيء بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعل تدل على ثبوت الشيء وتأكيده إسناده إلى من قام به أو وقع منه ، ولا ==

وهو عندنا ضرورة ، أو « مَشِيْهَا » مبتدأ حُذِفَ خبره ، أى يَظْهَرُ وَثِيْدًا ،  
كقولهم « حُكِّمْتَ مُسْطَقًا » أى : حَكَمْتَ لَكَ مُشَبَّهًا ، قيل : أو « مَشِيْهَا »  
بدلٌ من ضمير الظرف .

\*\*\*

الثالث : أنه لا بُدَّ منه <sup>(١)</sup> ، فإن ظهر في اللفظ نحو « قَامَ زَيْدٌ ، والزيدان

= يجوز إغفال هذا الفرق وادعاء أنه مما لا يتعلق به غرض التكلم الذى يريد إفادة  
المخاطب أصل معنى الكلام الذى هو ثبوت المسند للسند إليه أو نفيه عنه ، على أى  
وجه من الوجوه كان هذا الثبوت أو النفى ، فأما ما وراء ذلك من الملابسات فإنه  
من الأغراض التى لا تصفى هذا التكلم ، وإنما تنفى متكلما يَدَقُّقُ فى ألفاظ الكلام ، وهى  
التي يتوجه إليها نظر علماء البلاغة .

وإذا كان الأمر على هذا الوجه فقد خرج البصريون رواية الرفع فى البيت على  
غير ما وجهها الكوفيون به ، ولهم فيها توجيهاً :

أحدهما : أن يكون « مشياً » مبتدأ ، و « وثيداً » حال من فاعل فعل محذوف ،  
والتقدير : مشياً يظهر وثيداً ، وجملة الفعل المحذوف مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .  
والوجه الثانى : أن يكون « مشياً » بدلاً من الضمير المستكن فى الجار والمجرور  
الواقع خبراً وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار والمجرور كان يتعمل  
ضميراً مرفوعاً بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق انتقل الضمير إلى الجار والمجرور .

وفى كل واحد من هذين التوجيهين مقال أو مخناه فى شرحنا على شرح الأئمة .  
ومن العلماء من ذكر أن هذا البيت شاذ لا يقاس عليه ومعناه أنه سلم الظاهر ،  
ولكنه لم يعلم أنه يصح الاستدلال به .

(١) قد ذكر أكثر النحاة أنه يطرد حذف الفاعل فى ستة مواضع :  
الأول : فى الفعل المبني للمجهول ، نحو قوله تعالى : ( وغىض الماء ) وقوله سبحانه :  
( وقضى الأمر ) .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ ، نحو قولك : ما حضر إلا هند .

الثالث : فى أقبل الذى على صورة الأمر فى التحجب إذا كان معطوفاً على مثله ،  
نحو قوله : تعالى ( أسمع بهم وأجر ) فإنه قد حذف فاعل أبصر له لالة فاعل أسمع =



قَامَا « فَذَلِكَ ، وَإِلَّا فَهُوَ ضمير مستتر راجع : إما لمذكور ، كـ « زَيْدٌ قَامَ » كما مرَّ ، أو لما دلَّ عليه الفعل كالحديث « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ »<sup>(١)</sup> أى : ولا يشرب هو ، أى : الشاربُ ، أو لما دلَّ عليه الكلامُ أو الحالُ الشَّاهِدَةُ ، نحو ( كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ الثَّرَاقِي )<sup>(٢)</sup> ، أى : إذا بلغتِ الروحُ ، ونحو قولهم : « إِذَا كَانَ غَدًا فَأَتِنِي » وقوله :

= عليه ، وسهل ذلك في هذا الموضع كون فاعل أقبل هذا على صورة الفضلة فإنه مجرور بالباء الزائدة دائماً ، لما جاء على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها وهو جواز الحذف الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى ( أو إطعام في يوم ذى مشقة يتيا ) فإن فاعل ( إطعام ) محذوف ، وتنديره : أو إطعامك في يوم - إلخ ، وقد ذكر مفعول هذا المصدر في الكلام وهو قوله ( يتيا ) .

الخامس : فاعل الأفعال المكشوفة بما ، وهي ثلاثة أفعال ، وهي : قل ، وكثر ، وطال ، تقول : قلما يحظى بالخير كسول ، وكثر ما نهيتك عن التواني ، وطالما سعت في الخير ، فإن جعلت ما مصدرية لم يكن الكلام من هذه البابة ، وكانت « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل ، والتقدير : قل حظوة كسول بالخير ، وكثر نهي إليك ، وطال سعي في الخير ، وهكذا .

السادس : أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريحية اقتضت حذفه ، وذلك مثل التعاء الساكنين الذى اقتضى حذف واو الجماعة في نحو قولك « يا قوم اضرين » وحذف ياء المؤنثة المخاطبة في نحو قولك « يا هند اضرين » ولا يقال : إن المحذوف لعله كالنايب ، لأننا نقول : إني أريد أن نحصى لك مواضع الحذف مطلقاً .

(١) أخرج هذا الحديث مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان ( ١ / ٥٤ ) والبخاري في كتاب الأثرية من صحيحه ( ٧ / ١٠٤ ) وأبو داود ( الحديث رقم ٤٦٥٩ بتحقيقنا ) .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

٢٠٢ — • فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي •

٢٠٢ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• إِلَى قَطْرِيَّ لَا إِخَالُكَ رَاضِيَا •

وهذا البيت لسواد بن المضرب — بتشديد الراء مفتوحة — السعدي ، أحد بني سعد بن نهم ، وكان قد هرب من الحجاج حين فرض البعث مع المهلب لقتال الخوارج ( انظر الكامل للبرد ص ٤٤٥ طبع الحلبي ) وقبل البيت المستشهد به قوله :

أَفَاتَيْلِي الْحَجَّاجُ إِنْ لَمْ أَذُرْ لَهُ دَرَابٍ ، وَأَتَرُكْ عِنْدَ هِنْدٍ فُؤَادِيَا

اللمة : « دراب » بفتح الدال والراء المهملتين — مختصر من « درا مجرد » وهي كورة بفارس بينها وبين شيراز خمسون فرسخا ، وفيها حدثت وقعة بين المهلب ابن أبي صفرة والخوارج « قطري » بفتح القاف والطاء جميعا — رأس من رؤوس الخوارج ، وكان قد سلم عليه بالخلافة ثلاث عشرة سنة ، وهو قطري بن الصغاء التيمي « لا إخالك راضيا » لا أظنك ترضى أصلا لأن رضاك معلق على العود إليه وأنا لن أعود .

الإعراب : « إِنْ » حرف شرط جازم « كَانَ » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح في محل جزم ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما تدل عليه الحال « لَا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يُرْضِيكَ » يرضى : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان « حَتَّى » حرف غاية وجر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تَرُدَّنِي » ترد : فعل مضارع منصوب بأن المضمر بعد حتى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به ، وأن الصدية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بيرضى « إِلَى قَطْرِي » جار ومجرور متعلق بترد « لَا » نافية « إِخَالُكَ » إخال : فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعول به أول =

أى : إذا كان هو — أى : مانحن الآن عليه من سلامة — أو فإن  
كان هو — أى : ما تشاهده منى — وعن الكسائى إجازة حذفِ تَمَسَّكَ  
بصحو ما أولئكَ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الرابع : أنه يصح حذفُ فَعْلِهِ ، إن أُجِيبَ به نَقْيٌ ، كقولك « بَلَى زَيْدٌ »  
لمن قال : ما قام أحدٌ ، أى : بَلَى قَامَ زَيْدٌ ، ومنه قوله :

== « راضيا » مفعول ثان ، وجملة « لا إخالك راضيا » هى جواب الشرط الذى هو إنه  
ورفع الجواب بعد هذا الشرط الماضى حسن لا غبار عليه ، وفى تقرير هذه القاعدة  
يقول ابن مالك فى الألفية :

• وَيَبْدَأُ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَأَ حَسَنٌ •

الشاهد فيه : قوله « فإن كان لا يرضيك » فإن الكسائى ذهب إلى أن اسم كان  
على تقدير كونها ناقصة أو فاعلها على تقدير كونها تامة محذوف ، وتمسك بهذا البيت  
وما يشبهه ، فأجاز أن يحذف الفاعل وما هو بمنزلة الفاعل كاسم الأفعال الناسخة .

وجهور النحاة البصريين ينكرون عليه ذلك ، لا يميزون حذف الفاعل ؛ بل  
لا بد عندهم من أحد أمرين : أولهما أن يكون الفاعل مذكورا فى الكلام ، وثانيهما  
أن يكون مضمرا ، ولما لم يكن فى هذا الكلام مذكور يصلح أن يكون اسما لكان أو  
فاعلا لما قالوا : إن اسمها مضمير جوازا تحديده هو ، ولما كان لا بد لضمير التائب  
بارزا أو مستترا من مرجع يعود إليه ، ولم يكن فى هذا اللفظ ما يصلح أن يكون  
مرجعا لهذا الضمير ، قالوا : إنه يعود على الحال للشاهدة للمتكلم والسامع .

(١) قد ذكرنا فى بيان الاستشهاد بالبيت (٧٠١) مقالة الكوفيين ومقاله البصريين  
فى هذه المسألة ، وأدلة الفريقين ، والرد على ما ذهب إليه الكوفيون ، فارجع إلى  
ذلك هناك إن شئت .

٢٠٣ - تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَمِرْ قَلْبُهُ  
مِنَ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

٢٠٣ - هذا بيت من الطويل ، ولم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

اللفظة : « تجلَّدت » تكلفت الجلد ، والجلد - بفتح الجيم واللام جميعا - الصبر والقوة على احتمال الشيء الشاق أو المكروه « لم يمر قلبه » لم ينزل به « الوجد » حدة الحب .  
للمعنى : إن تكلفت الصبر على هجرانكم ، والقوة على احتمال دلائلكم ، حتى ظن الناس أنني لم أذق للهوى طعما ، ولم ينزل بي شيء من الحب ، مع أن الذي عندي من الوجد يكف والشغف إليكم ما ليس فوقه زيادة لاستزيد .

الإعراب : « تجلَّدت » فعل وفاعل « حتى » حرف غاية وجر « قيل » فعل مضارع مبني للمجهول « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يمر » فعل مضارع مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الواو ، والضمة قبلها دليل عليها « قلبه » قلب : مفعول به ليرو ، وقلب مضاف والضمير مضاف إليه « من الوجد » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من شيء الآتي « شيء » فاعل يرو ، وحمل الفعل للضارع للنفي بـ « وفاعله في محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مقدرة بدحتى ، وهي مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تجلَّدت ، وكأنه قال : تجلَّدت إلى قول الناس لم يمر - إلخ « قلت » فعل وفاعل « بل » حرف إضراب « أعظم » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : بل عراه أعظم الوجد ، وأعظم مضاف و « الوجد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه قوله « بل أعظم الوجد » حيث ارتفع « أعظم الوجد » على أنه فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وهذا الفعل المحذوف مجاب به على كلام مني سابق - وهو قول القائلين : « لم يمر قلبه من الوجد شيء » .

فإن قلت : فلماذا لا يجعل قوله « أعظم الوجد » معطوفا يدل على قوله « شيء » عطف مفرد على مفرد ، والتزمت تقدير فعل ليكون من عطف جملة على جملة ؟  
فالجواب على ذلك أن تقول لك : إن بل التي تحذف مفردا على مفرد بعد نفي أو =

أو استفهام محقق، نحو « نَعَمْ زَيْدٌ » جواباً لمن قال : هل جادك أحد ؟  
ومنه ( وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ )<sup>(١)</sup> ، أو مُقَدَّرٌ كقراءة الشئى  
وأبى بكر ( يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :  
• لَيْبِكَ يَرِيدُ ضَارِعٌ لِيُخْصِمَةَ • — ٢٠٤

== شبهه تقرر ذلك النفي السابق وثبت صده لما بعدها ، وعلى هذا يكون للبنى أنه لم يمر  
قلبه شيء من الوجد وعراه أعظم الوجد ، وهذا كلام متناقض محال ، أما بل النى  
تعطف جملة على جملة فإنها تبطل ، الجملة الأولى التى تفتت عرو شيء من الوجد ، فإذا بطلت  
الجملة الأولى صح أن تثبت جملة أخرى تدل على أنه قد عراه أعظم الوجد ، فتأمل ذلك .  
(١) من الآية ٨٧ من سورة الزخرف ، فلفظ الجلالة فى قوله تعالى : ( لَيَقُولُنَّ  
اللَّهُ ) فاعل بفعل محذوف يدل عليه الفعل الواقع بعد أداة الاستفهام فى قوله : ( من  
خلقهم ) والدليل على أن لفظ الجلالة فاعل بفعل محذوف وليس مبتدأ خبره محذوف  
سـوتقدير الكلام عليه : الله خالقنا ، مثلاً أنه قد ورد فى مثل هذه العبارة فاعلاً لفعل  
ملفوظ به فى الكلام ، وذلك نحو قوله تعالى : ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض  
لَيَقُولُنَّ خَلَقْنَاهُ العزيز العليم ) ، ويجىء الجواب على هذا الوجه أكثر من مجيئه بالجملة  
الاسمية ، فالجمل عليه أولى .

(٢) من الآية ٣٦ من سورة النور ، والداعى إلى تقدير فعل يكون ( رجال )  
فاعلاً له على هذه القراءة أنه لا يجوز أن يكون رجال نائب الفاعل ليسبح للبنى  
المجهول ، لأن الرجال ليسوا مسبحين - بفتح الباء - وإنما هم مسبحون - بكسر الباء -  
فلما يصح أن يكون ( رجال ) نائب فاعل للفعل السابق لهذا البنى ، اتسماً له عاملاً  
فلم نجد فى الكلام عاملاً يعمل فيه الرفع ، ورأينا الكلام السابق يشعر بسؤال وكأنه  
لما قيل : ( يسبح له فيها بالغدو والآصال ) قال قائل : من المسبح ؟ فأجيب ( رجال )  
أى يسبحه رجال .

فإن قلت : فأن نائب فاعل ( يسبح ) المبنى للمجهول ، على هذه القراءة ؟  
قلت : يجوز أن يكون نائب الفاعل أحد الجارين والمجرورين : إما ( له ) وإما  
( فيها ) ولكن الأولى أن يكون ( له ) هو نائب الفاعل .  
٢٠٤ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• وَتُخْتَبِطُ بِمَا تُطْلِحُ الطَّوَائِعُ •

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فنسب في كتاب سيويه ( ١ / ١٤٥ )  
إلى الحارث بن نهيك ، ونسبه الأعمى الششمري في شرح شواهد الكتاب إلى لبيد  
ابن ربيعة العامري ، ونسبه جابر الله الرغشيري إلى مزرد بن ضرار . ونسبه السيرافي  
إلى الحارث بن ضرار النهشلي ، وأكثر العلماء على أنه لنهشل بن حري ، وقد وجدت  
في ديوان لبيد ( ٥٠ طبع ليدن ) قطعة فيها بيت الشاهد ، وأولها قوله :

أَعْمَرِي كَيْنَ أَمْسَى يَزِيدُ بْنُ نَهْشَلٍ      حَشَا جَدَثٍ تَنْقِي عَلَيْهِ الرُّوَائِحُ  
لَقَدْ كَانَ مِنْ يَسْطُ الْكُفِّ بِالْنَدَى      إِذَا ضَنَّ بِالْغَيْرِ الْأَكْفُ الشَّعَائِحُ

الفتحة : « حشا » أصل الحشا ما يكون في البطن ، والجذث - بفتح الجيم والذال  
جمعا - القبر ، وأراد أسى مقبورا « تنقى » تقول : سفت الريح التراب تسفيا  
وأسفته ، ومعناه أثارته وذثرته « الروائح » أراد بها الرياح الشديدة ، ويقولون :  
هذا يوم رائح ، إذا اختدت الريح فيه « ييسط الكف بالندى » الندى : العبود  
والكرم « ضن » بخل « الشعائح » جمع شجيج ، وهو البخيل « ضارع » هو  
الدليل الخاضع ، وفي أمثالهم : الحمى أضرعتني إليك ، يضرب فيمن يذل عند الحاجة  
« وتختبط » هو الرجل يتعرض لك ابتغاء معروفك من غير أن تكون له وسيلة يتم  
بها إليك « تطيح » تهلك « الطوائع » جمع طائع أو طائحة اسم فاعل فعله طاح  
الدهر المال - ثلاثي متعد - وأكثر الناس يقول : إن الطوائع جمع مطيحة على غير  
قياس ، وهو كلام من لم يقف على استعمال طاح متعديا فلا تنثر به .

الإعراب : « ليك » اللام لام الأمر ، ليك : فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم  
بلام الأمر ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « يزيد » نائب  
فاعل ليك « ضارع » فاعل بفعل محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وكأنه قال :  
ييكبه ضارع - إلخ ، « لخصومة » جار ومجرور متعلق بضارع .

الشاهد فيه : قوله « ضارع لخصومة » فيمن روى ما قبله « ليك يزيد » بيتنا  
الفعل المضارع للمجهول ورفع يزيد ، حيث ارتفع « ضارع » على أنه فاعل بفعل =

أى : يُسَبِّحُهُ رجال ، وَيَسْبِيهِ ضارع ، وهو قياسى وفقاً للجزمى وابن جنى<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز فى نحو « يُوعِظُ فى المسجد رَجُلٌ » لاحتاله للمفعولية ، بخلاف « يُوعِظُ فى المسجد رجال زيد » ، أو استلزمه ما قبله كقوله :

== محذوف يدل عليه سابق السلام ، والذى سوغ الحذف فى هذا الموضع أن السلام يقع فى جواب استفهام مقدر ، كأنه حين قال : « ليك زيد » قيل له : « فن ييكه » ؟ فقال : « ييكه ضارع لخصومه » .

هذا ، والبيت يروى « ليك زيد ضارع » ببناء الفعل المضارع للمعلوم ونصب « زيد » على أنه مفعول به ورفض « ضارع » على أنه فاعل ييك ، ولم يثبت العسكى غير هذه الرواية ، وعد الرواية الأولى خطأ من أخطاء الرواة .

ويقول أبو رجاء غفر الله له : لا وجه لتخطئة الرواة ، لا من جهة الرواية ولا من جهة الدراية ، فأما من جهة الرواية فإن سيوبه رحمه الله - وهو ثقة مشافه للهرب - قد رواها ، وأما من جهة الدراية فقد وجد لها سيوبه والأعلم وجار الله الزخشرى وجهاً حملوها عليه ووجدوا لها نظائر ، ومنها الآية الكريمة التى تلاها المؤلف فى قراءة الشامى وأبى بكر .

(١) فى هذه المسأل ثلاثة آراء للنحاة :

الأول : أن كل واحد من هذه الرفعات فاعل بفعل محذوف ، ولا يجوز فيها غير ذلك ، وهذا رأى الجرمى وابن جنى ، ورجحه المؤلف فى المتن .

الثانى : أن كل واحد من هذه الرفعات خبر مبتدأ محذوف ، وهو ما يراه الجمهور ، وتقدير السلام فى الآية الأولى عديم : الله خالقهم ، وفى الآية الثانية : للصبح له رجال ، وفى البيت : الباكي ضارع ، وهكذا .

الثالث : أنه يجوز الوجهان : أن يقدر للرفع فاعلاً بفعل محذوف دل عليه سابق السلام ، وأن يقدر خبر مبتدأ محذوف ، لكن الأولى تقديره فاعلاً بفعل محذوف لأن كون هذا المرفوع فاعلاً ثابت فى القراءة الأخرى فى ( يسبح له فيها ) وفى رواية البيت الأخرى « ييك زيد ضارع » .

٢٠٥ - غَدَاةٌ أَحَلَّتْ لِابْنِ أَصْرَمَ طَفَنَةً

حَصِينٍ عَيْبَطَاتِ السَّدَائِفِ وَالْخَمْرُ

٢٠٥ - هذا بيت من الطويل ، وهو من كلام الفرزدق .

الفتنة : « ابن أصرم » هو حصين - بضم الحاء ، بزنة الصغير - الذى سيذكره بعد « طعنة » بفتح فسكون - للرة من الطعن ، وتقول : طعنت فلانا أطعنه - من باب نصر - إذا ضربته برمح ونحوه ، فإذا أردت أنك طعنت عليه بالقول والسكلام ، قلت : طعنت طعنا - بفتح العين - فى ماضيه ومضارعه جميعا أو من باب نصر « عيبطات » جمع مؤنث سالم واحدة عيبطة ، وهى القطعة من اللحم الطرى غير النضيج ، وتقول : عيط فلان اللذيعة يعبطها عبطا - مثل ضرب يضرب ضربا - واعتبطها أيضا ، إذا نحرها من غير داء ولا كسر وهى صينة قتية ، والناقعة عيبطة ومغتبطة ، وكذلك الشاة والبقرة ، واللحم عيط « السدائف » جمع سديف - بفتح السين وكسر الدال المهملين - وهو السنام أو ضخمه ، ومنه قول طرفة بن العبد فى مملته :

فَطَلَّ الْإِمَاءُ يَمْتَدِّلْنَ حَوَارَهَا وَيُسْقَى عَلَيْنَا بِالسَّدِيفِ الْمَسْرُودُ

وقول الآخر :

وَنُطْعِمُ النَّاسَ عِنْدَ الْقَحْطِ كُلَّهُمْ مِّنَ السَّدِيفِ إِذَا لَمْ يُؤْنَسِ الْقَرْعُ

القرع : السحاب ، ويريد بقوله : « إذا لم يؤنس القرع » وقت الجذب لأن احتباس المطر سببه .

المعنى : كان حصين بن أصرم قد قتل له ولى ، خلف لا يأكل اللحم ولا يشرب الخمر إلا أن يثار من قتله ، وما زال يتهبل الفرص حتى أمكنه أن يطعن قاتل ولىه طعنة أردته قتلا ، فتحلل من يمينه ، وحل له أن يأكل اللحم وأن يشرب الخمر ، وهذه إحدى عادات العرب فى جاهليتهم قبل أن يشرق عليهم نور الإسلام الذى جعل عقاب القاتل للامام الذى يلى أمور المسلمين ، والفرزدق يحكى ذلك عن حصين بن أصرم ، وكفى بحل السدائف والخمر له بسبب الطعنة عن أنه أخذ الثأر من القاتل .



أى : « وَحَلَّتْ لَهُ الْحَجَرُ » ، لأن « أَحَلَّتْ » يستلزم « حَلَّتْ » ،  
أو فَتَرَهُ ما بعده ، نحو ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(١)</sup> ، والحذف

= الإعراب : « غداة » ظرف زمان منصوب بفعل تقدم في كلام سابق « أحلت »  
أحل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « لابن » جار ومجرور متعلق بأحل ،  
وابن مضاف و « أصرم » مضاف إليه « طعنة » فاعل أحل « حصين » بدل من  
ابن أصرم أو عطف بيان عليه « عبيطات » مفعول به لأحل منصوب بالكسرة نيابة  
عن الفتحة ، وهو مضاف و « السدائف » مضاف إليه « والحجر » الواو حرف  
عطف ، والحجر - بالرفع - فاعل بفعل محذوف يدل عليه أحل للتقدم ، والتقدير :  
وحلت له الحجر ، وجملة « حلت له الحجر » معطوفة على جملة « أحلت طعنة » .

الشاهد فيه : اعلم أن هذا البيت يروى بروايتين :

إحدهما ينصب « طعنة » ورفع « عبيطات » و « الحجر » وتخرج هذه الرواية على  
أن « طعنة » مفعول به وإن كان فاعلا في اللفظ ، و « عبيطات » فاعل ، و « الحجر »  
معطوف عليه ، ولكن الشاعر قد آتى بالفاعل منصوبا وبالمفعول مرفوعا على طريقة  
من قال : « خرق الثوب المسار » ومن قال : « كسر الزجاج الجبر » ( وانظر  
ص ٨٤ من هذا الجزء ) وزاد الشاعر على ذلك بأنه قدم للنصوب .

والرواية الثانية برفع « طعنة » ونصب « عبيطات » بالكسرة نيابة عن الفتحة ،  
ورفع « الحجر » وهي التي رواها المؤلف هنا ، وتخرجها على أن « طعنة » فاعل  
أحلت مرفوع ، و « عبيطات » مفعول به ، و « الحجر » فاعل بفعل محذوف يدل  
عليه الفعل السابق الذي هو أحلت .

وقد حكى محمد بن سلام أن الكسائي سئل في حضرة يونس بن حبيب شيخ  
سيبويه عن توجيه رفع « الحجر » في هذا البيت ، فقال الكسائي : يرتفع بإضمار  
فعل ، أى وحلت له الحجر ، فقال يونس : ما أحسن والله توجيهك ، غير أنى سمعت  
الفرزدق ينشده ينصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا .  
(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

في هذه واجب<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

الخامس : أن فعله يُوحَّد مع تذييقه وجمعه ، كما يُوحَّد مع إفراده ، فكما تقول « قَامَ أَخُوكَ » كذلك تقول « قَامَ أَخَوَاكَ » و « قَامَ إِخْوَتُكَ » و « قَامَ نِسْوَتُكَ » ، قال الله تعالى : ( قَالَ رَجُلَانِ )<sup>(٢)</sup> ( وَقَالَ الظَّالِمُونَ )<sup>(٣)</sup> ( وَقَالَ نِسْوَةٌ )<sup>(٤)</sup> ، وحكى البصريون عن طيِّبٍ وبمضهم عن أزد شعوة ، نحو « ضَرَبُونِي قَوْمُكَ » و « ضَرَبَنِي نِسْوَتُكَ » و « ضَرَبَانِي أَخَوَاكَ » قال :

— ٢٠٦ — • أَلْفَيْتَا عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا •

(١) إنما كان الحذف في هذا المثال ونحوه واجبا لأنهم اعتبروا ( استجارك ) الذى بعد الاسم المرفوع كالمعوض من الفعل المحذوف ، وهم لا يجمعون بين المعوض والمعوض منه ، فذلك لم يميزوا ذكر العامل في الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ونحوها . ولا شك أنك إذا ذكر أن هذا الكلام إنما يجرى على مذهب البصريين الذين لا يميزون أن يقع بعد أداة الشرط جملة اسمية فيكون المرفوع مبتدأ خبره ما بعده ، ولا يجوز عندهم أيضا أن يتقدم الفاعل على فعله حتى يكون (أحد) فاعلا باستجارك الذى بعده . فأما الكوفيون الذين يميزون وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط ، أو يميزون تقدم الفاعل ، فليس عندهم في هذه الآية ونحوها حذف ، فاعرف ذلك .

(٢) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

٢٠٦ — هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

• أَوْلَى قَاوُلِي لَكَ ذَا وَاقِيَةٍ •

==

والبيت لمرو بن ملقط ، وهو شاعر جاهلي .

== اللغة : « ألفتا » وجدنا ، وهو فعل ماضٍ مبنى للمجهول ، وأصله ألفتى بمعنى وجد ، ومنه قوله تعالى : ( إنهم ألقوا آباءهم ضالين ) وقوله « عيناك عند القفا » معناه أنه ينظر إلى خلفه فيلتفت التفافاً شديداً « أولى فأولى لك » هذه كلمة تقال في مقام التهديد والوعيد ، ومنه قول الشاعر :

فَأُولَى مُنَّمُ أُولَى مُنَّمُ أُولَى وَهَلْ لِلدَّرِّ يُحَلِّبُ مِنْ مَرَدٍّ ؟

وقالت الخنساء :

مَهَّمْتُ بِنَفْسِي كُلَّ الْمُؤْمِرِ فَأُولَى لِنَفْسِي أُولَى لَهَا

وفي الكتاب الكريم قوله تعالى في سورة محمد ( القتال ) : ( فإذا أُرِلَتْ سورة محكمة وذكر فيها القتال رأيت الدين في قلوبهم مرض ينظرون إليك نظر الغنى عليه من اللوت ، فأولى لهم ) وفي سورة القيامة ( أولى لك فأولى ، ثم أولى لك فأولى ) وقد اختلف العلماء في هذه الكلمة ؛ فذهب الأصمعي وللبرد إلى أنها اسم فعل معناه قريبه ما يهلكه ، وقد ارتضى ذلك الرأي أبو العباس ثعلب ، فقال : « لم يقل أحد في أولى أحسن مما قال الأصمعي » ١ هـ . وقال غيره : هو علم للويل والمهلك كنفجار علم الصبرة وبرة علم اللبرة « ذا واقية » ذا : اسم بمعنى صاحب ، وواقية : مصدر معناه الوقاية كالكاذبة والعاقية .

للحنى : يصف رجلاً يهرب إذا حذى الوطيس ، ويفر عند احتدام لظى الحرب ، فهو يلتفت وراءه مخافة أن يتقبه بعض المقاتلة ، فتجد عينيه حيثذ وكأما صارتا عند قتاه .

الإعراب : « ألفتا » ألفتى : فعل ماضٍ مبنى للمجهول مبنى على التثنية لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث ، والألف علامة التثنية « عيناك » عينا : نائب فاعل ألفتى ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وعينا مضاف وضهير مخاطب مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بألفى ، وعند مضاف و « القفا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير « أولى » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير « فأولى » الفاء حرف عطف ، أولى معطوف بالفاء على أولى السابق « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للبتداء ، ويجوز أن ==

وقال :

٢٠٧ - يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَوْمٌ

= يكون الجار والمجرور متعلقا بأولى، ويكون الخبر محذوفاً، ويجوز هذان الوجهان في كل مصدر مرفوع بعده ظرف أو جار ومجرور، نحو: عجب لك، وويل للطفلين « ذا » حال من المضاف إليه وهو كاف الخطاب في قوله « عيناك » منصوب بالأنف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة، وذا مضاف و « وافية » مضاف إليه، والتقدير: ألفنا عيناك - حالة كونك صاحب وقاية - عند التقاء.

الشاهد فيه: قوله « ألفنا عيناك » حيث ألحق ألف الاثنين بالفعل الذي هو ألفي مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر مثنى وهو قوله « عيناك » وهذه لغة جماعة من العرب بأميائهم، وقد اختلف العلماء في بيان أصحاب هذه اللغة، فبعضهم يذكر أنها لغة طيء، وبعضهم يذكر أنها لغة أزدشنوة، واختلفوا كذلك في هل الاسم المثنى بعلامة التثنية والاسم للمرد للظوف عليه مفرد آخر سواء عند أصحاب هذه اللغة أو هم لا يلحقون ألف الاثنين بالفعل إلا أن يكون فاعله أو نائب فاعله مثنى بعلامة التثنية؟ وسيأتي للمؤلف اختيار الأول والاستدلال عليه بالشاهدين (٢٠٩ و ٢١٠).

ومثل البيتين الآتين اللذين أشرنا إليهما قول الآخر :

نُسِيحًا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَآ صَنْتُ عَطَايَاكَ يَا بَنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد في قوله « نسيحاً حاتم وأوس » . وهذا - كبيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه - يدل على أن شأن نائب الفاعل في هذه للسألة كشأن الفاعل .

ومن شواهد المسألة قول الشاعر، وهو الشاهد رقم ٣٣٢ الآتي :

إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي السُّتُوطُنَا عَدَنٍ فَأَنْتِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِبَقِي

ومحل الاستشهاد قوله « يغنيا الستوطنا » فقد ألحق الألف بالفعل للسند إلى المثنى .

٢٠٧ - هذا بيت من للتقارب، وهكذا أنشد للمؤلف هذا البيت، والعلماء

يروونه على غير هذا الوجه، وصواب إنشاده هكذا :

يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ قَوْمِي فَكُلُّهُمْ يَقْدِلُ

= وهذا بيت من الشواهد التي لم يجزها قائلها، وبعدة قوله :

= وَأَهْلُ الَّذِي يَأْعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لِحَى الْبَائِصُ الْأَوَّلُ

اللمة : « يلومونى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يالومه لوما - بوزان قال يقول قولاً لولومة وملاماً وملامة ، وإذا أردت منها المبالغة قلت : لومه - بتشديد الواو - « يئذل » العذل - بفتح فسكون - هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه - مثل دعاه يدعوه - ولحاه يلحاه - مثل نهاه ينهاه - إذا لاهه وعذله .

الإعراب : « يلومونى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، وإياء مقحولة « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بـ يلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهل » فاعل يالوم ، وهو مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « فكلمهم » كل : مبتدأ ، وهو مضاف ، وهم : مضاف إليه « يئذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل وقاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلومونى .. أهل » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن لهذا الفعل فاعلاً هو اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيء ، وقيل : هى لغة أزد شنوءة .

ومثل هذا البيت فى الاستشهاد لهذه المسألة قول الشاعر ( وهو يزيد ابن معاوية ) :

يَدُورُونَ بِيْ فِي ظِلِّ كُلِّ كَيْسِيَّةٍ قَيْسُونَنِي قَوْمِي وَأَهْوَى الْكَنْائِسَا

فقد وصل واو الجماعة بالفعل وذلك فى قوله « ينسوننى » مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده وهو قوله « قومى » .

وكذلك قول الشاعر ، وهو ابن قيس الرقيات :

فَإِنْ نَفَقَ لَا يَبْقَوَا أَوْلِيَّكَ بَعْدَنَا لَيْدَى حُرْمَةٍ فِي الْمُسْلِمِينَ حَرِيمٍ

فقد وصل واو الجماعة بالفعل فى قوله « لا يبقوا » مع كونه مستنداً إلى ظاهر دال على الجمع وهو قوله « أولئك » .

=

وقال :

٢٠٨ — نَتَجَ الرِّبِيعُ عَحْسَانًا أَلْقَحْنَهَا غُرُ السَّحَابِ

= وكذلك قول الشاعر :

نَصْرُوكَ قَوْمِي فَأَعْتَزَلْتُ بِتَصَرِّمٍ وَلَوْ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتُ ذَائِلًا  
 فقد الحق واو الجماعة بالفعل في قوله « نصروك » مع كونه مسنداً إلى الاسم  
 الظاهر الدال على الجمع وهو قوله « قومي » .

٢٠٨ — هذا بيت من الكامل المجزؤ . وهو من كلام أبي فراس الحمداني ابن  
 عم سيف الدولة الحمداني . وقبل البيت للسقيد به قوله :

يَأَيُّهَا لِلَّيْلِ الْقَدِي أَضْحَتَ لَهُ بُحْلُ الْمَنَاقِبِ  
 نَتَجَ الرِّبِيعُ عَحْسَانًا . . . . . البيت  
 رَأَتْ وَرَقًا نَسِيْمَهَا فَحَكَتْ لَنَا صُورَ الْحَبَائِبِ

اللمعة : « نتج » هو هنا فعل متعدٍ مبني للمعلوم ، وتقول : نتجت الناقة — بالبناء  
 للسجول — إذا ولدت ، ونتجها أصحابها — بالبناء للمعلوم — إذا استولدوها ، قال الراجز :

أَكْلُ عَامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِعُهُ قَوْمٌ وَتَنْتَجِيُونَهُ

« الربيع » المراد به ههنا المطر الذي ينزل في الزمان المسمى الربيع « عحسانا »  
 المحاسن : جمع لا واحد له من لفظه ، ومثله ملامح « ألقحها » الأصل في هذه المادة  
 قولهم : ألقح الفحل الناقة إلقاحا ، إذا أحبلها ، ثم استعير للنساء فقالوا : لقحت للمرأة ،  
 وقد استعاره الشاعر للشجر « غر السحاب » الثمر : جمع غراء ، والسحاب : جمع  
 سحابة ، وأصل الثمر الأبيض ، ولا يريد هنا اللون ؛ لأن السحابة البيضاء لا ماء فيها ،  
 وإنما أراد يبيض آثارها ، كما يقال : يبيض العطايا ، ويبيض الصنائع .

الإعراب : « نتج » فعل ماضٍ مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « الربيع »  
 فاعل مرفوع بالضمه الظاهرة « عحسانا » مفعول به « ألقحها » ألقح : فعل ماضٍ ،  
 والثون علامة على جمع النسوة ، وضمير الغائبة للوثة مفعول به « غر » فاعل ألقح ، =

= مرفوع بالضمة الظاهرة ، و غر مضاف و « السعائب » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة ؛ وسكنه لأجل الوقف ، وإضافة النون إلى السعائب من إضافة  
الصفة إلى الموصوف .

الشاهد فيه : قوله « ألقنها غر السعائب » حيث ألحق نون النسوة بالفعل الذي  
هو ألقع ، مع كونه مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده ، وهو قوله « غر السعائب » .  
هذا ، واعلم أن كثيراً من النعاة — ومنهم للؤلؤ هنا — يذكرون هذا البيت  
في شواهد هذه المسألة ، وأبو فراس قائله ليس ممن يستشهد بكلامه على قواعد العربية ،  
فإذا أن يكون مجهول النسبة عند هؤلاء فظنوه لشاعر يستشهد بقوله ، وإما أن يكونوا  
قد عرفوا نسبته إلى قائله ، ولكنهم يذكرونه للتمثيل به لا للاستشهاد .

وقد وجدنا كثيراً من هؤلاء الشعراء المحدثين يستعملون هذه اللغة في شعرهم ، منهم  
أبو تمام حبيب بن أوس الطائي ، ومنهم البعري ، فإن سمعت نسبة هذه اللغة إلى طيء  
قد جرى هذان الشاعران على لغة قومهما ، ومنهم أبو نواس ، ومنهم الشريف  
الرضي ، وسندكرك في آخر شرح هذا البيت شيئاً من شعرهم .

ومما يستشهد به على إلحاق نون النسوة بالفعل مع كونه مسنداً إلى اسم ظاهر بعده  
قول أبي عبد الرحمن محمد بن عبيد الله التيمي ( ونسبه في القند ٣ / ٤٣ ) العجزة ، وفي  
شرح اللغات المحرية ٢ / ١٣ ، إلى عهد بن أمية ، وفي الترجمة رقم ٦٣٥ من ابن  
خلكان نسبته مع أربعة أبيات أخرى إلى التيمي ، وذكر نسبه كاملاً ) .

رَأَى النَّوَارِيَّ الشَّيْبَ لَاحَ بَعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي بِأَلْحُدُودِ النَّوَائِرِ  
ومثل ذلك قول الفرزدق :

وَلَكِنْ دِيَارِيَّ أَبُوهُ وَأُمُّهُ بِجُورَانٍ يَعْصِرْنَ السَّايِطَ أَفَارِيهُ

ومثل ذلك قول أعرابي ( وأنشده ياقوت الحموي في معجم البلدان ٣ - ٢٧٢ ) :

لَيْنَ لَمَنْ أَبَامُ يَمْزُؤِي لَقَدْ أَتَتْ عَلَى لَيْالٍ بِالتَّمْقِيقِ قِصَارُ

ومثله قول عمرو بن مبرد البدي ، وأنشده الخالديان في الأشباه والنظائر ٦٢

رابع أربعة أبيات ، وذكرها لها قصة :

وَأَدْرَكْتُهُ جَدَّاهُ فَخَنَجْتُهُ أَلَا إِنَّ عِرْقَ الشَّوْءِ لَا بُدَّ مُدْرِكُ =

== ومثله قول أبي قيس بن الأسلت ، ويقال : قيس بن الأسلت :

وَيُكْرِمُنَهَا جَارَاتُهَا قَيْرُزْنَهَا وَتَعْتَلُّ عَنْ إِيثَانِيهِنَّ فَتُقَدَّرُ  
وقد جاء من شعر المحدثين على هذه اللفظة فيما يذكر بعض النحاة :

كِدَنَّ يَنْهِنَهُ الْمَيُونُ مِرَاعًا فِيهِ لَوْ أَمْسَكَنَ الْمَيُونُ انْتِهَابُهُ  
الشاهد في قوله « ينهته الميون » ومن ذلك قول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :  
أَعْرَتْهُمُومِي فَأَسْتَلَبْنَ فُضُولَهَا تَوَمِي ، وَبَنَنْ عَلَى فُضُولِ وَسَادِي  
الشاهد في قوله « فاستلبن فضولها » وقال في نفس القصيدة التي منها البيت السابق :  
وَعَدَا تَبَيَّنُ كَيْفَ غِيبُ مَدَامِحِي إِنْ مِلَنْ بِي هَمِي إِلَى بَعْدَادِ  
وسبقه إلى استعمال هذه اللفظة من المحدثين أبو نواس الحسن بن هانئ حيث يقول :  
وَكَاَنَّ سُمْدِي إِذْ تَوَدُّعُنَا وَقَدْ اشْرَابَ الدَّمْعُ أَنْ يَكِفْنَا  
رَشًا تَوَاصَّيْنَ الْقِيَانُ بِهِ حَتَّى عَقَّدَنْ بِأُذُنِهِ شَفْنَا  
( اشرباب الدمع : تها واستمد ، وكيف : يسيل ، والرشأ : ولدا الظبية ، والقيان :  
جمع قينة ، وهي الأمة ، والشنف : حلية تجعل في أعلى الأذن ، فأما الحلية التي تجعل في  
أسفل الأذن فهي قرط ) وقال أبو نواس أيضاً :

الْحَدُّ قَدْ لَيْسَ لِي نَشَبٌ فَخَفَّ ظَهْرِي وَقَلَّ زَوَارِي  
وَأَحْسَنْتُ نَفْسِي الْقَمَزَى عَنْ شَيْءٍ تَوَلَّى ، وَمَتْنٌ أَوْطَارِي  
عمل الكلام في البيتين الأولين قوله « تواصين القيان » حيث الحق نون النسوة  
بالفعل — وذلك قوله « تواصين » — مع أن الفاعل اسم ظاهر — وهو قوله  
« القيان » — وعمل الكلام في البيتين الآخرين قوله « ومتن أوطاري » حيث الحق  
نون النسوة بالفعل في قوله « متن » مع أن الفاعل اسم ظاهر وهو قوله « أوطاري » .  
وجاء من بعده أبو فراس صاحب البيت الذي أثاره اللؤلؤ ، ثم الشريف الرضي  
حيث يقول :

==



وَالصَّحِيحُ أَنْ الْأَلْفَ وَالْوَاوَ وَالنُّونَ فِي ذَلِكَ أَحْرَفٌ دَلُّوا بِهَا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ ، كَمَا دَلَّ الْجَمْعُ بِالنَّاءِ فِي نَحْوِ « قَامَتْ » عَلَى التَّائِيثِ <sup>(١)</sup> ، لَا أَنَّهَا ضَامَةٌ الْفَاعِلِينَ وَمَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ أَوْ تَابِعٌ عَلَى الْإِدْالِ مِنَ الضَّمِيرِ ،

== نَهَضْتُ وَقَدْ قَعَدَنِي الْيَالِي فَلَا خَيْلَ أَعَنِّي وَلَا رِكَابُ  
وقال أيضاً :

أَوْرَدَنَهُ أَطْرَافَ كُلِّ فَضِيلَةٍ شَيْمٌ تُسَانِدُهَا عَلَاً وَمَنَاقِبُ  
ومحل الكلام في البيت الأول قوله « قعدن اليالي » ومحلّه في البيت الثاني قوله « أوردنه شيم » .

وكثرة مجيء ذلك في شعر الفحول البلغاء من المحدثين - من أمثال أبي فراس الحمداني وأبي عبادَةَ البصري وأبي نَواَسِ الحِمْصِيِّ وَأبي هَانِي وَالتَّشْرِيفِ الرُّضِيِّ وَأَخْرَابِ هُؤَلَاءِ - يدل على أن هذه اللفظة ليست مهجورة في الاستعمال ، ولا بعيدة عن الفصاحة ، ومن هنا تعرف السرف في كثرة استحداثنا لهذه اللفظة .

(١) الفرق بين علامة التائيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لفة جماعة من العرب بأعيانهم - يقال : هم طيء ، ويقال : هم أزنوذة - وأما لحاق علامة التائيث فلفظة جميع العرب .  
الثاني : أن لحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جاز في جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلاً ، بل إن الذين يلحقون علامة التثنية مع الفاعل التثني أو نائب الفاعل التثني ، ويلحقون علامة الجمع مع الفاعل المجموع أو نائب الفاعل المجموع ، لا يلتزمون ذلك ، بل قد يبحثون بالكلام كما يجيء به سائر العرب بدون علامة التثنية وبدون علامة الجمع ، فأما لحاق علامة التائيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل ضميراً متصلاً لمؤنث مطلقاً ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقياً التائيث ، على مِثْلِ مَا يَنَالُ بِيَانِهِ فِي هَذَا الْبَابِ .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التائيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ، ويكون الاسم مشتركاً بين الذكر والمؤنث ، فإن ذكر الفعل بدون علامة تائيث لم يعلم مؤنث فاعله أم ذكر ، فأما للتثنية والجمع فإنه لا يمكن فهما احتمال للفرد .

وأن هذه اللفظة<sup>(١)</sup> لا تمتنع مع المفردَيْنِ أو المفردات المتماثلة ، خلافاً لزاعمي ذلك ، لقول الأئمة : إن ذلك لغة لقوم معينين ، وتقديم الخبر والإبدال لا يختصان بلغة قوم بأعيانهم ، ولجىء قوله :

٢٠٩ — • وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبْدًى وَحِيمٌ •

(١) قوله « وأن هذه اللفظة » معطوف على قوله « أن الألف والواو والتون » يعنى والصحيح أن هذه اللفظة - وهى لحاق علامة التثنية والجمع - لا تمتنع مع المفردين - إلخ ، وقوله « خلافاً لزاعمي ذلك » أى فى المسألتين ، ورد على زاعمى الأول بقوله « لقول الأئمة - إلخ » ورد على زاعمى الثانى بقوله « ولجىء قوله - إلخ » .

٢٠٩ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ •

والبيت لميد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وخرج مع مصعب على عبد الملك بن مروان ، وهو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَأَنَا تَشْتَلِي الشَّامَ غَارَةً شَعْوَاهُ  
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْذِلِي عَنْ بَرَاهَا الْقَتِيلَةَ الْقَذْرَاهُ  
ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثي بها منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :  
لَقَدْ أُوْرِثَ الْمَصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِذِيَرِ الْجُنَاتِ لِيَقِ مُقِيمُ  
اللفظة : « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مجعد » أراد به الأجنبي « وحيم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه « أسلماه » خذلاه ، ولم يبيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو وجود على مصعب « قتال » مفعول به ، وهو مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه » جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، وتنس : تأكيد للضمير للسستر فى تولى ، وتنس مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق =

وقوله :

— ٢١٠ — \* وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ \*

\*\*\*

«أسلماء» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء مفعول به «مبدع» فاعل «وحيم» معطوف عليه ، وجملة الفعل والفاعل في محل نصب حال .  
الشاهد فيه : وقوله «قد أسلماء مبدع وحيم» حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر ، وكان القياس على لغة جمهور العرب أن يقول «وقد أسلمه مبدع وحيم» .

٢١٠ — هذا عجز بيت من الوافر ، وهو بتمامه مع بيت سابق عليه هكذا :

ذَرَيْبِي لِلْفَنَى أَسْتَعِي فَإِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ شَرَّهُمْ الْفَقِيرُ  
وَأَحْقَرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِمْ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخَيْرٌ

والبيتان لعروة بن الورد العنسي للشهور بعروة الصماليك :

اللغة : «ذريبي» أتركبني ودعيني ، وقد أهملوا ماضى هذا الفعل واستعملوا مضارعه وأمره ، وهذا البيت مما استعمل فيه الأمر ، ومنه قوله تعالى ( ذرني ومن خلقت وحيدا ) ومن استعمال مضارعه قوله جل شأنه : ( ما كان الله ليزر المؤمنين ) وقوله في صدر بيت الشاهد «وأحقرهم وأهونهم عليهم» الضائر عائنة إلى الناس في البيت السابق ، وكأنه قال : شر الناس الفقير ، وأحقر الناس وأهون الناس على الناس الفقير «وخير» الواو عاطفة ، وخير - بكسر الحاء للجملة بعدها ياء مثناة - وهو الكرم ، أو الشرف ، أو الهيبة ، أو الأمل .

الإعراب : «وأحقرهم» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، أحقر : معطوف على شر ، في البيت السابق ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه «وأهونهم» الواو عاطفة ، أهون : معطوف على شر أيضاً ، والضمير مضاف إليه «عليهم» جار ومجرور متعلق بأهون «وإن» الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : إن لم يكن له نسب وخير وإن كانا له نسب وخير ، والضمير أنه كذلك على كل حال . إن : حرف شرط جازم يحزم فطين مبنى على السكون =

السادس : أنه إن كان مؤنثاً أنثتَ فقله بناء ساكنة في آخر الماضي ،  
وبناء المضارعة في أول المضارع .  
ويجب ذلك في مسألتين :

أحدهما : أن يكون ضميراً متصلاً ، كـ « هِنْدٌ قَامَتْ » أو « تَقُومُ » ،  
و « الثَّمَشُ طَلَعَتْ » أو « تَطْلُعُ » ، بخلاف المنفصل نحو « مَا قَامَ - أَوْ  
يَقُومُ - إِلَّا هِيَ » ويموز تركها في الشعر إن كان التانيث مجازياً ، كقوله :

— ٢١١ — \* وَلَا أَرْضَ أَقْبَلَ إِحْمَالَهَا \*

== لاجل له من الإعراب « كانا » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل  
جزم ، والألف حرف دال على التثنية « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان  
مقدم على اسمه « نسب » اسم كان تأخر عن خبره مرفوع بالضممة الظاهرة « وخير »  
الواو حرف عطف ، خير : معطوف على نسب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه  
سابق الكلام ، والتقدير : وإن كانا له نسب وخير فهو كذلك .  
الشاهد فيه : قوله « كانا له نسب وخير » حيث الحق علامة التثنية وهي الألف  
بالفعل الذي هو « كان » مع أن الفعل مستند إلى اثنين عطف أحدهما على الآخر  
بالواو ؛ وذلك يدل على أن من يلحق بالفعل علامة التثنية وعلامة الجمع لا يفرق بين  
أن يكون الفاعل مثنى كالزيدين والممرين وأن يكون في معنى للتثني بأن يكون اسمين مفردين  
عطف أحدهما على الآخر .

٢١١ — هذا صيغ بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقْمًا \*

والبيت لعامر بن جوين الطائي كما نسب في كتاب سيويه ( ١ / ١٤٠ ) وفي .  
شرح شواهد للأعظم الشنمري .

اللقنة : « المزنة » السعابة للثقة بلقاء « الودق » المطر ، وفي القرآن الكريم :  
( فترى الودق يخرج من خلا ) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .  
الغنى : يصف أرضاً قد عمها الحصب والجماء ، والتف فيها الزرع ، بعد سعابة ==

« أفرغت عزلها ، وصبت مياهها ، فيقول : لم تر سحابة أمطرت مثلما أمطرت هذه السحابة ، ولا أرضاً أنبتت مثل البقل الذى أنبتته هذه الأرض .  
الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه فى محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وهو مضاف ، وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة للجملة على جملة ، ولا : نافية للجائى تعمل عمل إن « أرض » اسمها ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وهو مضاف وضمير النافية فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مستند إلى ضمير مستتر يعود إلى السحابة ، وهى مؤنثة ، ويروى :

### \* وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَتْ أَبْقَالَهَا \*

بكسر تاء التأنيث للتخلص من التقاء الساكنين ، ووصل همزة القطع من « إبقالها » وهو تخلص من ضرورة للوقوع فى ضرورة أخرى ، هذا بيان كلام المؤلف وتوجيهه .

ومن العلماء من خرج البيت على وجه آخر ، وحاصله أن الشاعر أتى بالضمير العائد إلى الأرض مذكراً لأنه أراد بالضمير المكان ، فهو من الجمل على الذى ، ولذلك نظائر كثيرة فى النثر والشعر ، ومن ذلك قول عروة بن حزام :

وَعَفْرَاهُ أَرْضِي النَّاسِ عِنْدِي مَوَدَّةً وَعَفْرَاهُ عَنِّي الْمَرْضُ الْمُتَدَانِي

أفلا تراه قد قال « وعفراه المرض المتداني » فأتى بالخبر مذكراً مع أن الابتداء مؤنث ، وذلك لأنه أراد سفراه الشخص .

ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

مُمْ أَهْلُ بَطْحَاوَى قُرَيْشٍ كِلَيْهِمَا مُمْ صُدْبَهَا ، لَيْسَ الْوَشَاطُ كَالْعَلْبِ  
أفلا تراه قال « بطحاوى قريش كليهما » فأتى بالتوكيد مذكراً مع أن المؤكد

وقوله :

٢١٢ - \* فَإِنْ الْحَوَادِثَ أَوْدَىٰ بِهَا \*

= مؤنث لأن «بطعاوى» مثنى بطعاء ، لأنه أراد الأبطعين ، إذعما في معنى البطحاوين ،  
والحل على المثنى كثير في كلام العرب .

وذهب ابن كيسان إلى أنه يجوز التذكير كما يجوز التأنيث في الفعل المسند إلى  
ضمير مؤنث مجازى التأنيث ، كما أنه جائز في الفعل المسند إلى الاسم الظاهر المجازى  
التأنيث ، فكما أنه يجوز أن تقول : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، بالاتفاق ، يجوز  
أن تقول : الشمس طلع ، والشمس طلعت ، إذ لا فرق بين المضمر والمظهر .

٢١٢ - هذا عجز بيت من اللقارب ، وصدره قوله :

\* فَإِنَّا تَرَيْنِي وَلِيَّ لَيْلَةٍ \*

والبيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من قصيدة له يمدح فيها رهط  
قيس بن معديكرب الكندي وي زيد بن عبد الدار الحارثي .

اللقنة : «لة» بكسر اللام وتشديد اليم - ما ألم وأحاط بالمنسكين من شعر الرأس ،  
فإذا زاد عن ذلك فهو الجملة - ضم الجيم وتشديد اليم «الحوادث» جمع حادثة ،  
وأراد بها نوازل الدهر وكوارثه التي تحدث واحدة بعد واحدة «أودى بها» ذهب  
بها وأبداها وأهلكها ، وأراد أنه أصيب بالصلع ، وهو انحسار شعر الرأس ، وذلك  
عندهم أمانة الضعف ، ودليل الكبر والعجز .

الإعراب : «إما» هذه الكلمة مركبة من كلمتين : أولاها إن ، وهي حرف شرط  
جازم ، وثانيهما ما وهو حرف زائد «تريني» فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمحذوف  
النون ، وياء لاؤتة المخاطبة فاعل ، والنون للوجوده للوقاية . وياء للتكلم مفعول به  
«ولي» الواو واو الحال ، لي : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «لة» مبتدأ  
مؤخر ، وجملة للبتدأ وخبره في محل نصب حال «فإن» الفاء واقعة في جواب الشرط ،  
إن : حرف توكيد ونصب «الحوادث» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة «أودى»  
فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحوادث «بها» جار  
ومجرور متعلق بأودى ، وجملة أودى وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن ، وجملة  
إن واسمها وخبره في محل جزم جواب الشرط .

== الشاهد فيه : قوله « الحوادث أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسندا إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو : 'الحوادث' الذى هو جمع حادثة . وقد علمت أن الجمهور على أن الفعل إذا استند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه ، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث أم كان مرجعه مجازى التأنيث ، وترك تأنيث الفعل بعلامة التأنيث فى هذه الحال مما لا يجوز ارتكابه عندهم إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر ترك علامة التأنيث .

فإن قلت : فإنى لا أجد لهذا الشاعر ضرورة إلجأته إلى حذف التاء ؛ لأنه لو جاء بتاء التأنيث مع بقاء ألفاظ البيت على حالها لم يشعر وزن البيت ، فلو قال :

فَأَيُّمَا رَئِيسِي وَلِيٍّ لِّمَّةٍ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوَدَتْ بِهَا  
لكان الوزن مستقيما ، ولم يكن بالكلام بأس ، فأى شيء دعا إلى أن يرتكب هذه الضرورة؟

فالجواب عن ذلك أن تنبهك إلى هذه الألف للنطوق بها قبل الباء فى « أودى بها » وأن نشدك بيتين من أول هذه القصيدة وهما قوله :

أَلَمْ تَنْسَ نَفْسَكَ عَمَّا بِهَا بَلَى ، عَادَهَا بَقْمُ أَطْرَابِهَا  
لِحَابَرَتِنَا إِذْ رَأَتْ رَيْحِي تَقُولُ : لَكَ الْوَيْلُ ! أَيْ بِهَا

ثم نشير إليك إلى الألفاظ التى تراها فى قوله « عما بها » و « أطرابها » و « أئى بها » وهذه الألف تسمى عند علماء العروض والقوافى « حرف الرفع » وكل فصيحة تبنى على الرفع لا يجوز تركه فى بيت منها ، فلو قال الأعشى « فإن الحوادث أودت بها » لترك الرفع ، وهو عيب من عيوب القافية يبادل عند الشعراء المجيدين اختلال وزن البيت ، ومن هذا الكلام نفهم أن الضرورة ليست قاصرة على ارتكاب ما يستقيم به وزن الشعر ، بل من الضرورة ما يرتكب للفرار من عيب آخر يتعلق بالقافية وما يتصل بها.

هذا الذى ذكرناه هو بيان كلام المؤلف ونحزجه على الوجه الذى اختاره .  
ومن العلماء من ذهب إلى أن الشاعر أتى بالفعل من غير علامة تأنيث مع أنه ==

والثانية: أن يكون متصلا حقيقى التأنيث نحو (إِذْ قَالَتْ أُمُّرَأَةٌ عِمْرَانُ) (١) وَشَذَّ قَوْلُ بَعْضِهِمْ « قَالَتْ فَلَأَنَّهُ » وهو ردى لا ينقاس .

وإنما جاز فى الفصيح نحو « نِعَمَ الْمَرْأَةُ » و « بَيْتَ الْمَرْأَةِ » لأن للراد الجنس ، وسأيت أن الجنس يجوز فيه ذلك .

ويجوز الوجهان فى مسألتين : إحداهما : التَّنْفِصَل ، كقوله :

— ٢١٣ — \* لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْطِلُ أُمُّ سُودَ \*

= مسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث ، حلا على اللفى ، وذلك لأن «الحوادث» بمعنى الحدوثان ، والحدثان مذكر ، بدليل قول الشاعر :

رَحَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمَقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُودَا  
والحل على اللفى كثير فى كلام العرب ، وقد استشهدنا له فى شرح الشاهد السابق (رقم ٢١١)

وابن كيسان يرى أنه يجوز فى سعة الكلام — من غير ضرورة ولا شذوذ — أن يؤتى مع الفعل المسند إلى ضمير يعود إلى مؤنث مجازى التأنيث بقاء التأنيث كما يجوز ترك هذه التاء .

(١) من الآية ٣٥ من سورة آل عمران

٢١٣ — هذا صدر بيت من الوافر ، وعيظه قوله :

\* عَلَى بَابِ اسْتَبَا صُلْبٌ وَشَامٌ \*

والبيت من كفة جرير بن عطية هجو فيها الأخطل التغلبى النصرانى .

اللفظة : « الأخطل » تصغير الأخطل ، وهو لقب الشاعر للمهو ؛ واسمه غياث ابن غوث ، وأصل الأخطل القماش الكثير الخطل « صلب » — بضم الصاد للهمزة واللام جميعا — جمع صليب ، مثل سرير وسرر « شام » اسم جنس جمى ، واحده شامة ، وهى الخال والعلامة .

الإعراب : « قد » اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ولد » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب =



وقولهم : « حَضَرَ الْقَاضِي الْيَوْمَ امْرَأَةً » والتأنيثُ أَكْثَرُ ، إلّا إن كان الفاعِلُ « إلّا » فالتأنيثُ خاصٌّ بالشعر ، نصٌّ عليه الأخفشُ ، وأنشد على التأنيث :

٢١٤ — مَا رَتَّتُ مِنْ رَبِيبَةٍ وَذَمُّ فِي حَرِينَا إلّا بَنَاتُ الْمَمِّ

== « الأخطل » مفعول به تقدم على الفاعل ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أم » فاعل بولد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأم مضاف و « سوء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « على باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وباب مضاف واست من « استأ » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأست مضاف وضمر الغاية العائد إلى أم سوء مضاف إليه « صلب » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « وشام » الواو حرف عطف ، شام : معطوف على صلب ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة للتبّدأ وخبره في محل رفع صفة لأم سوء .

الشاهد فيه : قوله « ولد الأخطل أم سوء » حيث لم يصل بالفعل الذي هو قوله « ولد » تاء التأنيث ، مع أن فاعله - وهو قوله « أم سوء » - اسم مؤنث حقيقي التأنيث ، وقد علمنا أن الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقياً التأنيث - ظاهر كان الفاعل أو مضمرًا - لزم أن يوصل بهذا الفعل تاء التأنيث .

والسر الذي من أجله لم يصل الشاعر بالفعل تاء التأنيث أنه قد فصل بين الفعل وفاعله بالمفعول هنا ، فبعد الفعل عن فاعله المؤنث ، وضعت - بسبب تأخيرها - العناية به ، وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث ، أو كالوجوب غفلة عنها .

ومثل هذا البيت فيها ذكرنا من الاستشهاد قول الشاعر :

إِنْ أَمْرًا غَرَّهُ مِنْكَ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا أَمْرٌ وَرُ

إلا أن الفاصل في هذا البيت جار ومجرور ، في حين أن الفاصل في بيت الشاهد مفعول به ، ومقصود النحاة بالفاصل أعم من أن يكون مفعولاً أو جاراً ومجروراً أو ظرفاً أو شيئاً آخر غيرهن .

٢١٤ — هذا بيت من الرجز ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا =

( ٨ — أوضح السالك ٧ )

عُثِرَ له على سوابق أو لواحق تصا. به ، وقال المني : « أقول : قائله راحز لم أوقف على اسمه » اه .

اللمعة : « برئت » تقول : برىء فلان من فلان ، وبرىء من العيب - من باب سلم - براءة ، وتقول : برأ من المرض - من باب قطع - براءا - بفتح الباء والراء جميعا - في لغة أهل الحجاز - وبردا - بضم الباء وسكون الراء - في لغة غيرهم « رية » هي التهمة والشك ، وتقول : رابى فلان يريى - من باب باع بيع - إذا رأيت منه ما يرييك وتكرهه ويبعث إلى نفسك الشك .

الإعراب : « ما » حرف نفى « برئت » برىء : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « من رية » جار ومجرور متعلق ببرىء « ودم » الواو حرف عطف ، ذم : معطوف على رية « في حربنا » الجار والمجرور متعلق ببرىء أيضاً ، وحرب مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بنات » فاعل برىء مرفوع بالضمة الظاهرة ، وبنات مضاف و « المم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما برئت إلا بنات المم » حيث وصل تاء التأنيث بالفعل الذي هو برىء ليكون فاعله مؤنثا حقيقى التأنيث - وهو قوله « بنات المم » - ولم يعبأ بالفصل بين الفعل وفاعله بإلا .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة :

فذهب من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جأزان ، إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي التأنيث بإلا ، ومع جواز الوجهين فالأحسن حذف التاء ، واختار هذا الزاى ابن مالك صاحب الألفية ، وعلى هذا المذهب يكون ما في بيت الشاهد جاريا على أحد الوجهين الجأزين ، وإن يكن هذا الوجه مرجوحا .

ومنهم من ذهب إلى أن حذف تاء التأنيث في هذه الحال أمر واجب لا يجوز العدول عنه ، إلا في ضرورة الشعر ، لأن الفاعل عند التحقيق ليس هو الاسم المذكور بعد إلا ، وإنما هو اسم محذوف لو ذكر لكان مستثنى منه ، وكان ما بعد إلا مستثنى ، ويكون تقدير الكلام : ما برىء أحد إلا بنات المم ، فالفاعل عند التحقيق =

مذكر لا مؤنث ، واختار هذا المذهب الأخفش ، وعلى هذا المذهب يكون لحاق تاء التأنيث بالفعل في هذا البيت مما دعت إليه الضرورة الشعرية ، بسبب تناسي الفاعل المحذوف وتجاهل الحقيقة .

ومن لحاق تاء التأنيث مع الفصل بالابن الفعل وفاعله المجازي التأنيث قول ذى الرمة :  
طَوَى النَّحْرُ وَالْأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوبِهَا      فَمَا بَقِيَْتَ إِلَّا الضُّلُوعُ الْجَرَّاشِعُ  
الشاهد في هذا البيت قوله « فَمَا بَقِيَْتَ إِلَّا الضُّلُوعُ » حيث آتى الشاعر بتاء التأنيث مع الفعل للسند إلى الضاوع ، مع كونه قد فصل بين الفعل للسند إلى الضاوع بإلا .

هكذا استشهد جماعة من النحاة على هذه المسألة بالبيتين : البيت الذى أنشده المؤلف مستندا للأخفش ، والبيت الذى أنشدناه ، وأنت لو تدبرت في هذين البيتين وجدت الفاعل في كل واحد منهما جمعا ، فهو في البيت الذى أنشده المؤلف « بنات » وهو جمع بنات ، وهو في البيت الذى أنشدناه « الضاوع » وهو جمع ضلع ، ومن العلوم أن الفعل الذى يسند إلى الجمع كالفعل الذى يسند إلى اسم ظاهر مجازي التأنيث ، يعنى أنه يجوز في هذا الفعل لحاق تاء التأنيث به كما يجوز عدم لحاقها سواء أكان الفعل متصلا بالفاعل أم كان منفصلا منه ، كما سيقدر المؤلف ذلك في للسألة الثانية من مسألتى الجواز .

ويمكن أن يعاجب عن ذلك بأن في كل واحد من هذين البيتين سببين كل واحد منهما اقتضى لحاق التاء ، الأول منهما الفصل بإلا ، وفيه الخلاف ، والثانى كون الفاعل مجازي التأنيث ، ولا خلاف في أنه يجوز معه لحاق التاء .

ومن العلماء من ذكر أن محل كون ما في البيتين من محل الخلاف - فإما لو نظرنا إلى الفصل بإلا فقط - هو تقديرنا الفاعل المحذوف مذكرا ، إذ قدرنا في بيت المؤلف « ما برى أحد » وفي البيت الذى أنشدناه « ما بقى شيء » وهذا التقدير ليس بلام ، إذ يجوز تقدير اسم عام مؤنث يصلح أن يكون مستثنى منه ، فيقدر في بيت المؤلف : ما برئت نساء إلا بنات العم ، وفي البيت الذى أنشدناه : فَمَا بَقِيَْتَ أَعْضَاءَ إِلَّا الضُّلُوعُ ، وفي الآية الأولى : إِنْ كَانَتِ الْأَخْضَةُ إِلَّا صَبِيحَةً ، وفي الآية الثانية : فَأَصْبَحُوا لَا تَرَى أَشْيَاءَ إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ ؛ فلا يكون للتذكير - على هذا - وجه يرجعه على التأنيث ، بل يكون الأمران جأزين كل منهما جائز على تقدير .

وَجَوَزَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي النَّثْرِ ، وَقَرِءَ ( إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً <sup>(١)</sup> ) ،  
( فَأَصْنَبُوا لَا تَرَى إِلَّا سَاكِنَهُمْ ) <sup>(٢)</sup> .

الثانية : المجازى التأنيث ، نحو ( وَجَمَعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ ) <sup>(٣)</sup> ، ومنه اسمُ  
الجلس ، واسمُ الجمع ، والجمع ، لأنهن في معنى الجماعة ، والجماعة مؤنثٌ مجازيٌ ،  
فلذلك جاز التأنيث ، نحو ( كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ ) <sup>(٤)</sup> ، و ( قَالَتِ  
الْأَعْرَابُ ) <sup>(٥)</sup> ، و ( أَوْزَقَتِ الشَّجَرُ ) ، والتذكيرُ نحو ( أَوْزَقَ الشَّجَرُ )  
( وَكَذَّبَ بِهِ قَوْمُكَ ) <sup>(٦)</sup> ( وَقَالَ نِسْوَةٌ ) <sup>(٧)</sup> ، و ( قَامَ الرَّجُلُ ) ، و ( جَاءَ  
الْمُنُودُ ) إلا أن سَلَامَةَ نَظْمِ الواحد في جَمْعِ التصحيح أَوْجَبَتْ التذكيرَ  
في نحو ( قَامَ الرَّيْدُونَ ) والتأنيث في نحو ( قَامَتِ الْهِنْدَاتُ ) ، خِلَافًا  
للكوفيين فيها ، وللفارسي في اللُوث ، واحتجوا بنحو ( إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ  
بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ) <sup>(٨)</sup> ، ( إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ ) <sup>(٩)</sup> ، وقوله :

٢١٥ — \* فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوْهُنَّ وَزَوَّجَنِي \*

(١) من الآية ٢٩ من سورة يس

(٢) من الآية ٢٥ من سورة الأحقاف

(٣) من الآية ٩ من سورة القيامة

(٤) من الآية ١٠٥ من سورة الشعراء

(٥) من الآية ١٤ من سورة الحجر

(٦) من الآية ٦٦ من سورة الأنعام

(٧) من الآية ٣٠ من سورة يوسف

(٨) من الآية ٩٠ من سورة يونس

(٩) من الآية ١٢ من سورة للمتعة

٢١٥ — هذا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* وَالظَّاعِنُونَ إِلَى ثَمٍّ تَصَدَّعُوا \*

== والبيت من قصيدة لمبة بن الطيب رواها الفضل الضبي .

اللمة : « بناتي » جمع بنت ، وأصل البنت : بنى ، لحذف الياء وعوض منها التاء « شجوهن » الشجر : الحزن ، وتقول : شجى فلان يشجى شجى - مثل فرح يفرح فرحا - وشجاء الأمر يشجوه شجوا ، والذي فى البيت من الثانى « وزوجتى » الفصح الأكثر فى الاستعمال أن يقال « زوج » للرجل وللأنثى ، ويجمع على أزواج ، وفى الكتاب الكريم : ( ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد ) « والظاعنون إلى » هكذا وقع فى رواية النحاة ، والذي وقع فى رواية الفضليات « والأفريون إلى » وقوله « ثم تصدعوا » معناه أنهم تفرقوا وانشعب ثملهم .

الإعراب : « بكى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بناتى » بنات : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وبنات مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « شجوهن » شجوه : مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وشجوه مضاف والضمير مضاف إليه « وزوجتى » الواو حرف عطف ، زوجة : معطوف على بناتى ، وزوجة مضاف وياء للتكلم مضاف إليه « والظاعنون » الواو حرف عطف ، الظاعنون : معطوف على بناتى أيضا ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة « إلى » جار ومجرور متعلق بالظاعنين « ثم » حرف عطف « تصدعوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على جملة « بكى بناتى » من الفعل وفاعله .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان :

أحدهما - وهو غير مقصود للمؤلف هنا - فى قوله « شجوهن » حيث جاء للمفعول لأجله معرفة لأنه مصدر مضاف إلى الضمير ، وهذا يرد على الجرمى الذى ذهب إلى أن للمفعول لأجله لا يكون إلا نسكرة .

والثانى - وهو مراد للمؤلف - فى قوله « بكى بناتى » حيث لم يصل بالفعل الذى هو قوله « بكى » تاء التانيث مع أن السند إليه - وهو الفاعل الذى هو قوله « بناتى » - مؤنث ، لأنه جمع مؤنث سالم واحده بنت .

وقد اختلف العلماء فى هذه المسألة ؛ فذهب الكوفيون وأبو على الفارسى إلى أن هذا سائق جائز فى الشعر والكلام جميعا ، واستدلوا على صحة ماذهبوا إليه بثلاثة أدلة :==

== أولها : وروده في فصيح الكلام ، كما في قوله تعالى : ( إذا جاءك المؤمنات ) .  
وثانيها : أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجماعة » عليه فيكون مؤنثا ، كما يجوز  
إطلاق لفظ الجمع عليه فيكون مذكرا ، فجوز في كل جمع اعتبار هذين للمعطين فيه ،  
سواء أكان جمع مذكر أم كان جمع مؤنث .

وثالثها : القياس على جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس ، فإن جميع النعاق  
متفون في هذه الأنواع الثلاثة على أنه يجوز في الفعل للسند إلى واحد منها لحاق التاء  
به على تأويله بالجماعة ، وعدم لحاق التاء به على تأويله بالجمع  
وخالفهم في ذلك جمهور البصريين ؛ فذهبوا إلى أنه لا يجوز في جمع المؤنث السالم  
إلا تأنيث فله ، ولا يجوز في جمع المذكر السالم إلا التذكير .

وردوا أدلتهم التي استدلووا بها : أما ادعاء أنه جاء في فصيح الكلام فلا نسلم أن  
السر هو ما ذهبتم إليه ، بل حذف التاء في قوله تعالى : ( إذا جاءك المؤمنات ) بسبب  
الفصل بين الفعل وفاعله بالمفعول ، وقد علمنا أن الفصل يبيح ترك التاء ، أو بسبب  
كون ( للمؤمنات ) صفة لموصوف محذوف ، والتقدير : إذا جاءك النساء المؤمنات ،  
فالفاعل في الحقيقة اسم جمع ، واسم الجمع يجوز في فعله الوجهان بالإجماع .

وأما القياس على جمع التكسير واسم الجنس واسم الجمع فغير مسلم ، لأن بين الذي  
وقع الخلاف فيه وبين هذه الأشياء فرقا ، ألا ترى أن جمع المؤنث السالم وجمع المذكر  
السالم قد سلم فيهما لفظ المفرد ، وأما اسم الجمع فلا مفرد له من لفظه ، وأما جمع  
التكسير فلم يسلم فيه لفظ مفردة ، وسلامة لفظ المفرد هي التي أوجبت ما ذهبنا إليه ،  
فلا يختلف الأمر لم يجز قياس أحدهما على الآخر .

وأما ماذكروا من أن كل جمع يجوز إطلاق لفظ « الجمع » عليه كما يجوز إطلاق  
لفظ « الجماعة » فهذا إما ساغ من حيث المعنى ، والتذكير والتأنيث مرجعهما إلى  
اللفظ ، فيجب أن ينظر فيهما إلى اللفظ للاستعمل في الدلالة على المراد .

بقى أن يرد على استدلالهم بالبيت المستشهد به ههنا ، والرد عليه أن يقال : إن  
« بنات » - وإن كان جمع مؤنث سالما - قد أشبه جمع التكسير في عدم سلامة لفظ  
مفرده ، فلما أشبه جمع التكسير في هذا أخذ حكمه ، كما أن « بنى » لما لم يسلم فيه ==

وَأَجِيبَ بِأَنَّ الْبَيْنَ وَالْبِنَاتِ لَمْ يَسْلَمْ فِيهِمَا لِقَطْعُ الْوَاحِدِ ، وَأَنَّ التَّذْكِيرَ فِي ( جَاءَكَ ) لِلْفَعْلِ ، أَوْ لِأَنَّ الْأَصْلَ التَّسَاءُلُ لِلْمُؤَنَاتِ ، أَوْ لِأَنَّ « أَل » مَقْدَرَةٌ بِاللَّامِ ، وَهِيَ اسْمُ جَمْعٍ .

\*\*\*

السابع : أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ أَنْ يَتَّصِلَ بِفَعْلِهِ ثُمَّ يَحْيَى الْفِعْلُ ، وَقَدْ يُكْسَرُ ، وَقَدْ يَتَقَدَّمُهَا الْفِعْلُ ، وَكُلٌّ مِنْ ذَلِكَ جَائِزٌ وَوَاجِبٌ .  
فَأَمَّا جَوَازُ الْأَصْلِ فَتَحَوُ ( وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ ) <sup>(١)</sup> .  
وَأَمَّا وَجُوبُهُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

إِحْدَاهُمَا : أَنَّ يُخَشَى اللَّبْسُ ، كـ « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » قَالَ أَبُو بَكْرٍ <sup>(٢)</sup>   
وَالْآخَرُونَ كَالْجَزْوَئِيِّ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ ، وَخَالِفَهُمُ ابْنُ الْحَاجِّ مُحْتَجًّا بِأَنَّ الْعَرَبَ يُحْيِيزُ تَصْنِيرَ عَمَرَ وَعَمْرُو ، وَأَنَّ الْإِجْمَالَ مِنْ مَقَاصِدِ الْعُقَلَاءِ ، وَبِأَنَّهُ يَمْجُوزُ « ضَرَبَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ » وَأَنَّ تَأْخِيرَ الْبَيَانِ لَوْقَتِ الْحَاجَةِ جَائِزٌ عَقْلًا بِاتِّفَاقٍ وَشَرْعًا عَلَى الْأَصَحِّ ، وَأَنَّ الرَّجَّاحَ نَقَلَ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ يَمْجُوزُ فِي نَحْوِ ( فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ ) <sup>(٣)</sup> ، كَوْنُ « تِلْكَ » اسْمًا ،

== لَفْظٌ مَقْدَرَةٌ ، أَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ ، فَلَا أَشْبَهَ جَمْعَ التَّكْسِيرِ فِي هَذَا اخْتِزَاحُهُ ؛ فَلِهَذَا سَاحَ دُخُولُ تَاءِ انْتَانِيثٍ فِي فَعْلِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( آمَنْتُ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ ) .

(١) مِنَ الْآيَةِ ١٦ مِنْ سُورَةِ النُّحْلِ .

(٢) هُوَ أَبُو بَكْرٍ : مُحَمَّدُ بْنُ السَّرِيِّ ، الْمَعْرُوفُ بِابْنِ السَّرَاجِ ، وَهُوَ مِنْ تَلَامِيذِ أَبِي الْعَبَّاسِ الْبُرْدِ ، وَهُوَ مِنْ شُيُوخِ أَبِي الْقَاسِمِ الرَّجَّاسِيِّ وَأَبِي سَعِيدِ السَّرِافِيِّ وَأَبِي طَلْحَةَ الْفَارَسِيِّ وَطَلْحَةَ بْنِ عِيسَى الرَّمَافِيِّ ، وَتَوَفَّى ابْنُ السَّرَاجِ فِي ذِي الْحِجَّةِ مِنْ سَنَةِ ٣١٦ هـ مِنَ الْمُهْجَرَةِ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْأَنْبِيَاءِ .

و «دَعَوَاهُمْ» الخبر، والعكس<sup>(١)</sup>.

الثانية: أن يُخَصَّرَ للمفعول يأتيما ، نحو «إِنَّمَا ضَرَبَ زَيْدٌ عَرْمًا» وكذا المحصر بالإعند الجزؤي وجماعة ، وأجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل ، كقوله :

(١) اعلم أن أم ما في استدلال ابن الحاج على ما ادعاه ديلان ، أولها أن الإجمال من مقاصد البلغاء ، وثانيتها أن بعض النحاة أجاز في قوله تعالى (فما زالت تلك دعواهم) كون تلك اسم زالت ودعواهم خبرها وأجاز العكس ، وهذه الصورة في الابتداء والخبر تشبه الصورة للتنازع عليها في الفاعل والمفعول ، وهذا الاستدلال خال عن التحقيق ، جار مع ظواهر لو وضعت في موضع البحث لم تثبت ،

أما أنه جعل كون الإجمال من مقاصد البلغاء دليلا ، فإن هذا لا يفيد شيئا ، لأن الإجمال الذي هو من مقاصد البلغاء غير اللبس الذي لا يقره أحد منهم ، ويان ذلك أن الكلام المحتمل للنيين أو أكثر إما أن يسبق إلى الدهن أحد هذين للنيين أو أحد المعاني المحتملة ، وإما ألا يسبق أحدهما إلى الدهن ، بل تكون المعاني كلها أمام الدهن سواء فيتوقف في الحكم بأن هذا المعنى أو ذاك هو مقصود المتكلم من كلامه ، فإن تبادل أحد للنيين وكان هو غير مراد المتكلم فهو الإلباس ، وإن لم يتبادل أحد المعاني وكان جميعها سواء فهذا هو الإجمال ، وهذا الذي معنا الآن من قبيل الإلباس ، وليس من قبيل الإجمال ، ألا ترى أنك لو قلت «ضرب موسى عيسى» لتبادر إلى ذهن سامعك أن موسى ضارب بسبب كون الأصل في الفاعل أن يحىء قبل المفعول ، فلو كنت تريد أن موسى مضروب فقد أوقعت السامع في اللبس ، بخلاف ما لو قلت «عمير» فإن السامع سيتردد في أن هذا اللفظ تصغير عمر أو تصغير عمرو ، وليس في اللفظ ما يدل على أحد الوجهين ، فلا تحكم بأحدهما ، بل تبقى متوقفاً إلى أن يبين لك المتكلم ما أراد: وأما تشبيه صورة الفاعل والمفعول بصورة الابتداء والخبر وقياسه الصورة الأولى على الصورة الثانية فما لا يقضى العجب منه ، لوجود الفرق البين بينهما ، فإن الابتداء عين الخبر في المصدق ، فلو حكمت بأن الثاني عين الأول يكون كما لو حكمت بأن الأول عين الثاني ، والفاعل غير للمفعول طبعاً فإذا جعلت أحدهما الآخر لم يصح الكلام.



• وَلَمَّا أَبَى إِلَّا جَمَاحًا فَوَادُهُ • — ٢١٦

٢١٦ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَلَمْ يَسْلُ عَنْ لَيْلَى بِمَالٍ وَلَا أَهْلٍ •

وقد ذكر العيني وصاحب التصريح أن البيت لدعل الخزاعي ، وذكر العيني بعده بيتا ثانيا ، وهو قوله :

تَسَلَّى بِأُخْرَى غَيْرَهَا فَإِذَا الَّتِي تَسَلَّى بِهَا تُغْرَى بِلَيْلَى وَلَا تُسَلَّى  
ودعل الخزاعي ليس من الطبقة التي يستشهد بكلامها على قواعد النحو والتصريف ،  
فإذا صح أن البيت من كلامه كان ذكر العلماء له في هذا الموضع من قبيل التجميل ،  
لا من قبيل الاستشهاد .

اللمة : « جماحا » مصدر قولك : جمع الفرس يجمع - مثل فتح يفتح - إذا جرى  
جرىا عاليا ، وقال ابن فارس : جمع الفرس جماحا ، إذا أشر فارسه حتى يطلبه ،  
وقال ابن فارس أيضا : جمع أى أسرع إسراعا لا يرده شيء ، وكل شيء مضى  
لوجهه على شيء فقد جمع ، والجروح من الرجال : التى يركب هواه فلا يمكن  
رده ، وللعنى ههنا على هذا « لم يسل » مضارع سلا بمعنى تمزى وصبر « تغرى »  
تحرص وتحض .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين ، مبنى على السكون فى محل نصب ، وناصبه  
قوله « تسلى » فى البيت التالى له « أبى » فعل ماضى « إلا » أداة استثناء ملحقة  
« جماحا » مفعول به لأبى « فواده » فؤاد : فاعل أبى ، وهو مضاف وضمير القائب  
مضاف إليه « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يسل » فعل مضارع  
مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هو « عن لىلى ، بمال » كل منهما جار ومجرور متعلق بقوله « يسل »  
وقوله « ولا أهل » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفي ، وهو مجرور  
بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أبى إلا جماحا فواده » حيث قدم للفعول المحصور بإلا - وهو  
قوله « جماحا » - على الفاعل الذى هو قوله « فواده » .  
==

وقوله :

٢١٧ - \* فَمَا زَادَ إِلَّا ضِعْفَ مَا بِي كَلَامُهَا \*

== وقد استدل بهذا البيت ونحوه جمهور البصريين والنراء وابن الأنباري والكسائي فقالوا : يجوز أن يتقدم المفعول المحصور بإلا على الفاعل ، لأن للمفعول وإن تقدم في منزلة التأخير ، وأكثر هؤلاء لا يبحون تقديم الفاعل المحصور بإلا ، لاستفاء العلة التي أجازوا من أجلها تقديم المفعول المحصور بإلا .

وذهب بعض البصريين إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بإلا مطلقا ، فاعلا كان هذا المحصور أو مفعولا ، وهؤلاء قالوا الحصر بإلا على الحصر بإنما .

والذين أجازوا تقدم المفعول المحصور بإلا فرقوا بين الحصر بإلا والحصر بإنما فقالوا : أنت لو قلت « إنما ضرب بكرا خالد » لم يبق دليل على أن المحصور هو تالي إنما ، ولكنك لو قلت « ما ضرب إلا بكرا خالد » وقدمت إلا مع المفعول فقد وضع مقصودك ، فلما كان اللبس في « إنما » موجودا البتة . وكان اللبس مع إلا غير موجود حين تقدم إلا — قلنا بالجواز في هذا للوضع الذي لا لبس فيه .

٢١٧ - هذا مجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلِي بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ \*

ونسب كثير من العلماء البيت لمجنون بن عامر قيس بن اللوح ، ولم أعثر عليه في ديوانه ، ولعل السر في نسبتهم البيت له ذكر « ليلي » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل وفاعل « من ليلي » ، بتسكيم « متعلقان بتزود ، وتسكيم مضاف و « ساعة » مضاف إليه « فما » نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بي » جار ومجرور متعلق بمضنوف صلة للوصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وخمير الناقبة العائد إلى ليلي مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها » حيث قدم للمفعول به وهو « ضعف » على الفاعل ، وهو « كلامها » مع كون للمفعول منصرا « بإلا » وهذا جائز عند الكسائي .

٢١٨ \* وَتُغْرَسُ إِلَّا فِي مَنَابِتِهَا النَّخْلُ \*

= واكثر البصريين يتأولون ذلك البيت ونحوه بأن في « زاد » ضميرا مستترا يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله ، وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير لما زاد (هو) إلا ضعف ما بي زاده كلامها ، وهو تأويل متكلف مستبعد لا يقتضى له .  
٢١٨ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَهَلْ يُنْبِتُ الْخَطَى إِلَّا وَشِيعَهُ \*

وهذا البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلى للزنى ، يمدح فيها هرم بن سنان بن أبي حارثة والحارث بن عوف بن أبي حارثة المريين .

اللقية : « الخطى » أراد به الرماح ، نسبها إلى الخط ، والخط : جزيرة بالبحرين ترفأ إليها سفن الرياح أى ترسو فيها « وشيعه » الوشيج : القنا الملتف في منبته ، واحده وشيبة ، وأصله من الوشوج - بضم الواو - وهو تداخل الشيء بعضه في بعض يريد لا تنبت القننة إلا القننة ، وفي أمثال العرب : لا تنبت البقلة إلا الحفلة ، والحفلة - بفتح الحاء وسكون القاف - الأرض الطيبة .

المعنى : يمدح هرما والحارث بأنهما كرمان من قوم كرام ، ولا يولد الكرام إلا في الموضع الكريم ، وضرب نبذة الخطى وغراس النخل مثلا .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفي مبنى على السكون لا عمل له « ينبت » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الخطى » مفعول به لينبت « إلا » أداة حصر « وشيعه » وشيج : فاعل لينبت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير القائب مضاف إليه « وتغرس » الواو حرف عطف . تغرس : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر « في منابيتها » الجار والمجرور متعلق بتغرس ، منابت مضاف وضمير القائبة مضاف إليه « النخل » نائب فاعل لتغرس مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تغرس إلا في منابيتها النخل » حيث قدم الجار والمجرور - وهو قوله « في منابيتها » - على نائب الفاعل وهو قوله « النخل » - مع أن الجار =

وَأَمَّا تَوْسُطُ الْمَفْعُولِ جَوَازاً فَفَعَوْ (وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ الْتُدْرُ) <sup>(١)</sup> ،  
وقولك « خَافَ رَبَّهُ مُخَرِّمٌ » وقال :

— ٢١٩ — \* كَذَّابًا أَنَّى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ \*

== والجور محصور بإلا ، ولا كان الجار والمجرور بمنزلة المفعول ، وكان النائب عن  
الفاعل بمنزلة الفاعل — صَحَّ الاستدلال بهذا الشاهد على جواز تقديم المفعول المحصور  
إلا على الفاعل ، وقد استشهد بهذا البيت من ذكرنا في شرح الشاهد ( ٢١٦ )  
على جواز ذلك التقديم .

(١) من الآية ٤١ من سورة القمر .

٢١٩ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* جَاءَ الْخِلَافَةَ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا \*

وهذا البيت من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح فيها أمير المؤمنين  
الخليفة المادل عمر بن عبد العزيز .

اللمة : « أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا » أو في هذا البيت عند الكوفيين بمعنى الواو ، دالة  
على الجمع المطلق ، وقال ابن هشام في معنى اليب « والذى رأته في ديوان جرير إذ  
كانت » اهـ . والمراد أنها كانت مقدرة له في الأزل فلم يحصل له تعب ولا معاناة كما  
أن موسى عليه السلام قد حصلت له النبوة واللقب بتقدير العزيز العظيم من غير مشقة  
ولا معاناة ، وأخذ قوله « كَأَنِّي رَبِّهِ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ » من قوله تعالى : ( ثُمَّ جِئْتَ  
عَلَى قَدَرٍ يَامُوسَى ) .

الإعراب : « جاء » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى المدح « الخليفة » مفعول به « أَوْ » حرف عطف « كانت » كان : فعل ماض  
ناقص ، والباء علامة التانيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى  
الخليفة « له » جار ومجرور متعلق بقدر ، أو محذوف حال منه « قدراً » خبر كان  
أ. « كما » الكاف حرف جر ، ما : مصدرية « أَنَّى » فعل ماض « ربه » رب :  
مفعول به تقدم على الفاعل ، وهو مضاف وضمير النائب المائد إلى الفاعل المتأخر  
مضاف إليه « موسى » فاعل أنى ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف « على قدر » جار ==

وأما وجوبه في مسألتين :

إحداهما : أن يتصل بالفاعل ضميرُ المفعولِ نحو (وَإِذْ أَيْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ) <sup>(١)</sup> (يَوْمَ لَا يَنْفَعُ الظَّالِمِينَ مَقَدِّرُهُمْ) <sup>(٢)</sup>، ولا يُجِزُ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ نحو « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » لافي نثرٍ ولا في شعرٍ ، وأجازه فيهما الأخفش وابنُ جني وَالطَّوَالُ وابنُ مالكٍ ، احتجاجاً بنحو قوله :

٢٢٠ — \* جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ \*

والصحيحُ جَوَّازُهُ في الشعر فقط .

= مجرور متعلق بآتي ، وما للصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا عامله جاء ، وتقدير الكلام : جاء الخلافة إتيانا مثل إتيان موسى — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « آتى ربه موسى » حيث قدم المفعول على الفاعل ، وأعاد الضمير المتصل بالمفعول المتقدم — وهو قوله « ربه » — على الفاعل المتأخر الذي هو قوله موسى ، وأصل الكلام : كما آتى موسى ربه ، تقدم المفعول على الفاعل فصار كما في البيت . ومثل هذا مما شاع في لسان العرب ، ولم يستأثر به قوم دون قوم ، ولهذا لم يختلف النحاة في جوازه ، وهذا الضمير — وإن عاد على متأخر في اللفظ — عائد على متقدم في الرتبة ؛ لأن مرتبة الفاعل من الفعل سابقة على مرتبة المفعول منه ، فافهم هذا والله ينفعك به .

(١) من الآية ١٣٤ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٥٢ من سورة غافر .

٢٢٠ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* جَزَاءَ الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ ، وَقَدْ قَتَلَ \*

والبيت لأبي الأسود الدؤلي ، يهجو عدى بن حاتم الطائي ، وقد نسب ابن جني إلى الناضبة الديلمي ، وهو انتقال ذهن من أبي الفتح ، وسببه أن للناضبة الديلمي قصيدة هجاء على هذا الروي .

== اللفظة : « جزاء الكلاب الماويات » هذا مصدر تشبيهي ، والمعنى جزاء الله جزاء مثل جزاء الكلاب الماويات ، ويرى « الكلاب الماويات » - بالبدال بدل الواو - وهو جعجغ غاد ، والماوى : اسم فاعل من عدا يحدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى قد استجاب فيه دعاءه وحقق فيه رجاءه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عفى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وهو مضاف ، و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله الذى هو جزى ، وهو مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « الماويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للعال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه ... عدى » حيث آخر المفعول ، وهو « عدى » وقدم الفاعل ، وهو « ربه » مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

ونظير هذا البيت قول حسان بن ثابت رضى الله عنه :

وَلَوْ أَنَّ مُحَمَّدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا      مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مُحَمَّدُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا

الشاهد فيه قوله « أبقى مجده مطعما » حيث قدم الفاعل وهو قوله مجده على للمفعول به وهو قوله مطعما ، مع أن الفاعل متصل بضمير يعود على للمفعول ، ونظيره قول الآخر :

وَمَا تَفَقَّتْ أَعْمَالُهُ الْمَرْءَ رَاجِيًا      عَلَيْهَا قَوَابِلًا مِنْ سِوَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ

وقول سليط بن سعد :

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْفَيْلَانِ عَنْ كَبِيرٍ      وَحُسْنِ قِطْلٍ كَمَا يُجْزَى سَيِّئًا

وقول الآخر :

كَمَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَنْوَابَ سُودَدٍ      وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ

وقول الآخر :

==

ثُمَّ عَمِيَ أَضْعَابُهُ مُصْتَبَاً أَدَّى إِلَيْهِ الْكَثِيلَ صَاعاً بِصَاعٍ

وقول الآخر :

أَلَا كَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْراً عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ  
واعلم أولاً أن سر الاختلاف بين النحاة في جواز هذه المسألة - وهي تقديم  
الفاعل المتصل بضمير غيبة يعود إلى المفعول المتأخر في اللفظ - يرجع إلى اختلافهم في  
مرتبة المفعول ، فأما جمهور النحاة فيقررون أن الأصل أن يقع الفعل أولاً ، ثم يليه  
الفاعل ؛ لأنه أحد جزئى الجملة ، وما عداها فضلة ، وإذا وجب تقديم الفعل فإنه يجب  
أن يقع الفاعل بعده ، ثلثا يفصل بين الجزئين اللذين يتم بهما الكلام ، ولأن الفاعل  
محتاج إليه ، وما عداه من متعلقات الفعل غير محتاج إليه ، والمحتاج إليه أولى بالتقديم  
من غيره ، فإن تقدم المفعول في اللفظ كان في النية مؤخراً ، ونأزع في هذا الكلام  
الأخفش ومن رأى رأيه فقالوا : إن كان مرادكم من أن رتبة الفاعل التقدم ورتبة  
المفعول التأخر اقتضاء الفعل لكل منهما فإننا نسلم أن اقتضاء الفعل للفاعل سابق على  
اقتضائه للمفعول ، لأن الفعل يقتضى الفاعل ضرورة ، ثم قد يقتضى المفعول وقد  
لا يقتضيه ، فدرجة اقتضاء الفعل للمفعول متأخرة عن درجة اقتضائه للفاعل ، ولكننا  
نمنع أن يكون هذا هو مراد العلماء عند قولهم « إن الضمير لا يعود على متأخر لفظاً  
ورتبة » بل إن مرادهم من الرتبة في هذه العبارة موقعه من الكلام ، ونحن ندعى أن  
المفعول قد كثر في الكلام الفصيح بحيث تالياً للفعل وبقيته حتى إنه يعتبر كأن موقعه في  
الكلام هو هذا الموقع وإن كان اقتضاء الفعل إياه متأخراً ، فإذا تأخر في الكلام عن  
مجاورة الفعل فكأنه زحزح عن موضعه الذى أصبح بسبب كثرة تقدمه كأنه الموضع  
الطبيعى ، فلو اتصل الفاعل حينئذ بضمير المفعول المتأخر عنه لفظاً لم يكن الضمير عائداً  
على متأخر لفظاً ورتبة ، بل هو راجع إلى متأخر لفظاً متقدم رتبة ، كما تقولون أنتم  
في عود الضمير المتصل بالمفعول المتقدم على الفاعل المتأخر عنه .  
قال أبو رجاء : ونحن ترى مذهب إليه الأخفش في هذه المسألة مذهبا مستقيماً  
حرياً بأن تأخذه به ، لكثرة الشواهد التى رواها العلماء لهذه المسألة ، وليس لهذه  
العلة التى ذكرناها عنه وإن كانت وجبة .

ثم اعلم ثانيا أن الضمير الموضوع للشيء يعود على متأخر لفظا ورتبة - على تفسير الجمهور - في ستة مواضع غير الموضوع الذي قدمنا بيانه ، وهي :

الموضع الأول : الضمير المرفوع بنعم أو بشئ ، المفسر بتميز ، نحو « نعم رجلا زيد ، وبشئ رجلا عمرو » إذا قدرت المخصوص مبتدا خبره محذوف ، أو قدرته خبر مبتدا محذوف ، أما إذا قدرته مبتدا خبره جملة نعم مع فاعله المستتر فيه وجوبا فلاست مرجع الضمير المستتر في نعم يكون حينئذ متقدما رتبة .

الموضع الثاني : أن يكون الضمير مرفوعا بأول الفعلين المتنازعين ، نحو قول الشاعر :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِنَفِيرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ

الموضع الثالث : أن يكون الضمير مبتدا يفسره خبره نحو قوله تعالى ( إن هي إلا حياتنا الدنيا ) .

الموضع الرابع : ضمير الشأن والقصة نحو قوله تعالى ( قل هو الله أحد ) وقوله ( فإذا هي شاخته أصدار الدين كفروا ) .

الموضع الخامس : أن يكون الضمير مجرورا برب ، وهذا يوافق الضمير المرفوع بنعم في أمرين ؛ أحدهما أنه يجب في كل منهما أن يكون مفردا ، وثانيهما أنه يجب أن يكون مفسره تميزا ، ومن ذلك قول الشاعر :

رَبِّهُ فِتْنَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُونَا

ويفارق الضمير المجرور رب الضمير المرفوع بنعم أو بشئ بأن مجرور رب يجب أن يكون مذكرا ولو كان مفسره مؤنثا ، تقول « ربه امرأة » ولا تقول « ربهها امرأة » أما الضمير المرفوع بنعم أو بشئ فيكون مؤنثا إن كان مفسره مؤنثا ، نحو قولك « نعمت امرأة زينة » و « بثت امرأة هند » .

الموضع السادس : أن يكون الضمير مبدلا منه اسم ظاهر مفسره ، نحو قولك « ضربته زيدا » وقد اختلف النقل عن سيويه في جواز هذا الموضع ، فقال ابن عصفور : أجازوه الأخفش ، ومنعه سيويه ، وقال ابن كيسان : هو جائز بالإجماع .



والثانية : أن يُحْصَرَ الفاعلُ بإنما ، نحو ( إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ )<sup>(١)</sup> وكذا الحَصْرُ بإلا عند غير الكسائي ، واحتج بقوله :

٢٢١ - مَا عَابَ إِلَّا لَيْثِمٌ قَتَلَ ذِي كَرَمٍ  
وَلَا جَبًا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

٢٢١ - هذا بيت من البسيط ، ولم أفد على نسبته إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق يتصل به .

الفتة : « عاب » بالسين المهمة - من العيب ، وهو أن تذكر التكلم فيه بالدم والتلب « لثيم » المراد به البخل بدلالة مقابلته بذى الكرم « جفا » من الجفاء ، وهو فعل ما يسوء « جباً » ضم الجيم وفتح الموحدة مشددة ، بزنة سكر - هو الجبان « بطلاً » البطل - بفتح الباء والطاء جميعاً - هو الشجاع .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « عاب » فعل مضارع مبنى على الفتح لاهل له من الإعراب « إلا » أداة حصر « لثيم » فاعل عاب مرفوع بالضممة الظاهرة « فعل » مفعول به لعاب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفعل مضاف و« ذى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنهم من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« كرم » مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « جفا » فعل مضارع مبنى على فتحة مقدرة على الألف لتعذر « قط » ظرف زمان مبنى على الضم في محل نصب مجها « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « جباً » فاعل جفا مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بطلاً » مفعول به لجفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي ذكره اللؤف من أجلها : أحدهما في قوله « ما عاب إلا لثيم فعل » وثانيهما في قوله « ولا جفا إلا جباً بطلاً » حيث قدم في كل واحد من الموضعين الفاعل المحصور بإلا - وهو قوله « لثيم » في العبارة الأولى ، وقوله « جباً » في العبارة الثانية - على للفعل به المحصور فيه - وهو =

( ٩ - أوضع للمالك ٢ )

وقوله :

• وَهَلْ يُعَذِّبُ إِلَّا اللَّهُ بِالنَّارِ • — ٢٢٢

== قوله «فعل ذى كرم» فى العبارة الأولى ، وقوله «بطلا» فى العبارة الثانية . وهذا البيت من الأبيات التى استدل بها الكسائى على جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا .

وجمهور البصريين لا يرون جواز تقديم المحصور بإلا إذا كان فاعلا ، ويهزون تقديمه إذا كان مفعولا ، على ما عرفت فى شرح الشاهد السابق ( رقم ٢١٦ ) ، وهم يردون استنباط الكسائى بهذا البيت ، ويقولون : إن قول الشاعر «فعل ذى كرم» ليس مفعولا به لماب المذكور فى البيت ، وقوله «بطلا» ليس مفعولا به لجفا المذكور فيه ، بل كل واحد منهما مفعول به لفعل محذوف يدل عليه المذكور ، وتقدير الكلام : ما عاب إلا لئيم ، عاب فعل ذى كرم ، ولا جفا قط إلا جبا ، جفا بطلا ، فالفاعل فى كل من العبارتين من جملة غير الجملة التى منها المفعول المذكور ، فاحفظ ذلك .

٢٢٢ — هذا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

• نَبَتْهُمْ عَذَّبُوا بِالنَّارِ جَارَهُمْ •

وقد نسب أبو اللرج ( الأغاني ١١٨ / ٧ بولاق ) هذا البيت إلى يزيد بن الطثرية ، وروى قبله بيتا آخر ، وهو قوله :

يَا سَخْنَةَ الْعَيْنِ لِلْجَرْمِ إِذْ جَمَعْتَ بَيْنِي وَبَيْنَ نَوَارٍ وَحَشَهُ الدَّارِ  
اللقية : «نبتهم» فعل مبنى للمجهول أصله نأ - بتشديد الباء - بمعنى أعلم «جارهم» ويروى فى مكانه «جارهم» والجار : الذى داره لصيقة لدارك أو قريب منها ، أو هو للتستجير بك ، وإرادة الثانى هنا أولى «هل» بمعنى حرف النفي ، وكأنه قد قال : ولا يجذب أحداً بالنار غير الله تعالى .

للعنى : يهجو قوما بأنه علم أنهم يذبون بالنار من استجار بهم واستأنسهم ، وأنهم جعلوا ذلك العذاب مكان إغائته وإبلاغه مأربه ، ونسكرو عليهم ذلك .

الإعراب : «نبتهم» نبيه : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء للتكلم نائب فاعل مبنى على الضم فى محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير القائمين مفعول ثان «عذبوا» ==

وقوله :

— ٢٢٣ — قَلَمٌ يَذُرُ إِلَّا اللَّهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا •

= فعل ماض وفاعله « بالنار » جار ومجرور متعلق بمذبوا « جارتهم » جارة : مفعول به لمذبوا ، وهو مضاف وضيمير التائيين مضاف إليه ، وجملة الفعل للماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول ثالث لنيء « وهل » الواو حرف عطف ، أو للاستئناف ، هل : حرف استنهام إنكارى بمعنى التفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعذب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجزاء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « إلا » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الله » فاعل يعذب مرفوع بالضمة الظاهرة « بالنار » جار ومجرور متعلق بيمعذب .

الشاهد فيه : قوله « هل يعذب إلا الله بالنار » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا — وهو قوله « الله » — على ما هو بمنزلة للمفعول به — وهو الجار والمجرور الذى هو قوله « بالنار » — وقد طوى ذكر للمفعول به ، ولو أنه جاء به وجاء بالكلام على وجهه يقال : وهل يعذب أحدا بالنار إلا الله ، وقد بينا فى شرح الشاهد السابق أن هذا التقديم مما يميزه الكسائى ، وأن جمهرة البصريين لا يميزونه ، ولهم توجيه لموضع الاستدلال يردون به استدلال الكسائى بهذا البيت ، وخلصته أن قول الشاعر « بالنار » ليس متعلقا بقوله « يعذب » للذكر قبله ، ولكنه متعلق بفعل محذوف مماثل له يدل للذكر عليه ، وكأنه قال : لا يعذب إلا الله ، يعذب بالنار ، وهذا نظير ما ذكرناه فى تخرىج الشاهد السابق ، وهو تكلف لا مقتضى له .

— ٢٢٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• عَشِيَّةً أَنَا الْدَّيَّارَ وَشَأْمَهَا •

وهذا البيت من الشواهد التى لم ينسها أحد من احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيويه ( ١ / ٣٧٠ ) ، وقد عثرت بعد طویل البحث على أنه من قصيدة طويلة لدى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله :

مَرَزْنَا عَلَى دَارٍ لَيْسَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَفْقُو مَقَامَهَا =

وبعد بيت الشاهد ، ثم يمد قوله :

وَقَدْ زَوَدَتْ مَيَّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبُهُ      عَلَاقَاتِ حَاجَاتِ طَوِيلِ سَقَاهَا  
فَأَصْبَحَتْ كَالْهَيْمَاءِ ، لَا الْمَاءَ مُبْرِدُ      صَدَّاهَا ، وَلَا يَقْضِي عَلَيْهَا هَيَامَهَا

اللقنة : « آناه » من الناس من يرويه همزة محدودة كآبار محدودة وآرام ، ومنهم من يرويه همزة أوله غير محدودة وهمزة بعد النون محدودة على مثال أفضال وأعمال ، وقد جعله العيني جمع نأى - بفتح النون - ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى - بزنة قفل أو صرد أو ذب أو كلب - وهو : الحفرة تحفر حول الحياء لتنع عنه المطر ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله محدودة على أنه قدم الهمزة التي هي العين على النون ، فاجتمع في أول الجمع همزتان متجاورتان وثانيتها ساكنة قلبها ألفا من جلس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآراء وآرام جمع بر ورأى ورثم ، ويجوز أن تكون الهمزة أوله غير محدودة وللددة في الهمزة الثانية على الأصل ، وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإيجاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما يجعله المرأة على ذراعها ونحوه ، تفرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم ، وليس ذلك بصواب أصلا ، وقد تحرف السلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمعلون له ، والواو مفتوحة وهي واو العطف ، والشام : جمع شامة وهي العلامة ، وهو معطوف على عشية ، هذا ، ورواية البيت في الديوان هكذا :

قَلَمٌ يَذَرُ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهْلَهُ آتَاهُ الدِّيَارُ وَشَامُهَا

الإعراب : « قلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يذر » فعل مضارع مجزوم بمحذوف الياء « إلا » أداة استثناء ملقاة « الله » فاعل « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتي لا محل لها صلة للوصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » أعربه كثير على أنه فاعل لهيجت ، وهو مضاف ، و « آناه » مضاف إليه ، و « الديار » مضاف ، و « وشامها » الواء حرف عطف ، شام : معطوف على عشية ، وهو مضاف وضمير

وأما تقدمُ للمفعول جوازاً فنحو (فَرِيقًا كَذَبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ) <sup>(١)</sup>.

وأما وجوباً ففي مسألتين :

إحداها : أن يكون عما له الصِّدْرُ ، نحو (فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ) <sup>(٢)</sup>  
(أَيُّ مَا تَدْعُوا) <sup>(٣)</sup>.

الثانية : أن يقع عامله بعد الفاء ، وليس له منصوب غيره مقدم عليها ،  
نحو (وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ) <sup>(٤)</sup> ، ونحو (فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ) <sup>(٥)</sup> بخلاف «أَنَا  
الْيَوْمَ فَأَضْرِبْ زَيْدًا» <sup>(٦)</sup>.

== الفاعلة العائد على الديار مضاف إليه ، ويجوز عندي نصب «عشية» على الظرفية ،  
ويكون «آتاء» فاعلاً لمجيئ ، وقد وصل فيه همزة القطع وهي همزة الأولى ، بل  
هذا الإعراب عندي هو الصواب ، فإن الشراء اعتادوا أن يتحدّثوا عما تيرمق في أنفسهم  
آثار ديار الأعبة ورسومها وما خلفوا فيها من علامات تدل عليهم .  
الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما . . إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بالآ  
على المفعول ، وقد ذهب الكسائي إلى تجويز ذلك ، استشهاداً بمثل هذا البيت ، والجمهور  
على أنه ممنوع ، وعندهم أن «ما» اسم موصول مفعول به للفعل محذوف ، والتقدير : فلم  
يدر إلا الله ، درى ما هيئت لنا .

(١) من الآية ٨٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨١ من سورة غافر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ٣ من سورة المدثر .

(٥) من الآية ٩ من سورة الضحى .

(٦) فإن قلت : فإنكم تقررون في قواعدكم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها  
قبلها ، وجعلتم بمنقضى هذه القاعدة لهذه الفاء حكم التصدر في أول الكلام ، فكيف  
جعلتم الاسم المنصوب الواقع بعد «أما» المفلوظ بها أو للقدرة منصوباً بالفعل الواقع  
بعد فاء الجزاء ، بل زدتهم على ذلك فجعلتم تقدمه على العامل المقترن بالآ وإجاباً ؟ ==

تنبيه : إذا كان الفاعل وللفعول ضميرين ولا حَصَرَ في أحدهما وَجِبَ تقديمُ الفاعل كضربته ، وإذا كان للضمير أحدهما : فإن كان مفعولا وجب وَضْله وتأخير الفاعل كضربتي زيدٌ ، وإن كان فاعلا وجب وَضْله وتأخيرُ المفعولِ أو تقديمه على الفعل كضربتُ زيدا ، وزيدا ضربتُ ،

= فالجواب عن ذلك أن قولك : إنا نلتزم أن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها ، لكن عمل ذلك إذا كان ما بعد الفاء واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، أما إذا لم يكن واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي - بل كان مؤخرا عن موقعه ومركزه الطبيعي - فإنه يجوز أن يعمل فيها قبله ، ونحن نقرر هنا أن ما بعد الفاء الواقعة في جواب « أما » للفظ بها أو للقدرة ليس واقعا في موقعه ومركزه الطبيعي ، فلماذا جاز أن يعمل في المفعول التقدم عليه في اللفظ ، ولهذا التأخر في هذا اللوضع سر نحن نبينه لك حتى تكون من الأحرى على يقين .

أنت تعلم أن « أما » نائبة عن أداة الشرط وعن فعل الشرط جميعا ، ومن أجل ذلك يسرونها بهما يكن من شيء ، فهما هي أداة الشرط ، وقومهم « يكن من شيء » هو فعل الشرط ، وقد نابت « أما » مناهما جميعا ، وما يلي « أما » في اللفظ هو جواب الشرط ، والزموا فيه الفاء ليدلوا من أول وهلة على أنه جواب ، حتى لا يقع في وهم وإهم أنه الشرط لأن من المعلوم أن الشرط لا يقرن بالفاء ، والزموا أن يفصل بين « أما » والفاء بفواصل ، والزموا أن يكون هذا الفاصل مفردا لا جملة ، أما التزامهم التصل بين « أما » والفاء فلكرهتهم أن يقع جواب الشرط متصلا بأداة الشرط ، وأما التزامهم أن يكون هذا الفاصل مفردا فلائهم لو أجازوا وقوع الجملة فاصلا لوقع في وهم من لا يعرف حقيقة الأمر أن هذه الجملة هي جملة الشرط ، وإذن فهذا الاسم للفرد الذي الزموه بعد « أما » جزء من أجزاء جملة الجواب تقدم على موضعه ومركزه الطبيعي لسبب صناعي ، وهذه الفاء التي تليه مؤخرة عن موضعه ومركزها لسبب صناعي أيضا ، ولو أن العامل للقرن بالفاء وقع في موضعه الطبيعي لسكان متقدما في اللفظ على الاسم للنصوب ، وهذا معنى قولنا في أول جواب هذا السؤال « إن ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيها قبلها إذا كانت الفاء واقعة في موقعها الطبيعي » ، فتأمل هذا الكلام ، وسيأتي له مزيد بحث في فصل « أما » .

وكلامُ الناظم يومُ امتناعِ التقديمِ ، لأنه سَوَّى بين هذه للسألة ومسألة  
« ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » والصوابُ ما ذكرنا .

\*\*\*

هذا باب النائب عن الفاعل

قد يُحذفُ الفاعلُ ، للجهل به <sup>(١)</sup> كـ « سُرِقَ الْمَتَاعُ » أو لنقصِ لفظي  
كتصحيح النظم في قوله :

(١) الأغراض التي ندعو المتكلم إلى أن يحذف من كلامه الفاعل ويعرض عنه  
كثيرة جدا ، غير أنها على كثرتها وتعددتها لا تخلو من أن تكون راجعة إلى اللفظ  
أو تكون راجعة إلى المعنى .

فأما الأسباب الراجعة إلى اللفظ فإن أهمها ثلاثة أسباب :

الأول : قصد المتكلم إلى الإيجاز في العبارة ، ومن أروع أمثلة ذلك قوله تعالى :

( وإن عاقبتهم فضايقوا يمثل ما عوقبتهم به ) .

الثاني : المحافظة على السجع في الكلام المتشور ، نحو قولهم « من طابت سريرته ،  
حمدت سيرته » إذ لو قيل : « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، وهم  
يحافظون على إعراب الفواصل مثل محافظتهم على إعراب القوافي .

الثالث : المحافظة على وزن الشعر في الكلام المنظوم ، نحو بيت الأعشى الذي  
أنشده المؤلف ، فأنت تراه قد بني « علق » في هذا البيت للمجهول ثلاث مرات ،  
ولو أنه ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له الوزن .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة أيضا ، ولكن أهمها سبعة أسباب :

الأول : كون الفاعل معلوما للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره ، ومن ذلك قوله  
تعالى : ( خلق الإنسان من عجل ) وقوله سبحانه : ( وخلق الإنسان ضعيفا ) .

الثاني : كون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع أن يبينه بيانا واضحاه ،  
كقولك « سرق متاعى » فأنت تقول هذا حين لا تعرف السارق ، ولو ذكرته بوصف  
عام يفهم من الفعل كأن تقول « سرق اللص متاعى » أو « سرق سارق متاعى » لم يكن  
في ذلك فائدة زائدة على ما تذكره من العبارة المحذوف فيها الفاعل .

=

٢٢٤ — عُلِقَتْهَا عَرَضًا ، وَعُلِقَتْ رَجُلًا  
غَيْرِي ، وَعُلِقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

== الثالث : رغبة المتكلم في الإيهام على السامع ، نحو قولك : « تصدق بألف دينار » .

الرابع : رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل ، إما بصون اسم الفاعل عن أن يجرى على لسان المتكلم ، وإما بصون اسم الفاعل عن أن يقرن بالفعل به في الذكر ، نحو أن تقول : « خلق الخنزير » .

الخامس : رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره .

السادس : خوف المتكلم على الفاعل إذا كان يتوقع أن يناله أحد بمكره .

السابع : خوف المتكلم من الفاعل إذا كان جبارا ينال الناس بأذاه .

٢٢٤ — هذا البيت من البسيط ، وهو البيت الخامس عشر من لامية الأعشى

ميمون بن قيس التي أولها :

وَدَّعْ هَرِيرَةً إِنْ الرِّكْبَ مُرْتَحِلٌ      وَهَلْ تُطْلِقُ وَدَاعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ ؟

وهي إحدى القصائد العشر التي شرحها الخطيب التبريزي ، وتند في العلاقات عند

من يزيدها على السبع .

اللفظة : « علقها عرضا » يقال : عرض فلان أمر ، إذا أتاه على غير تعمد منه ،

قال في اللسان : « علق فلان فلانة — بالبناء للمجهول — وعلق بها ، إذا أحبها ، وهو

معلق القلب بها ، قال الأعشى \* علقها عرضا . . . البيت \* » وقال : « وقولهم علقها

عرضا إذا هوى امرأة ، أي اعترضت فرأها بنته من غير قصد لرؤيتها فلقها من غير

قصد . قال الأعشى \* علقها عرضا . . . البيت \* وقال ابن السكيت في قوله علقها

عرضا : أي كانت عرضا من الأعراض اعترضني من غير أن أطلبه » اه . قال الخطيب

التبريزي : « وعرضا منصوب على البيان ، كقولك : مات هزلا ، وقتلته عمدا » اه

ومراد أنه مفعول مطلق يبين نوع العامل .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل

وهو النفعول الأول ، وضمير الغائبة المائد إلى هريرة للذكورة في مطلع القصيدة ==



أو معنوى كَانَ لا يتعلق بذكره غرضاً ، نحو ( فَإِنْ أُخْصِرْتُمْ )<sup>(١)</sup> ،  
( وَإِذَا حُيِّتُمْ )<sup>(٢)</sup> ، ( إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا )<sup>(٣)</sup> .

فينوب عنه — فى رَفَعِهِ ، وَتَحْدِيثِهِ ، ووجوب التأخير عن فعله ، واستحقاقه  
للانصاف به ، وتأنيث الفعل لتأنيته — واحدٌ من أربعة<sup>(٤)</sup> :

== مفعول ثان « عراض » مفعول مطلق مبين للنوع ، وأصله صفة لمصدر يقع مفعولاً مطلقاً  
محذوف للوصف وأقام الصفة مقامه « وعلقت » الواو حرف عطف ، علق : فعل  
ماض مبني للمجهول ، والتاء حرف دال على تأنيث للسند إليه ، ونائب الفاعل ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره « هو » يعود إلى هريرة ، وهو للمفعول الأول « رجلاً » مفعول  
ثان لعلق « غيرى » غير : صفة لرجلاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ،  
وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « وعلق » الواو حرف عطف ، علق : فعل ماض مبني  
للمجهول « أخرى » مفعول ثان تقدم على للمفعول الأول « ذلك » ذا : اسم إشارة نائب  
فاعل علق ، وهو للمفعول الأول ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « الرجل » بدل  
من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه .

الشاهد فيه : فى هذا البيت ثلاثة أفعال مبنية للمجهول : أحدها فى قوله « علقها »  
وثانها فى قوله « وعلقت رجلاً » وثالثها فى قوله « وعلق أخرى » وقد بنى الشاعر  
هذه الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للملم به ، وهو الله تعالى . وذلك  
لقصد تصحيح النظم ، ألا ترى أنه لو قال علقنى الله إياها وعلقها الله رجلاً غيرى وعلق  
الله أخرى ذلك الرجل لما استقام له النظم .

(١) من الآية ١٦٦ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٨٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١١ من سورة المجادلة .

(٤) هذه العبارة تدل على أنه لا يجوز أن ينوب عن الفاعل اثنان أو أكثر ،  
وذلك صحيح ؛ لأنه كما لا يكون فاعل الفعل الواحد إلا واحداً لا يكون النائب عن  
الفاعل إلا واحداً .

فإن قلت : فإسناد العمل المبني للمفعول إلى نائب الفاعل حقيقة أو مجاز ؟ .

الأول : المفعول به ، نحو ( وَغِيضَ الْمَاءَ وَقُضِيَ الْأَمْرُ )<sup>(١)</sup> .

الثاني : المجرور ، نحو ( وَلَمَّا سَقَطَ فِي أَيْدِيهِمْ )<sup>(٢)</sup> ، وقولك « سِرَّ زَيْدٌ » .

وقال ابن دُرُسْتُوْبَيْهِ وَالشَّهْبَلِيُّ وتلميذه الْبُرَيْدِيُّ : النائب ضمير المصدر لا المجرور ، لأنه لا يُقْبَعُ على المحل بالرفع ، ولأنه يُقَدَّمُ ، نحو ( كَانَ عَنْهُ مَسْئُولَا )<sup>(٣)</sup> ، ولأنه إذا تقدَّم لم يكن مبتدأ ، وكلُّ شيء يذوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ ، ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو « مُرَّ بِهِندٌ » .

ولنا قولهم « سِرَّ زَيْدٌ سِرًّا » وأنه إما يُرَاعَى محل يظهر في الفصح ، نحو « لَسْتُ بِقَائِمٍ وَلَا قَاعِدًا » بخلاف نحو « مَرَرْتُ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالنصب ، أو « مُرَّ زَيْدُ الْفَاضِلِ » بالرفع ، فلا يجوزان ، لأنه لا يجوز « مَرَرْتُ زَيْدًا » ولا « مُرَّ زَيْدٌ » والنائب في الآية ضمير راجع إلى مَارَجَعَ إليه اسم كان ، وهو الْمَكَلَّفُ ، وامتناعُ الابتداء لعدم التجرُّد ، وقد أجازوا النيبية في « لَمْ يُضْرَبْ مِنْ أَحَدٍ » مع امتناع « مِنْ أَحَدٍ »

== قلت: أما إسناد الفعل للبنى للمجهول إلى غير ما كان مفعولا به من الظرف الزماني أو المكاني ومن الجار والمجرور والمصدر فجواز ، وذلك لأنهم يعرفون الحقيقة العقلية بأنها « إسناد الفعل أو ما هو بمعناه إلى ما بنى له » ونحن نعلم أن الفعل للبنى للمجهول إنما بنى للمفعول كما أن الفعل للبنى للمعلوم بنى للفاعل ، ولم يبن واحد منهما للزمان ولا للمكان ولا للمصدر ، فكان إسناد للبنى للمعلوم وإسناد للبنى للمجهول إلى الزمان أو المكان أو المصدر مجازا عقليا ، وإسناد للبنى للمعلوم إلى الفاعل وإسناد للبنى للمجهول إلى للمفعول حقيقة عقلية ، وهذا واضح إن شاء الله تعالى .

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ١٤٩ من سورة الأعراف .

(٣) من الآية ٣٦ من سورة الإسراء .

﴿ يُضْرَبُ ﴾ وقالوا في ( كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا )<sup>(١)</sup> : إن المجرور فاعل مع امتناع  
﴿ كَفَى بِهِنَّدِرٍ ﴾<sup>(٢)</sup> .

(١) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع أن النحاة قد اختلفوا في نيابة الجار  
والمجرور عن الفاعل ، فقال الجمهور : تجوز نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ، وقال  
جماعة من النحاة منهم ابن درستويه ، والسهلي ، وأبو علي الرندي : لا ينوب الجار  
والمجرور عن الفاعل ، وكل موضع زعمتم أن الجار والمجرور نائب عن الفاعل فيه ، فإن  
النائب على الحقيقة هو ضمير مستتر فيه يحود إلى مصدر الفعل .  
واستدل هؤلاء على ما ذهبوا إليه بأربعة أدلة .

الدليل الأول : أنه لو كان الجار والمجرور نائباً عن الفاعل لجاز أن يحىء التابع  
لهذا المجرور - نمتا أو عطفيان - مرفوعاً ، كما أنه إذا جر الفاعل بإضافة المصدر مثلاً  
جاز في تاجعة الرفع ، كما في قول الشاعر

• طَلَبَ لِلْمَقْبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ •

فإنه يروى برفع المظلوم الذي هو نمت للمقب المجرور بإضافة طلب إليه لكون  
المقب فاعلاً للمصدر فهو مرفوع المحل وإن كان مجرور اللفظ ، وأنت لو قلت « مرزبد  
الظريف » لو يجوز لك أن ترفع الظريف ، ولو كان نائباً عن الفاعل لجاز .  
الدليل الثاني : أن الجار والمجرور يتقدم على العامل الذي يتطلب نائب فاعل ،  
نحو قوله تعالى ( إن السمع والبصر والفؤاد ، كل أولئك كان عنه مسؤولاً ) ولو كان  
نائباً عن الفاعل لما جاز أن يتقدم على العامل فيه ، كما أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم  
على الفعل العامل فيه .

الدليل الثالث : أن الجار والمجرور لو تقدم لم يصح جعله مبتدأ ، ونحن نعلم أن  
كل ما ينوب عن الفاعل لو تقدم على الفعل العامل فيه لكان مبتدأ ، فلما لم يصح  
جعل الجار والمجرور مبتدأ إذا تقدم لم نجعله نائباً عن الفاعل .

الدليل الرابع : أن الفعل لا يؤث إذا كان المجرور مؤثتاً نحو « مرهبد » ولو  
كان الجار والمجرور ينوب عن الفعل لوجب تأنيث الفعل ، لأن النائب عن الفاعل  
يأخذ حكم الفاعل في تذكير الفعل وتأنيثه .

=

== فأما الجمهور فقالوا : إنما ذهبنا إلى أن الجار والمجرور ينوب عن الفاعل لأننا رأينا العرب في كلامهم ينيون الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود مصدر الفعل في العبارة نحو قولهم « سير يزيد سيرا » فإنه يتمين في هذه العبارة أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور ، ولا يجوز أن يكون المصدر هو النائب عن الفاعل ، إذ لو نائب المصدر فيها عن الفاعل لارتفع . والرواية إنما جاءت بنصبه ، وإذا كانوا لا ينيون المصدر الظاهر فهم لا يقيمون ضميره من باب الأولى .

وأما ما استدللتم به على ما ذهبتم إليه ، أما الدليل الأول فإنا لا نقول إنه يجوز الإتيان على المحل دائماً ، بل يجوز الإتيان على المحل مخصوص بما إذا كان هذا المحل يظهر في فصيح الكلام ، أما إذا كان لا يظهر إلا في كلام شاذ فإنه لا يتبع ، وما ذكرتم من المثال - وهو « مر زيد » لا يظهر رفعه في غير شذوذ ، ألا ترى أنك لا تقول « مر زيد » برفع زيد ، لأنك لا تقول « مررت زيدا » وإنما وقع مثل ذلك شذوذاً في قول الشاعر :

تَمُرُّونَ الدِّبَارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَى إِذَا حَرَامٌ

ولو كان المحل يظهر في الكلام من غير شذوذ لعاز في التابع مراعاته ، كما قالوا « ليس زيد بقائم ولا قاعدا » بنصب قاعد عطفاً على محل قائم المجرور بالباء الزائدة ، لأنك تقول في فصيح الكلام « ليس زيد قائماً » بل هذا هو الأصل .

وأما الدليل الثاني فإنا لا نسلم أنه يجوز أن يتقدم الجار والمجرور النائب عن الفاعل ، وأما الآية الكريمة التي زعمتم أن الجار والمجرور فيها قد تقدم ، وزعمتم أننا نقول إنه نائب عن الفاعل ، فإننا ننكر أن يكون ذلك كما زعمتم ، بل النائب عن الفاعل ضمير مستتر يعود إلى للكلف الذي يعود إليه الضمير المستتر في « كان » وتقدير الكلام : كل أولئك كان هو أى الكلف مسئولاً هو أى الكلف عنه ، فعنه ليس نائباً عن الفاعل خلافاً للزعمى ، ولا النائب عن الفاعل ضمير المصدر خلافاً لما تقولون ، فسقط استدلالكم بالآية الكريمة .

وأما الدليل الثالث فإنا نقول : إنما يكون النائب عن الفاعل مبتدأ إذا تقدم على الفعل متى كان صالحاً للابتداء ، وذلك بأن يكون اسماً محرداً عن العوامل اللفظية ، ==

الثالث : مصدر مُخْتَصٌّ<sup>(١)</sup>، نحو (فَإِذَا تُفْتَخَ فِي الصُّورِ تَنْفَعَةٌ

فأما إذا لم يكن مجرداً عن العوامل اللفظية — ومنها حروف الجر الأصلية — فإنه لا يكون صالحاً لأن يعرب مبتدأ ، فامتناع الابتداء هنا لسبب هو عدم التجرد عن العوامل اللفظية .

وأما الدليل الرابع : وهو أن الفعل لا يؤنث له في نحو قولك مر بهند — فإن لعدم التأنيث في مثل ذلك سرا غفلتم عنه ، وهو أن التائب عن الفاعل في صورة الفضة لأنه جار ومجرور ، ونحن نعلم أن الفضة للربطة بالفعل لا تستبع تأنيث الفعل من أجلها ، فأخذ ما جاء على صورة الفضة حكم الفضة نفسها ، ويؤيد ذلك أن الفاعل نفسه لو جاء على صورة الفضة لم يجب أن يؤنث له الفعل إذا كان مؤنثاً ، ألا ترى أنهم قالوا « كفى يزيد معينا » ولم يقولوا « كفت بهند » .

وقد أطلت عليك في هذه المسألة بقصد كشف كلام المؤلف وإيضاحه ، فإنه أجمل أدلة القوم والرد عليها . بما لا قد يتعذر عليك إدراكه ، فأجبت أن يتجلى للوصوع أمانك حتى تدرى مغزى ما أشار إليه ، والله سبحانه الشئول أن ينفعك به .

(١) اعلم أولاً أنه يشترط في نيابة المصدر عن الفاعل شرطان ، أولهما أن يكون متصرفاً ، والثاني أن يكون مختصاً ، وأنه لا خلاف في اشتراط التصرف في المصدر الذي ينوب عن الفاعل ، وأما اشتراط الاختصاص فخالف فيه جماعة من النحاة منهم الكسائي وهشام وعلب ، وجرى على مذهبهم أبو حيان في كتابه النكت الحسان ، وسيأتي شرح مذهبهم في الكلام على الشاهد ( رقم ٢٢٥ ) .

ثم اعلم ثانياً أن المصدر للتصرف هو الذي يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة مثل ضرب وقتل ، تقول « ضربت محمداً ضرباً » فتنبض ضرباً على المصدرية ، وتقول « ضربك ضرب شديد » فترفع ضرباً الأول على أنه مبتدأ ، وترفع الثاني على أنه خبر ، أما انصد القى لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية نحو « معاذ الله » فإنه مصدر غير متصرف ، ولا ينوب هذا النوع من المصدر عن الفاعل ، وذلك ظاهر .

واعلم أيضاً أن المصدر إما أن يكون مختصاً وإما أن يكون مبهماً أى غير مختص ، فأما المختص فنوعان ، أولهما : ما كان دالاً على العدد كضربتين وضرباً ، وثانيهما : ما

وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، ويمتنع نحو «سِرَّ سِرٍّ» لمدح الفائدة، فامتناع سيرَ على إضمار السير أحقُّ، خلافاً لمن أجازوه، وأما قوله:

٢٢٥ - \* وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُقْتَلُ \*

ما وصف نحو «ضرب شديد» أو أضيف نحو «سكوت التدبرين» وغير هذه الأنواع مصدر مبهم، أى غير مختص، نحو ضرب وقتال، من غير وصف ولا إضافة، وهذا هو الذى جرى فيه الاختلاف الذى أشرنا إليه، وبعبارة أخرى: المصدر للبهيم هو الذى تعرفه في باب المفعول المطلق بأنه المؤكد لعماله، والمختص هو المبين لنوع عامه أو لمدحه. (١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.

٢٢٥ - هذا صدر بيت من الطويل، ومجزؤه قوله:

\* يَسْأَلُكَ، وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامُكَ تَدْرِبُ \*

وهذا البيت من كلام امرئ القيس الشاعر الجاهل المعروف، من قصيدته التى بارى فيها حلقة الفصل وتما كافئها وفى أخرى من كلام حلقة إلى أم جندب، حككت لحلقة عليه فى قصة متعارفة مشهورة.

اللقبة: «يخبل عليك» أراد بالخبل عليه أنهم لا ينبأونه مراده «يتلبل» يذكر من العلات للهجران وترك اللواصقة، وروى \* وقالت متى يبخل عليك وتنتل \* نسؤك . . . «غرامك» القرام ههنا من قولهم: هو منرم بالنساء، والمراد أنه معنى بهن شديد الهبة لمن، ويكون القرام بمعنى العذاب اللازم «تدرب» تمتاد، والهدبة - بضم الدال المهملة وسكون الراء - العادة، وتقول: قد درب فلان فى عمله - من باب فرح - إذا اعتاده، وتقول: دربت البازى على الصيد - بالتضخيف - إذا عودته.

اللقى: قالت لى هذه المحبوبة: نحن منك بين أمرين لا سبيل إلى واحد منهما، أولهما أن نهجرك وننتدرك عن عدم مواصلتك فيسوءك ذلك، وثانيهما أن نكافئ غرامك بالواصل فتتاد ذلك ولا تصبر على تركه فيعظم الخطب.

الإعراب: «قالت» قال: فعل ماض، والتاء علامة على تأنيث الفاعل، وواقع ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي «إمى» اسم شرط جازم يحزم فاعله «يبخل» فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون «عليك» =

== جار ومجرور متعلق بـيحل ، وهو نائب فاعله « ويبتل » الواو حرف عطف ،  
ويبتل : فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على يبتل مجزوم وعلامة جزمه السكون  
ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، ويجوز أن يكون مرجعه مصدرا  
محلى بأل الهدية ، وكأنه قد قال : ويبتل الاعتلال للمهود ، كما يجوز أن يكون  
مرجعه مصدرا موصوفا بجار ومجرور مدلول عليه بـليك السابق ، وكأنه قال :  
ويبتل اعتلال واقع عليك « يسؤك » يسؤ : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم  
وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير المخاطب  
مفعول به مبنى على التثنية في محل نصب « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف  
شرط جازم يحزم فعلين « يكشف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط  
« غرامك » غرام : نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغرام مضاف وضمير  
المخاطب مضاف إليه « تدرب » فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم وعلامة  
جرمه السكون . وحرك بالكسر لأجل الروي ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنت .

الشاهد فيه : قوله « ويبتل » في رواية من رواه ياء التنية وبالبناء للمجهول -  
فإن ابن درستويه وجماعة من النحاة قد زعموا أن نائب فاعل هذا الفعل ضمير مستتر  
فيه جوازا تقديره هو ، وأنه عائد على مصدر هذا الفعل ، وأن التقدير : ويبتل هو :  
أي ويبتل اعتلال ، وذهبوا إلى أن ذلك يدل على جواز نيابة المصدر للمهم عن  
الفاعل ؛ لأنه إذا ثبت بهذا البيت صحة نيابة ضمير المصدر للمهم فإن نيابة المصدر المهم  
نفسه تكون أولى وأحق بالجواز .

وجمهرة النحاة لا يميزون نيابة المصدر المهم ، من قبل أن هذا المصدر المهم  
لا يفيد شيئا جديدا لم يفده الفعل ، ثم لا ينكرون أن نائب الفاعل في البيت ضمير  
مستتر تقديره هو يعود إلى مصدر هذا الفعل ، ولكنهم ينكرون أن يكون المصدر  
الذي يعود إليه الضمير هو المصدر المهم ، بل مرجع الضمير مصدر مختص ، واختصاصه  
إما بأن يكون مقترنا بأل الهدية ، وإما بأن يكون بالوصف المذموم المدلول عليه بالجار  
والمجرور المذكور مع الفعل السابق ، على نحو ما ذكرناه في إعراب البيت ، وإذا ==

فالغى وَيُعْتَلُّ الاعتلالُ المَعْمُودُ ، أو اعتلالٌ ، ثم خَصَصَهُ بِمَلِكٍ أُخْرَى  
مَحْذُوفَةٍ لِلدَّلِيلِ ، كما تحذف الصفاتُ الْمُخَصَّصَةُ ، وبذلك يُوَجَّهُ ( وَحِيلَ  
بَيْنَهُمْ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

۲۲۶ — • فَيَاكَ مِنْ ذِي حَاجَةٍ حِيلَ دُونَهَا •

== كان المرجع مصدرا معينا لم يدل البيت على محبة نيابة المصدر المهم .  
أما على رواية من روى « نِخَلَ عَلَيْكَ وَتَعَلَّلَ » فلا شاهد في البيت على  
شيء من ذلك ، لأن الفعل مبنى للفاعل ، وفاعل كل واحد من الفعلين ضمير  
متكلم مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير التكلم أعرف المعارف كما هو  
متعارف مشهور .

(١) من الآية ٥٤ من سورة سبأ ، والتوجيه الذي أشار المؤلف إليه في هذه الآية  
أن نائب فاعل « حِيلَ » ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، ويقدر  
هذا المصدر مقرونا بأل العهدية ، أى الحول المَعْمُودُ ، أو يقدر مصدرا منكرًا  
موصوفاً بالطرف وهو « بينهم » فيكون من باب حذف الموصوف وبقاء صفته ، وعلى  
كلا التقديرين يكون المصدر محتصاً ، فلا تصلح الآية مستمساكاً لمن يجيز نيابة  
المصدر المهم .

۲۲۶ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزة قوله :

• وَمَا كُلُّ مَا يَهْوَى أَمْرُوهُ هُوَ فَأَيُّهُ •

وهذا البيت من قصيدة لطرفة بن العبد البكرى .  
اللمة : « يا لك » يا : هذه لمجرد التثنية ، أو هي للتداء والمنادى بها محذوف ،  
وقد كثرت في كلام العرب هذا الأسلوب ، فنه قول امرئ القيس بن حجر الكندي  
في معلقته :

فَيَاكَ مِنْ تَلِيلٍ كَانَ نُجُومُهُ      بِكُلِّ مُعَارٍ الْقَتْلِ شَدَّتْ بَيْدُ بِلِ

ومنه قول امرئ القيس أيضاً :

وَبُدِّلَتْ قَرْحًا دَائِمًا بَدَلًا صِحَّةً      فَيَاكَ مِنْ نَعْمَى تَحَوَّلَ أَبُوسَا =



= ومنه قول الرازي :

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْءٍ يَنْقَسِبُ فِي الْمَسْتَلِ وَالْقَهَاءِ  
وهذه العبارة يقصد بها التعجب من كثرة ما دخلت عليه اللام ومن أو نحوها  
« حاجة » أراد بها ما كان يطمع فيه من وصل أو نحوه « حيل دونها » وقعت  
الحوادث والموانع فبما بينه وبينها « بهوى » يجب « نائله » مدرك إياه .  
الإعراب : « يا » حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لك »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره : أدعو لك ، أو نحوه ، ويجوز أن تكون  
يا حرف نداء والنادي به محذوف ، وكأنه قد قال : يا هذا ، ولك : متعلق بمحذوف  
كما قلنا أو بنفس يا ما تدل عليه من معنى الفعل « من » حرف جر زائد « ذي »  
تمييز منصوب بالألف نيابة عن الفتحة منع من ظهورها الياء المأتي بها لأجل حرف  
الجر الزائد ، وذى مضاف و « حاجة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة  
« حيل » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو  
يعود إلى مصدر محلي بآل الهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحلول المرفوف « دونها »  
دون : ظرف متعلق بحيل ، أو متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حيل ،  
ودون مضاف وضمير الغائبة المائدة إلى حاجة مضاف إليه « وما » الواو حرف  
عطف ، ما : حرف نفى « كل » مبتدأ ، وكل مضاف و « ما » اسم موصول مضاف  
إليه ، مبني على السكون في محل جر « بهوى » فعل مضارع « امرؤ » فاعل بهوى مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والمائدة إلى الموصول  
ضمير محذوف منصوب المحل بهوى ، والتقدير : وما كل الذي يهواه امرؤ « هو »  
ضمير منفصل مبتدأ « نائله » نائل : خبر المبتدأ ، ونائل مضاف وضمير الغائب مضاف  
إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو كل المضاف إلى  
الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حيل دونها » فإن جماعتين من العادة قد خرجت كل واحدة  
منهما هذه العبارة تخريباً لاترغية الجمهرة .

=

وقوله :

٢٢٧ - \* يُنْفِى حَيَاءً وَيُنْفِى مِنْ مَوَابِقِهِ \*  
ولا يقال النائبُ المجرورُ ، لكونه مفعولا له .

== أما الجماعة الأولى - ومنهم الأخفش - فقد ذهبت إلى أن « دونها » نائب فاعل حيل ، مع أن « دون » ظرف غير متصرف ، نفي أنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل .

وأما الجماعة الأخرى - ومنهم ابن درستويه - فقد ذهبت إلى أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر مهم هو مصدر هذا الفعل ، وكأنه قد قيل : حيل حول ، مع أن هذا للصدر غير مختص .

وكلا التخريجين غير مرضى عند جمهور النحاة : أما التخريج الأول فله إنكاره أن الظرف غير متصرف لأنه لا يفارق النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل ، وأما التخريج الثانى فله إنكاره أنه لا فائدة فيه ؛ إذ للصدر اللهم مستند من الفعل - ولذلك يقع تأكيداً له ، وأنت تعلم أن المؤكد والمؤكد بمعنى واحد - فيتعد معنى للسند والسند إليه ، ومن شرط صحة الكلام تناوبهما فى المعنى ، بخلاف ما إذا كان الصدر مختصاً ، فإن الفعل مطلق ومدلول للصدر حينئذ مقيد ، فيتناوبان فتحصل الفائدة .

ولا كان هذان التخريجان منكرين لما ذكرنا خرج الجمهور البيت على أن نائب فاعل حيل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر ، فترن بأل العهدية ، وكأنه قد قيل : حيل الحول المهود ، أو يعود إلى مصدر موصوف بدون ، وكأنه قد قيل : حيل حول واقع دونها ، وذلك كله نظير ما ذكرناه فى تخريج الآية السكرية وفى تخريج الشاهد السابق قبل هذا ، فتدبر والله يرشدك .

٢٢٧ - هذا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمُ \*

وينسب هذا البيت إلى الرزذق همام بن غالب . من كلمة يقولها فى زين العابدين على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنه وعن آبائه الأكرمين ، وأول هذه القصيدة قوله :

هَذَا الَّذِى تَعْرِفُ الْبَطْحَاءَ وَطَائِفَهُ وَالْبَيْتُ يَعْرِفُهُ وَالْحِلُّ وَالْحَرَمُ ==

== هَذَا ابْنُ خَيْرٍ عِبَادِ اللَّهِ كُلِّهِمْ هَذَا التَّقِيُّ التَّقِيُّ الطَّاهِرُ التَّقِيُّ  
 اللغة : « البطماء » أراد بطماء مكة ، والبطماء في الأصل : مسبل واسع فيه  
 دقاق الحصى ، ويقال « الأبطح » أيضا ، ويجمع على أبطح وبطاح « وطأته » أراد موضع  
 قدمه « يفضى » فعل مضارع من الإغضاء ، والإغضاء في الأصل : أن تقارب بين جفني  
 عينك حتى لتكاد تطبقهما « مهاتته » المهابة : المهية ، وللمهابة : التعظيم والإجلال  
 « يتسم » الابتسام : أوائل الضحك .

الإعراب : « يفضى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع  
 من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدحوخ  
 « ويفضى » الواو حرف عطف ، يفضى : فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضمة  
 مقدرة على الألف منع من ظهورها التحذير ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا  
 تقديره هو يعود إلى مصدر مقترن بالهدية ، والفعل دال على جلس هذا المصدر ،  
 أو الضمير عائد إلى مصدر موصوف بوصف محذوف « من » حرف جر « مهاتته »  
 مهابة : مجرور بمن ، وهو مضاف وضمير القائب العائد إلى المدحوخ مضاف إليه ،  
 والجار والمجرور متعلق بيفضى ، أو بالوصف المحذوف « لما » الفاء حرف دال على  
 التثنية ، ما : حرف نفي « يكلم » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو « إلا » حرف استثناء لا عمل له « حين » ظرف زمان  
 متعلق بـ يكلم « يتسم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود  
 إلى المدحوخ ، والجملة في محل جر بإضافة حين إليها ، وكأنه قد قال : فما يكلم في وقت  
 من الأوقات إلا في حين ابتسامه .

الشاهد فيه : قوله « يفضى من مهاتته » فإن الأخفض قد ذهب إلى أن قوله « من  
 مهاتته » نائب فاعل يفضى المبني للمجهول ، مع اعترافه بأن من في هذه البارة حرف  
 جردال على التعليل ، وعنده أنه لا يتمتع نيابة للفعول لأجله عن الفاعل .

والجمهور يشترطون في صحة نيابة الجار والمجرور عن الفاعل ألا يكون الجار دالا  
 على التعليل ، وذلك لأن الحرف إذا كان دالا على التعليل كان كأنه واقع في جواب سائل  
 سأل فقال : لم كان ذلك ؟ وإذا كان ذلك كذلك كان الجار الدال على التعليل كأنه ==

الرابع : ظرف مُتَصَرِّفٌ مُخْتَصٌّ<sup>(١)</sup>، نحو « صَبَّ رَمَضانُ » و « جُلِسَ أمامَ الأميرِ » ويمتنع نيابة نحو عِنْدَكَ وَمَعَكَ وَتَمَّ ، لامتناع رفعهن ، ونحو مكاناً وزماناً إذا لم يُقَيَّدَا .

== من جملة أخرى غير الجملة التي منها الفعل ، وللعرف أن الفعل وفاعله كالجملة الواحدة ، ونائب الفاعل بمنزلة الفاعل ، فيترتب على إجازة نيابة الجار المال على التعليل نقض ما يلزم في الفعل وفاعله ، فلماذا لم يجوزوا نيابته ، ولم يجوزوا نيابة للفعول لأجله ولا الحال ولا التمييز ؛ لأن كل واحد من هؤلاء كالأوقع في جواب سؤال سائل .  
وعندهم أن نائب فاعل يفضى في البيت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مصدر موصوف بوصف محذوف يتعلق الجار والمحرور به ، وكأنه قد قال : ويضئ إغضاء حادث من مهاته ، على نحو ما ذكرناه في شرح الشاهدَيْن السابقَيْن ، فافهم ذلك وتعليله ولا تغفل عنه .

(١) اعلم أولا أن الظرف على نوعين ، الأول الظرف للتصرف ، والثاني الظرف غير للتصرف ، فأما الظرف للتصرف فهو ما يخرج عن النصب على الظرفية والجبر بمن إلى التأثير بالعوامل المختلفة ، نحو وقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، تقول « صمت يوما . وانتظرتك ساعة » فتصعبا على الظرفية ، وتقول « أقيمت في انتظارك من وقت الظهر » فتجبره بمن ، وتقول « هذا يوم مبارك » فتخرجه عن النصب على الظرفية وعن الجبر بمن إلى التأثير بالعوامل ، ويقابل هذا النوع الظرف غير للتصرف ، وهو نوطان ، أولها ما يلزم النصب على الظرفية لا يفارقها أصلا ، ومنه قط ، وعوض ، وإذا ، وسمر ، وثانها ما يلزم أحد شيئين النصب على الظرفية والجبر بمن ، ومنه عند وثم بفتح التاء .

: ثم اعلم أن الظرف - من ناحية أخرى - ينقسم إلى قسمين ، الأول المختص ، والثاني العام ، وهو غير المختص ، فأما المختص من الظروف فهو ما كان مضافا نحو « يوم الخميس » أو موصوفا نحو « يوم شديد الحر » أو مقرونا بأل الهدية نحو « اليوم » أى المهود بيننا ، أو العلم على زمن معين كرمضان ، وأما العام فهو ما لم يكن على إحدى هذه السرر أو ما يشبهها نحو يوم وحين وزمان من غير تقييد بوصف ولا إضافة ولا اقتران بأل .

ولا يُتَنَوَّبُ غيرُ المفعول به مع وجوده ، وأجازهُ الكوفيون مطلقاً ،  
لقراءة أبي جعفر ( لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ )<sup>(١)</sup> ، والأخفشُ  
بشرط تقدُّمِ النَّائِبِ ، كقوله :  
 ٢٢٨ — \* مَا دَامَ مَمْنِياً يَذْكُرُ قَلْبُهُ \* .

(١) من الآية ١٤ من سورة الباقية

٢٢٨ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقيل قوله :  
 لَيْسَ مُمْنِياً أَمْزَوْ مُمْنِياً لِاصْطِلَاحَاتٍ ، مُتَنَاسٍ ذَنْبُهُ  
 \* وَإِنَّمَا يُرْمِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ \* .

ولم أفهم لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « منيباً » اسم فاعل فعله أناب ، وتقول : أناب الرجل ، إذا تاب  
 من ذنبه ورجع عما كان يقارفه « منبه » اسم مفعول فعله نبه - بتضعيف الباء -  
 وتقول : نبت فلاناً إلى الرشاد ، إذا ذكرته به وأعدت على ذهنه ما كان قد غاب عنه  
 من أمور ، يريد أن الإنسان الذى يلهمه غيره إلى الصالحات ويذكره بها فيتوب عن  
 المعاصي بسبب ذلك لا تكون توبته حقيقة بالدوام ، وإنما تصلح التوبة ويوم أمرها  
 إذا خطرت للإنسان بتذكره من عند نفسه وتدمه على ما يرتكب وعزمته عزيمته  
 صادقة على الإقلاع « معنياً » اسم مفعول فعله عنى - بالبناء للمجهول لزوماً - وتقول :  
 عنى فلان بامر كذا ، إذا أولع به واهتم له وشغل خاطره به .

الإعراب : « إنما » أداة حصر لاجل لها من الإعراب « رطى » فعل مضارع  
 مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « المنيب » فاعل مرفوع بالضمة  
 الظاهرة « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو  
 مضاف وضمير القائب العائد إلى المنيب مضاف إليه « ما » مصدرية ظرفية « دام »  
 فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو  
 يعود إلى المنيب « معنياً » خبر دام منصوب بالفتحة الظاهرة « بذكر » جار ومجرور  
 يقع نائب فاعل لمعنى لأنه اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للمفعول « قلبه » قلب :  
 مفعول به لمعنى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير القائب العائد إلى المنيب مضاف =

وقوله :

— ٢٢٩ — • لَمْ يُمْنَ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا •

== إليه ، وما المصدرية الظرفية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان يتعلق يرضى ، وتحذير الكلام : يرضى للتيب ربه مدة دوامه معنا - إلخ .  
 الشاهد فيه : قوله « معنا بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور - وهو قوله « بذكر » - عن الفاعل ، مع وجود المفعول به - وهو « قلبه » - والدليل على أنه أناب الجار والمجرور عن الفاعل ولم ينب المفعول به : إتيانه بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه عن الفاعل لرفضه ، وآية أنه منصوب بحيثه حرف روى في آيات منصوبة الروى .

٢٢٩ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

• وَلَا شَقِيَّ ذَا الْقِيَّ إِلَّا ذُو هَدًى •

ونسبوا هذا البيت لرؤية بن السجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت في زيادات الديوان ، لا في أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَذْنِهِ مَا قَدْ بَدَأَ وَإِنْ تَقَى فِي التَّوَدِّ كَانَ أَحْمَدًا

اللمة : « بدنه » مبدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « تقى » عاد ، تقول : تقى يثقى - بوزان رى ىرى - وأصل معناه جمع طرفي الجبل فصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدًا » مأخوذ من قولهم : عود أحد ، يريدون أنه محمود « بين » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال اللازمة لبناء المفعول ، ومعناه طى هذا أولع ، تقول : عنى فلان بمجائق ، وهو معنى بها ، إذا كان قد أولع بقضائها « العلياء » هى خصال الجبل التى تورث صاحبها سموا ورفضة قدر « شقى » أبرأ ، وللراد به هنا هدى ، مجازا « القى » الجرى مع هوى النفس ، والنفادى فى الأخذ بما يوبقها « هدى » ضم الهاء - هو الرشاد وإصابة الحجادة .

للقى ! لم يشغل بحالى الأمور ولم يولع بخصال الهدى إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس للريضة والأهواء للتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم ، إلا ذوو الهداية والرشد .  
 ==

مسألة : وَغَيْرُ النَّائِبِ مِمَّا مَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالرَّافِعِ وَاجِبٌ تَعْنِيهِ لَفْظًا إِنْ كَانَ غَيْرَ جَارٍ وَمَجْرُورٍ ، كـ « ضُرِبَ زَيْدٌ يَوْمَ الْخَمِيسِ أَمَامَكَ ضَرْبًا شَدِيدًا » وَمِنْ ثَمَّ نُسِبَ لِلْمَعْمُولِ الَّذِي لَمْ يُنْسَبْ فِي نَحْوِ « أُعْطِيَ زَيْدٌ دِينَارًا » ، وَ « أُعْطِيَ دِينَارٌ زَيْدًا » ، أَوْ مُحَلًّا إِنْ كَانَ جَارًا وَمَجْرُورًا ، نَحْوِ ( قَدْذَا

== الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بـ « لم » ، وعلامة جزمه حذف الألف والتثنية قبلها دليل عليها « بالياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سدا » مفعول به « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شئ » فعل ماض « ذا » مفعول به مقدم ، وهو مضاف ، و « التى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شئ . وهو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالياء إلا سدا » حيث ناب الجار والمجرور - وهو قوله « بالياء » - عن الفاعل ، مع وجود للمفعول به فى الكلام - وهو قوله « سدا » - .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ولم يلب للمفعول به : أنه جاء بالمفعول به منصوبًا ، ولو أنه أنابه لرفضه ، فكان يقول : لم يعن بالياء إلا سيد ، والقوافى كلها منصوبة ، فاضطراره هو الذى دعاه إلى ذلك .

والبيتان والقراءة فى الآية الكريمة حجة للكوفيين والأخفش جميعًا ، لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

وقد اختار السيوطى فى الجمع أنه إن كان الأهم عند التكلم هو الظرف أو الجار والمجرور أنبأ عن الفاعل وجد للمفعول أو لم يوجد ، فإن كان الفرض الذى تنسوق الكلام له إفادة وقوع الضرب على عهد أمام الأمير قلت : ضرب أمام الأمير محمدًا ، وإن كان الفرض إفادة أن القتل وقع على خالد فى المسجد قلت : قتل فى المسجد خالدًا ، وهلم جرا .

نُفِّخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةً وَاحِدَةً<sup>(١)</sup>، وَعِلَّةُ ذَلِكَ أَنَّ الْفَاعِلَ لَا يَكُونُ إِلَّا وَاحِدًا، فَكَذَلِكَ نَائِبُهُ .

\*\*\*

فصل : وإذا تَعَدَّى الفعل لأكثر من مفعول فنيابة الأول جائزة اتفاقاً ، ونيابة الثالث معتمدة اتفاقاً ؛ فَقُلْتُ اتَّخَضَرَاوِي وابن الناعلم ، والصواب أن بعضهم أجازوه إن لم يُبْلِسْ ، نحو « أَعْلَمْتُ زَيْدًا كِبَشَكَ سَمِينًا » ، وأما الثاني ففي باب « كَسَا »<sup>(٢)</sup> إن أَلْبَسَ ، نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا » امتنع اتفاقاً ، وإن لم يُبْلِسْ نحو « أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا » جاز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : إن لم يُتَمَقَّد القابُ ، وقيل : إن كان نكرة والأول معرفة ، وحيث قيل بالجواز ، فقال البصريون : إقامة الأول أولى ، وقيل : إن كان نكرة فإقامته قبيحة ، وإن كانا معرفتين استويا في الحسن ، وفي باب « ظَنَ »<sup>(٣)</sup> ، قال قوم : يمتنع مطلقاً للإلباس في النكرتين والمعرفتين ، وَلَعَوْدِ الضمير على المؤخر إن كان الثاني نكرة لأن الغالب كونه مشتقاً ، وهو حينئذ شبيهٌ بالفاعل لأنه مسند إليه فرتبته التقديم ، واختاره الجزولي

(١) من الآية ٣١ من سورة الحاقة .

(٢) باب « كَسَا » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ والخبر ، نحو سأله ومنع ومنع وكسا وألبس وأعطى ، من نحو قولك : سألت الله المغفرة ، ومنعت محمدا ارتكاب الخطأ ، ومنعت إبراهيم قرشا ، وكسوت الفقير ثوبا ، وألبست ابني جبة ، وأعطيت السائل درهما .

(٣) باب « ظَنَ » هو : كل فعل يتعدى إلى مفعولين أصل أولهما المبتدأ وأصل ثانيهما الخبر ، وقد عرفت هذه الأفعال ، ومعانيها ، ومثلها ، في باب « ظَنَ وأخواتها » وهن نواسخ الابتداء .



والخضراوى ، وقيل : يجوز إن لم يلبس ولم يكن جملة ، واختاره ابن طلحة وابن عصفور وابن مالك ، وقيل : بشرط أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع « ظُنُّ قَائِمٍ زَبَدًا » ، وفي باب « أَعْلَمَ » <sup>(١)</sup> أجازوه قوم إذا لم يلبس ، وَصَنَعَهُ قوم منهم الخضراوى والأبديّ وابن عصفور ، لأن الأول مفعول صحيح ، والأخيران مبتدأ وخبر شُبهَا بمفعول « أَعْلَى » ، ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول ، قال :

• ٢٣٠ - وَتُبِّدْتُ عَبْدَ اللَّهِ بِالْجَوِّ أَصْبَحْتُ •

(١) باب « أَعْلَمَ » هو : كل فعل ينصب ثلاثة مفاعيل أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر .

٢٣٠ - هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• كَرَامًا مَوَالِيَهَا ، لَنِيًّا صَحِيْمَهَا •

وهذا البيت ينسب إلى الفرزدق هام بن غالب ، ولم أشر عليه في نسخ ديوانه .  
اللمة : « بُدْتُ » بالباء للمفعول - معناه أخبرت ، وهو من الأفعال التى تتمدى إلى ثلاثة مفاعيل « عبد الله » لم يرد به شخصاً معيناً ، ولكنه أراد القبيلة ، وهم بنو عبد الله بن دارم أخى مجاشع بن دارم ، ومجاشع بن دارم هم رَهط الفرزدق « بالجو » أصل الجو فى العربية ما اتسع من الأودية ، ثم خص بمكان معين ، وقد سموا به عدة أمكنة : فسموا ناحية من اليمن الجو ، وسموا مكاناً فى بلاد عيس الجو ، وسموا قرية لى نطبة بن درما الجو ، وفى معجم ياقوت ذكر لكثير من الأمكنة سميت بهذا الاسم فارجع إليه إن طلبت للزيد « كراماً » الكَرَام : جمع كريم ، وللراد به كرم النسب « موالها » للوالى : جمع مولى ، وللراد به هنا من ليس من القبيلة صلية ، بل هو لصيق بهم إما بحلف أو عتاقة ، والعرب تنهم للوالى بكل شيعة ، وفى ذلك يقول قائلهم :  
أَلَا مَنْ أَرَادَ الزُّوَرَ وَالْفُحْشَ وَالْعَنَى فَمِنْدُ لِلْوَالِي الْجَيْدُ وَالْكُفْوَانِ  
فإذا عد موالى هذه القبيلة كراماً - مع مافى للوالى من الحسة والنقيصة - فما أشد خسة أبنائها وما أشنع تفاصهم « لنيًا » يروى فى مكانه « لثاماً » وهو أنم مقابلة =

وقد تَبَيَّنَ أَنَّ فِي النِّظْمِ أُمُورًا ، وَهِيَ :

- (١) حِكَايَةُ الْإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ إِقَامَةِ الثَّانِي مِنْ بَابِ « كَسَا » حَيْثُ لَا كَيْسَ
- (٢) وَعَدَمُ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الثَّانِي مِنْ بَابِ « ظَنَ » لَيْسَ جُمْلَةً .
- (٣) وَلِيْلَهُمْ أَنَّ إِقَامَةَ الثَّلَاثِ غَيْرُ جَائِزَةٍ بِإِنْفَاقٍ ، إِذْ لَمْ يَذْكُرْهُ مَعَ التَّفَقُّعِ عَلَيْهِ وَلَا مَعَ الْخْتَلَفِ فِيهِ ، وَلَمَلْ هَذَا هُوَ الَّذِي غَلَطَ وَلَهُ حَقٌّ حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَى الْأَمْتِنَاعِ .

\*\*\*

= لقوله «كراما مواليا» والصميم في الأصل: الخالص من كل شيء وليابه، وأراد هنا الذين هم من هذه القليلة صلية، ويجوز أن يكون قد أراد بالموالي ضعاف القوم وعجزتهم ومن لا يقوم بشأن نفسه منهم، ويكون قد أراد بالصميم رؤساء العشائر وساداتها.

المعنى: يهجو بنى عبد الله بن دارم بأنهم قد صارت أمورهم إلى انعكاس، فصار الاتباع سادة قادة رؤساء والتبوعون رعاا أذنا با تبا مسودين.

الإعراب: «نبئت» نبيه: فعل ماض مبني للجهول، وتاء المتكلم نائب فاعل، وهو المفعول الأول «عبد» مفعول ثان، وعبد مضاف و«الله» مضاف إليه «بالجو» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من عبد الله، أو متعلق بأصبحت «أصبحت» أصبح: فعل ماض ناقص، وإثاء حرف دال على تأنيث السند إليه «كراما» خبر أصبح تقدم على اسمه «مواليا» موالى: اسم أصبح تأخر عن خبره، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، ويجوز أن يكون اسم أصبح ضميرا مستترا فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى عبد الله، وأنت باعتبار القليلة، ويكون «كراما» خبر أصبح و«مواليا» على هذا فاعل بكلام «لثاما» معطوف على قوله «كراما» باطلف مقدر «صميمها» فاعل بلثام ومضاف إليه، أو معطوف بذلك المقدر على قوله «مواليا» والطف على معمولى عامل واحد جائز اتفاقا.

الشاهد فيه: قوله «نبئت» حيث أناب المفعول الأول الذى هو تاء المتكلم عن الفاعل، ولم ينب الثانى أو الثالث، وذلك هو الوارد بكثرة في الاستعمال العربى.

فصل : يُنْفَعُ أَوَّلُ فِعْلِ الْمَفْعُولِ مُطْلَقًا ، وَيُشِيرُ كُهُ ثَانِي الْمَاضِي لِلْبَدْوَةِ بِقَاءِ زَائِدَةٍ كَحَضَارَبٍ وَتَتَمَّ ، وَثَالِثُ اللَّبْدَوِ بِهِمْزُ الْوَصْلِ كَانْطَلَقَ وَأَسْتَخْرَجَ وَأَسْتَحْلَى ، وَيُكْتَسَرُ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مِنَ الْلاِضِيِّ ، وَيُفْتَحُ مِنَ الْمَضَارِعِ .

وَإِذَا اعْتَلَّتْ عَيْنُ الْمَاضِي وَهُوَ ثَلَاثِي كَقَالَ وَبَاعَ ، أَوْ عَيْنُ الْفَعْلِ أَوْ الْفَعْلُ كَاخْتَارَ وَانْقَادَ ، فَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا بِإِخْلَاصٍ ، أَوْ إِشْمَامٍ الضَّمِّ ، فَتَقَلَّبَ يَاءُ فِيهِمَا ، وَلَمْ يَكُنْ إِخْلَاصُ الضَّمِّ ، فَتَقَلَّبَ وَاوًا ، قَالَ :

٢٣١ - لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟

لَيْتَ شَبَابًا بُوْعَ فَأَشْرَيْتُ

٢٣١ - هَذَا بَيْتٌ مِنَ الرُّجَزِ ، وَيَنْسَبُ هَذَا الْبَيْتُ لِرُؤْبَةِ بْنِ الْمَجَاجِ ، وَقَدْ رَاجَعْتُ دِيوَانَ أَرَاغِيْزِهِ فَوَجَدْتُ فِي زِيْلَاتِهِ أَيْتَاتًا مِنْهَا هَذَا الْبَيْتَ ، وَهِيَ قَوْلُهُ :

يَا قَوْمُ قَدْ حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَفَضُ حِقَالِ الْوُتِ  
مَالِي إِذَا أَجْذَبَهَا صَائِتُ أَكْبَرُ قَدْ هَالَكِي أَمْ بَنَيْتُ  
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَابًا . . . . .

وَقَدْ رَوَى أَبُو عَلِيٍّ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ ١ / ٢٠ طَبِيعُ الدَّارِ الْيَتِيمَيْنِ السَّابِقَيْنِ عَلَى بَيْتِ الشَّاهِدِ وَلَمْ يَنْسِبْهُمَا ، وَقَالَ أَبُو عِيْسَى الْبَكْرِيُّ فِي التَّنْبِيْهِ ( ٦٧ ) : « وَهَذَا الرَّاجِزُ يَصِفُ جَذْبَهُ لِلدُّلُو » ١ ، هـ ، وَلَمْ يَجِئْهُ أَيْضًا .

الْقَوْلُ : « حَوَقَلْتُ » ضَعُفَتْ وَأَصَابَتْ الْكِبَرُ « دَنَوْتُ » قَرِيبُ « حِقَالِ » هُوَ هُوَ مَصْدَرُ حَوَقَلَ « أَجْذَبَهَا » أَرَادَ أَنْزَعَ الدُّلُو مِنَ الْبُئْرِ « صَائِتُ » صَحْتُ ، مَاخُذٌ مِنْ قَوْلِهِ : صَاى الْفَرَسُ ، إِذَا صَاحَ صَاحًا ضَعِيفًا ، وَأَرَادَ بِذَلِكَ أَنْ يَنْبَهَ مِنْ ثِقَلِ الدُّلُو عَلَيْهِ « قَدْ هَالَكِي » غَلَبَنِي وَقَهَرَنِي وَأَعْجَزَنِي ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي « أَكْبَرُ شَيْئِي » \* أَمْ بَيْتُ \* يَرِيدُ أَمْ زَوْجَةً ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَزْبَ عِنْدَهُمْ أَقْوَى عَلَى احْتِمَالِ الْمَصَاعِبِ وَأَشَدَّ « يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ » قَدْ قَصِدَ لَفْظُ هَذِهِ الْأَدَاةِ فَصِيرَهَا اسْمًا وَأَعْرَبَهَا وَجَعَلَهَا فَاعِلًا ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ أَبُو زَيْدٍ - حَرَمَةُ بْنُ النَّذَرِ - الطَّائِي :

وقال :

• حُوكَّتْ عَلَى نَيْرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ • ٢٣٢ -

= كَيْتَ شِعْرِي، وَأَيْنَ مَتَى لَيْتُ؟ إِنْ لَيْتَا وَإِنْ لَوَا عَنَّا  
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي :

كَيْتَ شِعْرِي، وَهَلْ يَرُدُّنَّ لَيْتُ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبِّ جَزَاءُ؟  
ومن هذا الوادي قول الآخر :

أَلَا لَمْ عَلَى لَوْ، وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابِ لَوْ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهُ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام معناه النفي « يفتن » فعل مضارع « شيئا » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شيئا » اسمه « بوع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على شباب ، والجملة في محل رفع خبر ليت « فاشترت » فعل وفاعل .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثي معتل المين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لفة جماعة من العرب منهم من حكى المؤلف ، ومنهم بعض بني تميم ، ومنهم ضبة ، وحكى عن هذيل .

٢٣٣ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

• تَخْتَبِطُ الشَّوْكُ وَلَا تَشَاكُ •

وهو لراجز لم يعينوه .

اللفظة : « حوكت » نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة « نيرين » ثنية نير - بكسر النون بعدها ياء مثناة - وهو علم الثوب أو لحته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصحق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالثانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا من ذلك أيضا : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير - على زنة معظم - إذا كان منسوجا على نيرين . وقد روى في موضع هذه العبارة =

وهي قليلة، وتُمرّزى لَفَقَسَ ودَيَّرَ، وأدّعى ابن عذرة امتناعاً في افتعلَ وانفعلَ، والأول قول ابن عصفور والأبديُّ وابن مالك، وأدّعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسَرٍ كَخِفْتُ وَبِئْتُ، أو ضمٍ كَعَقْتُ، وأصل المسألة «خَافَيَ زَيْدٌ» و«بَاعَيَ لِمَمْرُو» و«عَاقَيَ عَنْ كَذَا» ثُمَّ بَلَّغَتْنِي لِلْمَعْمُولِ، فلَوَقَلْتُ: خِفْتُ وَبِئْتُ - بالكسر - وَعَقْتُ - بالضم - لَتَوَقَّعْتُ أَنَّهُنَّ فَعَلَ وَفَاعِلٌ، وانعكس المعنى، فنعين أن لا يجوز فيهن إلا الإشمام، أو الضم في الأوَّلَيْنِ والكسَرُ في الثالث، وأن يتمتع الوجه للملئس، وَجَمَلَتُهُ الْمَهَارِبُ مَرْجُوحًا، لا مَمْنُوعًا، ولم يلتفت سيبويه للإلباس، لِحَصُولِهِ فِي نَحْوِ مُخْتَارٍ وَتُضَارٍّ.

== «حوكت على نولين» والنولين: مثنى نول - يفتح النون وسكون الواو - وهو اسم للخشبة التي يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها «تخبط الشوك» تضربه بصف «ولا تشاك» لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها.

المعنى: وصف ملسفة، أو حلة، بأنها عمكة اللسج تامة الصفاقة، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذيها ولم يعلق بها.

الإعراب: «حوكت» حوك: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والياء للتأنيث، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «على نيرين» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في حوكت «إذ» ظرف للزمان الماضي، مبني على السكون في محل نصب يتعلق بحوك، وجملة «تشاك» مع نائب الفاعل المستتر فيه في محل جر بإضافة «إذ» إليها «تخبط» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي «الشوك» مفعول به «ولا» نافية «تشاك» فعل مضارع مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي.

الشاهد فيه: قوله «حوكت» وهذه اللفظة تروى بوجهين: أولها «حيكت» حيث إنه فعل ثلاثي معتل العين فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه، فيكون شاهداً على إخلاص كسر الفاء في مثل هذا الفعل، وثانيتها «حوكت» بالواو ساكنة، وعلى هذا يكون شاهداً على إخلاص ضم الفاء كالبيت السابق.

وأوجب الجمهور ضمَّ فاء الثلاثي المضمَّن نحو شُدَّ ومُدَّ ، والحقُّ قولُ  
بعض الكوفيين : إن الكسر جائز ، وهي لثة بنى ضَبَّةَ وبعض تميم ،  
وقرأ علقمة : ( رِدَّتْ إِلَيْنَا )<sup>(١)</sup> ، ( وَلَوْ رَدُّوا )<sup>(٢)</sup> بالكسر ، وَجَوَزَ  
ابنُ مالكٍ الإشمامَ أيضاً ، وقال المهاباذي : مَنْ أَسْمَ في « قِيلَ » و « يَبِيعَ »  
أَسْمٌ هُنَا .

\*\*\*

### هذا باب الاشتغال<sup>(٣)</sup>

إذا اشتغل فعلٌ متأخراً بنصبه محلَّ ضميرِ اسمٍ متقدِّمٍ عن نصبه للفظ ذلك

(١) من الآية ٦٥ من سورة يوسف (٢) من الآية ٢٨ من سورة الأنعام  
(٣) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدِّم ، ومشغول ، وهو  
الفعل المتأخِّر ، ومشغول به ، وهو الضمير الذي تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ،  
ولكل واحد من هذه الثلاثة شروط لابد من يأتها .

فأما شروط للمشغول عنه - وهو الاسم المتقدِّم كما قلنا - فخمسة :

الأول : أن يكون غير متعَدٍ لفظاً ومعنى ، بأن يكون واحداً نحو زيداً ضربته ؛  
أو متعدداً في اللفظ دون المعنى نحو زيداً وعمراً ضربتهما ؛ لأن المطف جمل الاسمين  
كالاسم الواحد ، فإن تعدد في اللفظ والمعنى - نحو زيداً درهماً أعطيته - لم يصح .  
الثاني : أن يكون متقدِّماً ، فإن تأخَّر - نحو ضربته زيداً - لم يكن من باب  
الاشتغال ، بل إن نصبت زيداً فهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبر .  
الجملة التي قبله ، وكأنك قلت : زيد ضربته .

والثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال والتمييز ، ولا عن الجبرور  
بحرف يختص بالظاهر كقئ .

والرابع : كونه مفتقراً لما بعده ؛ فنحو « جاء زيد فأكرمه » ليس من باب  
الاشتغال ؛ لكون الاسم مكتفياً بالعامل للتقدم عليه .

الاسم<sup>(١)</sup> : كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » أو لعله كـ « هَذَا ضَرَبْتُهُ » فالأصل أن

والخامس : كونه صالحاً للابتداء به ، ألا يكون نكرة محضة ؟ فنسوقه تعالى :  
( ورهبانية ابتدعوها ) ليس من باب الاشتغال ، بل ( رهبانية ) معطوف على ما قبله  
بالواو ، وحجة ( ابتدعوها ) صلة .

وأما الشروط التي يجب تحققها في المشغول فهو الفعل المتأخر كما قلنا - فثنتان :  
الأول : أن يكون متصلاً بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفصل لا يكون لما بعده  
عمل فيما قبله لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتي توضيح هذا الشرط في الأصل .  
والثاني : كونه صالحاً للعمل فيما قبله ، بأن يكون فعلاً متصرفاً أو اسم فاعل مستكمل  
لشروط عمله أو اسم مفعول مستكمل لشروط عمله ، فإن كان حرفاً أو اسم فعل أو صلة  
مشبهة أو فعلاً جامداً كفعل التعجب لم يصح .

وأما الذي يجب تحققه في للمشغول به فشرط واحد ، وهو ألا يكون أجنبياً من  
للمشغول عنه ؟ فيصح أن يكون ضمير للمشغول عنه نحو زيداً ضربته أو مررت به ،  
ويصح أن يكون اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير للمشغول عنه نحو زيداً ضربت أخاه أو  
مررت بسلامه ، وهذا الأخير يسمى السبي .

(١) اعترض هذا الضابط الذي ذكره المؤلف بأنه غير حاصر ، يعني أنه لم يشمل  
جميع صور الاشتغال ، وبيان ذلك أن المؤلف خص للمشغول بكونه فعلاً - وذلك في  
قوله « إذا اشتغل فعل متأخر » - مع أن المشغول قد يكون فعلاً نحو « زيداً ضربته »  
وقد يكون وصفاً نحو « زيداً أنا ضاربهُ الآن » وكذلك ضمناً للمشغول به بكونه ضمير  
الاسم المتقدم مع أنه قد يكون ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربته » وقد يكون  
اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير الاسم المتقدم نحو قولك « زيداً ضربت غلامه » .  
وقد يجاب عن ذلك بأحد أجوبة ثلاثة :

الأول : أن المؤلف أراد أن يبين ما هو الأصل في كل واحد منهما ، وترك بيان  
الردوع لأنها معروفة من قواعد عامة لمن له اتصال بفن العربية ، وبيان هذا أن الفعل  
هو الأصل في العمل ، والأوصاف من اسم الفاعل وصيغ المبالية تعمل بالمثل على  
الفعل ، والأصل في المشغول به أن يكون ضمير الاسم المتقدم ، والاسم الظاهر المضاف  
لضميره - وهو الذي يسمى السبي - ملحق به .

ذلك الأسمَ يجوز فيه وجهان : أحدهما راجعٌ لسلامته من التقدير ، وهو الرفع بالابتداء ، فما بعده في موضع رفع على الخبرية ، وجملة الكلام حينئذٍ اسمية ، والثاني مَرَجُوحٌ لاحتياجه إلى التقدير ، وهو النصب ، فإنه بفعلٍ مُوافِقٍ للفعل المذكور محذوفٌ وجوباً ، فما بعده لا محل له ؛ لأنه مُفسَّرٌ ، وجملة الكلام حينئذٍ فعلية <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== الجواب الثاني : أنه أراد أن يبين أظهر المسائل التي يدركها كل واحد ، فأما الصور الخفية بعض خفائها قد ترك بيانتها في مطلع الباب تيسيراً على المبتدئين ، ثم خصها بالبيان فما بعد لبعث عليها للقارىء بعد أن يكون قد تمرس بأحكام الباب بعض التمرس . والجواب الثالث : أنه جرى على مذهب من يجيز التعريف بالأخص ، وعلى ذلك لا يرد عليه هذا الاعتراض ؛ لأنه لا يرى مانعاً من أن يكون الحد أو الضابط الذي ذكره أخص من المحدود أو المراد ضبطه .

(١) بين التقديرين فرق آخر غير الفرق الذي ذكره المؤلف ، ويبان ذلك أنك إذا قلت « زيد ضربته » برفع زيد على أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية التي بعده فالكلام جملة واحدة ، وحى اسمية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لسكونها ابتدائية ، وإذا قلت « زيدا ضربته » بنصب زيد على أنه مفعول به للفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده فإن الكلام يكون جملتين ، وكتناهما جملة فعلية ، أما الأولى فجملة فعلية كما قال المؤلف ، ولا محل لها من الإعراب لسكونها ابتدائية : أى واقعة في ابتداء الكلام ، وأما الثانية فجملة فعلية أيضاً ، ولا محل لها من الإعراب لسكونها تفسيرية .

وقد بقي في هذا الموضع أن نقول لك : إن ما ذكره المؤلف - من أن انتصاب الاسم المتقدم بفعل عامل للفعل المتأخر - هو مذهب الجمهور ، وفي المسألة أقوال أخرى - منها ما ذهب إليه الكسائي ، وحاصله أن الاسم المتقدم منصوب بالفعل المتأخر ، والضمير ملغى لا عمل للفعل فيه ، ومنها ما ذهب إليه القراء ، وهو أن الفعل المتأخر نصب الاسم المتقدم والضمير جميعاً ، وكلا الرأيين ضعيف ، لا جرم لم يعبأ المؤلف بهما ولم يحك عنهما شيئاً .



ثم قد يعترض لهذا الأسم ما يوجب نصبه ، وما يُرَجَّحُه ، وما يُسَوَّى بين  
الرفع والنصب ، ولم نذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم لأن حدَّ  
الاشتغال لا يمتدُّق عليه<sup>(١)</sup> ، وسيُتَّصَحُّ ذلك .

فيجب النصب إذا وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالفعل كأدواتِ التحضيض ،  
نحو « هَلَّا زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ » وأدواتِ الاستفهام غير المهزلة ، نحو « هَلْ زَيْدًا  
رَأَيْتُهُ »<sup>(٢)</sup> و « مَتَى عَمَرًا لَقِيتُهُ » وأدواتِ الشرط ، نحو « حَيْثُمَا زَيْدًا  
لَقِيتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ » إلا أن هذين النوعين لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر ،  
وأما في الكلام فلا يليهما إلا صريحُ الفعل ، إلا إن كانت أداة الشرط  
« إذا » مطلقًا ، أو « إن » والفعلُ ماضٍ فيقع في الكلام ، نحو « إِذَا زَيْدًا  
لَقِيتُهُ — أَوْ تَلَقَّاهُ — فَأَكْرَمْتُهُ » و « إِنْ زَيْدًا لَقِيتُهُ فَأَكْرَمْتُهُ » ويُجْتَنَبُ

(١) وجه مآراه للؤلأف هو ما قد عرفت في بيان حد الاشتغال أن من شرطه أن  
يكون الاسم المتقدم بحيث لو أننا فرضنا العامل المتأخر من ضميره المشغول به لانتصب  
ذلك الاسم المتقدم بذلك الفعل المتأخر؛ فقولنا « زيد ضربته » لو حذفنا منه الضمير لقلنا  
« زيداً ضربت » وكان « زيداً » مفعولاً مقمداً لضربت ، والاسم الذي يجب رفعه نحو  
« فإذا زيد يضربه عمرو » مثلاً ، لو حذفنا الضمير لم ينتصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر  
ولا بفعل آخر يفسره المذكور ؛ فلا يصدق عليه حد الاشتغال ، وانظر مسائل وجوب  
الرفع في ( ص ١٧٠ ) من هذا الجزء .

(٢) وجوب نصب الاسم الواقع بعد « هل » وبعده فعل هو مذهب سيويه الذي  
يرى أنه إذا وقع بعد هل اسم وفعل وجب أن يكون الفعل تالياً لها ، فوجب النصب  
ليكون الفعل المقدر تالياً للفعل ، فأما الكسائي فإنه يجيز أن يليها الاسم كما يجيز أن  
يلها الفعل ، وعلى مذهبه يجوز الرفع والنصب ، لكن النصب أرجح .

في الكلام « إِنْ زَيْدًا تَلَقَّهَ فَأَكْرَمَهُ » ويجوز في الشعر ، وتسوية الناظم بين « إِنْ » و « حَيْثُمَا » مَرْدُودَةٌ .

\*\*\*

ويترجعُ النصبُ في سِتِّ مَسَائِلَ :

أحداها : أن يكون الفعلُ طلباً<sup>(١)</sup> ، وهو الأمر والدعاء ولو بصيغة الخَلْبَرِ ، نحو « زَيْدًا أَضْرِبْهُ » و « اللَّهُمَّ عَيْدَكَ ارْحَمْهُ » و « زَيْدًا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ » .

ولأنما وجب الرفعُ في نحو « زَيْدٌ أَحْرَنَ بِهِ » لأن الضمير في محل رفع<sup>(٢)</sup> ،

(١) إنما ترجع النصبُ فيما إذا كان الفعل طلباً لسببين ، الأول أن الأصل في الطلب أن يكون بالفعل ، فرجنا النصب ليكون الكلام على تقدير فعل ، فيجىء على ما هو الأصل في الطلب ، ولم نوجبه - أي النصب - لأن الطلب بغير الفعل غير منكر ، لكنه قليل . والسبب الثاني : أنا لو رفعنا الاسم لكان مبتدأ ، ويكون خبره الجملة الطليئة ، والأصل في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للتصديق والتكذيب ، والجملة الطليئة ليست بهذه النزلة ، فرجنا النصب لذلك ، ولم نوجبه لأنه لا يجب في الجملة التي تقع خبراً أن تكون محتملة للصدق والكذب ، بل يجوز وقوع الجملة الطليئة خبراً ، ولكنه أقل من وقوع المحتملة للصدق والكذب ، ومنه قول الشاعر :

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسَ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ كَيْلِكُمْ نَامَا

(٢) السر في رفع زيد من قولك « زيد أحسن به » يرجع إلى أن هذا المثال وإن تقدم فيه اسم وتأخر عنه فعل عامل في ضمير الاسم السابق - هو في الحقيقة أن هذا المثال ليس مما ينطبق عليه حد الاشتغال ، ولا هو مستكمل شروطه ، أما أنه لا ينطبق عليه حد الاشتغال فلأننا ذكرنا في حده أن يكون الفعل ناصباً للضمير ، وهذا الضمير ليس في محل النصب ، بل هو في محل رفع ؛ لأنه فاعل للفعل للتقدم عليه ، غاية ما في الباب أنه اقترنت به الباء الزائدة ، وقد سبق بيان هذا في أول باب الفاعل ، وسيأتي مفصلاً في باب التعجب ، وأما أنه لم يستكمل شروط الاشتغال فلأن فعل التعجب من الأنفال الجمادة ، وهي لا تعمل فيما يتقدم عليها ، فلا تفسر عاملاً فيه ، وقد شرطنا في للشغل أن يكون صالحاً لفعل فيما قبله .

وَأَمَّا اتَّفَقَ السَّبْعَةُ عَلَيْهِ فِي نَحْوِ (الرَّائِيَةُ وَالرَّائِي فَاجْلِدُوا)<sup>(١)</sup>، لَأَن تَقْدِيرَهُ  
عِنْدَ سَيُوبِهِ : مِمَّا يُقَالُ عَلَيْكُمْ حُكْمُ الرَّائِي وَالرَّائِيَةِ ، ثُمَّ اسْتَوْفَى الْحُكْمَ ،  
وَذَلِكَ لِأَن الْفَاءَ لَا تَدْخُلُ عِنْدَهُ فِي الظُّهْرِ فِي نَحْوِ هَذَا ، وَلَقَدْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :  
• ٢٣٣ — • وَقَائِلُهُ خَوْلَانُ فَأَنْسِكُ فَنَاتِهِمْ •

(١) من الآية ٢ من سورة النور .

٢٣٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خُلُوكًا حَيًّا •

وهذا البيت من شواهد سيوبه الحنين التي لم يعرفوها قائلها معنًا .

الفتة : « خولان » قبيلة من مذحج باليمن ، واسم أبيها خولان بن عمرو بن  
الحاف بن قضاة ، وهو بفتح الحاء للحمية وسكون الواو « فَنَاتِهِمْ » الفتاة : الشابة  
من النساء ، وهي مؤنث فتى « أ كْرُومَةُ » بضم الهمزة وسكون الكاف ويعدها راء  
مهمة ، بزنة الأَمْحُومَةِ من الضحك والأُحْدُوثَةِ من الحديث والأَعْجُوبَةِ من السجب ،  
واللحن الذي يدل عليه هو معنى اسم للمفعول « الحيين » أراد حتى أبيها وحتى أمها ،  
يريد أنها فتاة ذات كرم ومجادة من جهة نسبها « خلو » خالية من الأزواج ، وهي  
بكسر الحاء وسكون اللام وآخرها واو .

الإعراب : « وَقَائِلُهُ » الواو واو رب ، قائلة : مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على  
آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « خولان »  
خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هذه خولان « فَأَنْسِكُ » الفاء  
حرف دال على الاستئناف ، أنسك : فعل أمر ، مبنى على السكون لا عمل له من  
الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فَنَاتِهِمْ » فتاة : مفعول به  
لأنسك ، وهو مضاف وضمير النية السائد إلى خولان مضاف إليه « وَأَكْرُومَةُ »  
الواو للعالم ، أ كْرُومَةُ : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحيين »  
مضاف إليه ، مجرور بإلiale نياية عن الكسرة لأنه متنى ، والنون عوض عن التنوين  
في الاسم للفرد « خلو » خبر للبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « كَا » الكاف حرف  
جر ، وما : يجوز أن تكون حرفا زائدا وعليه تكون « هي » ضميراً مجرور المحل =

« بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ للبتدأ الذى هو أكرومة الحيين ، وكأنه قد قال : وأكرومة الحيين خالية كشأنها للعروف لك ، ويجوز أن تكون « ما » اسماً موصولاً بمجرور المحل بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ثانٍ ، وعليه يكون « حى » ضميراً منفصلاً مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع ، وخبر هذا للبتدأ محذوف ، وجملة للبتدأ والخبر لا محل لها صلة للوصول ، والعايد محذوف ، والتقدير : على الذى حى عليه .

الشاهد فيه : الاستشهاد بهذا البيت يستدعى أن نقرر لك مسألة ، حاصلها أن العلماء قد اختلفوا فى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذى هو خاص كاسماء الأعلام ، فأما سيبويه فذهب إلى أنه لا يجوز ؛ لأن الفاء إنما تدخل على خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشروط وشبه الخبر بالجواب ، ووجه الشبه بين الشرط والمبتدأ هو العموم ؛ فإذا زال الشبه لم تتحقق علة الجواز ، وذهب الأخفش إلى جواز ذلك مستدلاً بوروده فى كلام العرب : فمن ذلك البيت الذى معنا ، ومن ذلك قول عدى بن زيد الصبادى :

أَرْوَاحٌ مُودَعٌ أَمْ مُبْكُورُ أَنْتَ فَانْظُرْ لَيْئاً ذَاكَ تَصِيرُ

ومن ذلك قول الراجز ، وأنشده أحمد بن يحيى ثعلب :

يَا رَبِّ مُوسَى ، أَظْلَمَى وَأَظْلَمُهُ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكًا لَا يَرَحُّهُ

فزعم الأخفش أن « خولان » مبتدأ ، وجملة « فانكح » خبره ، وأن « أنت » فى بيت عدى مبتدأ ، وجملة « فانظر » خبره ، وأن « أظلمى » فى البيت الذى أنشده ثعلب أهل تفضيل مضاف لياء التكلم مبتدأ ، وجملة « فاصبب عليه ملكاً » خبره ، ولكن سيبويه خرج هذه الآيات على خلاف ما خرجها عليه الأخفش ؛ فجعل « خولان » خبراً لبتدأ محذوف والتقدير « هذه خولان » وقوله « فانكح فتاتهم » جملة أخرى ، وقول عدى « أنت » يجوز أن يكون خبراً حذف مبتدؤه على نحو ما فى البيت السابق ، ويجوز أن يكون مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : أنت هالك ، مثلاً ، ويجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : انظر ( أنت ) فانظر ، فهذا الضمير كان مستترًا ، فلما حذف الفعل برز وانفصل . وقول الثالث « أظلمى » يجوز تجزئته على نحو من هذه التخريجات ؛ وبعد فانظر شرحنا على شواهد الأشعرى فإن فيه فوق القنع والكفاية .

إن التقدير : هَذَا خَوْلَانُ ، وقال اللرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجوابُ في الشرط ، فكذلك ما أشبههما ، ومالا يعمل لا يفسر عاملاً ؛ فالرفع عندهما واجب ، وقال ابن السَّيِّد وابن بابشاذ : يُخْتَارُ الرفعُ في المصوم كالأية ، والنصبُ في الخصوص ، كـ « زَيْدًا اضْرِبْهُ » .

الثانية : أن يكون الفعل مَقْرُونًا باللام أو بلا الطليعين ، نحو « عَمْرَأَ لِيَضْرِبَهُ بِكَرٍّ » و « خَالِدًا لَا تُهِنُهُ » ومنه « زَيْدًا لَا يُعَذِّبُهُ اللَّهُ » لأنه نفي بمعنى الطلب .

ويجمع للسائلين قول الناظم « قَبْلَ قَتْلِ ذِي طَلَبٍ » فإن ذلك صادق على الفعل الذي هو طلب ، وعلى الفعل الْمَقْرُونِ بِأَدَاتِهِ الطَلَب .

الثالثة : أن يكون الأسمُ بعد شيء الغالبُ أن يليه فعلٌ ، ولذلك أمثلة : منها همزة الاستفهام ، نحو (أُبَشِّرُكُمْ بِمَا وَاحِدًا تَتَّبِعُهُ) <sup>(١)</sup> ، فإن فُصِّلَت الهمزة فاختارَ الرفعُ ، نحو « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » <sup>(٢)</sup> إلا في نحو « أَكُلْتُ يَوْمَ زَيْدًا تَضْرِبُهُ » لأنَّ الفَعْلَ بِالظرفِ كَلَامًا فَفَصَّلَ ، وقال ابن الطَّرَاوَةِ : إن كان الاستفهام عن الأسم فالرفعُ ، نحو « أَرَيْدُ ضَرْبَتَهُ أَمْ عَمْرُو » ، وَحَكَمَ بِشذوذ النصب في قوله :

(١) من الآية ٢٤ من سورة القمر .

(٢) إنما يرجع رفع زيد في قولك « أَنْتَ زَيْدٌ تَضْرِبُهُ » فيما رآه سيويه ، فإنه يجعل « أَنْتَ » مبتدأ ، فأداة الاستفهام داخلة على الاسم ، وذهب الأخفش إلى أن « أَنْتَ » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأن أصل الكلام اضْرِبْ زَيْدًا تَضْرِبُهُ ، خفف الفعل الوالى للهمزة فبرز الضمير الذي كان مستترا فيموجبا وانفصل ، فهمزة الاستفهام في التقدير داخلة على فعل عنده ، وعلى هذا لا يجب الرفع ، ولا يرجع النصب ، وسيأتي لهذا الكلام تنمة في شرح الشاهد ٢٢٤ .

٢٣٤ - أَثْمَلَبَ الْفَوَارِسَ أُمَ رِيحًا عَدَلَتْ بِهِمْ طَهْيَةً وَالْحُشَابَا

٢٣٤ - هذا بيت من الوافر ، وهو من قصيدة طويلة لجرير بن عطية بن الخطمي ، ومطلعها هو الشاهد ( رقم ١ ) الذي سبق في أول هذا الكتاب في مباحث التنوين .  
اللمعة : « ثملبة » بفتح الثاء المثلثة وسكون العين « ريح » بكسر الراء بعدها ياء مثناة - وهما قبيلتان من بني يربوع بن حنظلة « الفوارس » جمع فارس ، وهو أحد ألفاظ جاء فيها جمع فاعل وهو وصف للذكر عاقل على فواعل ، ومثله هوالك في جمع هالك ، ونواكس في جمع ناكس ، وحواج بيت الله « عدلت بهم » سويت بهم وجعلتهم يعدلونهم في الشرف والرقة وهو المذلة « طهية » بضم الطاء وفتح الهاء بعدها ياء مشددة - حى من بني تميم « والحشبا » بكسر أوله ، بزنة الكتاب - جماعة من بني مالك بن حنظلة .

الإعراب : « أثملبة » الممزة للاستفهام حرف مبنى على التثنية لاهل له من الإعراب ثملبه : مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : أأهنت ثملبة - إلخ « الفوارس » صفة لثملبة ، منصوبة بالفتحة الظاهرة « أم » حرف عطف ، مبنى على السكون لاهل له من الإعراب « ريحاً » معطوف على ثملبة « عدلت » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بعدل « طهية » مفعول به لعدل منصوب بالفتحة الظاهرة « والحشبا » الواو حرف عطف ، الحشبا : معطوف على طهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثملبة الفوارس » حيث نصب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام ، مع أن الاستفهام عن الاسم ، ونصب هذا الاسم بفعل محذوف يدل عليه المذكور بعده - وهو قوله « عدلت بهم » وليس المحذوف من لفظ المذكور ، بل هو من معناه ، فإن التقدير : أأهنت ثملبة - إلخ ، أو أطلت ثملبة - إلخ ، ونحو ذلك .

وانتصاب الاسم الواقع بعد همزة الاستفهام راجع عند سيويه وأنصاره ، سواء أكان الاستفهام عن الاسم كما في هذا البيت أم كان الاستفهام عن الفعل ، قال سيويه بعد أن أنشد البيت وذكر تقديره « إلا أنف النصب هو الذي يختار هنا ، وهو حد الكلام » .

== وذهب ابن الطراوة إلى التفرقة بين أن يكون الاستفهام عن الاسم كافي هذا البيت وأن يكون الاستفهام عن الفعل ، فإن كان الاستفهام عن الاسم وجب رفعه ؛ لأن الاستفهام حينئذ غير موجه إلى الفعل أصالة ؛ لأن الفعل مسلم الثبوت والوقوع ، والاستفهام إنما هو عن وقوعه على هذا الاسم ؛ فليس الاستفهام طالباً للفعل ، فلا يكون به أولى ، فلا يترجح النصب ، ولا يكون الفعل واقصاً بعد أداة الغالب أن يلها الفعل ، لكنه حينئذ واقع بعد أداة الأصل فيها دخولها على الأنصال ، وبناء على ماذهب إليه من ذلك رأى أن النصب في البيت المستشهد به شاذ .

ونحن لانسلم له أنه متى كان الاستفهام عن الاسم وجب الرفع ، ولا نسلم له أن البيت شاذ ، وكيف يكون شاذاً وقد حكى العلماء الأثبات المشاهير لعرب أنهم يقولون في غير ضرورة « أزيداً ضربته أم عمراً » بالنصب .

وقد سأل مروان الأخفش عن « أزيداً ضربته أم عمراً » قال الأخفش : المختار النصب لأجل الألف ( يريد لأجل همزة الاستفهام ) فقال : إنما للاستفهام عنه هنا الاسم لا الفعل ، وإنما يلغى أن يختار الرفع ، قال : هذا هو القياس ، قال للمازني : وكذا القياس عندي ، ولكن النحلة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل ، ٥١ .

قال أبو رجاء عما افقه تعالى عنه : في هذا الموضوع أصلاً ، فأما أحدهما فإن الأصل في أدوات الاستفهام أن يلها الفعل ، لأن الأسماء دالة على الدوات والأفعال دالة على الصفات والمعاني القائمة بالذات ، والذات معلومة غالباً فلا يسأل عنها ، وإنما يسأل عما يقوم بها من الأوصاف ، وأما الأصل الثاني فإن حاصله أن تالي همزة الاستفهام هو المسؤول عنه ، فأما ما بعده فهو معلوم ثابت ، فإذا قلت « أضربت زيداً » كنت مستفهماً عن ضرب المخاطب زيداً ، وإذا قلت « أزيد ضربته أم عمرو » كنت عالماً بأن المخاطب قد ضرب أحد الاثنين ، ولكنك لا تعرف عينه ، وأنت تريد أن يعين لك المخاطب واحداً منهما ، فإذا قلت « أزيداً ضربته أم عمراً » كان الكلام على تقدير فصل بلى المحزنة ، وعلى الأصل الذي قررناه يكون للاستفهام عنه هو الفعل ، مع أن حقيقة الأمر أن الفعل معلوم لك ، وللمعلوم لا يستفهم عنه ، فتعارض الأصلان في هذه ==

وقال الأخفش: أَخَوَاتُ المَهْزَةِ كالمَهْزَةِ، نحو «أَيُّهُمْ زَيْدًا ضَرَبَهُ»،  
 «وَمِنْ أُمَّةٍ أَفْهَرُ ضَرْبَهَا»، ومنها النقي بما أو لا أو إن، نحو «مَا زَيْدًا  
 رَأَيْتُهُ» وقيل: ظاهرُ مذهب سيبويه اختيارُ الرفع، وقال ابن الباذش  
 وابن خروف: يستويان، ومنها «حَيْثُ» نحو «حَيْثُ زَيْدًا تَلَقَّاهُ أُكْرِمْتُهُ»  
 كذا قال الناطم<sup>(١)</sup>، وفيه نظر.

الرابعة: أن يقع الاسمُ بعد عاطفٍ غير مفعول بآما، مسبوق بفعل  
 غير مبنى على اسم، كـ «عَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا أُكْرِمْتُهُ» ونحو (وَالْأَنْعَامَ

= الصورة، فأما ابن الطراوة فيجئ إلى اعتبار الأصل الثاني لتمييز بعض المعاني عن بعض،  
 فأوجب رفع الاسم التالي للمهزة إن كان الاستفهام عن الاسم، لئلا يكون الكلام على  
 تقدير فعل فيتبس الراد، وهذا هو ما أشار إليه الأخفش بقوله «هذا هو الأصل»  
 عندما قاله مروان «إنما للستهم عنه هنا الاسم لا الفعل» وجنح الأخفش إلى  
 اعتبار الأصل الأول ومعه سائر النحاة. وتركوا تمييز المعاني إلى القرائن، فاعرف هذا  
 فإنه بحث نفيس.

(١) عبارة الناطم في شرح الكافية «ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة  
 من ما، نحو «حيث زيدا تلقاه فأكرمه» لأنها تشبه أدوات الشرط؛ فلا يليها في  
 الغالب إلا فعل، فإن اقترنت بما صارت أدلة شرط واختصت بالفعل» ١٥٠. وابن  
 هشام قد واقفه في معنى القريب على تقرير هذه القاعدة حيث يقول: «وإضافة حيث إلى  
 الجملة الفعلية أكثر، ومن ثم ترجح النصب في نحو قولك: جلست حيث زيدا أراه»  
 ١٥١. ولكنه في كتابنا هذا لم يوافق، ولقد أراه يقول: «كذا قال الناطم» فيتبرأ من  
 هذا الكلام، ثم يقول: «وفيه نظر» والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن الاتصال  
 من القول وتوجيه النظر إليه ليس راجعاً إلى القاعدة نفسها، وإنما هو راجع إلى اللثال  
 الذي مثل به، وهو قوله: «حيث زيدا تلقاه فأكرمه» فإن «حيث» هنا إن كانت  
 شرطية غير جازمة لعدم اقترانها بما - والباعث على اعتبارها شرطية دخول الفاء في  
 جوابها - كان للمثال بما يجب فيه النصب، وإن كانت ظرفية غير شرطية لم يكن لدخول  
 الفاء في الفعل بعدها وجه؛ لأنه يوم كونها شرطية.



خَلَقَهَا لَكُمْ<sup>(١)</sup> بعد ( خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ )<sup>(٢)</sup> بخلاف نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَأَمَّا عَمْرُو فَأَهْنَيْتُهُ » فاختار الرفع ؛ لأن « أَمَّا » تقطع ما بعدها عما قبلها ، وقرئ ( وَأَمَّا نُمُودَ فَنَهَدَيْنَاهُمْ )<sup>(٣)</sup> بالنصب على حد « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، وحتى ولكن وبَلْ كالماعطف ، نحو « ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ »<sup>(٤)</sup> .

الخامسة : أن يُتَّوَمَّ في الرفع أن الفعل صفة ، نحو ( إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ

(١) من الآية ٥ من سورة النحل .

(٢) من الآية ٤ من سورة النحل .

(٣) من الآية ١٧ من سورة فصلت .

واعلم أنه قد قرئ في هذه الآية الكريمة بنصب (نمود) بغير تنوين ، وهي قراءة الحسن البصري ، وقرئ فيها بالنصب مع التنوين ، وهي قراءة ابن عباس ، ثم اعلم أنه لا يجوز ذلك أن تقدر الفعل المحذوف قبل « أَمَّا » لأن ذلك يستدعي الفصل بين أَمَّا والفاء بجملة تامة ، وهي لا يفصل بينها وبين الفاء إلا بمفرد ، فالتقدير : أَمَّا نُمود فَنهَدِينَاهُمْ .

(٤) إنما ترجع النصب في السألة الراجعة لأن الجملة السابقة فعلية ، بدليل أنهم ضبطوها بألا يكون الفعل مبنيًا على اسم ، وعلى هذا يكون النصب بتقدير فعل ، فتكون الجملة الثانية فعلية أيضاً ، وتكون الواو قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية ، فأما إذا رُفِعت الاسم للشغول عنه فإنه يكون مبتدأ ، فتكون الجملة اسمية ، فتعطف الواو جملة اسمية على جملة فعلية ، فلا يحصل التشاكل بين المعطوف والمعطوف عليه ، والتشاكل بين المتعاطفين أولى ، ولهذا كان النصب أرجح ، ولما لم يكن التشاكل بين المتعاطفين واجبا لم يجب النصب ، ولهذا الذي ذكرناه لو فصل بين حرف المعطف والاسم للشغول عنه بأما وجب الرفع ، لأن من شأن « أَمَّا » أن تقطع ما بعدها عما قبلها فيكون ما بعدها كأنه أول الكلام ، وسيبها أنها وضعت وضع الحروف التي يبتدأ بها الكلام .

خَلَقْنَاهُ<sup>(١)</sup>، وإعنا لم يُتَوَمَّ ذلك مع النصب، لأن الصفة لا تعمل في اللوصوف، ومالا يعمل لا يفسر عاملا.

ومن ثمَّ وجب الرفع إن كان الفعلُ صفةً، نحو (وَكُلُّ شَيْءٍ قَتْلُوهُ فِي الزُّبُرِ)<sup>(٢)</sup>، أو صلةً، نحو «زَيْدٌ الَّذِي ضَرَبْتُهُ» أو مضافاً إليه، نحو «زَيْدٌ يَوْمَ تَرَاهُ تَفْرَحُ»، أو وقع الأسم بعد ما يختصُّ بالابتداء، كما إذا الفُجائية على الأصح<sup>(٣)</sup>، نحو «خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» أو قبل مالا يَرُدُّ ما قبله معمولاً لما بعده، نحو «زَيْدٌ مَا أَحْسَنَهُ!» أو «إِنْ رَأَيْتَهُ فَأَكْرِمْهُ» أو «هَلْ رَأَيْتَهُ» أو «هَلَا رَأَيْتَهُ».

(تنبيهان) — الأول: ليس من أقسام مسائل الباب ما يجب فيه الرفع، كما في مسألة إذا الفجائية، لعدم صدق ضابط الباب<sup>(٤)</sup> عليها، وكلام الناظم يوم ذلك.

الثاني: لم يعتبر سيديويه إيهام الصفة مرجحاً للنصب، بل جعل النصب في الآية مثله في «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» قال: وهو عربي كثير.

(١) من الآية ٤٩ من سورة القمر.

(٢) من الآية ٥٢ من سورة القمر.

(٣) أشار للؤلف بقوله «على الأصح» إلى أن في للسألة خلافا بين النحاة، وقد حكى الخلاف في معنى اليب، وحاصله أن للنحاة ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يقع بعد إذا الفجائية إلا الأسماء مطلقا.

الثاني: أنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال مطلقا.

الثالث: تدخل على الأسماء وعلى الأفعال للقرينة بقدر، فإن لم يقتزن الفعل لم تدخل عليه.

(٤) قد مضى إيضاح ذلك، فأنظره في ص ١٦١ من هذا الجزء.

السادسة : أن يكون الاسم جواباً لاستفهام منصوب ، كـ « زَيْدًا ضَرْبَتُهُ » جواباً لمن قال : « أَيُّهُمْ ضَرْبَتْ » أو « مَنْ ضَرْبَتْ » .

ويستويان في مثل الصورة الرابعة ، إذا بُنيَ القعلُ على اسم غير « ما » التعجبية ، وَتَصَنَّتِ الجِلَّةُ الثانيةُ ضميره ، أو كانت معطوفة بالفاء ، لحصول للشاكلة رَفَعَتْ أو نَصَبَتْ ، وذلك نحو « زَيْدًا قَامَ وَعَمَرُوهُ أَكْرَمَتْهُ لِأَجْلِهِ » ، أو « قَتَمُوا أَكْرَمَتْهُ »<sup>(١)</sup> بخلاف « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَعَمَرُوهُ أَكْرَمَتْهُ عِنْدَهُ » فلا أَثَرُ للمطف ، فإن لم يكن في الثانية ضمير للأول ، ولم يعطف بالفاء ، فالأخفش والسَّيْرَافِي يمنعان النصب<sup>(٢)</sup> ، وهو المختار ، والفارسي وجماعة يُجِيزُونَهُ ، وقال هشام : الواو كالفاء .

(١) وجه استواء الرفع والنصب في هذه المسألة أن الجِلَّةَ الأولى جِلَّةٌ كبرى اسمية الصدر فعلية العجز ، فإن رَفَعْتَ الاسمَ المشغول عنه في الجِلَّةِ الثانية كانت اسمية تناسب صدر الجِلَّةِ الأولى ، وإن نَصَبْتَ الاسمَ في الجِلَّةِ الثانية كانت الجِلَّةُ فعلية فَنَاسَبَتْ عِزَّ الجِلَّةِ الأولى ، وهذا معنى قول المؤلف « لحصول للناسبة - أى بين المعطوف والمعطوف عليه - رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ » يعنى أنك حين ترفع الاسم في الجِلَّةِ الثانية تقدر عطفتها على الجِلَّةِ الاسمية الأولى ، وحين تنصب الاسم في الجِلَّةِ الثانية تقدر عطفتها على الجِلَّةِ الفعلية الواقعة خبراً في الجِلَّةِ الأولى .

(٢) قد علمت أنك حين تنصب الاسم في الجِلَّةِ الثانية إنما تنصبه لتصير الجِلَّةِ الثانية فعلية فعطفتها على الجِلَّةِ الفعلية الواقعة خبراً ، وهذا يستلزم أن تكون الجِلَّةُ المعطوفة خبراً أيضاً ، وأنت تعلم أن جملة الخبر يجب أن تشتمل على رابط يربطها بالبداية ، فإذا خلت الجِلَّةُ الثانية من ضمير يعود إلى الاسم للرفع في صدر الجِلَّةِ الأولى لم تجعل أن تكون خبراً ، وعلى هذا لا يصلح الجِلَّةُ الثانية أن تكون فعلية ، وذلك يستلزم ألا يكون الاسم في صدر الجِلَّةِ الثانية منصوباً ، وتعلم - مع ذلك - أن الجِلَّةَ التي تعطف على جملة الخبر إذا كان المعطوف بالفاء جاز أن تكون خالية من الرابط ، لأن الفاء تدل على السببية فتقوم دلالتها على السببية مقام الرابط ، فلهذا جاز النصب ، فإذا تدبرت ==

وهذه أمور مُتَمَمَاتٌ لِمَا تَقَدَّمَ :

أحدها : أن المُشْتَغَلَ عن الأسم السابق كما يكون فعلا ، كذلك يكون أتما ، لكن بشروط ثلاثة ؛ أحدها : أن يكون وصفاً<sup>(١)</sup> ، الثاني : أن يكون عاملاً ، الثالث : أن يكون صالحاً للعمل فيما قبله ، وذلك نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ » الآنَ أَوْ غَدًا » بخلاف نحو « زَيْدٌ عَلَيْكَ » و « زَيْدٌ ضَرْبًا لِإِيَّاهُ » لأنهما غير صفة ، نعم يجوز النصبُ عند مَنْ جَوَزَ تقديمَ معمولِ اسمِ الفعل ، وهو الكسائي ، ومعمولُ المصدر الذي لا يتعلَّ بِمَحْرَفٍ مصدرى ، وهو المبرد والسِّيرافي ، وبخلاف نحو « زَيْدٌ أَنَا ضَارِبُهُ أَمْسٍ » لأنه غير عامل على الأصح ، و « زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ » و « وَجْهُ أَبِي زَيْدٌ حَسَنٌ » ، لأنَّ العَمَلَةَ والعَمَّةَ المشبهة لا يعملان فيما قبلهما .

الثاني : لا بُدَّ في صحة الاشتغال من عُلُقَةٍ بين العاملِ والأسمِ السابقِ ، وكما تحصل المُلَقَّةُ بضميره المتصل بالعامل ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، كذلك تحصل بضميره المنفصل من العامل بِمَحْرَفِ الجَرِّ ، نحو « زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ » أو باسم مضاف ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ » أو باسم أجنبي أُتْبِعَ بتابع

== في هذا التفصيل وجدت جواز النصب في حالتين : الحالة الأولى أن يكون في الجملة الثانية ضمير يعود على الاسم للرفع في صدر الجملة الأولى ، والحالة الثانية أن يكون حرف العطف الذي عطف الثانية على الأولى هو الفاء .

هذا ، والفرع من ذلك كله حصول المناسبة بين الجملة الأولى والجملة الثانية ، ولعل الأخفش والسيرافي يوجبان اتفاق الجملتين المعطوفة والمعطوف عليها في الفعية والاسمية ، ولهذا لم يجرزا النصب عند خلو الجملة الثانية من الضمير ومن فاء العطف الدالة على التسبب ، فأما من لا يلتزم اتفاق الجملتين فإنه يجوز النصب ، وتكون الجملة الثانية الفعية معطوفة على الجملة الاسمية .

(١) انظر شروط للشغول التي ذكرناها في أول الباب (ص ١٥٩) .

مشتغل على ضمير الأسم بشرط أن يكون التابع نعمًا له ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يَحِبُّهُ » أو عطفًا بالواو ، نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ » أو عطفًا ببيان ، كـ « زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا أَخَاهُ » فإن قُدِّرَتِ الأَخ بدلًا بطلت المسألة رفعت أو نصبت ، إلا إذا قلنا طمُلُ البَدَلِ وللبدل منه واحد صَحَّ الوجهان .

الثالث : يجب كون المُقَدَّر في نحو « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » من معنى العامل المذكور وَلَفْظُهُ ، وفي بقية الصُّوَرِ من معناه دون اللفظ ، فيقدر : جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصبا للمفعول به بنفسه ، وقد يكون لازما ناصبا للمفعول به بحرف جر . وعلى كل حال إما أن يكون للمفعول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون مبييه ؛ فهذه أربعة أحوال .

فيكون تقدير العامل في الاسم المتقدم للمفعول عنه من لفظ العامل للمفعول وعنه في صورة واحدة - وهي أن يجتمع في العامل المشغول شيان ، هما كونه متعديا ، وكونه ناصب لضمير الاسم للتضمين : - نحو قولك : زيدا ضربه ؛ فإن التقدير : ضربت زيدا ضربه .

ويكون تقدير العامل في الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه في ثلاث صور ؛ الأولى : أن يكون العامل في المشغول به لازما والمفعول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيدا مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به . الثانية : أن يكون العامل لازما والمفعول به اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا مررت بخلامه ؛ فإن التقدير : لا يست زيدا مررت بخلامه ، ولا تقدره « جاوزت زيدا مررت بخلامه » كما قدرت في الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ؛ لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمر به ، وإنما جاوزت غلامه ومرت به ، الثالثة : أن يكون العامل متعديا ولكنه نصب اسما ظاهرا مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ؛ فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه ، وهكذا تقدر في هذه الصور الثلاث فلا ينصب بنفسه ويصح معه المعنى .

الرابع : إذا رفع فعل ضمير اسم سابق، نحو « زَيْدٌ قَامَ » أو « غَضِبَ عَلَيْهِ » أو ملابسا لضميره، نحو « زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ » فقد يكون ذلك الاسم واجب الرفع بالابتداء<sup>(١)</sup>، كـ « خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ قَامَ » و « لَيْتَمَا عَمِرُو قَعَدَ » إذا قدرت « ما » كافة .

أو بالفاعلية<sup>(٢)</sup>، نحو ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(٣)</sup>، و « هَلَّا زَيْدٌ قَامَ » .

وقد يكون راجح الابتدائية على الفاعلية<sup>(٤)</sup>، نحو « زَيْدٌ قَامَ » عند اللزوم ومتابعيه ، وَغَيْرُهُمْ يوجب ابتدائيته ، لعدم تقدم طاء الفعل .

(١) ضابط هذه الصورة : أن يكون الاسم الرفع واقعا بعد أداة تختص بالدخول على الأسماء كإذا التي للفتحة ، ومن الأدوات التي تختص بالأسماء « ليت » المكسوة بما السكنة ، أما إن كانت « ما » المتصلة زائدة غير كافة فإن ليت تكون عاملة على أصلها فيعين نصب الاسم الذي يليها على أنه اسم ليت ، وإن قدرت « ما » مصدرية تقول مع ما بعدها بمصدر فإنه يجب رفع الاسم التالي لها على الفاعلية لفعل محذوف ، ويكون المصدر المؤول من الفعل القدر وقاعله منصوبا على أنه اسم ليت .

والحاصل أن للاسم الواقع بعد « ليتا » ثلاث حالات : وجوب الرفع على أنه مبتدأ ، وذلك إذا قدرت ما كافة ، ووجوب النصب على أنه اسم ليت ، وذلك إذا قدرت ما زائدة غير كافة ، ووجوب الرفع على الفاعلية بفعل محذوف وذلك إذا قدرت ما مصدرية .

(٢) ضابط هذه الصورة : أن يكون الاسم الرفع واقعا بعد أداة لا يجوز أن يليها إلا الفعل كأدوات الشرط ، ومنه الآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، ومثل أدوات التحضيض ، ومنه مثال المؤلف ، وأنت خير أن هذا الكلام جار على مذهب البصريين ، أما الكوفيون فإنهم يجوزون دخول أدوات الشرط وأدوات التحضيض على الأسماء ، وعلى مذهبه يجوز أن يكون الاسم مرفوعا بعدهما على الابتداء ، لكن النصب أرجح . (٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) ضابط هذه الصورة : أن يتقدم الاسم الرفع ولا تسبقه أداة تختص بالأفعال =

وقد يكون راجح الفاعلية على الابتدائية<sup>(١)</sup>، نحو « زَيْدٌ لَيْتَمٌ » ،  
ونحو « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو قَمَدَ » ، ونحو ( أَبَشَرَ يَهُدُونَنَا )<sup>(٢)</sup> ، و ( أَأَنْتُمْ  
تَخْلُقُونَهُ )<sup>(٣)</sup> .

وقد يستويان نحو « زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرُو قَمَدَ عِنْدَهُ » .

\*\*\*

هذا باب التمدد والازوم

الفعل ثلاثة أنواع<sup>(٤)</sup> :

= ولا أداة تختص بالأسماء، ويتأخر عنه فعل قاصر، وللماء في هذه الصورة ثلاثة مذاهب،  
الأول أنه يرجح رفع الاسم على الابتدائية، لأن ذلك لا يحتاج إلى تدبر، وهو مذهب  
المبرد، والثاني أنه يرجح رفعه على أنه فاعل بفعل محذوف، وقد ذهب إلى هذا  
ابن العريف، والثالث أنه يجب أن يكون مرفوعاً على الابتداء، وهو مذهب جمهور  
البصريين، والرابع : أنه مرفوع لأنه فاعل الفعل المتأخر عنه، وهو مذهب جمهور  
الكوفيين .

(١) ضابط هذه الصورة: أن يكون بعد الاسم المرفوع فعل طلبى نحو « زيد ليتم »  
أو قبله أداة يطلب دخولها على الأفعال كآلية الكريمة ( أبشر يهودنا ) أما في المثال  
فلأنك لو جعلت الاسم مبتداً كنت قد أخبرت عنه بالجملة الطلبية، وذلك خلاف الأصل  
وإن كان جائزاً، وأما في الآية فليسكى بلى الممزة فعل كاهو الغالب معها .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

(٤) فإن قلت : فإن أجد في الآية أضالاً تعدى أحياناً بنفسها وتعدى أحياناً  
بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل للتمدد، ولا حد الفعل للازوم،  
وذلك نحو « نصحت » و « شكرت » فإثم يقولون : نصحته، وشكرته، فينصبون به  
هاء غير المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعدداً، ويقولون « نصحت له »  
وشكرت له فيملونه بحرف الجر، فهل أجل هذه الأفعال من الفعل للتمدد نظراً =

أحدها : ما لا يوصفُ بِتَعْدٍ وَلَا زُومٍ ، وهو « كان » وأخواتها ، وقد تقدمت .  
الثاني : التَّعْدِي ، وله علامتان ؛ إحداهما : أن يصح أن يتَّصِلَ به هاء

== إلى الصورة الأولى ، أو أجمله من الفعل اللازم نظراً إلى الصورة الثانية ، أو أتوقف في أمره فلا أجمله من للتعدي ولا أجمله من اللازم نظراً لوجود الصورتين فيه ؛ فالجواب عن ذلك أن تقول لك : اعلم أولاً أن للتصور في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعدياً بنفسها لغة قبيلة من قبائل العرب . وتعديها بحرف الجر لغة قبيلة أخرى ، فهي بالنظر إلى كل قبيلة على حدتها داخلة في القسمين للتعدي واللازم ، ولكن نقلة اللغة لم يعزوا في قلمهم لغات القبائل بعضها عن بعض ، بل جمعوا لنا الاستعمالين على أنهما من كلام العرب ، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة معينة ، لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه ، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية ، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظ استعمالها قبائل شتى ، وليس في ذلك ما ينكر مادامنا لا نخرج عما تكلم به العرب .  
وبعد ، فإن العناية في هذا الموضوع ثلاثة آراء .

الראى الأول : أن هذا النوع قسم مستقل قائم بذاته ، فليس هو من قبيل التعدي ، وليس هو من قبيل اللازم ، وأصحاب هذا الراى نظروا إلى الاستعمالين جميعاً كما نظرت أنت إليهما فلم يحرّضوا على التمييز بين استعمال واستعمال آخر ، لأن كل واحد من الاستعمالين منقول عن العرب الذين يجب على التكلم بلغتهم أن يأتى بهم .  
والراى الثاني : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يمدى هذه الأفعال بحرف الجر فنجد أنه هو الأصل ، ثم نجعل ما تصوره متعدياً بنفسه منقولا عن اللازم بحذف حرف الجر وإرسال الفعل إلى ما كان محروراً ، وهو ما يسميه علماء العربية « الحذف والإرسال » واختار هذا الراى ابن عصفور ، وسيذكر للؤلؤ أمثلة هذه الأفعال فيما بعد ، على اعتبار هذا الراى .

الراى الثالث : أن ننظر إلى الاستعمال الذى يمدى هذه الأفعال بنفسها فنجد أنه هو الأصل ، ثم نجعل الاستعمال الآخر الذى يمدى بحرف الجر من باب زيادة حرف الجر ، وهذا راى ذكره أبو حيان ، وفيه مقال .



ضمير غير المصدر ، الثانية : أن يُبَيَّنَ منه اسمُ مفعول تام ، وذلك كـ «ضَرَبَ»  
الآ ترى أنك تقول : « زَيْدٌ ضَرَبَهُ عَمْرُو » فتَصِلُ به هاء ضمير غير المصدر  
وهو « زيد » ، وتقول : « هُوَ مَضْرُوبٌ » فيكون تائلاً .

وحكمه أن ينصب المفعول به ، كـ «ضَرَبْتُ زَيْدًا» و «تَدَبَّرْتُ الْكِتَابَ»  
إلا إن ناب عن الفاعل ، كـ «ضَرِبَ زَيْدٌ» و «تَدَبَّرَتِ الْكِتَابُ» .

الثالث : الالزام ، وله اثنتا عشرة علامة ، وهي :

أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر ، وأن لا يُبَيَّنَ منه اسمُ مفعول تام ،  
وذلك كـ «خَرَجَ» ، ألا ترى أنه لا يقال « زَيْدٌ خَرَجَهُ عَمْرُو » ولا « هُوَ  
مَخْرُوجٌ » ، وإنما يقال : « ائْخْرُوجْ خَرَجَهُ عَمْرُو » ، و « هُوَ مَخْرُوجٌ  
بِهِ ، أَوْ إِلَيْهِ » .

وأن يدل على سَجِيَّةٍ — وهي : ما لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ — من وصف ملازم —  
نحو : جَبَنَ ، وَشَجِمَ .

أو على عَرَضٍ — وهو : ما لَيْسَ حَرَكَةُ جِسْمٍ من وصف غير ثابت —  
كغَرَضٍ وَكَيْلٍ وَنَهَمٍ إِذَا شَبِعَ .

أو على نِظَافَةٍ كغَطَفَ وَطَهَّرَ وَوَضُوَّ .

أو على دَنَسٍ ، نحو تَجَسَّسَ وَقَدَّرَ .

أو على مُطَاوَعَةٍ فَاعِلِهِ لِفَاعِلٍ فَعْلٌ مُتَمَدِّدٌ لَوَاحِدٍ ، نحو كَسَرْتُهُ فَأَنْكَسَرَتْ ،  
وَمَدَدْتُهُ فَأَمْتَدَّ ، فلو طَاوَعَ ما يَتَعَدَّى فَعْلُهُ لاثْنَيْنِ تَعَدَّى لَوَاحِدٍ كَمَلَمْتُهُ  
الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ .

أو يكون موازناً لافْعَلَّ كاقْشَعَرَّ وَانْشَمَزَّ ، أو لما أُلْحِقَ به — وهو  
أَفْعُولٌ ، كما كَوَّهَدَ الْفَرَسُ إِذَا ارْتَمَدَّ .

أو لافْتَنَلْ كاخْرَنْجَم ، أو لما ألحق به — وهو أفعَل بزيادة  
إحدى اللامين كاقْتَنَسَ الجَلُّ إذا أُنِي بِنقاد ، واقْتَنَلِي كاخْرَنْبِي الدبْكُ  
إذا انْتَفَشَ للقتال .

وَحُكِّمُ اللازم: أن يَتَعَدَّى بالجاء، كـ «عَجِبْتُ مِنْهُ» و «مَرَزْتُ بِهِ» ،  
و «غَضِبْتُ عَلَيْهِ» .

وقد يُحذف ويبقى الجر شذوذاً ، كقوله :

٢٣٥ — أَشَارَتْ كَلْبِبُ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ  
أى : إلى كَلْبِبٍ .

٢٣٥ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* إِذَا قِيلَ : أَيْ الْقَاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ \*

وهو من كلمة للفرزدق هام بن غالب يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطمي .  
اللفظة : «كليب» هو كليب بن ربوع ، أبو قبيلة جرير ، والباء في قوله  
«بالأكف» بمعنى مع ، أى : مع الأكف ، وقوله «الأصابع» هو فاعل  
«أشارت» .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه  
مبنى على السكون في محل نصب بأشارت «قيل» فعل ماض ، مبنى للمجهول مبنى على  
الفتح لا محل له «أى» مبتدأ ، وهو مضاف و «الناس» مضاف إليه «شر» خبر  
المبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و «قبيلة» مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، ويجوز توين «شر» مع رفعه على أنه خبر ، وعليه يكون قوله «قبيلة»  
منصوباً على التمييز ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل ، وجملة قيل  
ونائب فاعله في محل جر بإضافة إذا إليها «أشارت» أشار : فعل ماض مبنى على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل «كليب» مجرور  
بجر فجر محذوف ، والتقدير : أشارت إلى كليب ، والجاء والمجرور متعلق بأشارت =

وقد يُحذفُ وَيُنصبُ المجرور ، وهو ثلاثة أقسام :

(١) سماعى جازى فى الكلام للنشور ، نحو « نَصَحْتُهُ » و « شَكَرْتُهُ » ،  
والأكثر ذِكْرُ اللام ، نحو ( وَنَصَحْتُ لَكُمْ )<sup>(١)</sup> ( أَنْ اشْكُرْ لِي )<sup>(٢)</sup> .

(٢) وسماعى خاص بالشعر ، كقوله :

٢٣٦ — \* ... كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّنَلْبُ \*

= «الأ كف» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الأصابع ، وقد عرفت أن الباء  
معناها هنا للمصاحبة «الأصابع» فاعل أشارت ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،  
والتقدير : أشارت الأصابع حال كونها مصاحبة للأ كف إلى كليب .

الشاهد فيه : قوله «كليب» بالجر ، حيث حذف حرف الجر - وهو «إلى»  
للتقدير - وأبقى عمله ، وأصل الكلام : أشارت الأصابع مع الأ كف إلى كليب .

(١) من الآية ٧٩ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ١٤ من سورة لقمان .

٢٣٦ — هذه قطعة من بيت من السكائل ، وهو من كلام ساعدة بن جؤبة ،

يصف رجلاً ، وهو يتأمله :

لَدَنْ يَهْزُ الْكَفَّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ      فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّنَلْبُ

اللقية : اللدن - بفتح فسكون - اللبن «يعسل» أى : يتحرك ويضطرب «المتن»

الظهير ، وهو فاعل يعسل ، والباء فى قوله «يهز الكف» للسببية ، والأصل : هو  
لذن يعسل متنه بسبب هز الكف إليه .

الإعراب : «لذن» هو مرفوع ، ورفعه إما على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير

الكلام : هو لذن ، مثلاً ، وإما على أنه صفة لموصوف مذكور فى كلام سابق على بيت

الشاهد «يهز» جار ومجرور متعلق بلذن ، وهز مضاف و «الكف» مضاف

إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة «يعسل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة

«متنه» متن : فاعل يعسل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ومتن مضاف وضمير القائب

المأد على اللذن مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر «فيه» جار ومجرور متعلق =

وقوله :

٢٣٧ — \* آَلَيْتَ حَبَّ الْبِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ \*

أى : فى الطريق ، وعلى حَبِّ العراق .

== يعمل « كما » السكاف حرف جر ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له « عمل » فعل ماض « الطريق » مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : كما عمل فى الطريق ، والجار والمجرور متعلق بعمل « الثعلب » فاعل عمل مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا لعمل المضارع ، وتقدير هذه المحذوفات على الوجه الآتى : يعمل متى هذا الرمح اللدن فى كف صاحبه إذا هزه عدلانا مشابها لعدلان الثعلب فى الطريق .

الشاهد فيه : قوله « عمل الطريق » حيث حذف حرف الجر - وهو « فى » للمقدّر - ثم نصب الاسم الذى كان مجرورا به - وهو « الطريق » - والأصل : كما عمل فى الطريق ، على ما علمت فى إعراب البيت .

٢٣٧ — هذا صدر بيت من البسيط من كلام للتلس ، وهو جرير بن عبد السميع ، وعجزه :

\* وَالْحُبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشُّوسُ \*

اللمة : « آليت » مضاه حلفت ، وضح اللحن على جل التاء للتكلم كما يصح على جعلها للمخاطب ، والمخاطب هو الملك النعمان بن النذر « حب العراق » الحب : اسم جنس جمعى يتناول الحنطة والشعير وغيرهما « أطعمه » أنوقه ، وتقول « طعم يطعم » من ياب تب - ومنه قوله تعالى : ( فمن لم يطعمه ) ومصدر هذا الفعل الطعم - بفتح الطاء - فأما الطعم ، بالضم ، فهو اسم المفعول .

الإعراب : « آليت » آلى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر ، وتاء التكلم أو المخاطب فاعله مبنى على الضم أو الفتح فى محل رفع « حب » منصوب على نزع الخافض ، وأصل الكلام : آليت على حب العراق ، وحب مضاف و« العراق » مضاف ==

. . . . .

== إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الدهر» منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأطعم  
الآتي «أطعمه» أظعم : فعل مضارع منفي بلا محذوفة ، مرفوع لتجرده من الناصب  
والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ،  
وضمير القائب العائد إلى حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل نصب «والحب»  
الوارد وإو الحال ، الحب : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «يأكله»  
يأكل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجائز ، وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وضمير القائب العائد على حب العراق مفعول به مبني على الضم في محل  
نصب «في القرية» جار ومجرور متعلق بيأكل «السوس» فاعل يأكل ، وجملة  
الفعل المضارع الذي هو يأكل وفاعله في محل رفع خبر للبتداء الذي هو الحب ، والرباط  
هو الضمير الواقع مفعولا به ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «آليت حب العراق» حيث حذف حرف الجر الذي كان  
يتعدي به الفعل الذي هو «آلى» ثم لم يبق الاسم الذي كان مجرورا بهذا الحرف على  
ما كان قبل حذف الجار ، كما أبواه الفرزدق في قوله «أشارت كليب» بل نصب ذلك  
الاسم الذي كان مجرورا كما نصبه ساعدة بن جؤبة صاحب الشاهد السابق في قوله  
«كما غسل الطريق» .

وهذا النصب ضرورة لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر خاصة ، وهو - مع كونه من  
ضرورات الشعر - أكثر وروداً في شعر العرب من بقاء الاسم مجرورا بعد حذف  
حرف الجر ، من قبل أن حرف الجر عامل ضعيف بسبب كونه مختصاً بنوع واحد من  
أنواع الكلمة وهو الاسم ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل وهو محذوف ،  
ونظيره الجائز لما كان عاملاً ضعيفاً لاختصاصه بالفعل لم يقو على العمل وهو محذوف ،  
والأصل آليت على حب العراق لا أطعمه الدهر ، لحذف حرف الجر - وهو «على»  
الذي قدرناه - ثم نصب الاسم الذي كان مجرورا به .

فإن قلت : فلماذا لا تبطل الكلام من باب الاشتغال ، ويكون قوله «حب العراق»  
منصوباً بفعل محذوف يسره للذكر بعده ، وأصل الكلام على هذا : آليت لا أطعم  
حب العراق لا أطعمه ، وكيف حملت البيت على حذف حرف الجر ونصب الاسم ==

(٣) وقياسي ، وذلك في أن وأن وكى<sup>(١)</sup> ، نحو ( شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ )<sup>(٢)</sup> ، ونحو ( أَوْعَيْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( كَيْلًا يَكُونُ دَوْلَةً )<sup>(٤)</sup> ، أى بأنه ، ومن أن جاءكم ، ولكيلا ، وذلك إذا قَدَرْتَ « كى » مصدرية ، وأهل النحويون هنا ذكر « كى » ، واشترط ابن مالك في أن وأن أن أن القبس ؛ فَمَتَّعَ الحذف في نحو « رَغِبْتُ فِي أَنْ تَفْعَلَ » أو « عَنْ أَنْ تَفْعَلَ » لإشكال للراد بعد الحذف ، وَيُسْكِل

== بإصال الفعل إليه ولم تحمله على الذى ذكرت ، مع أن الحذف والإيصال باب سماعى وذلك الذى أقوله باب قياسى ؟

فالجواب عن ذلك : أن قوله « أطعمه » واقع في جواب قسم ، وهو منفي بلا على ما قدرت لك ، وجواب القسم المنفي بلا لا يعمل فيما قبله ؛ فلا يفسر عاملا على قاعدة أن كل ما لا يعمل لا يفسر عاملا ، وهى أساس في عامة فروع باب الاشتغال .

(١) هذا الذى ذهب إليه ابن هشام — من أن محل أن للشدودة وأن للمصدرية بعد حذف حرف الجر نصب — هو مذهب الخليل بن أحمد ، وذهب سيويه إلى جوازه ، ولكنه جعل أقوى منه أن يكون المحل جرا ، وهذا هو الصحيح في النقل عن الخليل وعن سيويه .

وهل يقاس على « أن » و « أن » غيرها ؟ والجواب أن الذى يرجعه النحاة هو أنه لا يقاس غيرها عليهما ، فلا تقول « برئت السكين القلم » على أن الأصل برئت السكين القلم ، وذهب الأخفش الأصغر إلى جواز القياس عليهما بشرط أمس القبس ، واستدل بورود مثل ذلك في قول الشاعر :

• وَأَخْنِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَصَّانِي •

(٢) من الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٧ من سورة الحشر .

عليه ( وَتَرْتَعِبُونَ أَنْ تَنْفَكِحُوهُنَّ )<sup>(١)</sup>، غذف الحرف مع أن للفَسْرَيْنِ  
اختلفوا في المراد .

\*\*\*

فصل : لبعض الفاعيل الأصالة في التقدم على بعض : إما بكونه مبتدأ  
في الأصل ، أو فاعلا في المعنى ، أو مُسَرِّحًا لفظًا أو تقديرًا<sup>(٢)</sup> ، والآخر مقيد  
لفظًا أو تقديرًا ، وذلك كـ « زيدا » في « غَلَفْتُ زَيْدًا قَانِيًا » و « أُعْطِيتُ  
زَيْدًا دِرْهَمًا » و « اخْتَرْتُ زَيْدًا الْقَوْمَ »<sup>(٣)</sup> ، أو « مِنْ الْقَوْمِ » .  
ثم قد يجب الأصل ، كما إذا خيف اللبس<sup>(٤)</sup> ، كـ « أُعْطِيتُ زَيْدًا عَمْرًا »  
أو كان الثاني محصورًا ، كـ « مَا أُعْطِيتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا » أو ظاهرًا والأول  
ضمير ، نحو ( إِنَّا أُعْطَيْنَاكَ الْكُوْثَرَ )<sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) مسرحة : أى غير مقيد بحرف من حروف الجر .

(٣) من ذلك قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) وقول التوردي هام

ابن غالب :

وَمِمَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرَّجَالَ سَمَاحَةً وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الْعَازِغُ

(٤) تعين في المثال الأول أن يكون للتقدم هو المفعول الأول لأن كل واحد من  
المفعولين يصح أن يكون آخذًا كما يصح أن يكون مأخوذًا ، فدفعنا لالتباس الآخذ  
بالمأخوذ التزموا تقديم الأول ، وفي المثال الثاني لما كان المحصور يجب أن يكون متأخرًا  
وكان المقصد أن يكون للمفعول الثاني محصورًا فقد وجب تقديم الأول ، وفي المثال  
الثالث لما كان للمفعول الأول ضميرًا وكان الأصل أنه متى أمكن الجيء بالضمير متصلا  
لا يدل إلى انفصاله إلا في مسائل معدودة وليس هذا منها أوجبنا تقديم للمفعول الأول  
لأننى به متصلا .

(٥) من الآية ١ من سورة الكوثر .

وقد يمتنع كما إذا انفصل الأول بضمير الثانى<sup>(١)</sup>، كـ «أُعْطِيتُ لِلَّالِ مَالِكُهُ» أو كان محصوراً، كـ «مَا أُعْطِيتُ الدَّرْهَمَ إِلَّا زَيْدًا» أو مضمراً والأول ظاهر، كـ «الدَّرْهَمَ أُعْطِيتُهُ زَيْدًا».

\*\*\*

فصل: يجوز حذفُ المفعول لفرض: إما لفظى كتناسُبِ الفواصل فى نحو (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)<sup>(٢)</sup>، ونحو (إِلَّا تَذَكُّرَةً لِّئِنْ يَخْشَى)<sup>(٣)</sup>، وكالإيجاز فى نحو (فَلَنْ لَّمْ أَتَمُّعُوا)<sup>(٤)</sup>.

وإما معنى كاحتقاره فى نحو (كَتَبَ اللَّهُ لِأَغْلِبِينَ)<sup>(٥)</sup>، أى: الكافرين، أو لاستهجانة كقول عائشة رضى الله عنها: «مَا رَأَى مِنْهُ وَلَا رَأَيْتُ مِنْهُ» أى: القوَّة.

وقد يمتنع حذفه، كأن يكون محصوراً، نحو «إِنَّمَا ضَرَبْتُ زَيْدًا»،

(١) إنما وجب فى النوع الأول أن يتقدم المفعول الثانى لأنك لو أخرته على ما هو الأصل قلت «أُعْطِيتُ مَالِكُهُ لِلَّالِ» لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، وأما النوعان الثانى والثالث فقد وجب تقديم المفعول الثانى فيما على للمفعول الأول مثل ما قلناه فى النوعين الثانى والثالث فى صور تقديم المفعول الأول وجوباً.

(٢) من الآية ٣ من سورة الضحى.

(٣) من الآية ٣ من سورة طه.

(٤) من الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٥) من الآية ٢١ من سورة المجادلة.



أو جواباً كـ « ضَرَبْتُ زَيْدًا » جواباً لمن قال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وقد يُحذفُ ناصبهُ إنْ عَلِمَ ، كقولك لمن سَدَدَ سَهْمًا « الْقِرْطَاسُ »  
ولنْ تَأْهَبْ لِسَفَرٍ « مَكَّةَ » ولنْ قال : مَنْ أَضْرِبُ « شَرَّ النَّاسِ » بإضمار :  
تُصِيبُ ، وتُرِيدُ ، وأَضْرِبُ .

وقد يجب ذلك كما في الاشتغال ، كـ « رَزَيْدًا ضَرَبْتُهُ » والنداء ،  
كـ « يَا عَبْدَ اللَّهِ »<sup>(٢)</sup> ، وفي الأمثال نحو « الْكِلَابُ عَلَى الْبَقَرِ » أى :  
أُرْسِلُ ، وفيما جرى مجرى الأمثال نحو ( انْتَهَرُوا خَيْرًا لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> أى : وَأَنْتُوا ،  
وفي التحذير بإيَّاك وأخواتها نحو « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » أى : إِيَّاكَ بَاعِدْ وَاحْذَرْ  
الْأَسَدَ ، وفي التحذير بغيرها بشرط عطفٍ أو تكرار ، نحو « رَأْسَكَ وَالسَّيْفَ »

(١) بقى أنه قد يجب حذف للفعول ولا يجوز ذكره ، وذلك كما في باب التنازع  
إذا عملت ثانی العاملین في الاسم للتنازع فيه وكان الأول يحتاج إلى منصوب نحو أن  
تقول « ضربت وضربني زيد » إذ لو عملت العامل الأول في ضمير الاسم للتنازع فيه  
لعاد الضمير على متأخر من غير ضرورة .

(٢) وإنما وجب حذف العامل في الاسم للتقدم في باب الاشتغال لأن العامل  
للتأخر مفسر له ، ولا يجمع في الكلام بين المفسر والمفسر له ، ووجب الحذف في باب  
النداء لأن « يا » عوض عن الفعل ، ولا يجمع بين العوض والمعوذ منه .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء ، وإنما وجب حذف العامل في الأمثال  
الواردة عن العرب بالحذف لأن ذكر العامل بغير التل عما تكلم به العرب ، والأمثال  
لا تثير ، لأن الغرض من ذكرها في كلام ما تشبه مضربها بموردتها ، فلو لم يكن  
فيها أصله ، ومن أمثلتها قولهم « كلهما ونمرا » عند من رواه هكذا ، وما جرى  
مجري الأمثال يأخذ حكمها كآلية الكريمة .

أى : باعد واحذر ، ونحو « الأسد الأسد » وفي الإغراء بشرط أحدهما نحو « المروءة والنجدة » ، ونحو « السِّلَاحَ السِّلَاحَ » بتقدير أزم .

\*\*\*

هذا باب التنازع في العمل

وَيُسَمَّى أَيْضًا بِابِ الإِحْمَالِ .

وحقيقته : أن يتقدم فعلان متصرفان ، أو أيمان يُشبهانها ، أو فعل متصرف واسم يُشبهه ، ويتأخر عنهما معمول غير سببي مرفوع ، وهو مطلوب لكل منهما من حيث للمعنى<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أولا أنه يشترط في العاملين للتنازعين شروط عامة ، وهي ثلاثة شروط عند جبهة النحاة :

الشرط الأول : أن يكون بين العاملين ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

ويحصل الارتباط بين العاملين بواحد من ثلاثة أشياء :

الرباط الأول : عطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف نحو أن تقول : « قام وقعد أخوك » .

الرباط الثاني : كونه أولهما عاملا في ثانيهما نحو قوله تعالى : ( وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله أحداً ) للممولان ما ظنوا وظننتم ، وللممول المتنازع فيه هو ( أن لن يبعث الله أحداً ) ( كما ظننتم ) معمول لظنوا لأن الجار والمجرور صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقا ناصبه ظنوا ، والتقدير : ظنوا ظنا مماثلا لظننكم أن لن يبعث الله أحداً .

الرباط الثالث : أن يكون ثاني العاملين جوابا للأول ، نحو قوله تعالى : ( آتوني أفرغ عليه قطرا ) ونحو قوله سبحانه : ( يستفتونك قل الله يفتيك في الكلالة ) .

وأوجب الجبرى الاتصال بالعطف ليس غير .

== الشرط الثاني : أن يكون العاملان متقدمين على للعمول ، فليس من التنازع عند جمهرة النحاة نحو قولك « زيد قام وقد » ولا نحو قولك « زيدا لقيت وأكرمت » لتقدم للعمول في هذين للتالين ، وليس من التنازع عندهم نحو قولك : « قد زيد وتسكلم بخير » ولا نحو قولك « لقيت زيدا وأكرمت » لتوسط للعمول بين العاملين بل إن تقدم للعمول على العاملين جميعاً فلما أن يكون هذا المعمول مرفوعاً كالتال الأول من مثالي التقدم ، وإما أن يكون منصوباً كالتال الثاني من للتالين ، فإن كان للعمول مرفوعاً فلا عمل لواحد من العاملين فيه ، بل كل واحد من العاملين عامل في ضميره ، وإن كان للعمول منصوباً فالعامل فيه أول العاملين ، والعامل الثاني إما أن يكون عاملاً في ضميره وإما ألا يكون له معمول أصلاً ، وإن توسطت للعمول بين العاملين فهو معمول للعامل السابق عليه منهما ، وللعامل التآخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور .

الشرط الثالث : أن يكون كل واحد من العاملين بحيث يصح أن يوجه إلى ذلك للعمول من غير فساد في اللفظ ولا في المعنى ، فيخرج بذلك نحو قول الشاعر :  
 فَأَيُّنَ إِلَى أَيْنَ النجاة / بَبَقْلَقِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ  
 لأنه ليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » إذ لو توجه كل واحد منهما إليه لوجب أن يعمل أحدهما في لفظ « اللاحقون » ويعمل الآخر في ضميره ، فكان يقول على إعمال الأول في اللفظ والإضمار في الثاني « أتاك أتوك اللاحقون » وعلى إعمال الثاني في اللفظ والإضمار في الأول « أتوك أتاك اللاحقون » فلما لم يقل إحدى الصارتين علمنا أنه لم يوجه العاملين جميعاً إلى المعمول وإنما وجه الأول وحده وأتى بالتالي توكيدا لفظ الأول .

ويخرج بهذا الشرط أيضاً نحو قول امرئ القيس :

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْتَعَى لِأَذْنِي مَمِيشَةً كَغَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ  
 العاملان ما كغفاني ولم أطلب ، والمعمول هو « قليل من المال » ولا يصح أن يكونا موجّهين إلى ذلك للعمول ، إذ لو توجهتا جميعاً إليه لصار حاصل المعنى « كغفاني »

« قليل من المال ولم أطلب قليلا من المال » ، وهذا كلام غير مستقيم وبخاصة وهو يقول بعد هذا البيت :

ولكننا أشتى لجسد مؤنثي وَقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المؤنثُ أُنْثَالِي

ولسعة المعنى يانم أن يكون « كفى » وحده هو الموجه إلى « قليل من المال » ويكون لقوله « ولم أطلب » معمول محذوف يرشد إليه مجموع الكلام ، والتقدير على ذلك : لو كان سعي لأدنى معيشة كفاي قليل من المال ولم أطلب الملك ، وهذا معنى مستقيم تام الاستقامة لا يعارض بضه بضاً ولا يعارض ما بعده من كلامه .

هذه هي الشروط العامة التي يشترطها جمهور النحاة في كل عاملين في باب التنازع ولبعض النحاة شروط عامة أخرى أعرضنا صغماً عن ذكرها لثلا نزيل عليك .

ثم اعلم ثانياً أن العاملين إما أن يكونا فاعلين نحو قوله تعالى : ( آتوني أفرغ عليه قطرا ) وإما أن يكونا وصفيين إما اسمي فاعلين نحو قول الشاعر :

عُهِدَتْ مَفِينًا مَخْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِينَاكَ مَوْئِلًا

وإما اسمي مفعولين نحو قول كثير عزة ، ونازع فيه ابن مالك كما سيأتي في كلام المؤلف :

قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَ غَرِيمَةٍ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مُمَسَّى غَرِيمًا

وإما أن يكون العاملان مصدرين نحو قولك « هجبت من حبك وتقديرك زيدا » .

وإما أن يكونا اسمي تفضيل نحو قولك « زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم » .

وإما أن يكونا صفتين مشبهتين نحو « زيد جميل ونظيف ظاهراً » .

وقد يكونان مختلفين أحدهما فعل والآخر اسم فعل نحو قوله تعالى : ( هَازِمًا أَقْرَأُوا

كتابيه ) أو أحدهما فعل والآخر مصدر نحو قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمْتَ أُولَى الْمَفِيرَةِ أَنْبَى لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مَسْتَمًا

فقوله « مسمما » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث المعنى كل من قوله « لقيت » وهو فعل ، والضرب وهو مصدر .

مثال الفعلين (آتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا)<sup>(١)</sup>، ومثال الاسمين قوله :

٢٣٨ — \* عَاهَدْتَ مَغْنِيًا مَغْنِيًا مَنْ أَجَرْتَهُ \*

= ويشترط في الفعل - زيادة على الشروط العامة التي قدمنا ذكرها - أن يكون متصرفا ، فلا يجوز أن يكون جامدا كـ «سئس» ، وفعل التعجب ، ونعم وبئس ، وفي هذا خلاف لبعض النحويين ، وحكي المؤلف خلافا في فعل التعجب .

ويشترط في غير الفعل: أن يكون مشابها للفعل في العمل ، فلا يجوز أن يكون وصفا غير عامل كاسم الفاعل واسم المفعول إذا كانا بمعنى الماضي .

وعلم مما قدمنا أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين حرف وفعل ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين فعل متصرف وآخر جامد ، ولا بين اسمين غير عاملين ، وهم جرا وسيدكر المؤلف هذا .

(١) من الآية ٩٩ من سورة الكهف .

٢٣٨ — هذا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* قَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاكَ مَوْتَلًا \*

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق تتصل به .

الصفة : « عاهدت » بالبناء للمجهول — أى عاهدك الناس على هذه الصفة : أى علوك « مغنيا » اسم فاعل من الإعانة ، و « مغنيا » اسم فاعل من الإغناء « أجرت » كنت له جارا ، والعرب تقول « فلان جار فلان » تريد أنه يحميه من الأعداء ومن نوازل الدهر « فناءك » الفناء — بكسر الفاء ، بزنة الكتاب — ساحة الدار ، ومن ذلك قولهم « أفناء الناس يجرعون إلى فئائه » ويكرعون في إئنائه « يريدون أنه كريم حامى القمار » موتلا « الموتل : اسم المسكان من قولهم « وال إليه يئل » مثل وعد بعد — إذا لجأ إلى .

الإعراب : « عاهدت » عهد : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر لا عمل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مغنيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « مغنيا » حال ثان من =

ومثالُ الْمُخْتَلَفَيْنِ (هَؤُلَاءِ اقْرَؤُوا كِتَابِيهِ) <sup>(١)</sup>.

وقد تَنَازَعَ ثلاثةٌ ، وقد يكون التنازعُ فيه متمدداً ، وفي الحديث :  
« تَسْبِحُونَ وَتُكَبِّرُونَ وَتُحَمِّدُونَ دَبَرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ » فتنازع  
ثلاثةٌ في اثنين طرفٍ ومصدرٍ <sup>(٢)</sup>.

== نائب الفاعل ، وفي كل واحد من الحالين ضمير مستتر هو فاعله تقديره هو « من » اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، وقد أعمل في الثاني منهما فهو مفعول به لقوله مغنياً ، مبنى على السكون في محل نصب « أجرته » أجاز : فعل ماضٍ ، وتاء مخاطب فاعله ، وهاء القائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قل » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « آخذ » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « إلا » أداة استثناء ملغاة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « فناءك » فناء : مفعول أول لآخذ ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « موثلاً » مفعول ثانٍ لآخذ منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مغنياً من أجرته » فقد تقدم في هذه العبارة عاملان ، أولهما قوله « مغنياً » وثانيهما قوله « مغنياً » وتأخر عنهما معمول واحد ، وهو قوله « من أجرته » وهذان العاملان للتقدمان اسمان يشبهان الفعل ؛ لأن كل واحد منهما اسم فاعل على ما علت في لغة البيت ، وكل واحد منهما صالح للعمل في ذلك للمعول التأخر ، وفي كل منهما ضمير مستتر هو فاعله ، وكل منهما يطلب قوله « من أجرته » مفعولاً ، وقد أعمل الثاني لقربه . وأعمل الأول في ضميره ، ثم حذف هذا الضمير ، ولو أظهره لقال « عهدت مغنياً من أجرته » وحذف هذا الضمير - على التقدير الذي ذكرناه - واجب لأن في ذكره إعادة الضمير على متأخر لفظاً ورتبة من غير ضرورة ، ولو أنه أعمل الأول لوجب أن يقول « عهدت مغنياً مغنيه من أجرته » .  
(١) من الآية ١٩ من سورة الحاقة .

(٢) يستبطن من تمثيل المؤلف بهذا الحديث أمران :  
==

الأول : أن للتنازع فيه قد يكون ظرفا وقد يكون مفعولا مطلقاً ، وذلك لأن « دبر كل صلاة » ظرف ، و « ثلاثاً وثلاثين » مفعول مطلق مبین للعدد ، وظاهر الإمالة للؤلف أن التنازع يكون في جميع العمولات ، لكن قال ابن الحجاز : إن التنازع لا يقع في المفعول له ولا في الحال ولا في التمييز ، ويجوز في المفعول معه ، تقول « قت وسرت وزيدا » على أنك أعملت العامل الثاني ، فإن أعملت الأول قلت « قت وسرت وإياه وزيدا » .

الأمر الثاني : أنه إذا تنازع أكثر من عاملين أعملت الأخير منها كما في الحديث ، قد أعمل محمدون في لفظ للعمولين ، وأعمل العامل الأول والعامل الثاني في ضميرهما وحذف الضميرين لكونهما فضلتين ، ولو أعمل الأول لأعمل الثاني والثالث في ضميرهما ولم يحذف الضميرين فكان يقول « تسبحون » وتحمدون الله فيه إياه ، وتسبحون الله فيه إياه « ولو أعمل الثاني لأعمل الأول في ضميرهما ثم حذف منه الضميرين لكونهما فضة ، وكان يعمل الثالث في الضميرين ولم يحذفهما فكان يقول « تسبحون وتحمدون ، وتسبحون الله فيه إياه » فلما لم يقل إحدى العبارتين استدللنا على أنه أعمل الثالث كما قلنا أولاً .

وهل يجوز في تنازع أكثر من عاملين إعمال الأول والثاني والثالث أو يتعين إعمال الثالث ؟ والجواب عن ذلك أن ابن خروف زعم أنه استقرأ كلام العرب فوجدهم يعملون الأخير ويلغون ما عداه ، ووافقه ابن مالك على هذه الدعوى ، ولكن أثبت الرواة ردوا ذلك وقالوا : إنهم عثروا على ما يدل على أن العرب تعمل أول العوامل وتضمرب ما عداه ، من ذلك قول أبي الأسود الدؤلي :

كَسَاكَ وَلَمْ تَسْكُكْ فَاسْكُرْنَاهُ

أَنْحُ لَكَ بِطَيْكَ الْجَزِيلَ وَنَائِلَهُ

فهنا ثلاثة عوامل — وهي : كساك ، ولم تسكك ، واشكركن — وقد أعمل أولها فرفع الأخ به ، وأضرب في الثاني والثالث ، وأظهر هذا الضمير لأنه لا يترتب على إظهاره محذور على ما هو قاعدة الباب .

وقد علم مما ذكرته أن التنازع لا يقع بين حرفين ، ولا بين حرف وغيره ، ولا بين جامدين ، ولا بين جامد وغيره<sup>(١)</sup> ، وعن اللورد إجازته في فِئسَلِيّ التعجب ، نحو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » ، و « أَحْسَنَ بِهِ وَأَجْمَلَ بِمَنْزِلِهِ »<sup>(٢)</sup> ، ولا في معمول متقدم ، نحو « أَيُّهُمْ ضَرَبْتَ وَأَكْرَمْتَ » ، أو « شَتْنَتْهُ » خلافاً لبعضهم<sup>(٣)</sup> ، ولا في معمول متوسط نحو « ضَرَبْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ » خلافاً للفارسي ، ولا في نحو :

(١) السر في أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره هو أن أساس هذا الباب أن يفصل بين العامل ومعموله ؛ لأن العامل الأول مفصول من للمعمل لللفظ به العامل الثاني ، والعامل الجامد ضئيف فلا يقوى على العمل وهو مفصول من معموله ، ولهذا يجب عند من أجاز تنازع الجامدين أن يعمل العامل الثاني في لفظ للمعمل لأنه هو للتصل به ، ولكنهم بهذا ضيعوا أساس الباب ، وهو أن يكون العاملان بحيث لو سلب أحدهما لا يبينه على للمعمل لعمل فيه - فخرج المثال عن أن يكون من باب التنازع .

(٢) مثل المؤلف لقالة اللورد بمثابة الإشارة إلى أنه يجوز التنازع في فعل التعجب سواء أكانا بلفظ للماضي أم كانا بلفظ الأمر ، فالثال الأول - وهو « مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَ زَيْدًا » لما كان على صورة للماضي ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ للمعمل وأعمل الفعل الأول في ضميره ثم حذفه لسكونه فضة ولا ضرورة لإضماره ، والثال الثاني لما كان الإعلان على صورة فعل الأمر وإن كان ماضياً عند التحقيق ، وقد أعمل الفعل الثاني في لفظ للمعمل وأعمل الفعل الأول في ضميره وذكر هذا الضمير لسكونه فاعلا ، والفاعل لا يجوز حذفه ؛ فينشر لأجله الإضمار قبل الذكر ، وأنت خير أن الجمهور لا يميز ذلك لالة التي ذكرناها في عدم جواز التنازع بين الجامدين .

(٣) قد ذكرنا ذلك عند كلامنا على شروط العاملين للتنازعين ، وهنا رأى الجمهور في إعراب الثال الذي تقدم فيه للمعمل على العاملين ، وفي الثال الذي توسط فيه للمعمل بين العاملين الذي خالف فيه أبو على الفارسي .



٢٢٩ — \* قَهَبَاتٌ هَيْبَاتٌ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ \*

٢٣٩ — هذا صدر بيت من الطويل . من كلام جرير بن عطية بن الخطمي ،  
وعجزه قوله :

\* وَهَيْبَاتٌ خَلَّ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ \*

اللمة : « هيبات » اسم فعل ماضٍ مضاهٍ بعد ، و « العقيق » اسم موضع بعينه ،  
و « الخل » - بكسر الخاء - بمعنى الخليل ، ونظيره الإلف والأليف ، والخذن  
والخذين ، والحب والحبيب ، والشبه والشبه ، ولثلث ولثلث ، والود والوديد ،  
و « نواصل » مضارع من الواصلة والوصال .

الإعراب : « هيبات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد ، مبني على الفتح لا محل له من  
الإعراب « هيبات » توكيد للأول « العقيق » فاعل هيبات الأول ، وأما هيبات  
الثاني فلا فاعل له ، لأنه إنعما آتى به لتقوية معنى البعد للسند إلى العقيق ، وسيأتي مزيد  
بيان لذلك في بيان الشاهد في البيت « ومن » الواو حرف عطف ، من : اسم  
موصول معطوف على العقيق ، مبني على السكون في محل رفع « به » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صلة الاسم للموصول « وهيبات » الواو حرف عطف ، هيبات : اسم  
فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « خل » فاعل هيبات الأخير  
مرفوع بالضم الظاهرة « بالعقيق » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله »  
نواصل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به .

الشاهد فيه : قوله « هيبات هيبات العقيق » قد تقدم في هذه العبارة عاملان  
وهما اسماء فاعلين ، وتأخر عنهما معمول واحد وهو قوله « العقيق » ومع أن كل واحد  
من العاملين المتقدمين صالح للعمل في المعمول للتأخر فإن العمل للأول منهما ، وليس  
لثاني عمل فيه ، وذلك لأن من شرط التنازع أن يكون المعمول للتأخر مطلوباً لكل  
واحد من العاملين للتقدمين من جهة المعنى ، وأنت إذا تأملت في هذه العبارة وجدت  
أن المعمول المتأخر - وهو قوله « العقيق » - مطلوباً من حيث المعنى للعامل الأول  
من العاملين المتقدمين ، وأن العامل الثاني لم يؤت به في الكلام إلا لتجديد التقوية  
لمعنى العامل الأول وتوكيده ، فكأنه قد قال : بعد العقيق بعداً لا مزيد عليه .

( ١٣ — أوضع السالك ٢ )

خلافًا له ولجُرْجَانِي ؛ لأن الطالب المعمول إما هو الأول ، وأما الثاني فلم يُؤْتِ به للإِسْنَاد ، بل لجُرْدِ التَّقْوِيَةِ ، فلا فاعل له ، ولهذا قال :

— ٢٤٠ — \* أَتَاكَ الْأَحِقُونَ أَحْسِ أَحْسِ \*

= وبيان ذلك أنك إذا قلت « قام زيد » دل ذلك الكلام على حدوث القيام من زيد في الزمن الماضي ، ثم تارة تريد أن تؤكد حدوث القيام فقط فتقول « قام قام زيد » ردا على من تردد أو أنكر القيام ، وتارة تريد أن تؤكد كون القيام المعلوم واقعًا من زيد فتقول « قام زيد زيد » ردا على من تردد أو أنكر نسبة التعريف بمحموله — وهو القيام — إلى زيد ، وتارة تريد أن تؤكد حدوث القيام في الزمن الماضي من زيد وهو مضمون الجملة فتقول « قام زيد قام زيد » ردا على من أنكر أو تردد في هذا المضمون ، وظاهر لك من هذا الكلام أنك حين قلت « قام قام زيد » لم تأت بقام الثاني لتسند به إلى زيد المذكور في السلام ولا إلى ضمير مستتر يعود إليه ، وإلا كان الكلام من المصحح الثالث ، وإنما أثبت به لتؤكد المعنى الذي يدل عليه قام ؛ لأنك إنما أردت الرد على مخاطبك أنك أنكر قيامه أو تردد فيه ، وههنا نجد الأمر كذلك ، فكأن الشاعر استشعر إنكاراً من منكر أو تردداً من متردد في بعد هذا المكان الذي يقيم فيه أجباه ؛ فأني بهيات الثاني ليؤكد المعنى الذي يدل عليه الأول وهو البعد ، فافهم هذا ، والله يرشدك ويتولاك .

— ٢٤٠ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ يَبْمَلِكِي \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثر له سوابق أو لواحق تتصل به .

المعنى : الظاهر أن الشاعر قائل هذا البيت كان فاراً من قوم ، فنظر خلفه فوجدهم في أثره ، أو أنه قد أدركه لصوص وهو سائر في طريق غوف فخطب دابته لتجد في السير أو ليحملها على ذلك ، هذا إن قرأته بكسر الكاف في « أنك » أو خاطب نفسه إن قرأته بفتح الكاف ، وفي البيت على هذا التفات على ما هو مذهب السكاكي الذي لا يشترط في تحقيق معنى الالتفات تقدم تعبير على خلاف ما فيه الالتفات ، =

ولو كان من التنازع لقال : « أَتَاكَ أَتَوَلَّكَ » أو « أَتَوَلَّكَ أَتَاكَ » ،  
ولا في نحو :

٢٤١ — \* وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيْمًا \*

بل « غَرِيْمًا » مبتدأ ، و « مَمْطُولٌ » و « مَعْنَى » خَبَرَانِ ، أو « مَمْطُولٌ »  
خبر ، و « مَعْنَى » صفة له ، أو حال من ضميره .

= وذلك لأن مقتضى الظاهر أن يحدث عن نفسه فيقول : « أَتَانِي أَتَانِي  
اللاحقون » .

ويرى « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » على إضافة الوصف لضمير الخطاب .

الإعراب : « أَتَاكَ » أُنِي : فعل ماضٍ ، وكاف الخطاب مفعول به مبني على  
الكسر أو على الفتح في محل نصب « أَتَاكَ » توكيد للأول من باب توكيد الفعل  
بالفعل ، وإنما أُنِي بضمير الخطاب ليوافق الأول ليس غير ؛ فلام عمل للفعل الثاني في  
الكاف « اللاحقون » فاعل أُنِي الأول ، مَرْبُوعٌ بِالْوَاوِ نِيَابَةٌ عَنِ الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ جَمْعٌ  
مَذْكُورٌ سَالِمٌ ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « احبس » فعل أمر مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب . وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « احبس » توكيد للفعل الأول .

الشاهد فيه : قوله « أَتَاكَ أَتَاكَ اللاحقون » فإن هذا التركيب يدل على أنه ليس من  
باب التنازع ، بل العامل الثاني قد أُنِي به لجرد تقوية العامل الأول وتأكيده ؛ فهو  
من باب تأكيد الفعل بالفعل ؛ ويان ذلك أنه لو كان من باب التنازع لكان مما  
لا بد منه أن يعمل أحد العاملين في لفظ الممول ويعمل الآخر في ضميره ؛ فلا يعمل العامل  
الأول في لفظه لقال : « أَتَاكَ أَتَوَلَّكَ اللاحقون » ولو عمل العامل الثاني في لفظه  
لقال : « أَتَوَلَّكَ أَتَاكَ اللاحقون » لكنه لم يقل واحدا من هذين التركيبين ؛ فدل على  
أنه لم يجره على منهج التنازع ، فيكون قوله « هيهات هيهات المقيق » جاريا على هذا  
النحو أيضاً .

٢٤١ — هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وهو كثير بن عبد الرحمن ، وما  
ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

=

### • قَضَى كُلُّ ذِي دِينٍ قَوْلَ غَرِيْمِهِ •

اللمعة : « محطول » اسم مفعول من قولهم : مطل المدين ، إذا سوف في قضاء الدين ولم يؤده ، و « معنى » اسم مفعول من قولهم : عناه الأمر يعنيه - بتضعيف عين الفعل وهي النون - إذا شق عليه وسبب له العناء .

الإعراب : « قضى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف « كل » فاعل قضى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف و « ذى » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « دين » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فولى » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وفى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل ذى دين « غريمه » غريم : مفعول به لوفى ، وغريم مضاف وضمير القائب مضاف إليه « وعزة » الواو واو الحال ، عزة : مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « محطول » خبر مقدم مرفوع بالضممة الظاهرة « معنى » خبر ثان مقدم ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين « غريمها » غريم : مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغريم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عزة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ للآخر وخبره التقديم عليه في محل رفع خبر للمبتدأ الأول الذى هو عزة ، وجملة للمبتدأ الأول وخبره في محل نصب حال ، وفيه وجوه أخرى من الإعراب ستعرفها في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله : « وعزة محطول معنى غريمها » فإن ظاهره أنه قد تقدم فيه حالان أولهما قوله محطول وثانيهما قوله معنى ، وتأخر عنهما مفعول واحد وهو قوله غريمها ، وأن كل واحد من هذين العاملين يطلب ذلك المفعول للتأخر على أنه نائب فاعل له ، ولكن هذا الظاهر غير مرضى عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ؛ لأن من شرط التنازع عنده ألا يكون التنازع فيه سبباً مرفوعاً ، ألا يكون سبباً أصلاً ، أو يكون سبباً غير مرفوع ، وأنت لو جعلت الكلام من باب التنازع كانت للتنازع فيه - وهو غريمها - سبباً لكونه اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير عزة ، وهو مرفوع لأنه يحرب نائب فاعل حيثئذ .

== والذى دعا ابن مالك إلى أن يعتبر ما في هذا البيت ونحوه ليس من باب التنازع هو أنه لو كان من باب التنازع لكان قوله « عزة » مبتدأ وقوله « مطول » خبر أول ، و « معنى » خبر ثان ، وهذان الخبران هما العاملان للتنازعان ، وقوله « غريمها » هو للمعول للتنازع فيه ، وهو مرفوع بأحد العاملين ، والعامل الآخر رافع لضمير الترميم ، وقد علمت أنه خبر عن المبتدأ الذى هو عزة ، وإذا كان رافضاً لضمير الترميم لا يكون مرتبطاً بالمبتدأ ، فكان يجب أن يبرز الضمير ؛ لأن الخبر إذا جرى على غير من هو له وجب إبراز الضمير الذى أصله أن يكون مستترا فيه - على ما هو مذهب البصريين كما تقدم مشروحا في باب المبتدأ والخبر - فكان يجب أن يقول : وعزة مطول هو معنى غريمها ، أو يقول : وعزة مطول معنى هو غريمها .

ولهذا أخرج ابن مالك هذا البيت على عدة مخارج كل واحد منها يخرج عن باب التنازع .

الأول : أن يكون « مطول » خبرا مقدما ، و « معنى » خبرا ثانياً مقدماً ، و « غريمها » مبتدأ مؤخر ، والجملة خبر للمبتدأ السابق الذى هو عزة ، وهذا هو الذى أعرنا عليه البيت ؛ فالاسمان للتقدمان ليسا عاملين ؛ لأنهما خبران ، ولآخر ليس معمولاً لأنه مبتدأ ، وأنت تعلم أن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ عند جمهرة النحاة ، بل الاسم للتأخر هو العامل في الاسمين ، كما هو الراجح من أن المبتدأ عامل الرفع في الخبر .

الثاني : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » حال من غريمها ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ، فلم يتقدم في الكلام عاملان ، بل للقدم الطالب للتأخر عامل واحد هو مطول .

الثالث : أن يكون « عزة » مبتدأ ، و « مطول » خبره ، و « معنى » صفة لمطول ، و « غريمها » نائب فاعل لمطول ؛ فالتقدم الطالب للتأخر أيضاً - على هذا الترجيح - عامل واحد هو مطول ، فليس من باب التنازع .

لكن هذا الذى ذهب إليه ابن مالك غير مستقيم ، أما أولاً فلأنه أجاز التنازع في السببي للنصب ، ومن أمثله قولك « زيد ضربت وأكرمت أخاه » وهذا المثال ==

ولا يتمتع التنازع في نحو « زَيْدٌ ضَرَبَ وَأَخَاهُ » لأن السبحة منصوب .

\*\*\*

فصل : إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق ، واختار الكوفيون الأول لسبقه ، والبصريون الأخير لقربه<sup>(١)</sup> .  
فإن أعملنا الأول في التنازع فيه أعملنا الأخير في ضميره ، نحو « قَامَ وَقَمَدًا - أو وَضَرَبْتُهُمَا ، أو وَهَرَزْتُ بهما - أَخَوَاكَ » ، وبهضم يُجَيِّز حذف غير المرفوع ؛ لأنه فضلة ، كقوله :

يَأْنِي فِيهِ مَا قَالَهُ فِي بَيْتٍ كَثِيرٍ ، فتجوز هذا ومنع ذلك من التحكم ، وأما ثانياً فلا يجوز أن يكون « غريمها » مرفوعاً بالعاملين جميعاً على ما هو مذهب القراء ، ويجوز أن يكون أحد الوصفين رافعاً للترميم والثاني رافعاً لضميره كما يقول البصريون ، ولكنه لم يبرز الضمير لظهور للراد ، وفي هذا القدر كفاية .

(١) لقد تأملنا فيما حلوه على التنازع من آيات القرآن الكريم فوجدناها جارية على إعمال العامل الأقرب إلى الممول ، وكذلك ما ذكروه من الحديث النبوي ، وتأمل قوله تعالى : ( هَاؤُمِ اقْرَءُوا كِتَابِيهِ ) فإنك لو طبقت قواعد هذا الباب على هذه الآية الكريمة إقنت أن العامل في ( كتابيه ) هو اقراؤا ، إذ لو كان العامل هو ( هَاؤُمِ ) لكان يتعين ذكر الضمير مع ( اقراؤا ) فكان يقال : هَاؤُمِ اقْرَأُوا كِتَابِيهِ لأن الضمير لا يحذف من العامل الثاني إذا عملت الأول في لفظ الممول ، سواء أكان هذا الضمير عمدة أم كان فضلة ، أما لو أعملنا العامل الثاني في الآية الكريمة فإن العامل الأول يعمل في ضمير الممول ثم يحذف هذا الضمير لكونه فضلة ، وذلك ما جرت الآية الكريمة عليه ، ثم تأمل قوله تعالى : ( آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ) بعدها جرت على إعمال العامل الثاني في لفظ الممول ، ولو جرت على إعمال العامل الأول لقل آتُونِي أَفْرَغْ عَلَيْهِ قَطْرًا ، ولا شك أن اتباع أسلوب القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام وأرق أسلوب أولى وأحرى .

٢٤٢ - بِسْكَاطٍ يُغْنِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ آمَحُوا شُعَاعَهُ  
ولنا أن في حذف تهينة العامل للعمل وقطعه عنه ، والبيت ضرورة .  
وإن أعملنا الثاني ، فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يُضمُّونه ،  
لامتناع حذف المُتَدَّة ، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب

٢٤٢ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام عائكة بنت عبد المطلب  
ابن هاشم .

اللمة « عكاظ » هو بضم أوله ، بزنة غراب - موضع كانت تقام فيه سوق مشهورة  
يجتمع فيه العرب للتجارة والمفاخرة « يعشى » مضارع أعشاه إذا أصابه بالعشا ،  
وأصل العشاش ضعف البصر ليلا ، والمراد هنا ضعف البصر مطلقاً « شعاعه » الشعاع  
- بضم أوله بزنة الغراب - خطوط الضوء أو بريقه ولعانه .

الإعراب : « بسكاظ » الباء حرف جر ، وعكاظ : مجرور بالباء ، وعلامة جره  
الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور  
متعلق بقولها جمعو في بيت سابق على بيت الشاهد ، وهو قولها :

قَيْسًا وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي تَجَمُّعٍ بَاقٍ شُعَاعُهُ

« يعشى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء « الناطرين » مفعول به  
ليعشى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع، مذكر سالم « إذا » ظرفية تضمنت معنى  
الشرط ، مبنى على السكون في محل نصب « هم » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور  
بعده « لهوا » فعل ماضٍ ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة لا محل لها مفسرة « شعاعه »  
شعاع : فاعل يعشى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وشعاع مضاف وضمير الغائب  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قول الشاعر « يعشى . . . لهوا شعاعه » حيث إعمل العامل الأول  
- وهو « يعشى » - في لفظ المفعول - وهو « شعاعه » فارتفع هذا المفعول على أنه  
فاعل ، وأعمل الثاني في ضميره ؛ فنصبه على أنه مفعول به ، ثم حذفه ، ولو ذكره  
لقال « يعشى الناطرين إذا هم لهوه شعاعه » . وهذا الحذف مما لا يجوز البصريون  
إلا لضرورة الشعر .

نحو «رُبُّهُ رَجُلًا» و «نِعَمَ رَجُلًا» وفي الباب نحو «ضَرَبُونِي وَضَرَبْتُ قَوْمَكَ» حكاه سيبويه ، وقال الشاعر :

٢٤٣ — \* جَفَوْنِي وَلَمْ أَجِفْ الْأَخْلَاءَ ، إِنِّي

٢٤٣ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومجزؤه قوله :

\* لَنَتَّيِّرَ جَمِيلٍ مِّنْ خَلِيلٍ مَُّهْمِلٍ \*

ولم أعثر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين .

اللفظة : « جفوني » ماض من الجفاء مسند لواو الجماعة ، والجفاء : أن تفعل بفيرك ما يسوءه أو أن تترك مودته ، وتقول : جفاه يحفوه جفاء وجفوة « الأخلاء » جمع خليل ، وهو كالصديق وزناً ومعنى « جيل » هو الأمر الحسن الذي يحمل عاقبته وتحسن آخرته « مهمل » اسم فاعل فعله « أحمل فلان الأمر الفلاني » إذا لم يعبا به ولم يعطه شيئاً من عنايته ولم يلق إليه باله .

الإعراب : « جفوني » جفا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة لتخلص من التثاق الساكنين منع من ظهوره التندر ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ولم » الواو حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « أجف » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الأخلاء » مفعول به لأجف ، منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبني على السكون في محل نصب « لتغير » جار ومجرور متعلق بقوله مهمل الآتي ، وغير مضاف و « جيل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر « خليلي » خليل : مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدورة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النسبة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لجيل ، و خليل مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مهمل » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وتقدير الكلام : إني مهمل لتغير جميل حاصل من خليلي .



والكسائي وهشام والشهيد يوجيئون الحذف، متمسكاً بظاهر قوله :

٢٤٤ - تَمَقَّقَ بِالْأَرَطَى لَمَّا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ . . .

== الشاهد فيه : قوله « جفوني ولم أجف الأخلاء » حيث أعمل المفعول الثاني - وهو « لم أجف » - في لفظ المفعول المتأخر - وهو « الأخلاء » فتصبه على أنه مفعول به، وأعمل العامل الأول - وهو « جفوني » - في ضميره ، وهو واو الجماعة ؛ فزعم على ذلك أن يعود الضمير على متأخر ، ودل الشاهد على أن يعود الضمير المرفوع على متأخر جائز في هذا الباب ، وقد احتمل ؛ لأن المرفوع مما لا بد للكلام منه .

٢٤٤ - هذا الشاهد من كلام علقمة بن عبدة يمدح الحارث بن حبيبة الصفي ، وهذا الذي ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بنامة :

تَمَقَّقَ بِالْأَرَطَى لَمَّا وَأَرَادَهَا رِجَالٌ قَبِذَتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

اللقنة : « تمقق » أى : استتر ، و « الأراطى » شجر ، و « بنّت » أى : خلبت و « نبلهم » سهامهم ، و « كليب » جمع كلب ، مثل عبد وعبيد .

اللقى : وصف في هذا البيت بقرة وحشية أراد الصيادون اصطباها ، فاستتر لها الصيادون في شجر عبل ضخم ليختلوها ومعهم كلابهم ، ولكن هذه البقرة غلبت هؤلاء الرجال بسرعة جريها وفاتتهم ، والمقصود الأصلي تشبيه ناقته ببقرة هذا وصفها في سرعة السير والتجاء براكبها من أهوال الصحراء ومخاوفها .

الإعراب : « تمقق » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بالأراطى » جار ومجرور متعلق بتمقق « لها » جار ومجرور متعلق بتمقق أيضاً « وأرادها » الواو حرف عطف ، أراد : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير القائبة العائد إلى البقرة الوحشية مفعول به لأراد « رجال » فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة « قبذت » الفاء حرف عطف ، بذ : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعل بذ ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى البقرة « نبلهم » نبل : مفعول به لبذت منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونبل مضاف وضمير الصيادين مضاف إليه « وكليب » الواو حرف عطف ، كليب : معطوف على رجال الذي هو فاعل أراد مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرأ الشيخ خالد « نبلهم » بالرفع وجهه فاعلا ==

إذ لم يقل « تَمَقَّقُوا » ولا « أَرَادُوا » .

والفراء يقول : إن استوى العاملان في طلب الرفع فالعمل لما ، نحو « قَامَ وَقَعْدَ أَخَوَاكَ » وإن اختلفا أضمرته مؤخرًا ، كـ « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدًا هُوَ » .

وإن احتاج الأول لمنصوبٍ لفظًا أو محلاً ، فإن أوقع حذفه في كبسٍ أو كان العاملُ من باب « كان » أو من باب « ظَنَ » وجب إضمار المفعول مؤخرًا ، نحو « اسْتَقْنَتُ وَاسْتَقْنَانَ عَلَى زَيْدٍ بِهِ <sup>(١)</sup> ، وَكُنْتُ وَكَانَ زَيْدٌ

== لئذ ، وجعل « كليب » معطوفاً على النبل ، ويكون المعنى على هذا أن النبل غلبت البقرة ، وأنها وقت فيها أرلدها لها ، وهذا معنى غث سمج بارد بيد كل البعد عن مقصود الشاعر ؛ لأنهم إذا غلبوها لم تكن هي ناجية سريعة العدو ، فكيف يشبه نائقة بها ؟ ! ولهذا نجد الإعراب الذي قدمناه أخرى بالقبول ، وأوفق بالمعنى المقصود ، وأدل على ما يمكن أن يكون غرض الشاعر .

الشاهد فيه : قد استشهد جماعة من النعاة - منهم الكسائي وهشام من الكوفيين والسهيلي وابن مضاء من اللخاريين - على أنه إذا عمل ثاني العاملين في لفظ المفعول وأعمل الأول في ضميره ؛ وجب حذف هذا الضمير ولو كان الضمير مرفوعاً ؛ لئلا يلزم على ذكره عود الضمير على متأخر ، وقد جرى في هذا البيت على هذا ؛ فقوله « رجال » فاعل بقوله « أرادها » وحذف ضمير الرجال من « تملق » ولو أظهره لقال « تملقوا وأرادها رجال » .

وهذا الذي ذكروه ليس بلازم ؛ لجواز أن يكون في « تملق » ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى « رجال » فإن قلت : فرجال جمع ، والذي يستتر هو ضمير الواحد ، قلت : هو جمع لكنه في تأويل للفرد - إذ يقدر الضمير عائداً على ما ذكر أو على ذلك ، وهو مفرد - فصح أن يستتر ضميره .

(١) إنما وجب الإضمار مؤخرًا في هذا المثال لأننا لو لم نقول ذلك لكان صدر أن نضمير بجانب العامل الأول ، أو نحذفه بالرة لكونه فضة ، ولا سبيل إلى أحد هذين الوجهين ، أما الإضمار بجانب العامل الأول كما هو نظام الباب فلا يمكن لأنه يستلزم ==

صَدِيقًا إِيَّاهُ ، وَظَلَمَنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا قَابِلًا إِيَّاهُ ، وقيل : في باب « ظن » و « كان » يضرر مقدما ، وقيل : يظهر ، وقيل : يحذف ، وهو الصحيح ، لأنه حَذَفَ لدليل .

وإن كان العامل من غير بَابِ « كان » و « ظن » وجب حذف المنصوب ، كـ « خَرَبْتُ وَضَرَبْتُ زَيْدَ » ، وقيل : يجوز إضماره ، كقوله :

٢٤٥ — \* إِذَا كُنْتَ تَرْضِيهِ وَيَرْضِيكَ صَاحِبٌ \*

وهذا ضرورة عند الجمهور .

= الإضمار قبل الذكر من غير ضرورة ملجئة إلى ذلك ، وأما الحذف فليس ممكنا أيضا ، لأنه لا بد من حذف المزيد مستعان به أم مستعان عليه ، بل المتبادر إلى ذهن السامع أنه مستعان عليه ، بدليل ما ذكر مع العامل الثاني ؛ فيكون الكلام مؤدبا إلى غير المراد ، وهو الإلباس الذي يمتنع على التكلم المصير إليه ، لهذا كان الإضمار مؤخر امتعنا .

٢٤٥ — هذا صدر بيت من الطويل ، ومهمزه قوله :

\* جِهَارًا فَكُنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْوَدِّ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبه إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَأَلْفَ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ فَقَلَمًا يُحَاوِلُ وَاشْ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وَدِّ

اللقية : « جهارا » بكسر الجيم ، بزة الكتاب — أى عيانا ومشاهدة « الغيب » كل ما غاب واستتر عنك فهو غيب « الود » بتثنية الواو — المودة والمحبة .

المعنى : يحض الشاعر على ألا تكتفى في مودة صديقك بأن ترضيه في حال حضوره ومشاهدته وعيانه ، وأن تقوم على حفظ وداده في حال غيبته بأكثر مما يكون منك ومنه في حال العيان وأمام الناس .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم كان مبنى على الفتح في محل رفع « ترضيه » ترضى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الفية العائد إلى صاحب الآتي مفعول به « ويرضيك » الواو حرف عطف ، يرضى : =

مسألة : إذا احتاج العاملُ لِلْمَهْلُ إِلَى ضَمِيرٍ ، وكان ذلك الضميرُ خبراً عن أسم ، وكان ذلك الأسم مخالفاً في الأفراد والتذكير أو غيرهما للاسم للْفَتْسَر له - وهو للتنازع فيه - وجب المدولُ إلى الإظهار ، نحو « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي أَخَا الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » .

وذلك لأن الأصل « أَظُنُّ وَيَظُنُّنِي الزَّيْدَيْنِ أَخَوَيْنِ » فأظن : يطلب « الزيدَيْنِ أَخَوَيْنِ » مفعولين ، و « يظنُّنِي » يطلب « الزيدَيْنِ » فاعلاً ، و « أَخَوَيْنِ » مفعولاً ؛ فَأَعْمَلْنَا الْأَوَّلَ ، فَتَنَصَّبْنَا الْأَسْمَيْنِ ، وهما « الزيدَيْنِ أَخَوَيْنِ » وأضمرنا في الثاني ضمير « الزيدَيْنِ » وهو الألف ، وبقي علينا للمفعول الثاني يحتاج إلى إضماره ، وهو خبر عن ياء المتكلم ، والياء مخالفة لأخوين الذي هو مُفَسَّر للضمير الذي يُوْتَى به ، فإن الياء للفرد ، و « الأخوين » تنثية ، فَدَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ إِضْمَارِهِ مُفْرَدًا لِيُؤَافِقَ الْخَبَرَ عَنْهُ ، وبين إضماره مُثَنًى

== فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وكان المخاطب مفعول به «صاحب» فاعل يرضيك ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فكن » الفاء واقعة في جواب إذا ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « في الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من اسم كن « أحفظ » خبر كن منصوب بالفتحة الظاهرة « للود » جار ومجرور متعلق بأحفظ ، والجملة من كن واسمها وخبرها لا محل من الإعراب جواب إذا .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويريضك صاحب » حيث أعمل العامل الثاني - وهو « يرضيك » - في لفظ الممول - وهو « صاحب » - مع إعمال العامل الأول في ضميره المذكور ، وذلك قوله « ترضيه » مع أنه يطلبه مفعولاً ، وذكر الضمير في هذه الحالة لا يكون إلا في ضرورة الشعر عند جبهة السواء ؛ لأن فيه عود الضمير إلى متأخر من غير ضرورة تجوز إليه ؛ لأنه ليس عمدة لا بد منه في الكلام حتى تشمل له الإضمار قبل الذكر .

ليوافق للفسر ، وفي كل منهما محذور ، فوجب المدول إلى الإظهار ، فقلنا « آخاً » فوافق الخبر عنه ، ولم يضره مخالفته لـ « أخوين » ، لأنه اسم ظاهر لا يحتاج لما يفسره ، هذا تقرير ما قالوا .  
ولم يظهر لي فساد دعوى التنازع في الأخوين ، لأن « يظني » لا يطلبه ، لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد .  
وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين : حذفه ، وإضارته على وثي الخبر عنه .

\*\*\*

#### هذا باب المفعول المطلق

أى : الذى يصدق عليه قولنا « مفعول » صدقاً غير متعبد بالجاز .  
وهو : اسم يؤكد عاملة ، أو يبين نوعه ، أو عدده (١) ، وليس خبراً

(١) أوماً للؤلف بهذا الكلام إلى أن المفعول المطلق يؤتى به في الكلام لواحد من ثلاثة أغراض ، أولها تأكيد معنى عاملة ، والثاني بيان نوع عاملة ، والثالث بيان عدد مرات وقوع عاملة .

فإن قلت : فهل لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صور ، أم أن مرجع ذلك إلى القرائن ؟

فالجواب عن هذا أن لكل غرض من هذه الأغراض صورة أو صوراً تخصه ، وبها يتميز عن أخويه .

فأما لتؤكد ضرورته أن يكون مصدراً منكرًا غير مضاف ولا موصوف ، سواء أكان عاملة فعلاً نحو قولك « ضربت ضرباً » أم كان عاملة وصفاً نحو قولك « أنا ضارب زيداً ضرباً » ومنه قوله تعالى : (والقاريات ذروا) ونحو قوله سبحانه (والصافات صفا) وقوله (والعاصفات عصفا) وسواء أكان عاملة من مادته كهذين التالين ، أم كان العامل من مادة مرادفة لمادته نحو قولك : « قدمت جالوساً » وقولك « أنا قاعد جالوساً » .

=

== فإن قلت : أتم تقرر أن المصدر يدل على الحدث وحده ، وأن الفعل يدل على الحدث والزمان والذات ، والوصف يدل على الحدث والذات ، ثم أتم تقرر أن التوكيد يجب فيه اتحاد معنى للتوكيد والتوكيد ، فكيف يكون المصدر توكيدا للفعل أو للوصف وللمعنى ليس متجدا ؟

فالجواب عن ذلك أنا لا زبد أنه يبين كل معنى للفعل أو الوصف ، وإنما زبد أنه يبين أصل المعنى ويدل على حدوثه حقيقة ؛ لأنك حين تقول « ضربت زيدا » قد يفهم السامع أنك أوقعت به أذى ، فإذا أردت أن تبين له أنك ضربته على وجه الحقيقة قلت « ضربت زيدا ضربا » وكأنك قلت : أحدثت ضربا ضربا .

\*\*\*

وأما المفعول المطلق للبين لنوع عامله فله ثمان صور :  
الصورة الأولى : أن يكون المصدر مضافا ، نحو قولك « صنعت صنع الحكماء » ومنه مثال الناظم « سرت سيرة ذي رشد » .  
الصورة الثانية : أن يكون المصدر مقرونا بأل الدالة على العهد أو آل الجلسة الدالة على السكال ، نحو قولك « دافعت عن على الدفاع » تريد أنك دافعت عنه الدفاع المعهود بينك وبين المخاطب ، وذلك إذا كان بينك وبين المخاطب عهد في دفاع معين ، أو تريد أنك دافعت عنه الدفاع الكامل الخلق بأن يتتصف له .  
الصورة الثالثة : أن يكون المصدر موصوفا ، نحو قولك : « ضربت زيدا ضربا شديدا » .

الصورة الرابعة : أن يكون للمفعول المطلق وصفا مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « رضيت عن على أجل الرضا » .

الصورة الخامسة : أن يكون المفعول المطلق اسم إشارة متعوتا بمصدر محلى بأل ، نحو « أكرمت عليا ذلك الإكرام » .

الصورة السادسة : أن يكون المصدر نفسه دالا على نوع من أنواع عامله ، نحو قولك « سرت الحب » و « رجعت القهقرة » .

الصورة السابعة : أن يكون المفعول المطلق لفظ « كل » أو « بعض » مضافا إلى المصدر ، نحو قولك « أحببته كل الحب » ومنه مثال الناظم « جد كل الجد » ومنه بيت الجنون وهو الشاهد ٢٤٦ الآتى .

==

ولا حالا ، نحو « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » أو « ضَرَبَ الْأَمِيرُ » أو « ضَرَبَتَيْنِ »  
بمخلاف نحو « ضَرَبْتُكَ ضَرْبَ أَلِيمٍ » ونحو (وَلَىٰ مُذِيرٌ) <sup>(١)</sup> .  
وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرًا .

والمصدر : اسمُ الحدثِ الجارى على الفعل .

وخرج بهذا القيد نحو « اغْتَسَلَ غُسْلًا » و « تَوَضَّأَ وَضُوءًا » و « أُعْطِيَ عَطَاءً » فإن هذه أسماء مصادر <sup>(٢)</sup> .

== الصورة الثامنة : أن يكون المفعول اسم آلة للعامل فيه ، نحو قولك « ضربته سوطًا » أو « ضربته عصا » .

\*\*\*

وأما المفعول للطلق للبين للعدد فله ثلاث صور :

الصورة الأولى : أن يكون مصدرًا محتومًا بناء الوحدة ، نحو قولك « ضربته ضربة » و « جلسته جلدة » .

الصورة الثانية : أن يكون مصدرًا محتومًا بعلامة تثنية أو علامة جمع ، نحو قولك « ضربته ضربتين » أو قولك : « ضربته ضربات » ومنه مثال الناظم « سرت سرتين » .

الصورة الثالثة : أن يكون المفعول المطلق اسم عدد مميزًا بمصدر ، نحو قولك : « أشرت إليه عشر إشارات » ومنه قوله سبحانه ( فاجلدوهم ثمانين جلدة ) .

وقد يجتمع في المفعول للطلق صورتان فيكون دالًا على ما تدل عليه كل صورة منهما ، فنحو « سرت سيري زيد » يدل على النوع وعلى تأكيد العامل جميعًا .

والمصدر للمؤكد لا يدل إلا على التوكيد على النحو الذى ذكرناه فى بيانه ، أما الدال على النوع والدال على العدد فإن كلا منهما يدل على التوكيد زيادة على ما تدل عليه صورته ، إلا أن النحاة نظروا إلى الصورة فأعطوه الاسم الذى تدل عليه ، ولم ينظروا إلى دلالة على التوكيد لأنه أمر عام يكون فيه ويكون فى غيره .

(١) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٢) اسم المصدر : اسم يدل على المعنى الذى يدل عليه المصدر - وهو الحدث -

ولكن حروفه تقص عن حروف مصدر الفعل للمتعامل معه ، ومن أمثلته قولهم : ==

وعامله إما مصدر مثله نحو ( فَإِنْ جِيئَتْكُمْ جَرَائِا مَوْفُورًا )<sup>(١)</sup> ،  
أو ما اشتق منه : من فعل نحو ( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا )<sup>(٢)</sup> ، أو وصف  
نحو ( وَالصَّافَاتِ صَفًا )<sup>(٣)</sup> .

وزعم بعض البصريين أن الفعل أضل للوصف ، وزعم الكوفيون أن  
الفعل أصل لها<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

== كـلـتـه كـلامـا ، وـسـلـت عـلـيـه سـلامـا ، وقـبـلـتـه قـبـلـة ، وتوضأت وضوءاً ، واغتسلت غسلا ،  
وأعطيته عطاء ، وأجبتة جابة ، وأوقدت النار وقودا ، وصليت عليه صلاة ، وراقبتة  
رقبة ، وراعيته رعية ، وهو يحمل عمل للصدر ، ومن إعماله قوله عليه الصلاة  
والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » قبلة في هذا الحديث اسم مصدر ،  
وقد أضيف إلى فاعله وهو « الرجل » ، ثم نصب للمفعول به وهو قوله « امرأته »  
كما تفعل لو وضعت للصدر في موضعه فقلت « من تفيل الرجل امرأته الوضوء » ،  
وقد مضى التثنية في باب الفاعل ( ص ٨٤ من هذا الجزء ) وسيأتى  
مزيد بيان لهذا الكلام في باب إعمال للصدر فارتقبه .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الإسراء . (٢) من الآية ١٦٤ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١ من سورة الصافات .

(٤) اختلف النحاة في أصل المشتقات أم هو الفعل ، أم هو المصدر ، أم أن كلا من الفعل  
والمصدر أصل قائم بنفسه وليس أحدهما أصلا للآخر ؛ ولهم في ذلك أربعة مذاهب :  
الأول مذهب نحاة الكوفة وحاصله أن الفعل أصل للمشتقات كلها ، ومنها المصدر .  
وثانها مذهب نحاة البصرة وحاصله أن المصدر أصل للمشتقات كلها ، ومنها الفعل .  
وثالثها مذهب ابن طلحة وحاصله أن كلا من الفعل والمصدر أصل قائم بنفسه  
وليس أحدهما أصلا للآخر .

ورابعها مذهب جماعة من النحاة وحاصله أن المصدر أصل للفعل وحده ، وأن  
الفعل أصل لسائر المشتقات .

والذى يمتنعنا من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين ومذهب البصريين .



== فأما الكوفيون فقد ذكر كل واحد من أئمتهم دليلا على ما ذهبوا إليه ، ومحمد هذه الأدلة وقطعها القدي تدور عليه أربعة أدلة :

الدليل الأول : أن المصدر يتل إذا اعتل الفعل ويصح إذا صح الفعل ، ويأت ذلك أنك تقول : قام يقوم قياما ، وصام يصوم صياما ، ولاذ يلوذ لياذا ، وأصل الماضي في هذه المثل : قوم وصوم ولوذ - بفتح أولهن وثانين - فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها انقلب ألفا ، وأصل المضارع يقوم ويصوم ويلوذ - بسكون الفاء وضم العين على مثال يكتب - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، فاحتلال للماضي بالقلب ، واحتلال المضارع بالنقل ، فلما اعتل الفعل اعتل المصدر قليل : قيام وصيام ولياذ ، والأصل قوام وصوام ولواذ ، بكسر أولهن ، فلما وقعت الواو بعد كسرة في مصدر فعل أعل ماضيه ومضارعه قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة التي قبلها ، وتقول : قاوم فلان فلانا قواما ، ولواذ لواذا ، فلا يحتل المصدر لأن الفعل لم يتل ، وإنما لم يتل الفعل في هذه المثل لأن الواو وإن كانت متحركة ليس ما قبلها مفتوحا ، وإذا كان الأمر كذلك كان المصدر تابعا للفعل في الصحة والاعتلال ؛ فيكون فرعا عليه .

الدليل الثاني : أنا وجدنا الفعل يعمل في المصدر ، فإنك إذا قلت « قد قعدوا » كان « قعدوا » منصوبا بقعد ، وقد علمنا أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول ، فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون المصدر فرعا عليه .

الدليل الثالث : أنا وجدنا المصدر يذكر توكيدا للفعل ، فإنك إذا قلت « ضربت ضربا » كان « ضربا » مؤكدا لضرب ، ولا شك أن رتبة المؤكد - بفتح الكاف - قبل رتبة المؤكد - بكسر الكاف - فتكون رتبة الفعل قبل رتبة المصدر ، فيكون الفعل أصلا للمصدر .

الدليل الرابع : أنا وجدنا كثيرا من الأفعال وليس لها مصادر ، خصوصا على مذهب معشر البصريين ، وذلك نحو عسى وليس ونم وبئس وفعل التعجب ، فلو قلنا إن المصدر أصل والفعل فرع كانت هذه الأفعال فروعا لا أصل لها ، وهو أمر محال أن يوجد فرع لا أصل له ، فأما إذا قلنا إن الفعل هو الأصل كانت هذه الأفعال أصولا لا فروع لها ، ولا غرابة في ذلك .

==

== وأما البصريون فاستدلوا على ما ذهبوا إليه من أن المصدر أصل للفعل وغيره من المشتقات بأربعة أدلة ، ونحن نلخصها لك فيما يلي :

الدليل الأول : أن المصدر يدل على زمان مطلق ، بدلالة الالتزام ، والفعل يدل على زمان معين ، بدلالة المطابقة ، ويان ذلك أن العرب لما أرادوا أن يستعملوا المصدر استقصرُوا صلاحيته للأزمان الثلاثة ، وأنه لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتبين لهم زمان حدوثه لعدم اختصاصه بأحد الأزمنة اشتقوا له من لفظه أمثلة يختص كل مثال منها بزمان ، ولهذا كانت أمثلة كل فعل منها تختص بزمان منها ، وكما أن المطلق يكون أصلا للقيّد يكون المصدر الدال على الزمان المطلق أصلا للفعل الدال على زمان مقيد .

الدليل الثاني : أن المصدر اسم ، والاسم يقوم بنفسه ويستغنى عن الفعل ، بدليل أن السلام المبد قد يتركب من الأسماء وحدها ، كقولك : « زيد قائم » فأما الفعل فلا يقوم بنفسه وإنما يقوم بالاسم ، ولا يستغنى عن الاسم ، بدليل أن السلام المبد لا يتركب من الأفعال وحدها ، ولا شك أن ما يقوم بنفسه ويستغنى عما عداه يكون أصلا لا لا يقوم بنفسه ولا يستغنى عن غيره ، فيكون المصدر أصلا للفعل .

الدليل الثالث : أن المصدر يدل بدلالة المطابقة على شيء واحد وهو الحدث ، والفعل يدل بدلالة المطابقة أيضا على شيئين وهما الحدث والزمان ، ولا شك أن الواحد قبل الاثنين ، فيكون ما دل على واحد قبل ما دل على اثنين ، فيسكون المصدر قبل الفعل .

الدليل الرابع : أن المصدر لو كان مشتقا من الفعل لكان ينبغي أن يكون له صيغة واحدة ، وكان يجري على سنن واحد ، كما أن المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول لما كانت مشتقات كان لكل منها صيغة واحدة ، وجرى كل واحد منها على سنن واحد ، الست ترى أننا نقول : كل اسم فاعل فله ثلاثى يكون على زنة فاعل ، وكل اسم مفعول فله ثلاثى يكون على زنة مفعول ، وهلم جرا ، والمصدر تختلف صيغته مع استواء الأفعال في عدة الحروف ، فلما رأينا اختلاف صيغ المصادر مع اتحاد الأفعال في عدة الحروف علمنا أن الفعل ليس أصلا للمصدر .

==

== فأما قول الكوفيين : « إن المصدر يمثل لاعتلال الفعل ويصح لصحته » فإننا لا نسلم أن الاعتلال في المصدر بسبب اعتلال الفعل ، وإنما الاعتلال لطلب للناسبة وللشاكلة في المادة الواحدة ، وكمن صيغ أعلت لاعتلال صيغة أخرى ، وليس إحدى الصيغتين أصلاً للأخرى ، ألا ترى أن « يعد ، ويعصف » قد أعلا بمحذف الواو لوقوع هذه الواو بين ياء مفتوحة وكسرة ، وقد أعل « أعد ، وتعد ، ونعد » طلباً لمشاكلة « يعد » ولم يقل أحد إن « يعد » أصل لنحو « أعد ، ونعد ، وتعد » ثم ألا ترى أن « أكرم » الفعل المضارع الذي ماضيه « أكرم » قد أعل بمحذف الهمزة لاستقلال اجتماع هزتين في أول الكلمة إذا قلت « أكرم » وقد أعل بمحذف الهمزة أيضاً « يكرم ، ونكرم ، وتكرم » طلباً للجانسة « أكرم » إذ ليس في مجيئها على الأصل ما يستكره ، ولم يقل أحد إن « أكرم » أصل ليكرم ونكرم وتكرم ، فدل ذلك وما أشبهه على أن اعتلال كلمة لجانسة كلمة لا يدل على إن إحدى الكلمتين أصل للأخرى .

وأما قول الكوفيين : « إن الفعل يعمل في المصدر فيجب أن يكون الفعل أصلاً » فكلام لا يقضى العجب منه ، فإن كون الكلمة عامة في كلمة أخرى لا يدل على أن الكلمة العامة أصل للكلمة للعمول فيها ، وانظر فيما نلفت نظرك إليه ، فقد عمل اسم الفاعل في المصدر نحو قوله تعالى : ( والداريات ذروا ) وقوله سبحانه : ( والصفات صفاً ) ولم يقل أحد إن اسم الفاعل أصل للمصدر ، وقد عمل اسم للفعل في المصدر نحو قولك : « أنت مطلوب طلباً حديداً » وقولك : « زيد مدحود مدحا » ولم يقل أحد إن اسم للفعل أصل للمصدر ، وقد عمل الفعل في الأسماء الجامدة كثيراً نحو قولك : « قال رجل » وقولك : « جاء رجل » وقولك : « ركب فرساً » ولم يقل أحد إن الفعل أصل للأسماء الجامدة التي تقع محمولة له ، وقد عملت حروف في أسماء مثل إن وأخواتها ولا النافية للجنس ، ولم يقل أحد إن الحروف أصل للأسماء ، وقد عملت حروف في أفعال مثل نواصب المضارع ومثل إن الشرطية الجازمة ، ولم يقل أحد إن هذه الحروف أصل لهذه الأفعال ؛ فالعمل له أسباب غير الأصلية والفرعية ==

== وأما قولهم : « إن المصدر يذكر تأكيذاً للفعل ؛ فيدل ذلك على الفعل أصل للمصدر لأن رتبة المؤكد - بكسر الكاف - بين رتبة المؤكد - بفتح الكاف » فهذا أيضاً كلام عجيب غاية في العجب ، لأن كون الكلمة مؤكدة لكلمة أخرى لا يدل على أصالة ولا فرعية ، ونحن نعلم أن التوكيد على ضربين توكيد لفظي بتكرار اللفظ بعينه أو بمرادفه ، ويقع في الأسماء نحو « جاء زيد زيد » وفي الأفعال نحو « جاء جاء زيد » وفي الحروف « نعم نعم فعلت كذا » وفي الجمل نحو قوله تعالى : ( كلا سوف يظفون ثم كلا سوف يظفون ) ولم يقل أحد إن اللفظ الأول أصل اللفظ الثاني ولا عكسه ، وإلا كان اللفظ أصلاً لنفسه أو لمرادفه ، وهذا مما لا يتصوره أحد .

وأما قولهم : « إنا وجدنا كثيراً من الأفعال ليس لها مصادر إلخ » فإن وجود هذه الأفعال - مع كونها فروعا عن المصادر كما نقول نحن معشر البصريين - لا غرابة فيه ، ولا يدل على أن الفعل أصل والمصدر فرع ، لأن الفرع قد يستعمل ويكثر استعماله ، ويهجر الأصل ويحمل فلا يكون له ذكر ، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً ، ولا الفرع عن كونه فرعاً ، فإننا نعلم أن الجمع فرع عن المفرد ، وكل من المجموع قد استعملت ولم يستعمل مفرداتها ، نحو أبابيل ، وعباديد ، وشمايط ، ومحاسن ، وملاحم ، فهذه جموع لم نجد في كلام العرب لواحد منها مفرداً ، ومن ذكر من التحفة لواحد منها مفرداً فإنما ذكره على قياس نظائره في الزنة ، ولم يذكره على أنه سمعه من العرب المنجج بكلامهم ، ولم يمنع وجود هذه الجموع من غير وجود مفردات لها من أن يظل المفرد أصلاً والجمع فرعاً عليه ، وأيضاً قد وجدنا مصادر لا أفعال لها مثل قولهم : ويحه ، وويه ، وويه ، وويه ، وأهلا ، وسهلا ، وأفة ، وتفة ، فما كان جواباً لكم على وجود هذه المصادر بدون أفعال فهو جواب لنا على تلك الأفعال من غير وجود مصادر لها .

وبعد ، فقد أطلت عليك في هذه المسألة ، ليكون هذا البحث تدريةً لك على المناقشة واستخراج الأدلة ورد ما ترى رده منها ، على أن يكون أخذك وردك راجعاً إلى دراسة دقيقة وتتبع للأدلة وإقرار الصحيح منها .

فصل : ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صيغة ، كـ « سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ » ، و « اشْتَمَلَ الصَّبَاءُ » ، و « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ الْأَمِيرِ الْأَمَّ » ، إذ الأصل « ضَرَبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ الْأَمَّ » فحذف الموصوف ثم المضاف ، أو ضميره نحو « عَبْدَ اللَّهِ أَظْنَعُ جَالِسًا » ونحو ( لَا أَعْدَبُهُ أَحَدًا )<sup>(١)</sup> ، أو إشارة إليه ، كـ « ضَرَبْتُهُ ذَلِكَ الضَّرْبَ » ، أو مرادف له نحو « شَنَنْتُهُ بُغْضًا » و « أَحْبَبْتُهُ مَقَّةً » و « فَرِحْتُ جَدًّا » وهو بالذال المعجمة مصدر جدل بالكسر ، أو مشارك له في مادته ، وهو ثلاثة أقسام : أَسْمُ مصدرٍ كما تقدم ، واسمُ عَيْنٍ ، ومصدرٌ لفعل آخر ، نحو ( وَاللَّهِ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا )<sup>(٢)</sup> ( وَتَبْتُلُ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا )<sup>(٣)</sup> ، والأصل إنباتًا وتببتلًا ، أو دالٌّ على نوع منه ، كـ « فَقَدَ الْقَرْفَصَاءُ » و « رَجَعَ الْقَهْقَرَى » ، أو دال على عدده ، كـ « ضَرَبْتُهُ عَشْرَ مَرَّاتٍ » ( فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً )<sup>(٤)</sup> ، أو على آله ، كـ « ضَرَبْتُهُ سَوَاطِلًا » أو « عَصًا » أو « كُلَّ » نحو ( فَلَا تَبْيُخُوا كُلَّ اللَّيْلِ )<sup>(٥)</sup> ، وقوله :

• بَطَلَانِ كُلِّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا •

أو « بعض » كـ « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

(١) من الآية ١١٥ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٧ من سورة نوح .

(٣) من الآية ٨ من سورة الزمل .

(٤) من الآية ٤ من سورة التور .

(٥) من الآية ١٢٩ من سورة النساء .

٢٤٦ — هذا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّقِيَيْنِ بَعْدَ مَا •

وهذا البيت يلبس إلى قيس بن الملوح ، المعروف بعجنون ليل ، من قصيدة له  
أولها قوله :

تَذَكَّرْتُ لَيْلِي وَالسَّيْنَ أَتْلُوَ الْيَا وَأَيَّامَ لَا تَخْشَى عَلَى الْلَهُوِ نَاهِيَا

اللمة : « الشبتين » الترقين الذين تباعد ما بينهما وتفرق اثنتاهما ، ومن  
الناس من يرويه « وقد يجمع الله الألفين » أى التعابين الذين يألف كل واحد  
منهما صاحبه ، والمشهور فى الرواية هو ما ذكرناه أولا .

المعنى : لست يئأس من لقاء ليل مع تباعد ديارنا وتشتت شملنا ، وبعد ما قام  
الوشاة بإقامة الحوارال بيننا ؛ فإن الله تعالى قادر على أن يجمع الشمل المشتت  
ويضم الآلاف الذين تباعد بينهم النوى ، بعد ما قتلوا من اللقاء ، وقطعوا الطامعة  
من التئاد .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب  
« يجمع » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « الله » فاعل يجمع مرفوع بالضممة  
الظاهرة « الشبتين » مفعول به يجمع منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مبنى « بعد  
ما » بعد : ظرف زمان متعلق يجمع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما : حرف مصدرى  
مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يظنان » فعل مضارع مرفوع بثبوت  
النون ، وألف الاثنين فاعله « كل » مفعول مطلق ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل  
مضاف و « الظن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وما المصدرية وما دخلت  
عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، والتقدير : بعد ظنهما كل الظن « أن »  
حرف توكيد مخفف من التثقل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسمه  
ضمير شأن محذوف ، وتقدير الكلام : أنه ( أى الحال والشأن ) « لا » نافية للجنس  
حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلاقيا » اسم لا النافية للجنس مبنى  
على الفتح فى محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، والتقدير : لا تلاقى  
لها ، والجملة من لا واسمها وخبرها فى محل رفع خبر أن ، وأن المؤكدة المخففة من  
التثنية وما دخلت سدت عليه مسد مفعولى ظن .

مسألة : المصدر المؤكّد لا يُتَنَّى ولا يُجْمَع باتفاق ، فلا يقال : ضَرَبْتَنِي ولا ضَرُوبًا ، لأنّه كَمَا وَعَسَل ، والمختوم بقاء الوحدة كضربة بمكسه باتفاق ، فيقال : ضَرَبْتَنِي وضَرَبَات ، لأنّه كتمرة وكلمة ، واخْتَلَفَ في التَّوْحِيدِ : فالشَّهْرُ الجَوَاز ، وظَاهِرُ مذهب سيويه المنع ، واختاره السَّوْغِيَّانُ <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « يظنان كل الظن » حيث نصب « كل » على أنه مفعول مطلق نائب عن المصدر ، وإنما نصب كل وبعض نيابة عن المصدر في المفعولية المطلقة إذا أضيف كل واحد منهما إلى المصدر كما في هذا البيت ، وكذا في قوله تعالى : ( فلا تَمِيلُوا كل الميل ) .

(١) أنت تعلم أن المصدر من قبيل اسم الجنس المهم كالماء والصل والتراب ، وأن اسم الجنس المهم يدل على القليل والكثير من ذلك الجنس ، بسبب كونه موضوعاً لحقيقة هذا الجنس ، والحقيقة تدل على الكثير والقليل ، فالماء مثلاً يدل على القطرة الواحدة من هذا الجنس ويدل على أكثر قدر يمكن أن تصوّره من الجنس ، ثم أنت تعلم أن الثنية معناها ضم شيء إلى مثله ، وأن الجمع معناه ضم شيئين أو أكثر إلى مثلها ، فإذا كان لفظ الماء يدل على ما لا زيادة عليه لمزيد من هذا الجنس فلأنك لو ثنيته لم يكن في الوجود فرد آخر تضمه إلى فرد حتى يصبح عندك اثنان .

وإذا علمت هذا فاعلم أن المصدر على نوعين ، أحدهما مبهم يدل على الحقيقة ، وهذا هو المصدر المؤكّد لعلمه ، نحو « ضربت ضرباً » وهذا النوع لا يثنى ولا يجمع لسببين ، الأول أن لفظه يدل على الحقيقة ، والحقيقة تدل على القليل والكثير ، فلا يمكن أن يوجد فرد لم يشمله لفظ ضرب حتى تضمه إليه فيصير عندك فردان تدل بعلامة الثنية عليهما ، كالذي قلناه في لفظ الماء ، والثاني أن لفظ المصدر في هذه الحالة بمنزلة تكرار الفعل ، ولذلك قلنا إنه مؤكّد له ، ولما كان الفعل لا يثنى ولا يجمع كان ما هو بمنزلة كذلك ، وهذا مما لا خلاف فيه .

والثاني من نوعي المصدر المختص ، وهو ضربان : مبين للعدد ، ومبين للنوع ، وإعما كان مختصاً في هذين الضربين لأنه دل على شيء زائد عما يدل عليه الفعل ، فأما البين =

فصل : انتفخوا على أنه يجوز للدليل - مقال أو حالي - حذف عامل المصدر غير المؤكد ، كأن يقال « مَا جَلَسْتَ » فتقول « بَلَى جُلُوسًا طَوِيلًا » ، أو « تَلَى جَلَسْتَيْنِ » وكقولك لِمَنْ قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ « قُدُومًا مُبَارَكًا » .

وأما المؤكد فزعم ابن مالك أنه لا يُحذفُ عامله ، لأنه إنما جِيءَ به لتقويته وتقرير معناه ، والحذفُ مُتَأَفٍّ لهما ، وَرَدَّه ابْنُهُ بأنه قد حُذِفَ<sup>(١)</sup> جوازًا في نحو « أَنْتَ سَيِّرًا » ووجوبًا في « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » وفي نحو « سَقِيًا وَرَعِيًا » .

وقد يُقَامُ المصدرُ مُقَامَ فِعْلِهِ فيمتنع ذكره معه ، وهو نوعان :  
( ١ ) مَا لَا قِلَّ لَهُ ، نحو « وَيَلِّ زَيْدٌ » و « وَيَمُحُّ »

للمدح فلا خلاف في أنه يجوز تثنيته وجمعه ، وأما البين للنوع فذهب سيويه إلى أنه لا يثنى ولا يجمع واختاره الشلوين ، وذهب ابن مالك إلى أنه يثنى ويجمع ، واستدل على ذلك بوروده في فصيح الكلام ، نحو قوله تعالى : ( وَنَظُنُّونَ بِاللِّغْظِ أَنْ يُكْفَرَ ) ونحو قول الشاعر :

ثَلَاثَةُ أَحْيَابٍ : فَحُبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تَمْلَاقٍ ، وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

وهذا الرأي هو الحري بالقبول ، لأن معنى كونه دالًا على النوع أن لفظه دال على فرد وأن له مثلاً أو أمثالا تضم إليه ، فليس ثمة ما يمنع من تثنيته أو جمعه .

( ١ ) إنما يحذف العامل في المصدر في الكلام الخبري حين يقع المصدر خبراً عن اسم ذات ، وإنما يكون حذفه جائزاً حينذاك إذا لم يكرر أو يحصر أو يقع بعد استفهام توبيخي ، فمثال ما حذف جوازاً « أَنْتَ سَيِّرًا » وقد ذكره المؤلف ، ومثال ما تكرر « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » ومثال ما حصر « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » وكان الحذف واجباً لأن تكرير المصدر والحصر قاما مقام العامل فكان التكرار أو الحصر عوضاً عنه ، وقد علم أنه لا يجمع بين العرض والمعرض منه ، ويحذف عامله وجوباً في الكلام الطلبي ، ومنه الدعاء ، ومثاله « سَقِيَا وَرَعِيَا » الذي ذكره المؤلف ، وسينص على كل ذلك قريباً .



٢٤٧ - \* بَلَّهَ الْأَكْفُ \* . . . . \*

فَيَذَرُ لَهُ عَامِلٌ مِنْ مَمْدَاهُ عَلَى حَدِّ « قَمَدْتُ جُلُوسًا » .

٢٤٧ - هذه قطعة من بيت من الكامل لسكيب بن مالك الصعالي ، من كلمة قولها في غزوة الخندق ، وهذا البيت يتأمله مع بيت سابق عليه :

نَصِلُ السُّيُوفَ إِذَا قَصْرُنَ يَحْطُونَا قَدَمًا وَنُلْحِقُهَا إِذَا لَمْ تَلْحَقِ  
تَذَرُ الْجُلُجِمَ ضَاحِيًا هَامَاتُهَا بَلَّهَ الْأَكْفُ كَأَنَّهَا لَمْ تَخْلُقِ

اللمعة : « تذر » أي : تترك ، و « الجلام » جمع جمجمة ، وهي عظم الرأس المشتعل على الدماغ ، و « ضاحيا » أي : بارزا للشمس ، و « الهامات » جمع هامة وهي الرأس و « بله » يكون اسم فعل بمعنى أترك فينتصب ما بعده ، ويكون مصدرا بمعنى الترك فيخفض ما بعده بإضافته إليه ، وبالنصب والحذف جميعا تروى هذه العبارة في البيت الذي ذكرناه .

الغنى : وصف سيوفهم بأنها شديدة الفتك بأعدائهم ، عظيمة النيل منهم ، وذكر أن السيوف تفصل رقابا كثيرة من رقاب أعدائهم فتتركها على أرض المعركة بارزة ظاهرة للشمس ، فأما الأكف التي تندرها سيوفهم - فيقول : لا تذكرها ، ولا تعرض للبحث عنها ؛ فإننا نعتبرها كأن لم تخلق ، وذلك لأنهم أكثرها من قطعها .

الإعراب : « تذر » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هي يعود إلى السيوف للذكورة في البيت السابق على بيت الشاهد « الجلام » مفعول به لتذر « ضاحيا » حال من الجلام منصوب بالفتحة الظاهرة « هاماتها » هامات : فاعل بضاع مرفوع بالضممة ، والضمير الذي لفتية السائد إلى الجلام مضاف إليه « بله » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : أترك بله الأكف ، وبه على هذا الوجه مصدر لا فعل له من لفظه ، وله فعل من معناه وهو ترك ، وكأنه قال : أترك تركا ، وبه مضاف و « الأكف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ويجوز أن يجعل بله اسم فعل أمر بمعنى أترك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، فيكون الأكف منصوبا على أنه مفعول به بله « كأنها » كان : حرف تشبيه =

(٢) وما له فِئْلٌ ، وهو نوعان : واقع في الطَّلَبِ ، وهو الوارد دُعَاءً ، كـ « سَفِيًّا ، وَرَعِيًّا ، وَجَذَعًا » ، أو أَسْرَأَ أو نَهِيًّا ، نحو « قِيَامًا لَا قُؤُودًا » ونحو ( فَضْرَبَ الرِّقَابَ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

• ٢٤٨ — • فَتَدَلَّأَ زُرَيْقُ لَسَالٍ تَدَلَّ الثَّمَالِبِ •

== ونصب ، وضمر القابلة العائد إلى الأكف اسم كان مبني على السكون في محل نصب « لم » حرف نهي وجزم وقلب « تخلق » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الأكف ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل رفع خبر كان .  
الشاهد فيه : قوله « به الأكف » قد رويت هذه العبارة بروايتين :

أحداها بجر الأكف ، وتخرج على أن به مصدر ليس له فعل من لفظه ، والأكف مجرور بإضافة هذا المصدر إليه ، على مثال قوله تعالى ( فضرِب الرقاب ) ولا فرق إلا أن « ضرب » له فعل من لفظه ، و « به » ليس له فعل من لفظه .

الرواية الثانية بنصب الأكف ، وتخرج على أن به اسم فعل أمر له فاعل هو ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والأكف مفعول به ، وانتصابه كانتصاب الكتاب في قولك « دونك الكتاب » وانتصاب أنفسكم في قوله جل ذكره ( عليكم أنفسكم ) .

ويتضح من هذا أن لبه استعمالين : أولهما أن تكون فيه مصدراً قيبر ما بعدها بالإضافة ، والثاني أن تكون اسم فعل أمر فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، ولهذا الكلام مزيد تفصيل يأتي في باب أسماء الأفعال إن شاء الله .

(١) من الآية ٤ من سورة محمد ( القتال ) .

٢٤٨ — لم أنف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف

هجز بيت من الطويل ، ونحن نذكر لك صدره مع بيت سابق عليه ، وذلك قوله :

يَمْرُؤُونَ بِالْذِّهْنِ خِفَافًا عَيَايُهُمْ وَبَرَجِينَ مِنْ دَارِينَ بِجَرِّ الْخَفَائِبِ  
عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَتَدَلَّأَ . . . . . الخ

اللقبة : « الذهنا » اسم موضع ، وأصله بمدود قصره ، وكذلك « دارين » اسم موضع مشهور بالمسك ، ويقال : مسك دارى ، و « اليباب » جمع عيبة ، وهي ما يجعل ==

فيه للسافر متاعه «بحر» ضم الباء وسكون الجيم - جمع بحراء، وهي صفة من البحر، والبحراء: للتلعة، وإضافة بحر إلى الحقائق من إضافة الصفة للموصوف، يريد امتدادها، و«الحقائق» جمع حقيقة وهي المية، و«ندلا» مصدر ندل المال، إذا خطفه بسرعة، و«زريق» اسم رجل:

الإعراب: «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حين» بـ «ي» بالفتح وبالجر؛ فعل رواية الجر هو مجرور على علامة جره الكسرة الظاهرة. وعلى رواية الفتح هو مبني على الفتح في محل جر على، والجار والمجرور متعلق بقوله يرون في البيت السابق «ألمى» فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألب لا محل له من الإعراب «الناس» مفعول به لألمى، منصوب بالفتحة الظاهرة «جل» فاعل ألمى، مرفوع بالضممة الظاهرة، وجل مضاف وأمور من «أمورهم» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف وضمير القاتنين السائد إلى الناس مضاف إليه، وجملة ألمى وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها «ندلا» مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وتقدير الكلام: فاندل ندلا «زريق» منادى بمحرف نداء محذوف، والتقدير: يا زريق «للال» مفعول به لندلا «ندل» مفعول مطلق مبين لنوع يقع بدلا من قوله ندلا السابق، وهو مضاف و«التعالب» مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، ورجع الدنو شري أن قوله «ندل التعالب» نعت لندلا السابق، قال: ولا يضر كونه معرفة وندلا السابق نكرة؛ لأنه على حذف مضاف والتقدير: مثل ندل التعالب، ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة، وقال بعضهم: إن للعرف بأل الجلسية وقع صفة للنكرة، وجعل هذا منه، ونحن لا نقر ذلك.

الشاهد فيه: قوله «ندلا زريق للال» فإن في هذه البارة مصدراً قائماً مقام فعله - وهو قوله «ندلا» - وهو واقع في الطلب؛ لأن المقصود به معنى اندل: أي اخطف، وقد ذهب ابن مالك إلى أن المصدر القائم مقام فعل الأمر ينتصب بفعل محذوف وجوباً من غير تفرقة بين أن يكون هذا المصدر مكرراً أو محصوراً أو واقفاً بعد استتمام توبيخه وألا يكون كذلك، وقد ناقشه في هذا الإطلاق جماعة من النحاة تبعاً لابن عصفور الذي قيد الوجوب بما ذكره للألف هنا، فتدبر ذلك.

كذا أطلق ابن مالك ، وخَصَّ ابنُ عصفورِ الوجوبَ بال تكرار ، كقوله :

٢٤٩ — • فَصَبْرًا فِي جَمَالِ اللَّوْتِ صَبْرًا •

٢٤٩ — هذا الشاهد من كلام أبي تمام قطري بن السجاء الخارجي الحميري

وما ذكره للؤلؤف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• فَمَا تَبِيلُ الْخُلُودِ بِمُسْتَطَاعِ •

وأول القطعة التي منها هذا البيت قوله :

أَقُولُ لَمَّا وَقَدْ طَارَتْ شَعَاعًا مِنَ الْأَبْطَالِ : وَيَحْكُ لَنْ تُرَاعِي

فَإِنَّكَ لَوْ سَأَلْتَ بَقَاءَ يَوْمٍ عَلَى الْأَجَلِ لَلْقَدَرِ لَكَ لَمْ تُطَاعِي

اللقطة : « أقول لها » الضمير للوثة راجع إلى النفس وإن لم يكن قد جرى ذكرها ؛ لأنها مفهومة من سياق الكلام « طارت شعاعا » بفتح الشين ، بزنة سحاب — للترقق ، وقد ضرب هذا مثلا ، وللراد البالغة في الجزع والفرع والروع « لن تراعي » يروي في مكانه « لا تراعي » بلا الناهية ، وللعني لا يخاف ولا تنزعج « جمال اللوت » للراد به مكان المركبة التي يجول فيه الفرسان ويعدو فيه بعضهم على بعض بما يكون سببا للوثة « الخلود » البقاء المستمر الذي لا انقطاع له .

الإعراب : « صبرا » مفعول مطلق معمول لفعل مخوف وجوبا ، والتقدير : اصبري صبرا ، وهو منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « في جمال » جار ومجرور متعلق بقوله صبرا ، وجمال مضاف و « اللوت » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبرا » توكيد للصدر السابق « لما » الفاء حرف دال على التفرع ، وما : نافية « تبيل » مبتدأ ، أو اسم ما ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الخلود » مضاف إليه « بمسْتَطَاعِ » الباء حرف جر زائد ، ومستطاع : خبر للمبتدأ أو خبر ما إن جعلتها عاملة ، مرفوع على الأول بضمة مقدرة على آخره ، ومنصوب على الثاني بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. الشاهد فيه : قوله « صبرا في جمال اللوت صبرا » فإن هذه العبارة مشتقة على مصدر قائم مقام فعل الأمر — وهو قوله « صبرا » الذي يراد منه معنى اصبري — وقد تكرر هذا المصدر في هذه العبارة كما هو ظاهر ، وهذا مما أجمع العلماء فيه على أن =

أو مقروناً باستفهام تَوْبِيخِيَّةٍ، نحو « أَتَوَانِيَا وَقَدْ جَدَّ قُرْنَاؤُكَ؟ » وقوله :  
 \* أَلُوْمَا لَا أَبَاكَ وَاعْتَزَابَا ؟ \*

== عامل هذا للصدر واجب الحذف ؛ فلا يجوز ذكره بحال من الأحوال ، لأن ابن  
 عسوز ومن هذا حذوه جعلوا وجوب الحذف قاصرا على اللرضع الذى يتكرر فيه  
 الصدر أو يكون عسورا أو يقع قبله حرف استفهام مقصود به التوبيخ ، وغير هذا  
 الطريق يذهب إلى أنه متى كان للصدر واقعا موقع فعل الأمر وجب حذف عامله بدون  
 قيد ؛ فهذا للصدر واقع موقع فعل الأمر ، ومشتمل على أحد القيود التى قيد بها من  
 قيد وجوب الحذف ؛ فيكون الحذف فى هذا البيت واجبا بالإجماع ، وهذا فى غاية  
 الظهور إن شاء الله .

٢٥٠ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الخطفى، يهجو خالد بن يزيد  
 الكندى ، وهذا الذى ذكره للؤلؤف هجى بيت من الوافر ، وصدره :

\* أَحْبَلَا حَلًّا فِي شُعْمِي غَرِيًّا \*

الفتة : الهزمة من قرأ « أعبدا » للنداء ، و « شعبي » بضم فتح وآخره ألف  
 مقصوره جبال منيعة متدانية ، تقع من ضربة على قريب من ثمانية أميال ، وقيل : هى  
 جبل أسود وفيه شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة ، وقال البكرى : شعبي  
 جبال متشعبة فلذلك سميت شعبي « ألوما » اللؤم — بالفهم — ضد الكرم ، وهو  
 فعل من الأفعال الحسية الدنيئة وفعله من باب ضده وهو كرم « لا أباك » هذه  
 عبارة تستعمل فى القم بأن يراد أنه مجهول النسب كما هو المراد هنا ، وقد يراد بها  
 المسح بأن يراد نفي نظير المدوح بنى أبيه ، وقد تستعمل هذه العبارة فى معنى التعجب  
 كما فى « لله دره ! » وقد تستعمل فى الحث على الجدة والتشهير ؛ لأن من له أب  
 يشكل عليه فى شؤون كلبها عادة .

الإعراب : « أعبدا » الهزمة للنداء ، عبدا : متادى شبيه بالضاف لكونه  
 موصوفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حل » فعل ماض مبني على الفتح لاعل له من  
 الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة الفعل وفاعله فى محل  
 نصب صفة لعبدا « فى شعبي » جار ومجرور متعلق بمحل « غريبا » حال من فاعل حل  
 « ألوما » الهزمة للاستفهام التوبيخى ، لوما : مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا ، ==

وواقع في الخبر ، وذلك في مسائل :

إحداها : مصادرُ مَسْمُوعَةٍ كَثُرَ استعمالُها ، ودَلَّتِ القرآنُ على عاملها ، كقولهم عند تذكر نعمة وشدة : « حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا » و « صَبْرًا لَا جَزَعًا » وعند ظهور أمر مُتَجَبٍّ « حَبْجًا » وعند خطاب تَرْغِيٍّ عنه أو مفضوب عليه « أَفْئَلُهُ وَكَرَامَتُهُ وَسَرَّةٌ » و « لَا أَفْسَلُهُ وَلَا كَيْدًا وَلَا حَمًّا » .

الثانية : أن يكون تفصيلا لعاقبة ما قبله ، نحو ( فَتَذَكُّوا الْوَعْدَ فَإِنَّمَا مِنَّا بِعَدُوٍّ وَإِنَّا فِدَاءٌ )<sup>(١)</sup> .

الثالثة : أن يكون مكرراً ، أو محصوراً ، أو مُسْتَفْتَهَمًا عنه ، وعامله خَبَرٌ عن اسم عين ، نحو « أَنْتَ سَيِّرًا سَيِّرًا » و « مَا أَنْتَ إِلَّا سَيِّرًا » و « إِنَّمَا أَنْتَ سَيِّرُ الْبَرِيدِ » و « أَنْتَ سَيِّرًا ؟ » .

الرابعة : أن يكون مؤكداً لنفسه أو لغيره ؛ فالأول الواقع بعد جملة هي

== وتقدير الكلام : أعلِّمُ لؤمًا « لا » نافية للجلس « أبا » اسم لا منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأية من الأسماء الستة « لك » اللام زائدة لتأكيد الإضافة ، وكاف الخطاب في محل جر بإضافة « أبا » إليها « واغترابا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل له ، اغترابا : منصوب على أنه مفعول مطلق عامله محذوف ، والتقدير ، وتغترب اغترابا ، وجملة الفعل المحذوف معطوفة على جملة لؤمًا .

الشاهد فيه : قوله « لؤمًا واغترابا » قد اشتملت هذه الصيغة على مصدر واقع بعد همزة استفهام دالة على التوبيخ ، والعامل في هذا المصدر محذوف وجوبا عند جميع العلماء ، على نحو ما بيناه في شرح الشاهد السابق ، ونظيره قول المعجَّز :

أَطْرَبًا وَأَنْتَ قِنْسَرِي وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَّارِي ؟

(١) من الآية ٤ من سورة محمد ( القتال ) .

نَصٌّ في معناه ، نحو « لَهُ عَلَى أَلْفٍ عُرْفًا » أى : اعترافًا ، والثانى : الواقع  
بمدح جملة تحتل معناه وَغَيْرُهُ ، نحو « زَيْدٌ ابْنِي حَقًّا » و « هَذَا زَيْدٌ الْخَلْقُ  
لَا الْبَاطِلُ » و « لَا أَفْعَلُ كَذًّا الْبَقَّةَ »<sup>(١)</sup> .

الخامسة : أن يكون فعلاً عِلَاجِيًّا تشبيهيًّا ، بمدح جملة مشتملة عليه وعلى  
صاحبه ، كـ « مَرَزَتْ [زَيْدًا] فَإِذَا لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ ، وَبُكَاءُ بُكَاءِ ذَاتِ  
دَاهِيَةٍ »<sup>(٢)</sup> .

ويجب الرفع فى نحو « لَهُ ذِكَا ذِكَا ذِكَا الْحُكَمَاءِ » لأنه معنوى لا عِلَاجِيٌّ ،  
وفى نحو « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ » لعدم تَقَدُّمِ جملة ، وفى نحو « فَإِذَا فى الدَّارِ  
صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » ونحو « فَإِذَا عَلَيْهِ نَوْحُ نَوْحِ الْحَمَامِ » لعدم تَقَدُّمِ  
صاحبه ، وربما نصب نحو هذين ، لكن على الحال .  
تنبيه : مثل « لَهُ صَوْتُ صَوْتِ حِمَارٍ » قوله :

(١) إنما كانت جملة « لَهُ عَلَى أَلْفٍ » نَصًّا فى المعنى الذى يدل عليه المصدر الواقع  
بعدها - وهو قوله « عَرَفَا » - لأن مدلول هذه الجملة اعتراف المتكلم بها على أن المحدث  
عنه له عليه ألف ، ومعنى قوله عَرَفَا اعتراف ، فكان مدلول الجملة هو مدلول المصدر .  
وإنما كانت جملة « زَيْدٌ ابْنِي » تحتل معنى المصدر الذى هو قول القائل « حَقًّا »  
وتحتل غيره ، لأن قوله « أَنْتَ ابْنِي » تحتل أن يكون المخاطب ابن المتكلم حقيقة ،  
كما تحتل أن المتكلم يريد أن المخاطب مثل ابن المتكلم فى عطفه عليه وحده على  
إصال الخبر إليه ، فإذا قال حَقًّا قد أكد أحد المعنيين اللذين تدل عليهما الجملة .

(٢) ويجوز فى هذين التالين - مع استيفاء كل الشروط التى ذكرها المؤلف -  
كغيره من النحاة - الرفع ، على أن المصدر الثانى يدل من المصدر الأول ، أو على أن  
الثانى نعت للأول ، لأنه تخصص بإضافته إلى ما جده .

٢٥١ — مَا إِنْ يَمَسُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنَكِبٌ  
مِنْهُ وَحَرْفُ السَّاقِ ، طَىَّ الْمَحْمَلُ  
لَأَنْ مَا قَبْلَهُ بِمَنْزِلَةِ «لَهُ طَىَّ» ، قَالَ سَيَبَوِيه .

\*\*\*

٢٥١ — هذا الشاهد من كلام أبي كبير — عامر بن الحليس — الهذلي ، يصف تأبط شرا ابن امرأته .

اللفظة : « ما إن يمس » إن : حرف زائد لتأكيد النفي ، وزيادتها تبطل عمل ما النافية في لنة من يعملها ، وهم أهل الحجاز ، فأما بنو تميم فإنهم يملأونها بكل حال « المحمل » هو حاملة السيف ، شبه ضموه به .

المعنى : إن هذا الفتي مضمّر قد بلغ به التضخيم إلى حد أن بطنه لا يصل إلى الأرض إذا اضطجع ، وإنما يمس الأرض منه منكبته وحرف ساقه ، ومعنى قوله : « طىَّ المحمل » أنه مدمج الخلق كطىَّ المحمل ، وأن له تحافيا كتجافى المحمل ، وهو علاقة السيف .

الإعراب : « ما » نافية ، و « إن » زائدة « يمس » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الأرض » مفعول به ليس تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « إلا » أداة حصر ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منكب » فاعل يمس مرفوع بالضمة الظاهرة « منه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة لمنكب « وحرف » الواو حرف عطف ، حرف : معطوف على منكب ، وحرف مضاف و « الساق » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « طىَّ المحمل » مركب إضافي منصوب على أنه مصدر تشبهي على ما قرره سيبويه ، وذكره للؤلؤف عنه .

الشاهد فيه : قوله « طىَّ المحمل » فإنه مصدر نصب بفعل محذوف وجوبا مثل ذلك الفعل المحذوف في قولهم : له صوت صوت حمار .

فإن قلت : فكيف حملت هذا البيت على هذا التال وجلتم شأنهما واحدا ، مع أنكم تقرررون أن ضابط هذا التال أن تقدم على الصدر جملة بشروط عيتموها ، وأنا لا أبجد في هذا البيت جملة سبقت هذا المصدر قد اجتمعت فيها هذه الشروط ؟ =



هذا باب المفعول له

وُيُسَى المفعول لأجله ، ومن أجله ، ومثاله « جِئْتُ رَغْبَةً فِيكَ »<sup>(١)</sup>.

وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور :

(١) كونه مَعْدَرًا ، فلا يجوز « جِئْتُكَ السَّمَنَ وَالْعَسَلَ » قاله الجمهور ، وأجاز بونس « أَمَا التَّعْيِيدَ فَذُو عَيْبٍ » بمعنى مهما بُذِرَ شخص لأجل العيب فالذكر ذو عيب ، وأنكره سيويه .

(٢) وكونه<sup>(٢)</sup> قلبياً كالرَّغْبَةِ ، فلا يجوز « جِئْتُكَ قِرَاءَةَ الْإِلْمِ » ولا « قَتَلًا لِلْكَافِر » قاله ابنُ أَعْلَبَازَ وغيره ، وأجاز الفارسي « جِئْتُكَ ضَرْبَ زَبْدٍ » أي : لتضرب زيدا .

(٣) وكونه عِلَّةً : عَرَضًا كان كَرَغْبَةٍ ، أو غيرَ عَرَضٍ ، كـ « قَعَدَ عَنِ الْحَرْبِ جُبْنًا » .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : إن هذا المصدر في هذا البيت — وإن لم يتقدم عليه في ظاهر الأمر جملة مستقلة لما ذكره المؤلف من الشروط — بمنزلة ما تقدم فيه ذلك ، والسري هذا أن السلام السابق على المصدر يدل على المعنى الذي يدل عليه هذه الجملة ؛ لأن الشاعر لما قال : « إن هذا القلام إذا نام على الأرض تهاوى جسمه كله عنها إلا منكبه وحرف ساقه » صار كأنه قد قال : إن له طيا وضجورا .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف للمفعول لأجله ، وقد ذكر غيره تعريفه بقوله : « هو المصدر القلبى الذى يذكر لبيان ما فعل الفعل لأجله » ، وقد أكتفى المؤلف بذكر هذه القيود على أنها شروط لتحقيق المعنى الذى يصح أن يطلق عليه اسم للمفعول لأجله ، والخطب في ذلك سهل .

(٢) المراد بكونه قلبياً أنه من أفعال النفس الباطنة كالرغبة ، وليس من أفعال الحواس الظاهرة كالضرب والقتل والقراءة والتحديث والكسب والركل .

(٤) واتحاده بالملل به وقتاً ، فلا يجوز « نَاهَيْتُ السَّفَرَ » ، قاله الأعلم والمتأخرون .

(٥) واتحاده بالملل به فاعلاً ، فلا يجوز « جِئْتُكَ بِحَبَّتِكَ إِبَائِي » ، قاله المتأخرون أيضاً ، وخالفهم ابن خروف .

ومضى فَقَدَ اللَّيْلُ شرطاً منها وَجِبَ - عند من اعتبر ذلك الشرط - أن يُجَرَّ بحرف التعليل ، ففقد الأول ، نحو ( وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ )<sup>(١)</sup> ، والثاني نحو ( وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ )<sup>(٢)</sup> بخلاف ( خَشْيَةً إِمْلَاقٍ )<sup>(٣)</sup> ، والرابع<sup>(٤)</sup> نحو :  
 \* فَحِثُّتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا \* ٢٥٢

(١) من الآية ١٠ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٣١ من سورة الإسراء .

(٤) الشرط الثالث هو كونه علة ، ولم يحتج المؤلف لإخراج محترزه لأمرين : الأول أنه جعل فرض الكلام فيها لو فقد اللعل أحد الشروط ، والثاني أن غير اللعل نحو « قتلته صبرا » ينصب على أنه مفعول مطلق ، ولا يجوز جره بحرف جر ؛ فليس من هذا الباب على الإطلاق .

٢٥٢ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی من مقطعه المشهورة ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من الطويل ، ومجزؤه قوله :

\* لَدَى السَّيْرِ إِلَّا لَيْسَةً لِلتَّغَصُّلِ \*

اللفظة : « نضت » - بالضاد المعجمة مخففة ومشددة - خلعت ، ولبسه للتغصّل :

ما تلبسه وقت النوم من نحو قيس وإزار .

الإعراب : « جئت » جاء : فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « نضت » نض : فعل ماض ، والتاء حرف دال على =

وَالْعَلَامِ نَحْوُ :

— ٢٥٣ — • وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِ الْهَيْزَةِ •

تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تخديره هي «نوم» جار ومجرور متعلق بنفس «ثيابها» ثياب : مفعول به نفس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وثياب مضاف وضمير التانيئة مضاف إليه ، وجملة الفعل للماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال «لدى» ظرف مكان متعلق بنفس منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف و «الستر» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «إلا» حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لبسة» منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولبسة مضاف و «للتفضل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «نوم» فإن النوم على الخلع الثياب إلا أنه متأخر عنه ؛ فلو كان جره بالحرف .

٢٥٣ — هذا الشاهد من كلام أبي صخر الهذلي ، والذي ذكره المؤلف من الشاهد صدر بيت من الطويل ، ومجمله قوله :

• كَمَا انْتَفَضَ الْمُصْفُورُ بِلَاءِ الْقَطْرِ •

اللفظة : «تعروني» تنزل بي ، تقول : عرا فلان فلانا يبروه ، وعرا فلانا الأمر الفلاني يبروه ، إذا نزل به «هزة» أراد بها الرعدة والانتفاضة التي تعرو الإنسان عند البرد أو عند حدوث أمر لم يكن يتوقعه «انتفض الصفور» ارتعد وارتفع «القطر» المطر .

الإعراب : «إني» إن : حرف توكيد ونصب ، وياء للتكلم اسم مبني على السكون في محل نصب «لتعروني» اللام لام الابتداء ، وتعرو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وياء للتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب «هزة» فاعل تعرو ، مرفوع بالفتحة الظاهرة ، والهاء من تعرو وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن «لذكراك» اللام حرف جر ، =

وقد اتفق الاتحادان في (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ) <sup>(١)</sup> .  
ويجوز جرُّه للتوفى لشروط : بكثرة إن كان بأل ، وبقلة إن كان مجرداً ،  
وشاهدُ التليلِ فيهما قوله :

— ٢٥٤ — \* لَا أَقْعُدُ الْجُنَيْنَ عَنِ الْمَيْجَاهِ \*

= ذكرى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر ،  
والجار والمجرور متعلق بـ « كَا » الكاف حرف جر ، وما : حرف مصدري  
« انتفض » فعل ماضٍ « الصفور » فاعل انتفض مرفوع بالضممة الظاهرة ، وما مع  
ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمسندوف  
يقع صفة لمزة ، أى مزة كاتبة مثل انتفاض الصفور إلخ « بلله » بلل : فعل ماضٍ ،  
والهاء مفعول به ، وحى تأتدة على الصفور « القطر » فاعل بلل ، والجملة من بلل  
وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من الصفور أو في محل رفع صفة للصفور ؛ لأنه  
اسم محلي بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « قد كراك » فإنه علة لعرو المزة ، أى طروها عليه ، ولكن  
فاعل العرو هو المزة ، وفاعل الذكرى هو التكلم ، فلما اختلف الفاعل جر الاسم  
الدال على العلة باللام .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء .

٢٥٤ — لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى ذكره  
للؤلف صدر بيت من الرجز ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ \*

الآفة : « لا أتعذ » تقول : قد فلان عن الحرب ، وقد فلان عن التكلم ،  
تريد أنه تأخر عنها ونسكل ، وقد سموا فرقة من الخوارج « قعدية » لأنهم رأوا ألا  
يجاربوا أعداءهم ، وانظر إلى قول الشاعر :

= وَكَأَنِّي وَمَا أَزَيْنُ مِنْهَا قَعْدِي يُزَيْنُ التَّحَكِيمَا =

وقوله :

• مَنَ أَسْكَمَ لِرَغْبَةٍ فَيَكْمُ جُبِزَ • - ٢٥٥ -

= « الجبن » ضعف القلب في هية وفزع وخوف ، وتقول : جبن فلان يجبن - على مثال ظرف ينظرف - « الهيجاء » هي الحرب ، وتمدكاهنا ، وتقصر كما في قول لبيد بن ربيعة :

• يَا رَبُّ هَيِّجَا هِيَ خَيْرٌ مِن دَعَا •

« توالى » تاجت « زمر » بضم الزاي وفتح الميم - جمع زمرة ، وهي الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفعاله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بالجبن أو متعلق بأقعد « ولو » الواو حرف عطف ، وللعلوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوالى زمر الأعداء ولو توالى - إلخ ، لو : حرف شرط غير جازم « توالى » توالى : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « زمر » فاعل توالى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأعداء » مضاف إليه ، وجواب لو محذوف ، والتقدير : لو توالى زمر الأعداء فإنى لا أقعد عن الهيجاء .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » فإنه مصدر واقع مفعولا لأجله ، وقد نصبه مع كونه مقرونا بأل ، وهذا قليل ، والكثير فيه أن يكون مجرورا بحرف جر دال على التعليل .

٢٥٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وجمده :

• وَمَنْ تَكُونُوا فَاصْرِيدَ يَلْتَصِرُ •

اللفظة : « أسكَم » قصدكم ، تقول : أم فلان فلانا يؤمه أما - مثل رده يردمودا - وأمه تأميا ، وتأمه تأميا ، تريد أنه قصد « لرغبة » الرغبة : الإرادة ، تقول : رغب فلان في كذا ، ورغبه ، وارغب فيه ، إذا أراده ، وتقول : رغب عنه ، إذا =

وَيَسْتَوِيَانِ فِي الْمُضَافِ ، نَحْوُ ( يُتَّفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ أَبْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> ،  
وَنَحْوُ ( وَإِنْ مِنْهَا لَكَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup> ، قِيلَ : وَمِثْلُهُ ( لِإِبْلَافٍ

== كَرِهَهُ وَلَمْ يَرِدْ ، وَهَذَا أَحَدُ الْأَهْوَالِ الَّتِي يَتَغَيَّرُ مَعْنَاهَا بِتَغْيِيرِ الْجَارِ الَّتِي يُتَلَقَّى بِهَا  
« جَبَر » تَقُولُ : جَبَرُ فُلَانٍ فَلَانًا يَجْبِرُهُ جَبْرًا - عَلَى وَزَانِ نَصَرَهُ يَنْصُرُهُ نَصْرًا - إِذَا  
أَغْنَاهُ مِنْ قَرَرٍ أَوْ أَصْلَحَ عَظْمَهُ مِنْ كَسَرٍ « نَاصِرِيَّة » جَمْعُ نَاصِرٍ جَمْعُ السَّلَامَةِ ،  
وَالنَّاصِرُ : الْمَعِينُ .

الإعراب : « مِنْ » اسم شرط جازم يجزم فضلين ، وهو مبتدأ مبني على السكون  
في محل رفع « أَمْسِكْ » أم : فعل ماضٍ فعل الشرط ، مبني على الفتح في محل جزم ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وضمير المخاطب  
مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، والميم علامة الجمع « لِرَغْبَةٍ » جار ومجرور  
متعلق بأم « فَيَسْكُمُ » جار ومجرور متعلق بـ رغبة ، أو بحذوف صفة لرغبة « جَبَر »  
فعل ماضٍ مبني للمجهول جواب الشرط مبني على الفتح في محل جزم ، وسكن لأجل  
الوقف « وَمِنْ » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
مِنْ : اسم شرط جازم يجزم فضلين ، وهو مبتدأ مبني على السكون في محل رفع  
« تَكُونُوا » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بحذف النون ، وواو الجماعة اسمه  
مبني على السكون في محل رفع « نَاصِرِيَّة » خبر تَكُونُوا منصوب بإلياء نيابة عن  
الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وضمير التثنية مضاف إليه « يَنْصُرُ » فعل مضارع جواب  
الشرط ، مجزوم وعلامة جزمه السكون ، وجعلنا الشرط والجواب في الباريين في  
محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط في كل واحدة منهما .

الشاهد فيه : قوله « لِرَغْبَةٍ » فإنه مصدر قلبي واقع مفعولاً لأجله ، وقد جره  
بحرف التعليل وهو اللام مع كونه مجرداً من « أَلِ » ومن الإضافة ، وجر ما كان من  
هذا القليل قليل ، والكثير أن يكون منصوباً .

(١) من الآية ٢٦٥ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٧٤ من سورة البقرة .

قُرَيْشٍ<sup>(١)</sup>، أى : فأيامبدوا ربّ هذا البيت لإيلافهم الرحلتين ، والحرفُ في هذه الآية واجبٌ عند من أشتراط اتحاد الزمان .

\*\*\*

هذا باب للمفعول فيه ، وهو السمي ظرفاً

الظرف : ما ضُمِّنَ معنى « في » باطرادٍ : من اسمٍ وقتٍ ، أو اسمٍ مكانٍ ، أو اسمٍ عَرَضَتْ دلالته على أحدهما ، أو جاري مجراه .  
فالمكان والزمان ، كـ « اَمْسَكْتُ هُنَا أَرْضَنَا » .

والذى عَرَضَتْ دلالته على أحدهما أربعة : أسماء السدِّ للميزة بهما ، كـ « سِرْتُ عِشْرِينَ يَوْمًا ، فَلَايِنَّ قَرَسَخًا » ، وما أفيد به كلية أحدهما أو جزئية ، كـ « سِرْتُ بِجَمِيعِ الْيَوْمِ ، بِجَمِيعِ الْقَرَسَخِ » أو « كُلُّ الْيَوْمِ كُلُّ الْقَرَسَخِ » ، أو « بِنِصْفِ الْيَوْمِ ، بِنِصْفِ الْقَرَسَخِ » ، أو « نِصْفَ الْيَوْمِ ، نِصْفَ الْقَرَسَخِ » .

وما كان صفة لأحدهما ، كـ « جَلَسْتُ طَوِيلًا مِنَ الدَّهْرِ شَرْقِي الدَّارِ » .

وما كان مخفوضاً بإضافة أحدهما ثم أنيبَ عنه بعد حذفه .

والنائب في هذا النائب أن يكون مضدراً ، وفي اللُتُوب عنه أن يكون زماناً ، ولا بدُّ من كونه مُعَيَّنًا لوقتٍ أو لمقدارٍ ، نحو « جِئْتُكَ صَلَاةَ الصُّبْرِ » أو « قُدُومِ الْخُلُجِ » ، و « أَنْتَظِرُكَ حَلَبَ نَاقَةٍ » أو « نَحَرَ جَزُورٍ » .

وقد يكون النائبُ اسمَ عينٍ ، نحو « لَا أَسْأَلُهُ الْقَارِظِينَ »<sup>(٢)</sup> ، والأصلُ

(١) من الآية ١ من سورة قريش .

(٢) القارظان : متى قارظ ، وأصله اسم فاعل فعله قرظه يقرظه قرظاً - بوزن ضربه يضربه ضرباً - وأصل القارظ الذى يجتثى القرظ - بفتح القاف والراء جميعاً - وهو ورق شجر يدبغ به الجلد ، ثم أطلق « القارظان » على رجلين من عزة خرجت

« مُدَّةٌ غَيْبَةٍ الْقَارِظَيْنِ » .

وقد يكون المذهب عنه مكاناً ، نحو « جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكان قُرْبِهِ .  
والجارى مجرى أحدهما : ألقاظٌ مسموعةٌ تَوْسَعُوا فِيهَا فَنَصَبُوهَا عَلَى تَضْمِينٍ  
معنى « فى » كقولهم : « أَحَقًّا أَنْتَ ذَاهِبٌ » والأصل أُنِى حَقٌّ ، وقد نطقوا  
بذلك ، قال :

— ٢٥٦ — \* أُنِى الْحَقُّ أَنَّ مُزَمَّ بِكَ هَائِمٌ \*

= كل واحد منهما يجتنى القرض فلم يعد ، فضرب العرب بهما المثل للأمر المأبوس منه ،  
انظر إلى قول أبى ذؤيب الهذلى :

فَتِلْكَ الَّتِي لَا يَبْرَحُ الْقَلْبُ حُبَّهَا      وَلَا ذِكْرُهَا مَا أَرْزَمَتْ أُمُّ حَائِلٍ  
وَحَقِّي بِرُؤُوبِ الْقَارِظَانِ كِلَاهُمَا      وَيُنْشَرُ فِي الْقَتْلِ كَلِمَتُ إِيَّانِلٍ

(أرزمته : حنت وصوتت ، وأم حائل : الناقة ذات الولد ، وهى لا تترك الحنين  
على ولدها ، وكليب بن ربيعة الذى قتله جساس بن مرة فقامت بسبب مقتله حرب  
السوس ، وهو لا يعود إلى الحياة بعد مقتله ، ضرب لسوام حبه وذكره إياها ثلاثة  
أمثال ، الأول حنين الناقة على ولدها ، والثانى دوام غيبة كليب ، والثالث دوام غيبة  
القارظين ) وقد ضرب المثل بأحدهما بشر بن أبى خازم فى قوله :

فَرَجَبِي أَنْخَسِرَ وَأَنْتَظِرِي إِيَّائِي      إِذَا مَا الْقَارِظُ الْعَزَى أَبَا

قال ابن سيده : « ولا آتيك القارظ العزى ، أى لا آتيك ما غاب القارظ  
العزى ، فأقام القارظ العزى مقام الدهر ، ونصبه على الظرف ، وهذا اتساع ، وله  
نظائر » اهـ .

٢٥٦ — هذا الشاهد من كلام فائِد بن النذر القشيري ، والذى ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَأَنْتَ لَا خَلٌّ هَوَاكَ وَلَا خَرٌّ \*

اللفظ : « أُنِى الْحَقُّ » هذا الاستعمال يدل على أن « حقا » وإن كان أصلها مصدر

« حق الشيء » إذا ثبت — قد استعمل ظرفاً ؟ بدليل دخول « فى » التى يكون =



== الظرف على معناها <sup>١</sup> . ولك في «أن» المؤكدة الواقعة بعدها مذهبان : أحدهما أن تجعلها هي ومفعولها في تأويل مصدر فاعل بالظرف أو بالجار والمجرور لاعتاده على الاستفهام ، وهذا أحد وجهين جائزين عند سيويه والأخفش والكوفيين ، والثاني : أن تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، وأن ومفعولها في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، وهذا مذهب الخليل بن أحمد ، وهو الوجه الثاني عند سيويه ، ونظيره أن تقول : أغدا الرحيل ، أو تقول : أبعد غد لهاؤنا ، وسيأتي لهذا الكلام مزيد إيضاح في بيان الاستشهاد في البيت .

الإعراب : « أفى الحق » الهزمة للاستفهام ، في الحق : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « أفى » أن : حرف توكيد ونصب ، وإياه للتكلم اسمه « مفرم » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بمفرم « هائم » خبر ثان لأن ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع مبتدأ مؤخر ، على مذهب الخليل الذي يبينه في لغة البيت وعلى أحد وجهين من وجوه الإعراب جائزين في هذا التركيب « وأئك » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطبة اسمه « لا » نافية « خل » خبر أن « لدى » لدى : ظرف متعلق بمحذوف صفة لخل ، وإياه للتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، ولا : زائدة لتأكيد النفي « خر » معطوف على خل ، وأن وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع معطوف على المصدر للنسب من أن للؤكد السابقة .

الشاهد فيه : اعلم أن بيان الاستشهاد بهذا البيت يستدعي أن تقدم لك إيضاح مسألة حاصلها أنه قد ورد عن العرب نحو قولك « أحمأ أنك فعلت كذا » : فمن ذلك قول ابن الدميني :

أَحْمَأَ عِبَادَ اللَّهِ أَنْ أَشْتُ صَادِرًا وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ

وقول النابغة الجعدي :

أَلَا أَبْلِغُ بَنِي خَلْفِ رَسُولٍ أَحْمَأَ أَنْ أَخْطَلَكُمُ هَجَاتِي

وقد اتفق العلماء على أن أصل « حقا » مصدر ، ثم اختلفوا فيما وراء ذلك :

فذهب أبو العباس اللبرد إلى أنه باق على مصدريته ، وذهب الخليل وسيويه ==

وهي جارية تجرّى ظرف الزمان دون ظرف المكان ، ولهذا تقع خبراً عن المصادر دون الجُثث .

ومثله « غَيْرَ شَكِّ » أو « جَهْدَ رَأْيِي » أو « ظَنّاً مِثِّي أَنْتَ قَائِمٌ » (١) .

وجمهور الكوفيين وتبعهم محققو التأخرين مثل ابن مالك والرضي والصفه إلى أنه خرج عن مصدريته وصار ظرفاً ؛ فانتصابه عند اللزوم على أنه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعند سيويه ومن تابعه هو منصوب على أنه ظرف .

والذي ذهب إليه سيويه ومن معه أولى وأحق بالاتباع ، والذي يدل على ذلك أمران ؛ الأول ؛ أنه لو كان مصدراً لكان اللغى : أثبت ثبوتاً فمك ، فيكون للتكامل مستقيماً عن ثبوت هذا الأمر وحصوله ، وليس هذا هو المراد ؛ لأنه يعلم حصوله ، ولكنه ينكر أن يكون حصوله من الحق الذي هو ضد الباطل ، والثاني ؛ تصريح العرب معه ببنى الدالة على الظرفية كما في هذا البيت الذي معنا ، وكما في قول أبي زيد الطائي :

أَيَّ حَقٍّ مَوَاسَاتِي أَخَاكُمْ  
يَمَّا لِي ثُمَّ يَطْلُمِي السَّرِيسُ  
وكما في قول الآخر :

أَيَّ الْحَقِّ — إِنْ دَارَ الرَّبَّابِ تَبَاعَدَتْ

أَوْ انْبَثَّ حَبْلٌ — أَنْ قَلْبَكَ طَائِرُ

و « أَنْ » مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر اتفاقاً ، وقد اختلفوا في إعراب هذا المصدر في نحو « أحقاً أنك فعلت » فذهب اللزوم إلى أنه فاعل للمصدر ، وذهب الخليل فيها حكاه عنه سيويه — إلى أن « حقاً » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، و « أَنْ » ومعمولها في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، وارتضى سيويه أنه إن كان « حقاً » قد اعتمد على استفهام جاز أن يكون المصدر للزوم فاعلاً به ، وأن يكون كما ذكره الخليل ، وإن لم يعتمد تعين أن يكون « حقاً » متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، ومنه تعلم ما في كلام الشيخ خاله في تحقيق هذه اللذاهب .

(١) وذلك إذا قلت « جهد رأيي أنك قائم » جهد رأيي : منصوب على الظرفية الزمانية على إسقاط في ، توسعاً ، والأصل : في جهد رأيي قيامك ، والكلام فيه مثل الكلام في « أحقاً أنك ذاهب » وكذلك إذا قلت « غير شك أنك مرضى الخلق » =

وخرج عن الحد ثلاثة أمور :

أحدها : نحو ( وَتَرَعْبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُمْ )<sup>(١)</sup> إذا قدر بنى ؛ فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا<sup>(٢)</sup> .

والثاني : نحو ( يَخَافُونَ يَوْمًا )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ )<sup>(٤)</sup> ، فإنهما ليسا على معنى « فى » فانتصابهما على المفعول به ، ونائب « حيث » يَعْلَمُ محذوفاً ؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً<sup>(٥)</sup> .

والثالث : نحو « دَخَلْتُ الدَّارَ » و « سَكَنْتُ الْبَيْتَ » فانتصابهما

أو قلت « ظننا من أنك مؤدب » فكل من « غير شك » و « ظننا منى » منصوب على الظرفية الزمانية بتقدير فى ، توسعا ، والأصل : فى غير شك ، وفى ظن منى ، والكلام فيهما كاللزام فى قبلهما .

(١) من الآية ١٢٧ من سورة النساء .

(٢) يريد أن النكاح الذى يؤول إليه ( أن تنكحوهن ) ليس بزمان ولا مكان ، أما إذا كان التقدير عن أن تنكحوهن ، فإنه لا يكون مما نحن بصدده ؛ إذا ليس معه « فى » لالفاظ ولا تقديرا .

(٣) من الآية ٧ من سورة الإنسان . (٤) من الآية ١٣٤ من سورة الأنعام . (٥) اعترضوا على هذا الكلام من وجهين ، الأول أن قولهم « أفعّل التفضيل لا ينصب للمفعول به إجماعاً » غير مسلم ، وقد قال صاحب كتاب البديع « غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل فى المفعول به ، لورود السماع بذلك كقوله تعالى ( وهو أهدى سبيلا ) وليس تمييزاً ؛ لأنه ليس فاعلاً فى اللفظ كما هو فى « زبد أحسن وجها » وقال الباس بن مرداس :

• وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا •

والوجه الثانى : أن قولهم « حيث مفعول به لا ظرف » فيه إخراج حيث عن طبيعتها ، لأنها لا تصرف ، وجعلها مفعولاً نوع من التصرف ، ولذا لا يقال : إن للراد أنه سبعتاه . يعلم الفضل والطهارة والصلاحية التى فى مكان الرسالة ، فتبقى حيث طرفاً على أصلها .

إنما هو على التوسُّع بإسقاط الخافض ، لا على الظرفية ، فإنه لا يطرد تَمَدَّى  
الأفعال إلى الدار والبيت على معنى « في » لا تقول : « صَلَّيْتُ الدَّارَ »  
ولا « نَمَتِ الْبَيْتَ » .

\*\*\*

فصل : وحكمه النصب ، وناصبه اللفظ الدالُّ على المعنى الواقع فيه ، ولهذا  
اللفظ ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مذكوراً ، كـ « امْكُثْ هُنَا أَزْمَنًا » ، وهذا هو  
الأصل <sup>(١)</sup> .

والثانية : أن يكون محذوفاً جوازاً ، وذلك كقولك : « فَرَسَخَيْنِ » أو  
« يَوْمَ الْجُمُعَةِ » جواباً لمن قال : « كَمْ سِرْتِ » ؟ أو « مَتَى صُمْتَ » ؟

والثالثة : أن يكون محذوفاً وجوباً ، وذلك في ست مسائل ، وهي : أن يقع  
صفة كـ « مَرَزْتُ بِطَائِرٍ فَوْقَ غُصْنٍ » أو صلة كـ « رَأَيْتُ الَّذِي عِنْدَكَ »  
أو حالاً كـ « رَأَيْتُ الْهَيْلَالَ بَيْنَ السَّحَابِ » أو خبراً كـ « زَيْدٌ عِنْدَكَ »  
أو مُشْتَقلاً عنه كـ « يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ » أو مسموعاً بالحذف لا غير <sup>(٢)</sup>  
كقولهم : « حِينَئِذٍ الْآنَ » <sup>(٣)</sup> ، أى : كان ذلك حينئذٍ ، واسمع الآن .

\*\*\*

(١) وقد يكون اللفظ الدالُّ على المعنى الواقع فيه فعلاً ، وقد يكون اسم فعل ،  
وقد يكون مصدراً ، وقد يكون وصفاً .

(٢) أنكر المؤلف في اللغة صحة قولهم « لا غير » وأوجب أن يقال : ليس غير .  
(٣) هذا مثل ، يقال لمن يذكر أمراً تقدم عهده « حينئذٍ الآن » ، و « حين »  
منسوب لفظاً بفعل محذوف ، وهو مضاف و « إذ » مضاف إليه ، و « الآن » مبنى على  
الفتح في محل نصب بفعل آخر محذوف ، وتقدير الكلام : كان ما ذكره حين إذ كان  
كذا ، واسمع الآن ما أقوله ، فهما جملتان ، وحينئذٍ مقتطعة من جملة ، والآن مقتطعة  
من جملة أخرى ، كما سمعت في تقدير أصل الكلام .

فصل : أسماء الزمان كلها صالحة للاقتصاب على الظرفية ، سواء في ذلك مُبْتَمِئُهَا كَيِّنٌ وَمُدَّةٌ ، وَتَحْتَصُّهَا كَيَوْمِ الْخَمِيسِ ، وَمَمْدُودُهَا كَيَوْمَيْنِ وَأُسْبُوعَيْنِ<sup>(١)</sup> .  
وَالصَّالِحُ لِذَلِكَ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَكَانِ نَوْحَانُ :

أحدهما : البهم<sup>(٢)</sup> — وهو : ما افتقر إلى غيره في بيان صورة سماه : كَأَسْمَاءِ الْجِهَاتِ نَحْوُ أَمَامَ وَوَرَاءَ وَيَمِينٍ وَشِمَالٍ وَقَوْفٍ وَتَحْتُ ، وَشَبْهَهَا فِي الشَّيْءِ كَنَاحِيَةٍ وَجَانِبٍ وَمَكَانٍ ، وَكَأَسْمَاءِ الْمَقَادِيرِ كَيَلٍ وَفَرَسَخٍ وَبَرِيدٍ .

والثاني : ما أُنْخِذَتْ مادته ومادة طامله ، كـ « لَذَهَبَتْ مَذْهَبَ زَيْدٍ » ، وَ « رَمَيْتَ مَرَمًى عَمْرُو » ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( وَأَنَا كُنَّا نَقْهَدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ )<sup>(٣)</sup> .

وَأَمَّا قَوْلُهُ « هُوَ مَرَمًى مَقْعَدَ الْقَابِلَةِ » وَ « مَرْجَرُ الْكَلْبِ » وَ « مَقَاطُ

(١) عرفوا المختص من ظرف الزمان بأنه ما يقع جوابا لفي كيوم الخميس ، وعرفوا للعدد منه بأنه ما يقع جوابا لكم كيومين وثلاثة أيام ، وأسبوع ، وللبهم منه ما لا يكون جوابا لواحد من السؤاليين المذكورين ، ومثاله حين ومدة ووقت ، وبقي مما ينتصب من اسم الزمان على الظرفية ما اشتق من المصدر كجلس زيد ومقعده ، بمعنى زمان جلوسه وزمان قعوده .

(٢) قال أبو البقاء : الإبهام يحصل في المكان من وجهين ، الأول : ألا يانم مسماه ، ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك ، وأنت قد تحولت عن تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك ، لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فيها ، فهي جهات له وهو في وضع خاص ، وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها ! والوجه الثاني : أن هذه الجهات ليس لها أمد معلوم تنتهي عنده ، نظفك : اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا ، وأمامك : اسم لما قدام وجهك إلى آخر الدنيا ، وهلم جرا .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحين .

الترتيباً ، فشاذا ، إذ التقدير : هو متى مستقر في مقعد القابلة ، فمائله الاستقرار ، ولو أعمل في المقعد قدم وفي الزجر زجر وفي المتأط ناط لم يكن شاذاً<sup>(١)</sup> .



### فصل : الظرف نوعان :

متصرف ، وهو : ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها ، كأن يستعمل مبتدأ أو خبراً أو فعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه ، كالיום ، تقول : « اليوم يوم مبارك » و « أعجبتني اليوم » و « أحببت يوم قدومك » و « سرت نصف اليوم » .  
وغير متصرف ، وهو نوعان : ما لا يفارق الظرفية أصلاً ، كـ « قط

(١) فإن قلت : فإذا صح نصب اسم الزمان على الظرفية بجميع أنواعه : الثلاثة التي ذكرها المؤلف ، والرابع الذي زده عليه ، ولم يصح نصب اسم المكان إلا أن يكون واحداً من النوعين اللذين ذكرهما المؤلف تبعاً لغيره من النحاة ؟  
فالجواب أن قولك : إنك تعلم أن الفعل موضوع للدلالة على الحدث بمادته - أي حروفه التي يتألف منها - ويدل على الزمان بصيغته - أي وزنه ، فالزمان جزء من جزئين يتألف منهما معنى الفعل ، وبعبارة أخرى فالفعل يدل على الزمان بدلالة التضمن ، أما للمكان فلا يدل الفعل عليه لا بالطابقة ولا بالتضمن ، لكن لما كان الفعل دالاً على الحدث ، وكان كل حدث لابد أن يقع في مكان ما لزم من ذلك أن يدل الفعل بدلالة الالتزام على مكان مبهم ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان دلالة تضمنية قوى على أن يعمل في جميع أنواع الزمان ، ولما كانت دلالة الفعل على المكان دلالة التزامية ، وكان اللازم هو دلالاته على مكان مبهم ؛ لم يقو على العمل إلا في المكان للبهيم الذي يشعر هو به ، ولما كان اتفاق اسم المكان للأخوذ من المصدر مع الفعل العامل فيه في أصل اللادة مقوياً للفعل على العمل في هذا النوع نصبه على الظرفية المكانية أيضاً ، فانهم ذلك وتدبره .

وَعَوَضُ<sup>(١)</sup> ، تقول : « مَا قَعَلْتُهُ قَطُّ » و « لَا أَفْعَلُهُ عَوَضُ » وما لا يخرج عنها إلا بدخول الجار عليه ، نحو قَبْلُ وَبَعْدُ وَلَنْ وَعِنْدَ ، فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن « مِنْ » تدخل عليهن ، إذ لم يَخْرُجْنَ عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها ، لأن الظرف والجار والمجرور أخوان .

\*\*\*

### هذا باب المفعول معه

وهو : اسمٌ ، فَضْلَةٌ ، تَالٍ لَوَاوٍ بمعنى مَعَ ، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ، كـ « سِرْتُ وَالطَّارِقُ » و « أَنَا سَائِرٌ وَالنَّيْلُ » .  
فخرج باللفظ الأول نحو « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ » ونحو « سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالِمَةٌ » فإن الواو داخلة في الأول على فعل ، وفي الثاني على جملة ، وبالثاني نحو « اشْتَرَكْتُ زَيْدَ وَعَمْرُو » ، وبالثالث نحو « جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ » ، وبالرابع نحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ ، أَوْ بَعْدَهُ » ، وبالخامس نحو « كُلُّ رَجُلٍ وَضِيعَتُهُ » فلا يجوز فيه النصب ، خلافاً للصيغري ، وبالسادس نحو « هَذَا لَكَ وَأَبَاكَ » فلا يتكلم به ، خلافاً لأبي على .  
فإن قلت : فقد قالوا « مَا أَنْتَ وَزَيْدًا » و « كَيْفَ أَنْتَ وَزَيْدًا » .

قلت : أكثرهم يرفع بالعطف ، والذين نصبوا قَدَرُوا الضمير فاعلا لخنوف

(١) قط وعوض : طرفان يستغرقان الزمان ، أما قط فإنه يستغرق الماضي ، وأما عوض فإنه يستغرق المستقبل ، ولا يستعملان إلا بعد التني ، وهما مبنيان ، لشبههما بالحرف ، وكان بناؤهما على حركة تخلصا من التواء الساكنين ، وكان بناء قط على الضم في بعض اللغات حملا على قبل وبعد ، فأما عوض فإنه تبنى على الحركات الثلاث إذ لم تكن مضافة .

لا مبتدأ ، والأصل ما تكون ؟ وكيف تصنع <sup>(١)</sup> ؟ فلما حُذِفَ الفعلُ وحده  
بَرَزَ ضميره واقفلاً .

(١) ههنا ثلاثة أمور يتضح بها كلام ابن هشام رحمه الله تمام الانضاح ، وأنا  
مبين لك هذه الأمور بيانا لا يبقى معه عندك خفاء في شيء منها .  
الأمر الأول : أنه قد ورد الاسم الواقع بعد الواو المسبوقة بما أنت ، أو بكيف  
أنت ، مرفوعا ، وورد منصوبا أيضاً ، والكثير في كلام العرب ورود مرفوعا ، ومن  
ذلك قول الشاعر ، وهو من شواهد سيويه ١ / ١٥١ .

وَكُنْتَ هُنَاكَ أَنْتَ كَرِيمٌ قَيْسٍ فَمَا الْقَيْسِيُّ بَعْدَكَ وَالْفَخَارُ  
ومن ذلك قول الآخر :

وَكُنْتُ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ بَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٍ ، فَمَا التَّجْدِيُّ وَالْمَقْمُورُ  
ومن ذلك قول زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِي سَوِيْقَ الثَّمْرِ جَرْمٌ وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيْقُ  
ومن ذلك قول الخبيل :

يَا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ مَا أَنْتَ - وَيَبَّ أَبْيَكَ - وَالْفَخْرُ  
وعلى الرض الوارد في هذه الآيات ونحوها تكون الواو للعطف ، ويكون الاسم  
المرفوع معطوفاً على « أنت » .

ومن شواهد مجيء الاسم منصوباً قول أسامة بن جبيب الهذلي ، وهو من شواهد  
سيويه أيضاً :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرُ فِي مُتَلَفٍ يُبْرِحُ بِالذَّكْرِ الصَّابِطِ  
ومنه قول الآخر :

أَنْوَعْدُنِي بِقَوْمِكَ يَا ابْنَ حَجَلٍ أَشَابَاتِهِ يُخَالُونَ الْعِبَادَا  
بِمَا جَعَلَتْ مِنْ حَصْنٍ وَعَمَرُوا وَمَا حَصْنٌ وَعَمَرُوا وَالْجِيَادَا  
الشاهد في هذا البيت في قوله « والجياذا » فأما قوله قبله « وعمرؤ » فالواو فيه  
= واو العطف .



== الأمر الثاني : أن ابن هشام قدر الفعل هنا بقوله : « والأصل ما تكون وكيف تصنع » وسيبويه قدر الفعل من لفظ المكون في اللوحيين ، وجعل الفعل مضارعاً بعد كيف ، وماضياً بعد ما ، فقال : « كأنه قل : كيف تكون أنت وقصة من تريد ، وما كنت وزيدا » وهو الذي يدل عليه كلام ابن مالك فإنه قال في الألفية :

وَبَعْدَ مَا اسْتَفْهَامٌ أَوْ كَيْفَ نَصَبٌ  
يَفْعَلُ كَوْنٌ مُضَمَّرٌ بَعْضُ الرَّبِّ  
وقال في شرح كافيته : « وقد روى عن بعض العرب النصب بعد كيف وما الاستفهامية ، على إخمار كان ، نحو : ما أنت والكلام فيما لا يحنك ؟ وكيف أنت وقصة من تريد » اهـ .

الأمر الثالث : قد اختلف الذين تبعوا سيبويه في تقدير فعل من مادة الكون ، في موضعين ، أولهما : هل يجوز جعل الفعل مع ما مضارعاً ومع كيف ماضياً ، أم يلزم تقديره ماضياً مع ما وتقديره مع كيف مضارعاً كما قدره سيبويه ؟ فقال السيرافي : يجوز تقدير للماضى والمضارع جميعاً مع كل منهما . لأن التفريق في عبارة سيبويه ليس مراداً له ، وإطلاق ابن مالك في عبارة النظم « بسلكون » يوحي إلى اختياره هذا الرأى ، وقال ابن ولاد : ولا يجوز إلا تقدير للماضى مع ما والمضارع مع كيف كما قدره سيبويه ، وقال جار الله الزمخشري في الملل : « وأما في قولك : ما أنت وعبد الله ، وكيف أنت وقصة من تريد ، فالرفع ، إلا عند ناس من العرب ، ينصبونه على تأويل ما كنت أنت وعبد الله . وكيف تكون أنت وقصة من تريد ؟ قال سيبويه : لأن كنت وتكون يقان هنا كثيراً ، وهذا الباب قياس عند بعضهم ، وعند آخرين مقصور على السماع » اهـ .

وهذا الكلام يوجب إعمالاً إلى اختيار تقدير كان بعد ما بلفظ للماضى ، ويكون بعد كيف بلفظ للمضارع ، وإن كان يحتمل أن يكون ذلك غير مراده ، وأن يكون إنما نقل عبارة سيبويه .

والوضع الثاني الذى اختلف فيه الذين قدروا فعل الكون تبعاً لسيبويه : هل تعتبر « كان » و « يكون » صليين تامين أم يعتبران ناقصين ؟ ذهب ابن خروف إلى أنهما فعلان ناقضان ، وعلى هذا يكون اسم الاستفهام - وهو ما ، أو كيف - في == ( ١٦ - أوضح للمالك ٢ )

والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه<sup>(١)</sup>، لا الواو، خلافاً

= محل نصب خبر مقدم، قال الأحموني: «والأصل: ما تكون وزيدا، وكيف تكون وقصة، فاسم كان مستكن، وخبرها ما تقدم عليها من اسم استفهام اه، والقول بأن كان وتكون هنا ناقصتان هو المختار، وذهب أبو علي الفارسي إلى أن كان وتكون تامان، وعلى هذا يكون فاعلها ضميراً مستتراً فيهما، وأما «كيف» ففي محل نصب حال، وأما «ما» فتكون نائبة عن مصدر يقع مفعولاً مطلقاً، وتقدير الكلام: أي كون من الأكوان كنت وزيدا، وهذا رأى ضعيف نرى ألا تأخذ به. (١) قول ابن هشام «ما سبقه من فعل أو شبهه» هو تابع فيه لابن مالك في قوله في الألفية:

بِمَا مِنَ الْفَعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ ذَا النُّعْبِ، لَا بِالْوَاوِ، فِي الْقَوْلِ الْأَحَقِّ  
وهما يشيران بذلك إلى أنه لا يجوز تقديم للمفعول معه على العامل فيه؛ فلا يقال:  
والنيل سرت، ولا يقال: والنيل أنا سائر، وهذا بما لا خلاف فيه، وكذلك لا يجوز  
أن يتوسط للمفعول معه بين العامل ومصاحبه، فلا يقال: سار والنيل زيد.  
وقد خالف في هذه الصورة أبو الفتح بن جني، ذهب في كتابه الخصائص إلى أنه  
يجوز أن يتوسط للمفعول معه بين العامل ومصاحبه، وبجارية أخرى أجاز أن يتقدم  
للمفعول معه على مصاحبه، واستدل على ما ذهب إليه بوروده في شعر العرب، من  
ذلك قول الحماسي:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنَادِيهِ لِأَكْرَمِهِ وَلَا أَلْقَبُهُ وَالسَّوَادَةُ اللَّقَبَا

فإن أصل الكلام: ولا ألقبه القلب والسوادة، ونظير ذلك قوله:

جَمَعَتْ وَفَعَشًا غَيْبَةً وَبِمَيْمَةٍ ثَلَاثَ خِصَالٍ لَسْتُ عَنْهَا بِمُرْعَوِي

فإن أصل الكلام: جمعت غيبة وبميمة ونجمة وفعشا.

والجواب عن هذا الاستدلال أننا لا نسلم أن تالي الواو في هذين البيتين مفعول  
معه، بل هو معطوف، وتقدم على المعطوف عليه ضرورة لا يقاس عليها، كما تقدم  
للمعطوف في قول الأخوص:

أَلَا يَا نَحْلَةَ مِنْ ذَاتِ عِرْقِي عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ

لَجُرْجَانِي ، وَلَا اِغْلَافُ ، خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ ، وَلَا مَحْذُوفٌ ، وَالتَّعْدِيرُ :  
مِزْتُ وَلَا بَسْتُ النَّيْلَ ، فَيَسْكُونُ حِينَئِذٍ مَفْعُولًا بِهِ ، خِلَافًا لِلرَّجَاجِ .

\*\*\*

فصل : للاسم بعد الواو خمس حالات :

- (١) وجوب العطف ، كما في « كل رجل وَصِيْقَتُهُ » ونحو « اشْتَرَكَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ونحو « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ » لَمَّا يَنْبَغُ<sup>(١)</sup> .
- (٢) وِرْجَعَانُهُ ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » لَأَنَّهُ الْأَصْلُ ، وَقَدْ أُمِكنَ بِلا ضَمْعٍ .
- (٣) ووجوب المفعول معه ، وذلك في نحو « مَالِكٌ وَزَيْدٌ » ، و « مَاتَ زَيْدٌ وَطُلُوعُ الشَّمْسِ » لامتناع العطف في الأول من جهة الصناعة ، وفي الثاني من جهة المعنى .

(٤) وِرْجَعَانُهُ ، وذلك في نحو قوله :

٢٥٧ — \* فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ \*

(١) في المثال الأول لم تقدم على الواو جملة ، وفي المثال الثاني ما بعد الواو ليس  
فضة يستغنى الكلام عنه ، لأن الاشتراك لا يقع إلا من اثنين ، وفي المثال الثالث الظرف  
المذكور بعد الاسم المقترن بالواو ينفي المصاحبة بين ما قبل الواو وما بعدها .

٢٥٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف  
صديقت من الوافر ، والحقبة يروون عجزه هكذا :

\* مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ \*

وقد وجدت هذا العجز في كلة للأقرع القشيري لكن مع صدر آخر ، وهالك ثلاثة  
آيات من هذه الكلمة فيها هذا العجز لتبيين حقيقة الأمر :

فَلَا تَقْمَلُ فَإِنَّ أَخَاكَ جَلَلٌ عَلَى التَّرَاهِ فِيهَا ذُو اخْتِيَالٍ  
وَإِنَّا سَوْفَ نَجْمَلُ مَوْلَيْنَا مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ  
وَنَقْنِي فِي الْحَوَادِثِ عَنْ أَخِينَا كَمَا نَقْنِي الْيَمِينَ عَنِ الشَّمَالِ =

« الفنة : « جلد » - يفتح الجيم وسكون اللام - صفة مشبهة من الجلادة ، وهي الاصطبار على الشدائد وهي انتعاش للكاره « الزاء » للراد بها الأمور التي يشق احتياؤها ، وهي فلاء من قولهم : « عز فلان فلانا يمزه » بمعنى غلبه وقهره ، ومنه قولهم : من عز بز ، وقالوا : من حسن منه المزاء ، هانت عليه الزاء ، وقال الشاعر :

كَأَنَّ الْقَلْبَ كَثِيلَةً قِيلَ يُغْذَى بِأَيْلَى الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ  
قَطَاةً عَزَّهَا شَرَكُ فَبَانَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجَنَاحُ

« مولينا » مثنى مولى ، وللمولى معان كثيرة منها الناصر وللمعين ، وابن الم ، ومنها للثالث وللأولك ، وكان للعرب ضربان من الولاء : أحدهما ولاء العتاقة ، والآخر ولاء للناصر أو الخلف .

الإعراب : « كونوا » فعل أمر متصرف من كان الناقصة مبنى على حذف النون ، وواو الجماعة اسمه مبنى على السكون في محل رفع « أتم » ضمير منفصل مؤكد للضمير المتصل الذي هو واو الجماعة « وبني » الواو واو المية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وبني : مفعول معه منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف ، وأبي من « أيكم » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « مكان » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بمحذوف يقع خبرا لكونوا الناقصة ، وهو مضاف « السكيتين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « من » حرف حر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك لتخلص من التثنية الساكنين « الطحال » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مكان ؛ لأن فيه رائحة الفعل .

الشاهد فيه : قوله « وبني أيكم » فإنه نصبه على أنه مفعول معه . ولم يرضه بالمعطف على اسم « كن » الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل . والنصب على أنه مفعول معه في هذا البيت راجع من جهة المعنى ؛ لأن الرفع على المعطف يدل على أن بني أيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان =

ونحو « قُتُّ وَزَيْدًا » ؛ لِصَفِّ العطف في الأول من جهة المعنى ،  
وفي الثانى من جهة الصناعة .

(٥) وَاَمْتِنَاْهُمْ ، كَقَوْلِهِ :

٢٥٨ — • عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا •

== السكتين من الطعام كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً ، وليس ذلك مراداً ، وإنما مراده أن يأمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بنى أبيهم كالسكتين من الطعام ، فافهم هذا وتدبره جيداً تدرك ما فيه من لطف ودقة في المعنى .

٢٥٨ — يجعل بعض العلماء هذا الشاهد سدرأً لبيت يلشدونه هكذا :

عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

وهكذا رواه ابن هشام في شرح الشذور (رقم ١١٥) ، وبضهم يجعل هذا الشاهد عجزاً لبيت يلشدونه هكذا :

لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تؤيد إحدى الروايتين ، والظاهر أن التسكعة التي تذكر معه مصنوعة ؛ فإن التسكف فيها يكاد ينادى بذلك .

اللمعة : « عَلَفَتْهَا » تقول : عَلَفْتُ الدابة أَعْلَفَهَا عَلْفًا — من باب ضرب يضرب ضرباً — إذا أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، وتقول : أَعْلَفْتُهَا — بالهمزة — واسم ما تقدمه لها من الطعام علف — بفتح العين واللام جميعاً — وجمعه علاف ، مثل جبل وجبال وجمل وجمال « تبنا » بكسر التاء وسكون الباء — قصب الزرع بعد أن ينداس « شلت » يروى في مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « هماله » صيغة مبالغة من قولهم حملت العين بالسمع ، وحمل السحاب بالمطر يحمل همولاً — مثل قعد يقعد قعوداً — وهملانا أيضاً ، وذلك إذا اهتمرت وفاضت به وكثر نزوله منها « الرحل » كل شيء يعده للسافر لسفره : من وعاء لتأخذه ، ومركب ليسيره ، وجمعه أرحل ورحال ، مثل فلس وفلس وسهم وأسهم وسهام « واردة » أى موافياً لما قصدت إليه = يسفري وبالتالي إياه .

الإعراب : « علقها » فعل ماض ، وتاء للتكلم فاعله ، والضمير التانيذ على راحلته مفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » الواو حرف عطف ، ماء : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : وسقيتها ماء « باردا » نعت لماء ، ونست للتصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والواو- على هذا- قد عطفت جملة على جملة .  
الشاهد فيه : قوله « وماء » فإن علماء العربية مجمعون على أنه لا يجوز أن يكون « ماء » معطوفاً على قوله « تبنا » عطف مفرد على مفرد مع بقاء قوله « علقها » على معناه الأصل الذي وضع له في لسان العرب ، والسر في ذلك أن من شرط عطف المفرد على المفرد أن يكون العامل في المفرد المعطوف عليه مما يصح أن يتسلط على المفرد المعطوف ، وههنا لا يجوز لك أن تقول : علقها ماء بارداً ؛ لأن اللفظ خاص بما يطعم .

وقد ذكر العلماء - بعد ذلك - في تخريج مثل هذا التعبير ثلاثة تخريجات :

التخريج الأول : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً معه ، ذكر هذا الوجه ابن عقيل في شرحه على الألفية ، وصدر به التخريجات ، وقد أبطله المؤلف ههنا كما أبطل صحة عطفه على ما قبله ، ووجه إبطاله أن الماء لا يشارك التبن لا في معنى اللفظ ولا في زمان اللفظ ؛ فلما لم يشاركه في معنى اللفظ لم يصح أن يكون قوله « وماء » معطوفاً على قوله « تبنا » ولما لم يشاركه في الزمان - بسبب أن الناقة لا تشرب الماء في وقت تناوله التبن - لم يصح أن يكون « وماء » مفعولاً معه أيضاً ؛ فإن من شرط انصاف الاسم على أنه مفعول معه أن يكون مشاركاً لما قبله في زمان تسلط العامل عليه ، ويدل على هذا اشتراطهم أن تكون الواو السابعة عليه دالة على الصحابة .

والتخريج الثاني : أن يكون قوله « وماء » معطوفاً على قوله « تبنا » بعد التأنويل في العامل ؛ فلي هذا التخريج لا يبيح معنى قوله « علقها » أطعمتها وقدمت لها ما تأكله ، كما هو معناه الوصي ، بل معناه هنا الآن أعم من ذلك ، فنحن نؤوله فتريده معنى أوسع من معناه القوي ، كأن نريد به معنى « قدمت لها » أو معنى « أنلتها » أو معنى « أعطيتها » وما أشبه ذلك ، وهذا تخريج الجري والملازني والبريد وأبي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من العلماء .

وقوله :

— ٢٥٩ — \* وَزَجَّجْنَ الْخَوَاجِبَ وَالْمَيْوَنَاتِ \*

= والتخريج الثالث : أن يكون قوله « وماء » مفعولاً به لفعل محذوف يقتضيه السياق ، كما ذكرناه في بيان إعراب هذا الشاهد ، وتكون جملة « وسقيها ماء بارداً » معطوفة بالواو على جملة « علقنها تبناً » فالفرق بين هذا التخريج والذي قبله أن الواو في هذا التخريج عطفت جملة على جملة ، وفي التخريج السابق عطفت مفرداً على مفرد ، وهذا تخريج كثير من العلماء ، وأوجه أبو على الفارسي والقراء والزوزني شارحاً للملقات .

ومثل هذا البيت في احتمال التخريجين الثاني والثالث قول لبيد بن ربيعة العامري من معلقته :

فَقَلَّا فُرُوعَ الْأَيْهَانِ ، وَأَطْفَلَتْ بِالْجَلْمَتَيْنِ ظِبَاؤُهَا وَنَمَاهَا  
( علا : ارتفع وبسق وطال ، والأيهان : ضرب من الثبت ، وهو الجرجير البري ، والجلمتان : جانبا الوادي ، وأطفلت : ولدت وصارت ذات أطفال )  
يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَطْفَلَتْ ظِبَاؤُهَا وَبَاضَتْ نَمَاهَا ؛ لِأَنَّ النَّمَا لَا تَلِدُ وَإِنَّمَا تَبِضُ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ : تَجَتَّ ظِبَاؤُهَا وَنَمَاهَا ، فَوَضَعَ أَطْفَلَتْ فِي مَوْضِعِ تَجَتَّتْ .

ومثله قول الآخر :

تَرَاهُ سَكَّانَ اللَّهِ يَجْدَعُ أَفْئَهُ وَعَيْنِيهِ أَنْ مَوْلَاهُ صَارَ لَهُ وَفَرُّهُ  
يُحْتَمَلُ رَجُلَا يَأْنَهُ يَشْتَدُّ غِيْظُهُ وَكَدُهُ إِذَا مَا رَأَى أَحَدَ أَصْدِقَائِهِ قَدْ أَيْسَرَ ، فَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ يَجْدَعُ أَفْئَهُ وَيَقْطَعُ عَيْنَهُ ؛ إِذِ الْيَدْعُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْأَفْئِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ رَأَاهُ كَانَ اللَّهُ يَذْهَبُ أَفْئَهُ وَعَيْنَهُ ، فَوَضَعَ يَجْدَعُ فِي مَوْضِعِ يَذْهَبُ .

ومثله قول الآخر :

يَا كَيْتَ بْنَ لَكٍ قَدْ غَدَا مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَرِمْحًا  
يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ مُتَقَلِّدًا سَيْفًا وَحَامِلًا رِمْحًا ؛ لِأَنَّ التَّقْلِيدَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلسَّيْفِ ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ مُسْتَعْمِلًا سَيْفًا وَرِمْحًا .

٢٥٩ — هذا الشاهد من كلام الراعي الحميري ، واسمه عبيد بن حصين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

• إِذَا مَا الْفَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا •

وجد البيت للشهيد به هنا قوله :

أَمْحَنَ جِهَالَهُنَّ بِذَاتِ غَسَلٍ سَرَاةَ الْيَوْمِ يَمْهَذْنَ السَّكْدُونَ .  
وأنشد ياقوت قبل هذا البيت قوله :

وَأُظْلَمَانَ طَلَبْتُ بِذَاتِ لَوْثٍ يَزِيدُ رَسِيمَهَا سَرَحًا وَلِينًا

اللمعة : « التانيات » جمع غائبة ، وهي للمرأة التي غابت بمجالها عن الحلى والزينة ، ويقال : هي التي غابت بزوجها عن التعرض للرجال ، وأصل التانيات جمع غائبة اسم فاعل مؤنث من « غى فلان بالمكان » إذا أقام به ولم يبرحه ، فكأنهن مقبات بخدورهن لا يفارقنها ، كقوله تعالى : ( حور مقصورات في الخيام ) كما قالوا : امرأة عذرة ، وهي التي حبست في الحدر لا تبرحه « برزن » تقول « برز فلان يبرز بروزاً » بوزن تعد بعد قعدا ، إذا ظهر « زوجين » دققن ، وتقول : رجل أزج ، وامرأة زجاء « إذا كان قد دقق حاجبه ورقه في طول » ذات غسل « بكسر العين وسكون السين - موضع بين الخيامة والنباج كان لبنى كليب بن ربيع ثم صار لبنى نعيم .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « التانيات » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ووجه الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها « برزن » برز : فعل ماض مبنى على الفتح للقد لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعل ، مبنى على النفع في محل رفع ، ووجه الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يوما » ظرف زمان منصوب ببرز « وزجيين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، زجج : فعل ماض مبنى على الفتح للقد لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « الحواجب » مفعول به لزجج منصوب بالفتحة الظاهرة « والعينون » الواو حرف عطف ، العينون : مفعول به للفعل محذوف ، وتهدير الكلام : وزجيين الحواجب وكلين العينون ، والجملة معطوفة بالواو على الجملة قبلها ؛ أو العينون معطوف على الحواجب بتأويل =



أما امتناعُ العطفِ فلا تنفاهُ الشاركة ، وأما امتناعُ للمفعولِ معه فلا تنفاهُ للمعية في الأول وانفاهُ فائدة الإعلام بها في الثاني .

ويجب في ذلك إضمار فعل ناصب للاسم على أنه مفعول به ، أى : وَسَقَيْتَهَا ماءً ، وَكَحَلْنُ الثَّيُونَ ، هذا قول الفارسيّ والقراء وَمَنْ تَبِعَهُمَا .

وذهب الجريميّ ولأزنيّ ولأبرّد وأبو عبيدة والأصمعيّ واليزيدي إلى أنه لا حذف ، وأن ما بعد الواو معطوف ، وذلك على تأويل العامل للذكور بما مل يصح أنصابه عليهما ؛ فيؤول زَجِجْنَ بِحَسَنٍ وَعَلَقَتْهَا بِأَنْتَهَا .

\*\*\*

هذا باب الستنى

الاستثناء<sup>(١)</sup> أَدَوَاتُ ثَمَانٍ :

= زججن بفعل يصح أن يتناول الحواجب والعيون معاً ، مثل حسن أو حسان وما أشبه ذلك .

الشاهد فيه : قوله « زججن الحواجب والعيون » فإن الفعل المذكور في هذه العبارة لا يصح أن يتعدى إلى ما قبل الواو وما بعدها جميعاً مع بقائه على معناه الأصلي ، فما بعد الواو إما أن يكون معمولاً للفعل محذوف يصح أن يتعدى إليه ، وتكون الواو قد عطفت جملة على جملة ، وإما أن يتأول في الفعل فيجعل معناه أوسع من معناه الأصلي بحيث يتناول ما بعد الواو وما قبلها ، وتكون الواو قد عطفت مفرداً على مفرد ، على نحو ما بيناه في الإعراب وقررناه بإيضاح في شرح الشاهد السابق .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف الستنى ، وقد عرفه الناظم في كتابه القسهل بقوله « هو المخرج تحقيقاً أو تقديراً ، من مذكور أو متروك ، بإلا أو ما في معناها ، بشرط حصول الفائدة » .

أما قوله « والمخرج » فإنه جنس ، وهو يشمل المخرج بالبدل وبالصفة وبالشرط =

حرفان هما: «إلا» عند الجميع، و«حاشاً»<sup>(١)</sup> عند سيبويه، ويقال فيها: حاشٌ، وحشاً.

وبالغاية والاستثناء؛ فالخرج بالبدل نحو قولك «أكلت الرغيف ثلثه» فإنك أخرجت من الرغيف ثلثيه بقولك ثلثه الذى هو بدل، وأما المخرج بالصفة فنحو قولك «أعنت رقية مؤمنة» فإنك أخرجت من الرقية الكافرة بقولك «مؤمنة» الواقع نعتا لرقية، وأما المخرج بالشرط فنحو قولك «أقتل الذى إن حارب» فإنك أخرجت من الذى الذى يباح قتله الذى بقى على عهده بقولك «إن حارب» الواقع شرطاً للأمر بالقتل، وأما المخرج بالغاية فنحو قوله تعالى: (ثم أنموا الصيام إلى الليل) فقد خرج من وجوب الإمساك عن المفطرات أول جزء من أجزاء الليل يجعل الليل غاية لإتمام الصيام، وأما الإخراج بالاستثناء فنحو قوله تعالى: (فشيروا منه إلا قليلاً منهم). وقوله: «تحقيقاً أو تقديراً» أشار به إلى أن الاستثناء ينقسم إلى متصل ومنفصل وأن المتصل يكون الإخراج فيه تحقيقاً، لأن المستثنى من جلس المستثنى منه، والمنفصل يكون الإخراج فيه تقديراً لأن المستثنى فيه ليس من جنس للمستثنى منه، ولسكنه مقدر الدخول فيه.

وقوله: «من مذكور أو متروك» أشار به إلى انقسام الاستثناء إلى تام ومفرغ فالتام هو الذى ذكر فيه المستثنى منه فيكون المستثنى خارجاً عما ذكر في الكلام، والمفرغ لم يذكر فيه المستثنى منه فيكون للمستثنى خارجاً عما طوى ذكره في الكلام وهو مقدر.

وقوله: «بشرط الفائدة» يخرج به نحو قولك «جاءنى ناس إلا زبداً» ونحو قولك «جاءنى قوم إلا رجلاً».

وقوله: «بإلا أو ما فى معناها» يخرج به كل أنواع الإخراج إلا للعرف، وهو الاستثناء.

(١) اختلف النحاة فى حاشا الاستثنائية. أفضلها أم حرف؟ ولهم فيها ثلاثة مذاهب: المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه ومذهب جماعة من البصريين - وحاصله أنها حرف جر دائماً، ولا تكون فضلاً؛ لأنهم لم يحفظوا إلا الجر بها، والجر لا يكون إلا بالحرف، وأصحاب هذا القول يحتلون: ألماً متعلقاً تنطق به كسائر حروف الجر، =

«أم لا متعلق لها كالحروف الزائدة ، فذهب قوم منهم إلى أن لها متعلقا متعلق به كاسرار حروف الجر ، ومتعلقها ما يكون قبلها من فعل أو شبه ، وعلى هذا يكون محلها مع المجرور نعباء ، واختار قوم منهم ابن هشام أنها لا متعلق بشئ كالحروف الزائدة ، واستدل هؤلاء القائلون بأن لا متعلق لها بأنها ليست على النمط الذى عليه حروف الجر الأصلية ، فإن الحروف الأصلية توصل معنى الأنفال التى قبلها للاسم المجرور بها ، فأنت حين تقول : «ومرت يزيد» توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى زيد بواسطة الباء ، ولكنك حين تقول « رأيت القوم حاشا زيد » لا توصل معنى الفعل السابق إلى المجرور بحاشا ، بل أنت تزيد معنى الفعل وهو الرؤية عن زيد بواسطة حاشا ، فلما اختلف حال هذا الحرف الذى هو حاشا عن حال حروف الجر الأصلية لم نجعله منها ، وليس هذا الدليل بمستقيم ، لأن الحرف الأصلى يوصل معنى الفعل للتقدم عليه إلى مجروره على ما يقتضيه المعنى الذى وضع له الحرف ، قالباء توصل معنى الفعل الذى هو المرور إلى الاسم المجرور بالباء على للمعنى الذى تدل عليه الباء وهو الإلصاق . وكذلك حاشا فى المثال الذى ذكره توصل معنى الفعل وهو الرؤية على للمعنى الذى وضع له هذا الحرف وهو انتهاء ما قبلها عن المجرور به ، ألا ترى أنك لو قلت « ما ضربت زيدا » لم يمنحك عدم وقوع الضرب على زيد فى هذا المثال من أن تسميه مفعولا به .

المذهب الثانى — وهو مذهب الجرى واللازنى والبرد والزجاج والأخفش وأبى زيد والبراء وأبى عمرو الشيبانى ، وهو أيضا الذى اختاره للتأخرون من النحاة ومنهم جميع شراح الألفية — وملخص هذا رأى أنها تستعمل كثيرا حرف جر فيكون ما بعدها مجرورا بها ، وتستعمل قليلا فعلا متديا حامدا فتصعب ما بعدها ، فإذا استعملتها حرفا قلت « حاشاى » — بدون نون الوقاية — كما فى قول الشاعر :

فِي فِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ إِلَهُهُمْ      حَاشَايَ إِنَّ مُسْلِمًا مَذْذُورُ

وإذا استعملتها فعلا قلت « حاشاى » وإنما كان هذا الفعل جامدا لتضمنه معنى إلا ، وقدروا هؤلاء عن العرب نصب ما بعدها وجره ، فقضوا بأنها حين تجر تكون حرف جر ، وحين تنصب تكون فعلا .

وفِضْلَانٍ وها : « لَيْسَ »<sup>(١)</sup> ، و « لَا يَكُونُ » .  
وَمُتَرَدِّدَانِ بَيْنَ الْفَعْلِيَةِ وَالْحَرْفِيَةِ ، وها : « خَلَا » عند الجميع ، و « عَدَا »  
عند غير سيبويه .

وَأَتَمَّانِ وها : « غَيْرَ » و « سِوَى » بِلَفْظَيْهَا ، فَإِنَّهُ يُقَالُ : سِوَى كَرِضَى ،  
وَسِوَى كَهْدَى ، وَسَوَاءٌ كَسَاءٌ ، وَسَوَاءٌ كَيْفَاءٌ ، وَهِيَ أَغْرَبُهُمَا .

== المذهب الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين - أنها فعل دائماً تنصب  
ما بعدها ، ولا تكون حرفاً يجر ما بعده ، قالوا : لأننا رأينا العرب تنصرف فيها  
فتقول أحياناً : حاشا ، وتقول أحياناً أخرى : حاش ، والحروف ليست محل تصريف  
بإجماع منا ومنكم ، فلا تكون حاشا حرفاً ، فإذا ورد ما بعدها محروراً فهو مجرور بحرف  
جر حذف وبقي عمله ، والجواب على هذا أنا نعلم أنها حين تنصرف فيها لا تكون  
حرفاً ، لكن هذا لا ينفع ، لأننا نقول : إنها تكون حينئذ فعلاً ، وتكون حرفاً حين  
يكون ما بعدها مجروراً ، ومق كان السماع قد جاء بالحالين فنحن أحرىء بأن نقول :  
إنها تأتي على وجهين ، ودليلكم الذي ذكرتموه بنفي الحرفية ، لكنه لا يثبت الفعلية ،  
فكم من الأفعال التي لم تنصرف ، ولم يكن عدم تصرفها كافياً في نفي فعليتها ، ونحن  
نستدل على حرفيتها في بعض الأحيان بمعنى الاسم مجروراً بها ، وباتصاله بياء المتكلم  
من غير نون الوقاية ، ولو كان فعلاً لاقترن بنون الوقاية مع ياء المتكلم البتة .

وحاصل هذا الكلام أن سيبويه لم يرو عن العرب إلا الجر بمحاشا فجعلها حرف  
جر ، وأن جمهور الكوفيين وجمهور البصريين رويوا الجر بها ، ورويوا النصب أيضاً ،  
فجعلها البصريون نوعين تكون فعلاً في أحدهما فنصب ما بعده على أنه مفعول به ، وفي  
الثاني حرف جر ، وجعلها الكوفيون نوعاً واحداً ، وهو فعل ينصب ما بعده ، فإن  
انجر ما بعده فإن انجراره يكون على تقدير حرف جر قد حذف وبقي عمله .

(١) القول بأن « ليس » فعل هو مذهب الجمهور ، وفيه مذهب آخران ،  
أحدهما مذهب أبي علي الفارسي - وتبعه عليه أبو بكر بن شقير - وحاصله أن « ليس »  
حرف دائماً ، وقد سبق في أول هذا الكتاب الاستدلال على بطلان هذا الرأي بأنها  
تقترن بها علامات الأفعال كناء التأنيث الساكنة في نحو « ليست هذه بمفعلة » =

فإذا استثنى بـ «إِلَّا» وكان الكلام غير تام — وهو الذى لم يذكر فيه المستثنى منه — فلا عمل لإِلَّا ، بل يكون الحكم عند وجودها مثله عند قَدْهَا ، وَيُسَمَّى استثناء مُقَرَّرًا ، وشرطه : كون الكلام غير إيجاب <sup>(١)</sup> ، وهو : التثنية نحو ( وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ) <sup>(٢)</sup> ، والنهي نحو ( وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ) <sup>(٣)</sup> ، ( وَلَا تَجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ) <sup>(٤)</sup> ، والاستفهام الإنكارى نحو ( قَوْلُ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ ) <sup>(٥)</sup> ، فأما قوله تعالى : ( وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُرِيْمَ نَوْرُهُ ) <sup>(٦)</sup> ، فعمل «يَأْتِي» على «لا يريد» لأنهما بمعنى .

== وتاء الفاعل في نحو «لست ، ولستما ، ولستم ، وثانى للذهبيين أنها في الاستثناء حرف ناصب للمستثنى بمنزلة إلا ، وهى في غير الاستثناء نعل .

(١) إنما شرطوا في الاستثناء للفرغ أن يكون مسبوقا بنفى أو بشبه نفي ومنعوا وقوعه مع الكلام للوجوب لأن الكلام السابق لو كان موجبا لكان المعنى الذى يدل عليه مجموع الكلام محالا في مجرى العادة ، ألا ترى أنك لو قلت «ضربت إلا زيدا» لكان مؤدى هذه العبارة أنك ضربت جميع الناس إلا زيدا ، وهذا معنى غير مستقيم في مجرى العادة ، أما لو قلت «ما ضربت إلا زيدا» فإن المعنى الذى تدل عليه هذه العبارة أنك لم تضرب أحدا من الناس إلا زيدا ، فإنك ضربته دون من عداه ، وهذا معنى مستقيم .

واعلم أن القول بعدم صحة الاستثناء للفرغ مطلقا هو رأى الجمهور ، وفيه مذهب ثان ، واختاره ابن الحاجب ، وحاصله أنه يجوز وقوع الاستثناء للفرغ بعد الإيجاب بشرطين ، أحدهما أن يكون ما بعد إلا فضلا ، والثانى أن تحصل فائدة كأن يكون للمستثنى منه للقدر محصورا في نفسه ، ومن أمثلة ذلك «ذاكرت إلا يوم الجمعة» فإن كان ما بعد إلا عمدة نحو «حضر إلا زيد» أو لم تحصل فائدة من الكلام نحو «ضربت إلا زيدا» لم يجوز الاستثناء للفرغ .

(٢) من الآية ١٤٤ من سورة آل عمران .

(٣) من الآية ١٧١ من سورة النساء . (٤) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت

(٥) من الآية ٣٥ من سورة الأحقاف . (٦) من الآية ٣٢ من سورة التوبة .

وإن كان الكلام تاماً : فإن كان موجباً وجب نَعْبُ للستثنى<sup>(١)</sup> ، نحو

(١) ههنا أمران يجب أن تعرف أقوال العلماء في كل واحد منهما لتكون

على بصيرة :

فأما أولاً فقد اختلف النحاة في العامل في الاسم للتصوب بعد إلا ، ولهم في هذا  
المرضع ثمانية أقوال :

الأول : أن الناصب لهذا الاسم هو « إلا » نفسها ، وحدها ، وإلى هذا الرأي  
ذهب ابن مالك صاحب الألفية ، وعبارته في النظم تدل على ذلك ، حيث يقول في مطلع  
الباب : « ما استثنى إلا مع تمام ينتصب » ويقول بعد أبيات : « وألغ إلا ذات  
توكيد » وذكر ابن مالك أن هذا رأى سيوييه وللبرد .

والقول الثاني : أن الناصب هو تمام الكلام ، ومثل هذا انتصاب التمييز كانتصاب  
درم في قولك : « أعطيته عشرين درهما » مثلاً .

والقول الثالث : أن الناصب هو الفعل للتقدم على « إلا » لكن بواسطة إلا ،  
وينسب هذا إلى السيرافي والفارسي وابن الباذي ، وضمف العلماء هذا الرأي بأنه  
قد لا يكون في الكلام فعل أصلاً ، كما تقول « القوم إخوانك إلا زيدا » .

والقول الرابع : أن الناصب هو الفعل السابق بغير واسطة إلا ، وإلى هذا ذهب  
ابن خروف ، وضمفوه بمثل ما ضمفوا به رأى الفارسي ومن معه .

والقول الخامس : أن الناصب فعل محذوف يقدر من معنى إلا ، مثل أستاذي ، وإلى  
هذا ذهب الزجاج .

والقول السادس : أن الناصب هو مخالفة ما بعد إلا لما قبلها ، ويحكي هذا عن  
الكسائي .

والقول السابع : أن الاسم المنصوب يقع اسماً لأن — بتشديد النون — مؤكدة  
محذوفة وخبرها محذوف أيضاً ، وتقديره « قام القوم إلا زيدا » قام القوم إلا أن زيدا  
لم يبق ، وقد حكى هذا القول عن الكسائي ، وهو تكلف لا مقتضى له .

والقول الثامن : أن « إلا » مركبة من « إن » للمؤكد ولا العاطفة ، ثم خففت  
« إن » بحذف أحد نونها ، ثم أدغمت في لا ، فإذا انتصب ما بعدها فذلك من أجل  
تخليب حكم إن ، وإذا لم ينتصب فن أجل تخليب حكم لا العاطفة ، ونسب هذا القول  
إلى الفراء ، وهو أشد تكلفاً من سابقه .

(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)<sup>(١)</sup>، وأما قوله :

٢٦٠ — \* كَافٌ تَفَرُّقٌ إِلَّا التَّوْحِيدُ \* .

فحمل « تَفَرُّقٌ » على « لَمْ يَبْقَ عَلَى حَالِهِ » لأنهما بمعنى .

== وأما الأمر الثاني فإن حاصله أن القول بوجود نصب المستثنى يلا بعد الكلام التام للوجوب هو رأى جمهرة النحاة ، وحكى ابن مالك عن ابن عصفور — وتابعه أبو حيان — أن النصب جائز غالب لا واجب ، وأجاز الرفع ، وخرج على هذا حديثاً رواه الدارقطني « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجنة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض » برفع ما بعد إلا وما عطف عليه ، وعلى هذا يحمل قراءة من قرأ (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) ويحمل عليه بما جاء في صحيح البخارى « فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة » ويحمل حديث « كل أمتى معافى إلا المجاهرون » ويحمل الشاهد رقم ٢٦٠ ويحمل قول أبي نواس فى الأُميين .

يَا خَيْرَ مَنْ كَانَ وَمَنْ يَكُونُ إِلَّا النَّبِيُّ الطَّاهِرُ اللَّيْمُونُ

وقد حمل الجمهور ذلك على أنف إلا بمعنى لكن ، وللرفع مبتدا خبره محذوف ، وتقدير ذلك فى بيت أبي نواس : لكن النبي الطاهر الميمون لست خيرا منه . (١) من الآية ٢٤٩ من سورة البقرة .

٢٦٠ — نسبوا هذا الشاهد للأخطل النصراني التخلي ، واسمه غياث بن غوث ،

والذى ذكره المؤلف هجر بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* وَالصَّرِيحَةُ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقُ \* .

اللمة : « الصريحة » اسم مكان ، وأصله المنقطع من الرمل ، و « خلق » أى : بال ، و « كاف » أى : دارس منذر ، و « التوى » — بوزن قتل وحمل وفلس وصرد — نهير صغير يحفره حول الحيمة ليمنع السيل عن دخولها .

الإعراب : « بالصريحة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من منزل الآتى الواقع مبتدا على ما هو مذهب سيبويه ، وكان أصل الجار والمجرور صفة للنزل فلما تقدم عليه جعل حالا ؛ لأن الصفة لا تقدم على الموصوف ، ولا مانع من تقدم الحال على صاحبه ، أو الجار والمجرور متعلق بمحذوف ==

= حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواضخ خبراً ، وهذا الضمير عائد على منزل وهذا متعين على مذهب الجمهور الذين لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ « منزل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة « خلق » نعت لمنزل مرفوع بالضممة الظاهرة « عاف » صفة ثانية لمنزل ، مرفوعة بضممة مقدرة على الياء المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين « تغير » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المنزل ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل رفع صفة ثالثة لمنزل « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « النوى » بدل من الضمير المستتر في تغير ، وبديل المرفوع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « والوند » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الوند : معطوف على النوى ، والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النوى والوند » فإن الظاهر أن الاستثناء تام موجب : أما تمامه فلذكر المستثنى منه وهو المنزل ، وأما كونه موجباً فلا أنه لم يتقدمه نفي ولا شبهة ، فكان على مقتضى هذا الظاهر - وجراً على مذهب جمهور النحاة - يلغى نصب المستثنى ، إلا أنه ورد مرفوعاً .

وقد خرج الجمهور على اللغى ، وحاصله أنهم ينعون كون الكلام موجباً ، ويؤمنون أنه منفي ؛ لأن المنى ليس قاصراً على ما يكون قد سبقته أداة نفي ، بل هو أعم من ذلك . ومنه أن يكون العامل في المستثنى منه في معنى عامل آخر منفي ، والأمر هنا كذلك ، فإن « تغير » - وهو العامل في ضمير المنزل الذي هو المستثنى منه - في معنى عامل آخر منفي ، وهو « لم يبق على حاله » وهذا العامل الآخر لو كان هو المذكور في الكلام لكان المختار ارتفاع المستثنى ، فكان لما هو بمعناه حكمه .

ومن العلماء من ذهب إلى أن « إلا » في هذا البيت ونحوه حرف بمعنى لكن اتى للاستدراك ، وما جعلها مبتدأ حذف خبره ، وكأن الشاعر قد قال : لكن النوى والوند لم يتغيرا ، وقد تحدثنا عن ذلك في الكلام على مذاهب النحاة في نصب الاسم الذي يقع بعد إلا ، بعد كلام تام موجب ، وروينا لك عدة شواهد ورد فيها الاسم =



وإن كان الكلام غير موجب : فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح اتباع  
للسقن السقن منه : بذلك بعض عند البصريين ، وعطف نسق عند الكوفيين<sup>(١)</sup>

مرفوعاً ، وزيدك هنا أن ابن مالك يقول في التوضيح : « إن أكثر للتأخير من  
البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا نصب ، وقد أغفلوا ورود مرفوعاً بالابتداء ،  
ثابت الخبر وعذوقه ؛ فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة : « كلهم أحرما إلا أبو قتادة  
لم يجرم » فلا بمعنى لكن . وأبو قتادة مبتدأ ، ولم يجرم : خبره . ومن المذوف الخبر  
قول النبي صلى الله عليه وسلم : « كل أمي معافي إلا المجاهرون ، أي لكن المجاهرون  
بالمعاصي لا يعافون » اهـ ، مع إيضاح يسير .

ومن هذا الوادي قول أبي نواس :

لَيْنَ طَلَلٌ عَافٍ لِلْحَلِّ دَفِينُ عَفَا آيَهُ إِلَّا خَوَالِدُ جُونُ

وتقديره : لكن خوالد جون لم تعف .

وقد جعل العلماء جملة هذا البتدأ وخبره في محل نصب على الاستثناء ، وصرح  
ابن هشام بأنه قد فات العلماء عد هذه الجملة في الجمل التي لها محل من الإعراب .

(١) قد اختلف الكوفيون والبصريون في هذه المسألة ، قال البصريون : الاسم  
الواقع بعد إلا بعد كلام تام منقضى إذا أتبع لما قبله فهو بدل بعض من كل ، وقال  
الكوفيون : إن إلا حرف عطف بمنزلة لا العاطفة التي تعطى لما بعدها ضد حكم ما  
قبلها ، والاسم الذي بعدها معطوف عطف النسق إلا على الاسم الذي قبلها ، وقد كان  
أبو العباس أحمد بن يحيى يعلبوه من شيوخ نحاة الكوفة . يعترض على مذهب البصريين  
في هذه المسألة ويقول : كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منقضى ، وكأنه ينكر أن يخالف  
البدل للبدل منقضى الإيجاب ، والذي ، وقد أجاب أبو سعيد السيرافي على هذا الكلام بأننا  
إنما جعلناه بدلا مما قبله في محل العامل فيه ، وتختلف البدل مع البدل منه في النفي  
والإيجاب لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل البدل منه كأنه لم يذكر ويجعل  
البدل في موضعه ، لأنه هو المقصود بالحكم ، ثم إننا رأينا التوابع تختلف مع متبوعها  
في النفي والإيجاب ، من ذلك التثنية في نحو قولنا : « مرت رجل لا كريم ولا لبيب »  
ومن ذلك المطفئ يبل ولا ولكن ، نحو « رأيت رجلا كراما لا بخيلا » فما يمنع =

نحو ( مَا قَالُوا إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup> ، ( وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَانِكَ )<sup>(٢)</sup> ، ( وَمَنْ يَقْطَعْ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّي إِلَّا الضَّالُّونَ )<sup>(٣)</sup> ، وَالنَّصْبُ عربيٌ جَيِّدٌ ، وقد قرئ به في السبع في ( قليل ) و ( امرأتك ) .

وإذا تَعَدَّرَ البَدَلُ على اللفظ أبدل على الموضع<sup>(٤)</sup> ، نحو « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » ،

== أن يكون البدل مثل التثنية والعطف ، على أننا رأينا ذلك التخالف واقعاً في البدل نفسه ، أفليس بدل البعض يخالف للبدل منه على وجه الإجمال ؟ وقد قالوا : مررت برجل لا زيد ولا عمرو ، وهذا يتعين أن يكون بدلاً ؛ لأن لا العاطفة لا تتكرر ، فلما امتنع أن يكون عطفاً تبين أن يكون بدلاً ، وهذا واضح إن شاء الله .

(١) من الآية ٦٦ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٨١ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٦ من سورة الحج .

(٤) ذكر المؤلف بما يتعذر إبداله على لفظ البدل منه لسبب صناعى ثلاثة أمثلة ، الأول كلمة التوحيد ، وهى قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » والثاني قولك : « ما فيها أحد إلا زيد » والثالث قولنا : « ليس زيد بشئ » إلا شيئاً لا يعبأ به « الأول والثاني برفع ما بعد إلا ، والثالث بنصب ما بعد إلا ، ونحن نبين لك كل مثال من هذه المثل على حدة ، ونبين لك السرى وجوب الإتيان في كل منها على محل المتبوع ، وعدم جواز الإتيان على لفظ المتبوع .

أما المثال الأول — وهو قولنا : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ » — فإن لا في أول هذه الجملة نافية للجنس ، وإله اسمها ، وخبر لاهذه محذوف ، والتقدير : لا إله موجود ، أو لا إله لنا ، واسم لا وخبرها المقدر نكرتان على ما هو ملزم في إعمال لا النافية للجنس عمل إن ، وأنت تعلم أن ما بعد إلا الاستثنائية يكون حكمه من جهة النفى والإثبات ضد حكم ما قبلها ، فإذا كان ما قبلها منفيًا كان ما بعدها مثبتاً ، وإذا كان ما قبلها مثبتاً كان ما بعدها منفيًا ، فلو أنك أبدلت كلمة الجلالة — وهى « الله » — من اسم لا وهو « إله » على اللفظ — أى نصبت اسم الجلالة — كنت قد أعملت لا النافية للجنس في معرفة ، بل في أعرف المعارف ، خالفت بهذا ما اشترطه النحاة كالمهم في عمل لا عمل ==

== إن من وجوب تنكير معمولها ، وإضافته ما بعد إلا في هذه الجملة مثبت ، وقد علمت أن « لا » النافية للجنس لا تعمل في مثبت ، فإتباعك على لفظ المتبوع الذي هو أثر عمل لا يحرك إلى مخالفة هذا الأصل زيادة على أنه جرك إلى المخالفة الأولى ، ومن أجل هذا وذاك منعناك من أن تبدل لفظ الجلالة على لفظ المبدل منه وهو اسم لا ، وجوزنا لك أن تبدل على الموضع لأنه ليس أثراً من آثار لا فيلزم فيه ما لزم في معمول لا ، وذلك أن اسم لا أصله مبتدأ ، والمبتدأ مرفوع بالابتداء ، فلو أبدلت لفظ الجلالة بالرفع لم تكن جعلت للا فيه عملاً ، وعلى ما يقول سيويه إن لا واسمها جيماً في قوة المبتدأ ، فالموضع ههنا رفع بالابتداء على واحد من الوجهين ، وليس للأثر فيه ، فأبدل بالرفع على الموضع ، ومن العلماء من أنكروا الإبدال بالرفع على اعتبار الابتداء ، سواء أنظرنا إلى اسم لا وحده وأن أصله مبتدأ ، أو نظرنا إلى مجموع لا مع اسمها كما هو رأى سيويه ، وهؤلاء جعلوا المبدل منه هو الضمير المستتر في خبر لا ، ومؤدى العبارة : لا إله لنا إلا الله ، أو لا إله موجود إلا الله ، أو لا مستحق لعبادة إلا الله ، فقد نفت جملة لا واسمها وخبرها جلس الآلهة ، وأثبت البدل الله وحده ، فبقى الكلام دالاً على التوحيد .

وأما المثال الثاني — وهو قولنا : « ما فيها أحد إلا زيد » — فإن المستثنى منه في هذا المثال — وهو أحد — نكرة منفية مجرورة بمن الزائدة لفظاً ، وهى مبتدأ خبرها الجار والمجرور الواقع بعد حرف النفي ، فلو أنك أبدلت زيدا للعرفه بالعطفية من أحد على لفظه هو الجبر بمن — لكنت قد جعلت زيدا العلم معمولاً لمن الزائدة العامة في أحد للبدل منه ، ونحن نعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على النكرة ، ونعلم أيضاً أن ما بعد إلا مثبت لأن ما قبلها منفية ، ونعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على المنفية ، فمن أجل هذا وذاك استنع الإتيان على لفظ البدل منه الذى هو أثر لمن الزائدة ، وجاز الإتيان على للموضع وهو الرفع على الابتداء ، فلن الابتداء ليس أثراً لمن الزائدة .

وأما المثال الثالث — وهو قولنا : « ليس زيد بشئ إلا شيئاً لا يجأ به » — فإن المستثنى منه في هذا المثال هو شئ المجرور بالباء الزائدة والواقع خبراً وليس ، وشئ هذا نكرة منفية ، وشيئاً الذى تريد أن تبدله نكرة مثبتة لوقوعه بعد إلا ==

ونحو « مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ » برقمها ، و « لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُقْبَلُ بِهِ » بالنصب ، لأن « لا » الجنسية لا تعمل في معرفة ، ولا في مُوجِبٍ ، وَبَيْنَ وَالْبَاءِ الزَائِدَتَيْنِ كَذَلِكَ ، فَإِنْ قُلْتَ « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاحِدٌ » فَارْفَعْ أَيْضًا ، لِأَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي مُوجِبٍ .

ولا يَرْجِعُ النَّصْبُ عَلَى الْإِتْبَاعِ لِتَأْخُرَ صِفَةُ الْمُسْتَقْنَى مِنْهُ عَلَى الْمُسْتَقْنَى ، نَحْوُ « مَا فِيهَا رَجُلٌ إِلَّا أَخُوكَ صَالِحٌ » خِلَافًا لِلْمَازِنِ <sup>(١)</sup> .

== السبوقة النفي ، فلو أنك أبدلت شيئاً الواقع بعد إلا من شيء المجرور بالباء على اللفظ وهو المجرى كنت قد جعلت البديل معمولاً لبقاء الزائدة ، وقد علمنا أن الباء الزائدة لا تدخل إلا على النكرة النفية ، والبديل هنا وإن كان نكرة ليس منفيًا ، فوجب ألا تبدل على اللفظ الذي هو أثر لبقاء الزائدة ، وأن تبدل على الوضع وهو النصب الذي هو أثر ليس .

(١) ضابط هذا المثال : أن يتقدم للمستقنى منه ، ويقع المستقنى بعده ، ثم يؤتى بصفة للمستقنى منه ، ويكون الكلام غير موجب ، فرجل هو المستقنى منه ، و « إلا أخوك » هو المستقنى ، وصالح : صفة لرجل ، والكلام منفي كما ترى ، وأنت تعلم أنه لو تقدم للمستقنى منه على المستقنى والكلام منفي ، فإن إتباع للمستقنى للمستقنى منه يترجع على نصب للمستقنى في هذه الحالة ، وإذا تقدم للمستقنى على المستقنى منه في مثل هذه الحالة نحو « مَا لِي إِلَّا أَخَاكَ صَدِيقٌ » وجب نصب للمستقنى ، فهل يعتبر تقديم المستقنى على وصف للمستقنى منه كتقديم المستقنى على المستقنى منه نفسه ، أم ينظر إلى تقديم المستقنى منه ولا يلتفت إلى الوصف للتأخر ، أم يأخذ حكماً جديداً لا هو حكم تأخر المستقنى منه ولا هو حكم تقديمه ؟ وقد اختلف النحاة في ذلك ، ولهم في هذا الموضوع ثلاثة آراء :

الرأى الأول : أنه يجب في هذه الحالة نصب للمستقنى ، وهذا المذهب يجعل حكم تقديم للمستقنى على وصف المستقنى منه كتقديم للمستقنى على نفس المستقنى منه ، وهذا الرأى نسبته ابن الجباز إلى اللزني ، ولكن المحققين أنكروا على ابن الجباز هذا النقل .

والرأى الثاني : أنه يكون نصب للمستقنى في هذه الحالة راجعاً على إتباع للمستقنى للمستقنى منه ، فلم يعط للمستقنى في هذه الحالة حكم للمستقنى المتقدم على المستقنى منه نفسه ، ==

وإن كان الاستثناء متعلماً : فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب للنصب اتفاقاً ، نحو « ما زَادَ هَذَا لِمَالٍ إِلَّا مَا نَقَصَ » إذ لا يقال زاد النقص ، ومثله « ما نَفَعَ زَيْدٌ إِلَّا مَا ضَرَّ » إذ لا يقال نفع الضر .

وإن أمكن تسليطه فالحجازيون يوجبون النصب ، وعليه قراءة السبعة : ( مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْتَ بَعِثْتَ<sup>(١)</sup> ) ، ونعيم ترجعه وتُجَبِّزُ الإتياع ، كقوله :

٢٦١ — وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ إِلَّا الْيَمَافِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

== ولم يحط حكم للمستثنى للتأخر على المستثنى منه ، وهذا الرأي هو ما حكاه الأئمة — ومنهم المؤلف — عن المازني ، وهو ما اختاره المبرد أيضاً فإذ ذكره ابن مالك في شرح كافيته .

والرأي الثالث : أنه لا يرجع نصب المستثنى في هذه الحالة ، ولا يترجع إتياعه للمستثنى منه ، بل يستوى الأمران ، وأصحاب هذا الرأي نظروا إلى الأمرين جميعاً : أن المستثنى منه متقدم على المستثنى ، وأن صفة المستثنى منه متأخرة عن المستثنى ، فأعطوا كل واحد من الأمرين لحة من النظر ، فلما وجدوا كل واحد من هذين الأمرين يقتضي حكماً يخالف الحكم الذي يقتضيه الآخر ، أعطوا هذه الصورة حكماً متوسطاً ، قال ابن مالك : « وعندى أن النصب والبدل عند ذلك مستويان ، لأن لكل واحد منهما مرجعاً ، فكأنهما » اهـ .

(١) من الآية ١٥٧ من سورة النساء .

٢٦١ — هذا البيت قطعة من الرجز لعامر بن الحارث ، المعروف بجمران العود ، وهذه رواية النجاشي ، وهي غير الوارد في ديوانه .

اللقية : « اليمافير » : جمع يفور ، وهو ولد البقرة الوحشية ، والعيس : جمع أعيىس أو عيساء ، وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة .  
الإعراب : « وبلدة » الواو واو رب ، بلدة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ليس » فعل ماضى ناقص =

== « بها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « أنيس » اسم ليس تأخر عن خبره مرفوع بالضمة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اليافير » بدل من أنيس ، وبدل المرفوع مرفوع وعلامة رفضه الضمة الظاهرة ، وسترى وجهه في بيان الاستشهاد بالبيت « وإلا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف زائد لتأكيد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « العيس » معطوف بالواو على اليافير ، والمعطوف على المرفوع مرفوع وعلامة رفضه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا اليافير » فإن ظاهره أنه استثناء مقطوع تقدم فيه المستثنى منه ، فكان ينبغي انتصابه على المشهور من لغات العرب وهي لغة أهل الحجاز ، إلا أنه ورد مرفوعاً ، وقد وجهه سيويه رحمه الله ليوافق المشهور بوجهين : الأول : أنه جعله كالاستثناء المرفوع ، وجعل ذكر المستثنى منه مساوياً في هذه الحال لمقدم ذكره ، من جهة أن المعنى على ذلك ، فكأنه قال : ليس بها إلا اليافير .

والوجه الثاني : أنه توسع في معنى المستثنى حتى جعله نوعاً من المستثنى منه ، وكأن من قال : ليس فيها أحد إلا حمار ، قد جعل الحمار إنسان هذه الدار ، فحمله على الحمل الذي يحمل عليه الاستثناء المتصل ، كما جعل الشاعر الضرب الوجيع نوعاً من التبعة في قوله :

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَّتْ لَمَّا بَحَلٍ نَحْمَةُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ  
وكما جعلوا السيف ضرباً من العتاب في قولهم : « عتاب السيف » وليس هذا الكلام على التشبيه ، فإن من قال : « نَحْمَةُ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ » لا يريد أن يشبه التبعة بالضرب . ومن قال : « عتاب السيف » لا يريد أن يشبه العتاب بالسيف ، وآية ذلك أنك لو قلت : « نَحْمُهُمْ كَالضَرْبِ » و « عتابه كالسيف » كان كلاماً غثاً لا يحصل له ، وإنما يريد قائل ذلك أن يجعل التبعة أنواعاً ، ويجعل الضرب الوجيع نوعاً منها ، ويريد الآخر أن يجعل العتاب أنواعاً ، ويجعل السيف نوعاً منه ، وهذا يقرب لك التوسع الذي ذكره سيويه حتى جعل اليافير والعيس نوعاً من الأنيس ==

وَحَمَلَ عَلَيْهِ الْخُمْسِيُّ (قُلْ لَا يَدْرِي مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبُ إِلَّا اللَّهُ) (١).

\*\*\*

== والتوسع الذى ذكره المازنى حتى جعل الأنيس عاما يشمل الإنسان ويشمل العايف والميس .

ونظير بيت الشاهد قول الناجية الديباني في دالته الطويلة :

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلاً كُنْتُ أَسْأَلُهَا عَيْتَ جَوَابَا ، وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ  
إِلَّا أَوَارَى لَأَيَا مَا أَبْدَنَهَا وَالنَّوْىُ كَالْحَوْضِ بِالظُّلُومَةِ الْجَلْدِ  
وقول ضرار بن الأزور الأسدي الصحابي :

عَشِيَّةٌ لَا تُنْفِي الرَّمَاخُ مَسْكَانَهَا وَلَا النَّبْلُ إِلَّا لِلشَّرَفِ الْمُصَنَّمِ

وقد ذكر فيه أبو سعيد السيرافي - نقلاً عن المازنى - تخريجاً ثالثاً ، قال : « رفع المستثنى عند بنى تميم في هذا على تأويلين ذكرهما سيوبه ، وقال المازنى : إن فيه وجهاً ثالثاً ، وهو أنه خلط ما يحل بما لا يحل فغير من جماعة ذلك بأحد ، ثم أبدل حياراً من لفظ «شتم» عليه وعلى غيره » اهـ .

والفرق بين هذا الوجه الذى نقله أبو سعيد عن المازنى والوجه الثانى فى كلام سيوبه : أن التوسع الذى عند سيوبه واقع فى البدل ، فقد تجاوز التكلم فى المستثنى حتى جعله من جلس المستثنى منه لمضى فيه عنده ، والمستثنى منه باق عنده على معناه الأول ، ففى بيت الشاهد جعل العايف والميس من جلس الأنيس ، وأما التوسع الذى فى كلام المازنى ففى المستثنى منه ، فإنه جعل الأنيس بمعنى أعم من معناه الأول حتى صار يشمل المستثنى ، فصار الكلام كأنه استثناء متصل بعد كلام منقضى .

والحاصل أن لإبدال المستثنى من المستثنى منه عند بنى تميم ثلاثة تخريجات : اعتبار المستثنى منه كأنه غير موجود ، وكأن الاستثناء مفرغ ، والتوسع فى المستثنى ، والتوسع فى المستثنى منه ، وكأن الاستثناء على هذين استثناء متصل .

(١) من الآية ٦٥ من سورة النمل . وحاصل إعراب الزمخشري أنه يجعل «من» اسماً موصولاً فى محل رفع فاعل يعلم ، والقياس : مفعولاً به يعلم ، ولفظ الجلالة بدلاً

« من » من « الوصلة ، وهو استثناء منقطع ؛ لأن المستثنى — وهو لفظ الجلالة — ليس من جنس المستثنى منه ، لأن الله تعالى لا يحويه مكان ، و « من في السموات » يدل على أن المقصودين مستقرون في السموات والأرض .

وقد اعترض العلماء على هذا التخريج بأن القراءة في هذه الآية برفع لفظ الجلالة قراءة القراء السبعة ، ورفع المستثنى في مثل هذه الحالة وهي الاستثناء المنقطع وجه ضعيف في العربية ، ولا شك أن مما لا يلبى لفحولة العلماء أن يخرجوا قراءة القراء السبعة على وجه ضعيف .

ومن أجل هذا تلس العلماء وجهها آخر غير الوجه الذى ذكره الزمخشري . فذهب العلامة الصفاقى إلى أن الاستثناء متصل ، والمستثنى في الآية من جنس المستثنى منه ، غير أن المخلوقين مستقرون في السموات والأرض على وجه الحقيقة فالظرفية التى يدل عليها لفظ « في » بالنسبة إليهم ظرفية حقيقية ، وهى بالنسبة إلى الله تعالى ظرفية مجازية ، وإذا كان الأمر كذلك كان « من في السموات والأرض » شاملا للمخلوقين والله تعالى ، فيكون « إلا الله » بضم ما عملهم المستثنى منه ، فيكون الاستثناء متصلا ، ومتى كان الاستثناء متصلا ، والكلام تام منلى ، كان الإتيان أرجح الوجهين ، فالآية الكريمة — على هذا التخريج — جارية على أرجح الوجهين في العربية .

واعترض على هذا التوجيه بأن فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز في كلمة واحدة ، وهذا ظاهر من تقريرنا للكلام ، وقد علمنا أن الجمع في كلمة واحدة بين الحقيقة والمجاز — بأن تريد منها المعنى الذى تدل عليه بالوضع وتريد منها ، مع ذلك ، معنى مجازيا — مما لا يميزه كثير من العلماء ؛ لكونهم يشترطون في المجاز أن تكون معه قرينة تمنع من إرادة المعنى الحقيقى . وكيف تراد الحقيقة من اللفظ في حين أن المجاز مراد مع هذا الاشتراط !

وأجاب قوم بأن هذا التخريج جار على مذهب من يميز الجمع في الكلمة الواحدة بين الحقيقة والمجاز ، لأن هؤلاء لا يشترطون في المجاز أن تكون له قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقى ، وهم الشافعى وأتباعه .

==



فصل : وإذا تقدم الستنى على الستنى منه وجب نصبه مطلقاً<sup>(١)</sup>، كقوله :

== واختار ابن مالك رحمه الله وجها آخر في الآية ، وحاصله أن صلة « من » الموصولة محذوفة وتقديرها « من يذكر في السموات والأرض » وليست الصلة على المتعلق العام الذى يدل عليه الجار والمجرور وهو « في السموات والأرض » والاستثناء على هذا الوجه متصل ، والمعنى مستقيم ، ولكن أين الدليل على الصلة المحذوفة ؟

واختار ابن هشام فى معنى اللبيب وجها آخر غير هذه الوجوه كلها ، وحاصله أن « من » الموصولة مفعول به يعلم ، وليست فاعلا كما هى فى جميع الوجوه السابقة ، واليب : بدل اشتمال من « من » وللفظ الجلالة فاعل يعلم ، والاستثناء على هذا الوجه مفرغ ، وكأنه قيل : لا يعلم القيب إلا الله ، ولكن بدل الاشتمال خال من ضمير يعود على البديل منه ، وقد علمنا أنه يجب فى بدل الاشتمال أن يكون مضافا إلى ضمير يعود على البديل منه .

(١) أبدر هنا فأقول لك : إن مراد للصنف بقوله « مطلقا » فى هذا الوضع أنه يستوى فى هذا الوضع الاستثناء للتصل نحو « ما قام إلا زيدا أحد » ومنه الشاهد ( رقم ٢٦٢ ) والاستثناء للتقطع نحو « ما فى الدار إلا حمارا أحد » بعد أن يكون الكلام متنيا ، ومتى كان الأمر على هذا فقول المؤلف فيما بعد إنشاء البيت « وبعضهم يميز غير نصب فى المسبوق بالنفى » لا معنى له ، نفى أن قوله « فى المسبوق بالنفى » لا يحصل له ولا حاجة إليه ؛ لأن فرض الموضوع أن الكلام غير موجب ، وعنده فى ذكره أنه تبع الناظم فى قوله \* وغير نصب سابق فى النفى قد بأتى \*

ثم أقول لك : إن صور تقديم الستنى ثلاث صور :

- الصورة الأولى : تقديم الستنى على الستنى منه وحده ، نفى أن ذلك حاصل مع تقدم العامل فى الستنى منه ، نحو « ما قام إلا زيدا أحد ، وما أكرمت إلا زيدا أحد ، وما مررت إلا زيدا بأحد » وهذه الصورة قد اتفق البصريون والكوفيون على جوازها ، وهى محل الكلام الذى وضع المؤلف له هذا الفصل .

الصورة الثانية : أن يتقدم الستنى على العامل فى الستنى منه وحده ، نفى أن ذلك حاصل مع تقدم الستنى منه على الستنى ، نحو « القوم إلا زيدا أكرمت » بنصب القوم على أنه مفعول به لأكرمت المتأخر ، وفى هذه الصورة يختلف النحاة ، ولهم فى ==

٢٦٢ - وَمَالِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شَيْمَةَ  
وَمَالِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ

= ذلك ثلاثة أقوال ، الأول أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل في المستثنى به بشرط تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، أى سواء كان العامل في المستثنى منه متصرفا كقولك « إخوتك إلا عليا زاروني أمس » أم كان العامل في المستثنى منه جامدا نحو قولك « أصدقاؤك إلا خالدًا عسى أن يفلحوا » والقول الثاني : لا يجوز ، مطلقا ، والقول الثالث : يجوز إذا كان العامل متصرفا كالثال الأول ، ويمتنع إذا كان العامل جامدا ، وهذا التفصيل هو القول الصحيح الخليلي بأن تأخذ به ، لوجهين ، أولهما أن العامل الجامد لا يتصرف في نفسه ، فلا يصح التصرف في معموله بتقديمه عليه ، وثانيهما أن السماع إنما ورد بتقديم المستثنى على العامل المتصرف نحو قول لبيد بن ربيعة العامري :  
أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَسِيمٍ لَا مَحَلَّةَ زَائِلٌ  
الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، نحو قولك « إلا زيدا لم يحضر القوم » وقولك « إلا خالدًا أكرمت القوم » وقد اختلف في هذه الصورة الكوفيون والبصريون ، فقال البصريون : لا يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا بحيث يقع المستثنى في أول الكلام ، قالوا : لأن « إلا » تشبه « لا » العاطفة ، ولا العاطفة لا تقع في أول الكلام ، وقال الكسائي والكوفيون : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل ، لأن ذلك وارد عن العرب في مثل قول الشاعر :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا      أَعْدُ عِيَالِي شُعْبَةَ مِنْ عِيَالِكَ  
٢٦٢ - هذا البيت للكاتب بن زيد الأمدى ، من قصيدة له هاشمية ، يدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، ومطلع القصيدة التي منها الشاهد قوله :  
طَرَبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ      وَلَا لَعِبًا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْمَبُ  
وَلَمْ يُلْهِنِي دَارٌ وَلَا زَنْمٌ مَنَزِلٍ      وَلَمْ يَنْطَرِبْنِي بَنَانٌ مَحْصَبُ  
اللقنة : « طربت » فعل ماض من الطرب ، وهو خفة تهرى القلب من حزن أو هو أو نحوها « البيض » جمع يضاء ، وهى المرأة النقية اللون ، والنساء يستشهدون =

« بهذا البيت على جواز حذف همزة الاستفهام ، فإن قوله « وذو الشيب يلعب » على معنى : أو ذو الشيب يلعب ! بدليل ورود رواية أخرى « أذو الشيب يلعب » وعن استشهد به على ذلك ابن هشام في معنى اليب « يلبي » مضارع ماضيه ألهاء ، والاهو : أن تدع الشيء وترفضه ، تقول : لبيت عن كذا الهى - بوزن رضىت أرضى - وتقول : لبيت ، ولهوت - مثل - رميت وغزوت - وقوله في بيت الشاهد « مذهب الحق » هو طريقة الذى يسلكه المذهب إليه ، وروى في مكانه « مذهب الحق » وهو بوزنه ومضاه .

الإعراب : « ما » نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له « آل » مستثنى تقدم على المستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وآل مضاف و « أحمد » مضاف إليه مجرور بالفتحة بآية عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل « شيعا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو للمستثنى منه للتأخر « وما » الواو حرف عطف ، ما نافية « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إلا » أداة استثناء « مذهب » مستثنى تقدم على للمستثنى منه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مذهب » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو المستثنى منه للتأخر .

الشاهد فيه : قوله « مالى إلا آل أحمد » و « مالى إلا مذهب الحق » فإن في كل واحدة من هاتين البارتين مستثنى تقدم على مستثنى منه ، والمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه لم يكن فيه إلا وجه واحد ، وهو نصب للمستثنى ، وهو في هذا الشاهد قد جاء بالبارتين على ما تقتضيه العرية فنصب للمستثنى في اللوامين .

وإنما لم يكن في المستثنى للتقدم على المستثنى منه إلا النصب - سواء أكان الكلام موجبا أم كان منفيا - لأنه لو لم ينصب على الاستثناء لكان بدلا ؟ إذ لا ثالث لهماذين الوجهين ، والبديل تابع ، والتابع لا يجوز أن يتقدم على التابع ، فيكون تقديم للمستثنى مانعا من إعرابه بدلا لهذه العلة ، فلم يبق إلا الوجه الآخر ، وهو نصب على الاستثناء ، فافهم هذا وتدبره .

وأصل نظم البيت : ومالى شيعا إلا آل أحمد ، ومالى مذهب إلا مذهب الحق ؟ تقدم المستثنى فى اللوامين على المستثنى منه ؟ فوجب نصبه على ما علت .

وبعضهم يُجيزُ غيرَ النصب في السبوق بالنفي ، فيقول « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ »  
 « أَحَدٌ » سمع يونس « مَا لِي إِلَّا أَبُوكَ نَاعِمٌ » ، وقال :  
 ٢٦٣ - إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّ شَافِعُ \*

٢٦٣ - هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت شاعر النبي صلات الله وسلامه  
 عليه ، وهذا الذي ذكره للؤف هجرت بيت من الطويل ، وصدره قوله :  
 \* لِأَنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً \*  
 وأول هذه القصيدة قوله :

إِلَّا يَا أَقْوَمِي هَلْ لَكَ حُمٌّ دَافِعُ ؟  
 وَهَلْ مَا مَنَى مِنْ صَالِحِ النَّبِيِّ رَاجِعُ ؟  
 تَذَكَّرْتُ عَصْرًا قَدْ مَنَى فَنَهَاقَتْ  
 بَنَاتُ الْحِشَا وَانْهَلَّ مَنَى اللَّذَامِ

اللفظة : « حم » قدر ، تقول : « حم الأمر » بالبناء للجهول - تريد أنه قدر  
 وهيئت أسبابه ، وتقول : « حمه الله تعالى ، واحمه » تريد أنه سبحانه قدره وهياً  
 له أسبابه « نهاقت » تابعت وتوالت وجرى بعضها في أخرى « بنات الحشا »  
 أراد بها الممدوم والآلام والأحزان « انهل » انصب وسال متتابعاً « يرجون »  
 يترقبون ويأملون ، وللمراد بالشفاعة شفاعة صلات الله وسلامه عليه يوم القيامة ،  
 وهي للقام الممدود الذي وعد الله تعالى به نبيه في قوله سبحانه : ( عسى أن يبعثك  
 ربك مقاماً محموداً ) .

الإعراب : « لأنهم » اللام حرف جر دال على التعليل مبنى على الكسر لا محل له من  
 الإعراب ، أن حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وخبر التاليفين  
 اسم أن مبنى على الضم في محل نصب ، وللم حرف عماد « يرجون » فعل مضارع مرفوع  
 بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، والجملة من الفعل =

• • • • •

== والفاعل في محل رفع خبر أن للؤكدّة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله « ما بدلوا » في بيت سابق على بيت الشاهد « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرجون « شفاعه » مفعول به لقوله يرجون منصوب بالفتحة الظاهرة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلاوة جزمه السكون « إلا » أداة استثناء حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « النيبون » فاعل يكن التامة مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « شافع » بدل من فاعل يكن ، مرفوع وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إلا النيبون شافع » فإن ظاهره أن قوله « شافع » هو المستثنى منه ، وقوله « النيبون » مستثنى ، وعلى هذا يكون قد تقدم المستثنى على المستثنى منه ؛ فكان ينبغي أن ينتصب المستثنى ؛ لئلا يأتى ذكرها في شرح الشاهد السابق ، إلا أن الرواية وردت برفعه ؛ والعلامة يخرجونه على ما ذكره المؤلف من أنه استثناء مفرغ ، واعتبروا المستثنى معمولاً لما قبل « إلا » فهو فاعل ليكن التامة ، وما بعده بدل منه بدل كل من كل ، وقد أعربنا البيت على هذا الوجه ، وقد ذكر المؤلف عنه كما ذكر نظيره من كلام العرب .

فإن قلت : فكيف يكون إبدال « شافع » من « النيبون » من قبيل بدل الكل من الكل ، وشافع أعم من النيبين ، ونحن لو أبدلنا قوله « النيبون » من شافع لو أن الكلام جاء على ترتيبه الطبيعي قيل « إذا لم يكن شافع إلا النيبون » - كان من قبيل بدل البعض من الكل ؟

قلت : قد كان يلزمنا لو أبقينا اللفظين على معناهما الأصلي أن يكون البديل من قبيل بدل الكل من البعض ، لأن اللفظ العام قد صار بدلاً واللفظ الخاص قد صار مبدلاً منه ، واللفظ العام كل واللفظ الخاص بعض من هذا الكل ، ولكن جمهرة السادة يشكرون أن يكون هناك بدل يختبر بدل كل من بعض ، فأما الذين ==

وَوَجْهُهُ أَنْ الْعَامِلَ فُرِّغَ لِمَا بَعْدَ «إِلَّا» وَأَنَّ لِلْوَحَرِ عَامًّا أُرِيدَ بِهِ خَاصٌّ ؛  
فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ السُّنْتَنِ ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ ، وَتَنْظِيرُهُ فِي أَنَّ لِلتَّبَوُّعِ أُخَرَ وَصَارَ  
تَابِعًا « مَا مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا تَكَرَّرَتْ «إِلَّا» فَإِنْ كَانَ التَّكَرُّارُ لِلتَّوَكِيدِ — وَذَلِكَ  
إِذَا تَلَبَّ عَاطِفًا ، أَوْ تَلَاهَا اسْمٌ مَائِلٌ لِمَا قَبْلَهَا<sup>(٢)</sup> — أَلْفَيْتَ ؛ فَالْأَوَّلُ نَحْوُ

== لَا يَنْكُرُونَ هَذَا النُّوعَ مِنَ الْبَدَلِ ، وَيَسْتَدِلُّونَ عَلَى صِحَّتِهِ بِأَنَّهُ وَارِدٌ عَنِ الْعَرَبِ فِي  
نَحْوِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِحْرَتَانِ طَلَحَةَ الطَّلَحَاتِ

فإنهم يقولون العام على عموميه والخاص على خصوصه ويعملون هذا البدل بدل كل  
من بعض ، وأما الذين ينكرون هذا النوع من البدل فإنهم يتخلصون من ذلك بأن  
الاسم الذي كان مبدلاً منه — وهو شافع — لم يبق على عموميه حين صار بدلاً ، بل صار  
خاصاً بحيث يساوى في مدلوله اللفظ الذي كان بدلاً فصار مبدلاً منه — وهو قوله  
النيبون — وإذا تماوى البدل والبدل منه في الدلول يكون البدل بدل كل من كل ، وهذا  
هو الذي أشار المؤلف إليه بقوله : « وَأَنَّ لِلْوَحَرِ (يُرِيدُ قَوْلَهُ « شَافِع ») أُرِيدَ بِهِ  
خَاصٌّ ، فَصَحَّ إِبْدَالُهُ مِنَ السُّنْتَنِ ، لَكِنَّهُ بَدَلَ كُلِّ » اهـ .

(١) أصل هذه العبارة « مررت بأحد مثلك » فقولهم « بأحد » جار ومجرور  
متعلق بمررت ، ومثلك — بالجر — نعت لأحد ، فقدم النعت فصار الكلام « ما مررت  
بمثلك أحد » فقولهم بمثلك جار ومجرور يتعلق بمررت ، وأحد : بدل من مثلك ،  
وقد صار في هذه العبارة الثانية الاسم الذي كان متبوعاً تابِعاً ، والاسم الذي كان  
تابِعاً صار متبوعاً ، وإن اختلف نوع تبعيته ، فبعد أن كان التابع في الأصل نعتاً صار  
التابع في العبارة الثانية بدلاً ، فلا عجب إذن في أن يتغير نوع البدل فيصير بدل كل من  
كل بعد أن كان بدل بعض من كل .

(٢) اعلم أولاً أن هذه الأحكام لا تخص بنوع من أنواع الاستثناء ، بل تقع في الاستثناء ==

« ما جاء إلا زيد وإلا عمرو » فإ بعد « إلا » الثانية معطوف بالواو على ما قبلها ، و « إلا » زائدة للتوكيد ، والثاني كقوله :

• لَا تَمَرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا التَّلَا<sup>(١)</sup> •

== للتصل وفي الاستثناء للتقطع وفي الاستثناء للفرغ ، وأمثلة المؤلف تؤيد ذلك ، فتحمله بما جاء إلا زيد وإلا عمرو من الاستثناء للفرغ ، وللثال التي أخذت من كلام الناطم والشاهد رقم ٢٦٤ من الاستثناء التام من كلام منفي .

ثم اعلم أن التكرار للتوكيد يتأني في المعطف بالواو وفي البدل بأنواعه الأربعة التي هي بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال وبدل القلط ، وعلى هذا الإيضاح يكون في كلام المؤلف قصورا في موضعين ، الأول في كونه عم في المعطف فقال : « وذلك إذا نلت عاطفاً » مع أن الحكم للذكور - كما نص عليه المحققون - فاصر على المعطف بالواو ، والثاني كونه خص البدل بما كان الثاني مماثلاً للأول وهو بدل الكل من الكل مع أن الحكم عام في جميع أنواع البدل كما قلنا ، فمثال بدل الكل من الكل « لا تمر بهم إلا الفتى إلا الملا » فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء في قوله : « بهم » والملا : بدل من الفتى ، وهو بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض من الكل « ما أعجبنى أحد إلا زيد إلا وجهه » فزيد : مستثنى من أحد ، ووجهه : بدل من زيد ، وهو بدل بعض من كل ، ومثال بدل الاشتغال قولك : « ما سرني أحد إلا زيد إلا أدبه » فزيد : مستثنى من أحد ، وأدبه : بدل من زيد ، وهو بدل اشتغال ، ومثال بدل القلط قولك : « ما أعجبنى إلا زيد إلا عمرو » فزيد : مستثنى من أحد ، وعمرو : بدل من زيد ، وهو بدل غلط .

ثم اعلم ثالثاً أنه لا فرق في المعطف بالواو بين أن يكون المعطوف عليه هو المستثنى كما في أول أمثلة المؤلف - وهو قوله « ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو » وأن يكون المعطوف عليه البدل من المستثنى كما في الشاهد رقم ٢٦٤ فإن قوله : « إلا رسيمة » بدل من قوله « إلا عمله » وقوله « وإلا رمله » معطوف على رسيمة ، والمؤلف يقول قبل إنشاد البيت : « وقد اجتمع المعطف والبدل في قوله » .

(١) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

فـ « الفَتَى » مُسْتَقْنَى من الضمير الجرور بالباء ، وَالْأَرْجَحُ كَوْنُهُ تَابِعاً لَهُ  
 فِي جَرِّهِ<sup>(١)</sup> ، ويجوز كَوْنُهُ منصوباً على الاستثناء ، و « التَّلَا » بَدَلٌ من الفتى  
 بدل كل من كل ، لأنهما لمَسَّتْ واحد ، و « إِلَّا » الثانية مؤكدة .

وقد اجتمع العطف والبديل في قوله :

٢٦٤ - مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ

فـ « رَسِيمُهُ » بَدَلٌ ، و « رَمَلُهُ » مطوف ، و « إِلَّا » للقرينة بكل  
 منهما مؤكدة .

(١) يترتب على هذا الأرجح حذف حرف الجر وبقاء الاسم الذي كان مجروراً به  
 على جره في غير للوضع القياسي .

٢٦٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد  
 سيويه ( ١ / ٣٧٤ ) واستشهد به كثير من النحاة ، ولم يلبسه واحد منهم إلى  
 قائل معين .

اللمة : « شيخك » المشهور الجارى على الألسنة في هذه الكلمة أنها بالياء المثناة  
 من تحت وجدها خاء معجمة ، وقد قيل : لعله « شنجك » بشين فنون الجيم -  
 والشنج : أصله بفتحين الجمل ، وسكن ثانيه في البيت لضرورة إقامة الوزن ، وهذا  
 حسن لو أن الرواية وردت به ، والرسم والرمل : ضربان من السير ، ولعل الذين  
 زعموا أن الرواية « شنجك » مألوف والجيم - قد غرهم ذكر الرمل والرسم في  
 البيت ، ولكن الخطب فيهما سهل ؟ فإنه يراد بهما معنى مجازى إن صححت رواية  
 الجماعة ، وفسر الأعم الرسم بالمعنى بين الصفا والمروة ، كما فسر الرمل بالطواف  
 بالبيت ، وكان الشاعر قد قال : ليس في شيخك متفجع غير هذين العاملين .

الإعراب : « ما » حرف تنهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لك »  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر مبنى على السكون  
 لا محل له من الإعراب ، وشيخ من « شيخك » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة  
 الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما يتعلق به الجار والمجرور السابق ، وشيخ =



وإن كان التكرار لغير توكيد — وذلك في غير بابي التعطف والبدل —  
فإن كان العامل الذي قبل «إلا» مُفْرَعًا تَرْكَتَهُ يُؤَثَّرُ في واحد من  
الْمُسْتَفْتِيَّاتِ ، وَنَصِبَتْ ما عدا ذلك الْوَاحِدَ ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا  
إِلَّا بَكْرًا » رفعت الأول بالفعل على أنه فاعل ، ونصبت الباقي ، ولا يَتَمَيَّنُ  
الأول لتأثير العامل ، بل يرجع ، وتقول : « مَا رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا  
إِلَّا بَكْرًا » فنصب واحداً منها بالفعل على أنه مفعول به ، وتنصب البواقي  
إلا على الاستثناء .

== مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر «إلا» أداة استثناء  
ملغاة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمل مضاف وضمير القائب العائد إلى شيخك مضاف إليه  
مبنى على السكون في محل جر «إلا» حرف زائد ، مبنى على السكون لا محل له من  
الإعراب « رسمه » رسم : بدل من عمل الواقع مبتدأ ، وبدل للرفع مرفوع ،  
وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، ورسم مضاف وضمير القائب العائد إلى شيخك مضاف  
إليه « وإلا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إلا : حرف  
زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رمله » رمل : معطوف على رسم ،  
والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، ورمل مضاف وضمير  
القائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا عمله ، إلا رسمه وإلا رمله » قد كرر « إلا » في هذا  
الكلام مرتين : المرة الأولى في قوله « إلا رسمه » والرسم : بدل من العمل على  
ما أوضح لك في إعراب البيت ، والمرة الثانية في قوله « وإلا رمله » والواو المتقدمة  
على إلا عاطفة ، والرمل المتأخر عن إلا معطوف على الاسم المرفوع قبلها ، وقد تبين  
ذلك في الإعراب ، وإلا في الموضعين زائدة للتأكيد على ما قلنا في الإعراب  
أيضاً ؟ قد اجتمع في هذا الكلام النوعان اللذان تزداد فيهما إلا ، وهما  
المعطف والبدل .

وإن كان العامل غير مُفَرَّغ ، فإن تقدمتِ المستثنياتُ على المستثنى منه نُصِبَتْ كلها ، نحو « مَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا أَحَدٌ » وإن تأخرت ، فإن كان الكلام إيجابًا نصبت أيضًا كلها ، نحو « قَامُوا إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا » .  
وإن كان غير إيجابٍ أُعْطِيَ وَاحِدٌ منها ما يُقْطَأُ لو انفردَ ، ونصب ما عداه ، نحو « مَا قَامُوا إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمْرٌ إِلَّا بَكْرًا » لك في واحد منها الرفعُ راجعًا والنصبُ مرجوحًا ويتمين في الباقي النصب <sup>(١)</sup> ، ولا يتمين الأول لجواز الوجهين ، بل يترجحُ .

هذا حكم المستثنيات المَكْرُورَةِ بالنظر إلى اللفظ <sup>(٢)</sup> .

(١) أجاز الأبدى في هذه الصورة رفع الجميع على الإبدال .

(٢) فرق المحقق الرضى بين أن يكون كل مستثنى مما يمكن استثناءه مما قبله وألا يكون بهذه المثابة ، قال « وإن كررتها لتغير تأكيد إما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه ، أولا ، فإن أمكن فلما أن يكون في العدد أو في غيره ، فالذى في غير العدد نحو « جاء السكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيليا » في الموجب ، فلا يجوز في كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه عن موجب ، والقياس في كل شفع جواز الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه عن غير موجب ، والمستثنى منه مذكور في الحالين ، ونعني بالوتر الأول من المستثنيات والثالث والخامس ، وهكذا ، ونعني بكل شفع الثاني منها والرابع والسادس ، وهكذا . وكان كل وتر منفيًا لأن الكلام في أوله موجب فأول المستثنيات منفي ، فهو خارج من حكم ما قبل إلا ، وكل شفع موجب لأننا حكمنا بأن المستثنى الذى قبله منفي خارج ، وهذا مستثنى من هذا المنفى الخارج ، فيكون مثبتا دخلا ، فيكون في المثال الذى ذكرناه قد جاء للسكيون ولم يحىء القرشيون منهم . وجاء قوم من بنى هاشم ، ولم يحىء عقيلى ، فالقياس أنه يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والإبدال ، لأنه مستثنى من منفي ، ولا يجوز في كل شفع إلا النصب على الاستثناء . لأنه مستثنى من موجب ، والذى في العدد للوجوب نحو « له على عشرة إلا سبعة إلا خمسة إلا ثلاثة » فكل وتر منفي خارج ، وكل شفع موجب ، داخل ، والإعراب في =

وأما بالنظر إلى المعنى فهو نوعان : مالا يُمكن استثناءه بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ ،  
 كـ « زيد وعمر و بكر » وما يُمكن ، نحو « لَهُ عِندِي عَشْرَةٌ إِلَّا  
 أَرْبَعَةٌ إِلَّا اثْنَيْنِ إِلَّا وَاحِدًا » .

ففى النوع الأول : إن كان المستثنى الأول داخلا — وذلك إذا كان  
 مستثنى من غير موجب — فما بعده داخل ، وإن كان خارجاً — وذلك  
 إن كان مستثنى من موجب — فما بعده خارج .

وفى النوع الثانى اختلفوا ، فقيل : الحكم كذلك ، وإن الجامع مستثنى من أصل  
 العدد ، وقال البصريون والكسائى : كل من الأعداد مستثنى مما يليه ، وهو  
 الصحيح ، لأن الحمل على الأقرب متمين عند التردد ، وقيل : الذهبان محتملان .  
 وعلى هذا فالمقر به فى المثال ثلاثة على القول الأول ، وسبعة على القول الثانى ،  
 ومحتمل لهما على الثالث ، ولك فى معرفة التصعُّل على القول الثانى طريقتان ،  
 إحداهما : أن تُنْقِطَ الأول وتَجْزَأُ الباقي بالثانى وتُنْقِطُ الثالث ، وإن كان  
 منك رابع فإنك تجزئ به ، وهكذا إلى الأخير . والثانية : أن تُحْطَ الآخر  
 مما يليه ، ثم باقيه مما يليه ، وهكذا إلى الأول .

\*\*\*

فصل : وأصل<sup>(١)</sup> « غير » أن يُوصَفَ بها إما نكرةً ، نحو ( صَالِحًا

== الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد ، وتقول فى غير اللوجب من العدد « ما له  
 على عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة » فالقياس أن يكون كل وتر داخلا وكل شفع  
 خارجا ، والإعراب فى الشفع والوتر كما فى العدد الذى هو غير موجب ، هذا هو  
 القياس ، اه تصرف للايضاح .

(١) فإن قلت : فكيف تقع « غير » نعتا ، وهى اسم جامد ، وقد قلتم : إن  
 النعت لا يكون إلا مشتقا أو مؤولا بالمشتق ؟

فالجواب : أن « غير » — وإن كانت اسما جامدا — مؤولة بالمشتق لأنها فى معنى اسم =

= الفاعل ، فإن قولك : « زيد غير عمرو » معناه كعنى قولك « زيد مغاير لعمرو »  
 فصح الوصف بها لذلك السبب .  
 فإن قلت : فهل تعرف « غير » بإضافتها إلى المعرفة ، أم لا تعرف وإن أضيفت  
 إلى المعرفة ؟

فالجواب على ذلك أن للنسبة في هذا الموضوع خلافا ، وحاصل هذا الخلاف أن لهم  
 ثلاثة آراء ، الرأى الأول : أنها لا تعرف أصلا لأنها متوعدة في الإيهام ، والرأى الثانى  
 أنها تعرف بالإضافة إلى المعرفة ، مطلقاً ، والرأى الثالث : التفصيل بين أن تقع بين  
 اسمين متضادين ولا واسطة بينهما ، فيكون أول الاسمين موصوفاً بها وتكون هى  
 مضافة إلى ثانيهما ، نحو قولك : « الحركة غير السكون » وإن تقع بين اسمين غير  
 متضادين نحو قولك : « الذهب غير الحبر » أو تقع بين اسمين متضادين ولكن  
 ثمة واسطة بينهما نحو قولك : « الأبيض غير الأسود » فالأبيض والأسود متضادان  
 ولكن ثمة لونا غير الأسود وغير الأبيض كالأحمر والأزرق مثلا ، فإذا وقعت  
 بين اسمين متضادين ولا واسطة بينهما تعرفت بالإضافة إلى المعرفة ، ولك أن تحمل  
 آية الفاعلة على هذا ، وعلى ذلك يكون ( غير المنصوب عليهم ) نعتاً للذين في قوله  
 سبحانه : ( الذين أئمت عليهم ) وتكون المعرفة قد وصفت بالمعرفة ، فإن جريت على  
 القول بأن « غير » لا تعرف أصلا لزمك أن تجعل ( غير المنصوب عليهم ) بدلا من  
 قوله : ( الذين أئمت عليهم ) والنكرة تبدل من المعرفة بنون نكير ، وأما الآية  
 الأولى التى تلاها المؤلف - وهى قوله سبحانه : ( صالحاً غير الذى كنا نعمل ) فإن  
 جريت على القول الأول فإن ( غير الذى ) يكون نعتاً كما قال المؤلف . وإن جريت  
 على القول الثانى القائل بتعرفها مطلقاً أو على القول الثالث واعتبرت الذى كائناً  
 بعملونه ضداً قبله وهو ( صالحاً ) وأنه ليس ثمة نوع ثالث كان ( غير الذى كنا  
 نعمل ) بدلا ، لا نعتاً ، فإن جريت على القول الثالث وزعمت أن ثمة واسطة كان  
 ( غير الذى ) نعتاً .

ومن تقرير الكلام على الوجه الذى قلناه تدرك أن المؤلف جرى في كلامه على أن  
 « غير » لا تعرف بالإضافة مطلقاً ، أو زعم أن ثمة واسطة .

غَيْرِ الَّذِي كُنَّا نَمُوتُ<sup>(١)</sup>، أو معرفة كالنكرة، نحو (غَيْرِ الْمَضُوبِ عَلَيْهِمْ)<sup>(٢)</sup>، فإن موصوفها (الذين) وهم جنس لا قوم بأعيانهم.

وقد تَخْرُجُ عن الصفة وَتُضَمَّنُ معنى «إِلَّا» فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه، وَتُزَيَّرُ هي بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام، فيجب نصبها<sup>(٣)</sup> في نحو «قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ» و«مَا نَقَعَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ الضَّرَرِ» عند الجميع، وفي نحو «مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَمَارٍ» عند الحجازيين، وعند

(١) من الآية ٥٣ من سورة الأعراف.

(٢) من الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) حاصل ما أشار إليه المؤلف أنه يجب نصب «غير» في أربع

مسائل، وهي:

للسؤال الأولى: أن يكون الكلام تاماً موجياً، نحو «قام القوم غير زيد» فهذا كلام تام لأنه قد تقدم فيه ذكر للمستثنى منه، وهو موجب لأنه ليس فيه نفي ولا شبه نفي.

السؤال الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ولا يمكن تسليط العامل على المستثنى نحو قولك: «ما نفع هذا المال غير الضرر» فإن هذا استثناء منقطع لأن المستثنى وهو الضرر ليس من جنس المستثنى منه وهو المال، ولا يمكن تسليط العامل وهو نفع على المستثنى؛ إذ لا يقال: «نفع الضرر».

وهاتان المسألتان بما أجمع عليهما أهل الحجاز وبنو تميم.

السؤال الثالثة: أن يكون الاستثناء منقطعاً، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، نحو قولك: «ما في الدار أحد غير حمار» فإن هذا الاستثناء منقطع لأن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه، ويمكن تسليط العامل على المستثنى، ووجوب النصب في هذه المسألة لغة الحجازيين، وبنو تميم يميزون فيها الإتياع.

السؤال الرابعة: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: «ما في الدار غير زيد أحد» ووجوب النصب في هذه المسألة عند الأكثرين كما قال المؤلف.

الأكثر في نحو « مَا فِيهَا غَيْرَ زَيْدٍ أَحَدٌ » ، ويرتجح<sup>(١)</sup> عند قوم في نحو هذا المثال ، وعند تميم في نحو « مَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » ، وَيَضَعُفُ<sup>(٢)</sup> في نحو « مَا قَامُوا غَيْرَ زَيْدٍ » ويمتنع في نحو « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » .

\*\*\*

فصل : والمستثنى<sup>(٣)</sup> بـ « سِوَى » كالمستثنى بـ « غَيْرَ » في وجوب الخفض .

(١) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يترجح نصب « غير » في مسألتين :  
المسألة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ غَيْرُ زَيْدٍ أَحَدٌ » وترجح النصب في هذه المسألة هو ما رآه الكوفيون والبغداديون ، وقد رأى أكثر النحاة أن النصب واجب ، كما قال في المسألة الرابعة من مسائل الوجوب .

المسألة الثانية : أن يكون الاستثناء منقطعاً ويمكن تسليط العامل على المستثنى ، نحو قولك : « مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ غَيْرَ حَارٍ » وترجح النصب في هذه المسألة هو لغة تميم ، فأما الجعازيون فيجب في لغتهم النصب كما تقدم .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف أنه يضعف نصب « غير » في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الكلام تاماً غير موجب نحو قولك : « مَا حَضَرَ الْقَوْمَ غَيْرُ زَيْدٍ » فهذا كلام تام لذكر المستثنى منه ، وهو منفي ، والاستثناء متصل لأن المستثنى من جنس مستثنى منه ، فالراجح فيه الإتيان ، والنصب على الاستثناء ضعيف .

(٣) أشار المؤلف في هذا الفصل إلى أن للنعاة في « سِوَى » ثلاثة آراء :  
الرأي الأول - وهو رأى الحليل بن أحمد وسيبويه وجمهرة البصريين - وحاصله أن « سِوَى » ظرف مكان ، وأنها لا تخرج عن الظرفية ، فإن جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً غير ظرف فهو مؤول أو ضرورة من ضرورات الشعر ، قال سيبويه : « وَمَا يَنْتَسِبُ أَيْضاً : هَذَا سِوَاكَ ، وَهَذَا رَجُلٌ سِوَاكَ ، فَهَذَا بِمَنْزِلَةِ مَكَانِكَ ، إِذَا جُلِثَتْ بِمَعْنَى بَدَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ اسْمًا إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، قَالَ بَعْضُ الْعَرَبِ لَمَّا اضْطُرَّ فِي الشَّعْرِ ، حَمَلَهُ بِمَنْزِلَةِ غَيْرٍ ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا =

❦ وقال الأعم في شرح هذا الشاهد : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغي ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل في الكلام إلا طرفا ، ولكنه جعله بمنزلة غير في دخول من عليها لأن معناها كمنهاها » اهـ .

الرأى الثانى - وهو رأى الرماني وأبى البقاء المكبرى - وحاصله أن « سوى » تستعمل طرفا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل اسما غير ظرف ، إلا أن استعمالها طرفا أكثر من استعمالها غير ظرف . وقد ارتضى المؤلف هذا الرأى ، ولذلك تراه يقول : « وإلى مذهبهما أذهب » .

الرأى الثالث - وهو رأى جمهور الكوفيين ، وتبعهم ابن مالك - وحاصله أن « سوى » تستعمل طرفا ، وتستعمل اسما غير ظرف ، وأن الاستعمالين سواء ، ليس أحدهما أكثر من الثانى ، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصا بالشعر ، واستدل هؤلاء بثلاثة أدلة :

الأول : أن أهل اللغة قد أجمعوا على أن قول القائل : « قاموا سواك » وقوله : « قاموا غيرك » بمعنى واحد .

الثانى : أنه لم يقل واحد من أهل اللغة إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، حتى تكون طرفا ، وإنما تأولها البصريون بمعنى بذلك ، ثم جعلوا بذلك بمعنى مكانك فحكوا بمقتضى هذا التأويل عليها بأنها ظرف .

الثالث : أن الواقع في كلام العرب نثرا ونظما في عدد عديد من الشواهد يخالف ملازماتها للنصب على الظرفية ، فقد جاءت مجرورة بحرف الجر ، ومجرورة بالإضافة ، وقد وقعت مرفوعة بالابتداء ، ومرفوعة على التفاعلية ، وجاءت معمولة لتواسخ الابتداء ، ووقعت في غير ذلك من مواقع الإعراب .

فمن وقوعها مجرورة بحرف الجر قوله صلى الله عليه وسلم : « ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشجرة البيضاء في الثور الأسود » وقوله صلوات الله وسلامه عليه : « دعوت ربي إلا يسلط على أمق عدوآ من سوى أنفسها » ومن ذلك قول المرار العقيلي :

وَلَا يَنْطَلِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَاسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا ❦

= ومن ذلك قول الأعشى :

تَجَانَفُ عَنْ جَوْ الَيَمَانَةِ نَاقِي وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَ

ومن وقوعها مجرورة بالإضافة قول الشاعر :

فَأَنِّي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ السَّمْسُ بِمَدْوَى سِوَاكَ لَمْ أَتَقِ

ومن وقوعها مرفوعة بالابتداء قول محمد بن عبد الله بن مسلمة - وهو من شعراء الحماسة - :

وَإِذَا تَبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تَشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمَشْتَرَى

ومن وقوعها مرفوعة على الفاعلية قول القند اثرماني - وهو من شعراء الحماسة أيضا - :

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدْوَا نِ دِنَائِهِمْ كَمَا دَانُوا

ومن وقوعها معمولة لنواسخ الابتداء قول الشاعر :

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمَنَى لِمَوْثَلٍ وَإِنْ سِوَاكَ مَنْ يُؤْمَلُهُ يَنْقَى

وقول أبي دهل الجهمي :

أَأْتَرُكَ تِلْكَ لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى كَلِيلَةٍ ؟ إِنْ إِذَا لَعَبُورُ

وسند ذكر لك شاهدا وقتت فيه مفعولا مع شرح الشاهد ٣٦٦

ويقول : ابن مالك في كتابه الكافية الشافية الذي لخصه في الألفية :

سِوَى كَفِيلٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرَ وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَبِهٌ

وَمَا نَسَعَ تَصْرِيفُهُ مِنْ عَدِّهِ ظَرْفًا ، وَذَا الْقَوْلُ الدَّلِيلُ رَدُّهُ

فَإِنْ إِسْنَادًا إِلَيْهَا كَثُرَا وَجَرُّهَا تَثْرًا وَنَظْمًا مُشِيرَا

وقال في شرح هذه الأبيات : « سوى المثار إليه اسم يستقى به ، ويجزمه يستقنى به للاضافة إليه ، ويعرب هو تفعيلا بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما : إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل : قاموا سواك ، وقاموا غيرك ، واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان =



ثم قال الزجاج وابن مالك : سَوَى كَثِيرٌ مَعْنَى وإِعْرَابًا ، وَيُؤَيِّدُهَا حِكَايَةُ الْقَرَاءِ « أَتَانِي سَوَاكَ » . وَقَالَ سِيدُوِيهِ وَالْجُمْهُور : هِيَ ظَرْفٌ ، بِدَلِيلِ وَضَلِّ الْمَوْصُولِ بِهَا ، كَمَا جَاءَ الَّذِي سَوَاكَ » قَالُوا : وَلَا تَخْرُجُ عَنِ النَّصْبِ عَلَى الظَّرْفِيَةِ إِلَّا فِي الشَّعْرِ ، كَقَوْلِهِ :

٣٦٥ - وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُدَوَّا نِ دِنَانُكُمْ كَمَا دَانُوا

== أَوْ زَمَانٌ ، وَمَا لَا يَدُلُّ عَلَى مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ فَيَمُزَلُّ عَنِ الظَّرْفِيَةِ ، وَالثَّانِي أَنَّ مِنْ حَكْمِ بَطْرِفِيَتِهَا حَكْمَ بَلَزُومِ ذَلِكَ ، وَأَنَّهُ لَا تَتَصَرَّفُ ، وَالْوَاقِعُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ثَرَا وَنَظْمًا خِلَافَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهَا قَدْ أَضِنَتْ إِلَيْهَا ، وَابْتَدَى بِهَا ، وَعَمِلَ فِيهَا نَوَاسِخُ الْإِبْتِدَاءِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَةِ » اهـ ، الْمَقْصُودُ مِنْهُ .

وَبَدَّ ، فَإِنَّ كَثْرَةَ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ ، وَتَأَثَّرَ « سَوَى » فِيهَا وَفِي كَثِيرٍ مِنْ أَمْثَالِهَا بِالْعَوَامِلِ الْمُخْتَلِفَةِ لَا يَبْقَى مَعَهُ مَحَلٌّ لِدَعَاءِ عَدَمِ تَصَرُّفِهَا وَلِزُومِهَا لِلظَّرْفِيَةِ ، وَمِنْ أَجْلِ هَذَا كَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ وَارْتَضَاهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْقَوْلُ الْخَلْقِيُّ بِأَنَّهُ نَأْخُذُ بِهِ ، وَإِنْ خَالَفَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ وَشَيْخُ نَحْوَةِ أَهْلِ الْبَصَرَةِ سِيدُوِيهِ ، فَلِنَا تَتَعَدَّثُ عَنْ لُغَةِ الْعَرَبِ الَّتِي نَطَقَتْ بِهَا أَسْلَتُهُمْ فِي مُخْتَلَفِ عَصُورِهِمْ ، فَلَا تَقْفِلُ عَنْ ذَلِكَ ، وَاللَّهُ يَتَوَلَّاهُ بِتَأْيِيدِهِ .

٣٦٥ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ الْفَنَدِ الزَّمَانِيِّ - بِكَسْرِ الزَّايِ وَتَشْدِيدِ اللَّيْمِ مَفْتُوحَةٍ - وَاسْمُهُ شَهْلُ بْنُ شَيْبَانَ ، وَشَهْلٌ وَشَيْبَانٌ كَلَامُهُمَا بِالشَّيْنِ لِلْمِجْمَعَةِ ، وَهُوَ مِنْ شُعْرَاءِ الْحِمَاةِ .  
الْقَفَّةُ : « الْعُدُونُ » بَضْمِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْعَدَالِ - الظَّلْمِ ، قَوْلُ : عَدَا يَعْدُو ، وَاعْتَدَى يَتَعَدَّى ، إِذَا جَاوَزَ الْحَدَّ جَارَ وَظَلَمَ « دِنَانُكُمْ » جَازِيَتَانِمْ وَفَعْلَانِمْ بِهِمْ مِثْلُ مَا فَعَلُوا بِنَا ، وَقَالُوا : كَمَا تَدِينُ تَدَانُ ، وَمَنْ يَرِيدُونَ كَمَا تَفْعَلُ يَفْعَلُ بِكَ ، وَكَأَنَّ تَفْعَلُ تَجَازَى بِهِ .  
الْإِعْرَابُ : « لَمْ » حَرْفُ نَفْيٍ وَجَزْمٍ وَقَلْبُ مَبْنِي عَلَى السُّكُونِ لِأَحْلَ لِهْ مِنَ الْإِعْرَابِ « يِيقُ » فَعْلٌ مُضَارِعٌ مُجْزُومٌ بَلَمْ وَعِلَامَةُ جُزْمِهِ حَذْفُ الْأَلْفِ وَالْقَفَّةُ قَبْلُهَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا « سَوَى » فَاعِلٌ يِيقُ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعٌ مِنْ ظُهُورِهَا التَّعْذُرُ ، وَسَوَى مُضَافٌ وَ « الْعُدُونُ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مُجْرُورٌ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ « دِنَانُكُمْ » دَانُ : فَعْلٌ مَاضٍ مَبْنِي عَلَى تَقْسِمٍ مُقَدَّرٍ عَلَى آخِرِهِ لِأَحْلَ لِهْ مِنَ الْإِعْرَابِ ، وَتَا : فَاعِلُهُ وَهُوَ ضَمِيرٌ ==

وقال الرُّمَّانِي والمَكِّيُّ : تستعمل ظرفاً غالباً ، وكثيراً قليلاً ، وإلى هذا أذهب .

\*\*\*

فصل : والسكتى بـ « لَيْسَ » و « لا يكون » واجبُ النصب ، لأنه خبرهما ، وفي الحديث « مَا أَتَهَرَ الدَّمَّ وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكَلُوا لَيْسَ لِلسِّنِّ وَالظُّفْرِ » وتقول « أَتَوْنِي لَا يَكُونُ زَيْدًا » .

== للتكلم ومعه غيره مبنى على السكون في محل رفع ، وضمير الغائبين المأثّر على بنى ذهل للذكور بنى في بيت سابق على بيت الشاهد مفعول به لدان مبنى على السكون في محل نصب « كما » السكاف حرف جر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرفه مصدرى مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « دانوا » دان : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع ، وما للصدربة مع مدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة لمصدر يقع مفعولا مطلقا عامله قولهم دنام ، وتقدير الكلام : دنام ديننا مماثلا لدينهم إيانا ، وجملة « دنام » لاجل لها من الإعراب جواب « لا » للذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد .

وإليك يتبين من أول القطعة التى منها بيت الشاهد على ما رواه أبو تمام فى الحماسة :

صَحَفْنَا عَنْ بَنِي دُهْلٍ وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ

فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الشاهد فيه : قوله « ولم يبق سوى السدوان » حيث أوقع « سوى » فاعلا لقوله

« يبق » ، وهذا عند جمهور البصريين ضرورة لاتسع إلا فى الشعر ، وهو عند جمهور الكوفيين جائز فى سمة الكلام غير غنص بالشعر ، ومنهجه الكوفيون فى هذه المسألة أرجح ؛ لورودها كما قالوا فى كثير من الشواهد ثرا ونظما ، وقد ذكرنا منها جملة سالحة فى البحث الذى ذكرنا فيها أقوال النحاة فيها ، وسنذكر لك شاهداً منها فى شرح الشاهد ٢٦٦ الآتى .

وَنَمِّمَهُمَا<sup>(١)</sup> ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق ،  
أو البعض للدلول عليه بـكله السابق ، فتقدير « قَامُوا لَيْسَ زَيْدًا » : ليس  
الْقَائِمُ ، أو ليسَ بعضهم ، وعلى الثاني فهو نظير ( فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً )<sup>(٢)</sup> بعد

(١) ذكر المؤلف في مرجع الضمير المستتر وجوباً في ليس ولا يكون قولين  
للنحاة ، ولم يبين قائل كل واحد منهما ، وترك قولاً ثالثاً ، ونحن نذكر لك الأقوال  
منسوبة إلى قائلها ، وما يرد على كل قول منها ، فقول :

القول الأول : أن هذا الضمير عائد على اسم فاعل الفعل العامل في المستثنى منه ،  
وهذا قول سيويه ، وبيان ذلك أنك حين تقول « جاء القوم ليس زيداً » يكون  
تقدير الكلام : جاء القوم ليس هو - أى الجائى - زيداً ، واعتراض على هذا القول  
باعتراضات ، أوضحها أنه قد لا يكون في الكلام السابق على المستثنى فعل كـألو قلت  
« القوم إخوانك ليس زيداً » فمن أين لنا أن نشق اسم الفاعل الذى يعود الضمير  
عليه ، وأجاب بعض من ينتصر لسيويه بأنها تنصيد من معنى الكلام السابق فعلاً  
وتجعل اسم فاعل هذا الفعل للتنصيد مرجع الضمير ، ففي المثال المذكور تقدر أن  
الكلام : القوم يتصفون بأخوتك ليس زيداً ، وتقدر مرجع الضمير : ليس هو ( أى  
للتصنيف بهذه الأخوة ) زيداً .

والقول الثانى : أن هذا الضمير عائد على البعض للدلول عليه بـكله السابق ، وهذا  
رأى جمهرة البصريين ، فتقدير « جاء القوم ليس زيداً » ليس هو ( أى بعض القوم )  
زيداً ، ومعنى هذا أنك نفيت أن يكون بعض القوم زيداً ، أى أن بعض القوم من عدا  
زيداً ، فتكون قد أطلقت لفظ البعض على الجميع إلا واحداً ، وليس من المهود إطلاق  
لفظ البعض على الكل إلا واحداً .

القول الثالث : أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل السابق ، بعد أن تقدر المستثنى  
كان مضافاً لمصدر مثله ، وهذا رأى الكوفيين ، فيكون تقدير قولك « جاء القوم  
ليس زيداً » ليس المجبى مجبى زيد ، واعتراض على هذا القول باعتراضين ، أولهما أنه  
قد لا يكون في الكلام السابق فعل ، وقد عرفت جوابه في الكلام على قول سيويه ،  
وثانيهما أن في هذا التقدير مضافاً محذوفاً لم يلفظ به في كلام قط .

(٢) من الآية ١١ من سورة النساء .

تقديم ذكر الأولاد<sup>(١)</sup>.

وجعلنا الاستثناء في موضع نصب على الحال ، أو مستأقتان فلا موضع لها<sup>(٢)</sup>.



(١) صدر هذه الآية الكريمة قوله تعالى ( يوصيكم الله في أولادكم ) وهذا اللفظ الكريم شامل للذكور والإناث من الأولاد ، أما أولا فلأن لفظ الولد يشمل الذكر والأنثى لغة ، وأما ثانيا فلأنه سبحانه يقول بعد ذلك ( للذكر مثل حظ الأنثيين ) فيكون قوله جل ذكره ( أولادكم ) معناه الذكور والإناث ، وقوله سبحانه بعد ذلك ( فإن كن نساء ) تعود التون من ( كن ) على بعض من تقدم ذكره في صدر الآية ، وكأنه قيل : فإن كن أي الإناث من أولادكم نساء ، فهذا وجه تشبيه القول بأن مرجع الضمير للمستتر في ليس ولا يكون هو البعض المفهوم من الكل السابق بهذه الآية .  
فإن قال قائل : فإني لا أجد فائدة في قول القائل : فإن كن الإناث نساء ، لأنه لا يكون النساء إلا إناثا .

فالجواب على هذا بأن الفائدة لم تتم عند قوله ( نساء ) وإنما تمت بما ذكر بعده من الظرف وهو قوله جل ذكره ( فوق اثنتين ) وإنما ذكر قوله ( نساء ) توطئة وتمهيدا لذكر هذا الوصف ، وليس في ذلك شيء غريب ، فإن التمهيد والتوطئة المشار إليها تجري كثيرا في باب الخبر وفي باب التمت وفي باب الحال . ومن جريان التوطئة في باب الخبر - سوى هذه الآية - قوله تعالى : ( بل أنتم قوم تجهلون ) ومن مجيئها في باب الحال قوله تعالى ( إنا أنزلناه قرآنا عربيا لعلكم تتقون ) وقوله جل جلالته ( وكذلك أنزلناه حكما عربيا ) وقوله سبحانه ( وكذلك أنزلناه قرآنا عربيا وصرنا فيه من الوعيد ) والنحاة يسمون هذه الحال « الحال الموطئة » .

(٢) على أن جملة الاستثناء حال يكون تقدير الكلام : جاءوا مجاوزين زيدا ، وقد اعترضوا على اعتبار جملة « ليس زيدا » وجملة « لا يكون زيدا » حالا من المستثنى منه بأنه ليس بين هاتين الجملتين والمستثنى منه رابط بما يربط جملة الحال بصاحبها وهو الضمير ، أو الواو ، أو هما معا - لأن الضمير المستتر في كل من ليس ولا يكون لا يعود على المستثنى منه ، بل مرجعه إما البعض وإما اسم الفاعل وإما المصدر كما علمت ، فكيف صح جعل هذه الجملة حالا من غير رابط ، كما اعترض على هذا القول بأن =

فصل : وفي المستثنى بـ « خَلَا » و « عَدَا » وجهان :  
أحدهما : الجرء على أنهما حرفا جرء ، وهو قليل ، ولم يحفظه سيبويه  
في « عَدَا » ، ومن شواهد قوله :

٢٦٦ - أَبَحْنَا حَبِيْهُمْ قَفْلًا وَأَمْرًا عَدَا الشَّمْطَاءُ وَالْعَاقِلُ الصَّغِيرُ

= المستثنى منه قد يكون نكرة كما لو قلت « لقيت رجلا ليس زيدا » فكيف تكون  
حالا من النكرة من غير موسغ ؟ كما اعترض على هذا القول بأن « ليس » فعل  
ماض عند البصريين ، وهم يشترطون في الجملة الفعلية التي فعلها ماض إذا وقعت حالا  
أن تكون مقترنة بقدر لفظا أو تقدر قبلها قد ، ولم يجد العلماء مغرا من أن يسلموا أن  
هذه الاعتراضات واردة على القول بأن الجملة حال ، ثم يقولون : إن هذه الجملة  
بخصوصها مستثناة من هذه الأحكام .

٢٦٦ - هذا بيت من الوافر ، ولم يتيسر لي الوقوف على نسبة هذا الشاهد  
لتأثيل معين ، وقد أنشدوا قبل هذا البيت قوله :

تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتٍ عُوجٍ عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النَّسُورِ  
ومنه يتبين لك أن قوافي الأبيات مجرورة .

اللفظة : « الحضيض » الفرار من الأرض عند منقطع الجبل ، والحضيض أيضا :  
الأرض ، وفي الحديث أنه أهدى إلى النبي صلى الله عليه وسلم هدية فلم يجد شيئا يضعها  
عليه فقال « ضمه بالحضيض » فإنما أنا عبد آكل كما يأكل العبد » يريد ضمه على  
الأرض « بنات عوج » يريد أفراساً كريهات الأصول غير مهجنات ، وعوج : جمع  
أعوج ، وأعوج : أصله صفة من العوج ، وقد سمي بها فرس لم يكن في خيل العرب غل  
أشهر منه ولا أكثر نسلا ، قال الأصمعي : كان لبني آكل المرار ثم صار لبني هلال بن عامر ،  
وقال أبو عبيدة : كان لبني كندة فأخذته بنو سليم في بعض أيامهم فصار إلى بني هلال ،  
والتقولان متقاربان ؛ فإن بني آكل للرار من كندة ، وسمى أعوج لما قاله ابن سيدة :  
أعوج فرس سابق ركب صغيرا فاعوجت قوائمه ، والخيل الأعوجية منسوبة إليه ، ويقال :  
خيل أعوجية ، وخيل أعوجيات ، وبنات أعوج « خضعن » ذللن وخشعن « النسور » =

== جمع نسر «أبجنا» يريد أهلكتنا واستأصلنا «حيم» الحى : القبيلة «أسرا» هو أن يأخذ الرجل الرجل في الحرب ، والرجل أسير وجمعه أسرى وأسارى «الشمطاء» المرأة التى خالط البياض سواد شعرها ، والرجل أشمط «والطفل» هو الصبي الذى يبتلى زال في حدود الرضاع ، ثم هو فطيم .

الإعراب : «أبجنا» أباح : فعل ماض مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، ونا : فاعله ، وهو ضمير مبنى على السكون فى محل رفع «حيم» حى : مفعول به لأباح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير التانيین مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «قتلا» تميز منصوب بالفتحة الظاهرة «أسرا» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أسرا : معطوف على قوله قتلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة «عدا» حرف جر دال على الاستثناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «الشمطاء» مجرور بعدا ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة «والطفل» الواو حرف عطف ، الطفل : معطوف على الشمطاء وللمعطوف على المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة «الصغير» صفة للطفل وصفة المجرور ومجرورة وعلامة الجر الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث جر الاسم الواقع بعد «عدا» على أنه حرف جر .

وشاهد ورود «خلا» حرف جر قول الآخر ( ولم أنف على اسمه ) :

خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ

وفى هذا البيت ثلاثة أدلة فى باب الاستثناء :

الأول : الجر «بخلا» ، وقد نقل قوم أن سيويه لم يحفظ الجر بخلا ، وهو نقل غير صحيح ، فقد ذكر سيويه الجر بخلا فى كتابه حيث يقول ( ١ / ٣٧٧ ) : «وأما حاشا فليس باسم ، ولكنه حرف جر يجر ما بعده كما يجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أتانى القوم خلا عبد الله ( بالجر ) فقبلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب ، لأن ما اسم ، ولا تكون صلتهما ==

وموضعهما نصب ، قليل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ، وقليل : لأنهما متعلقان بالفعل المذكور<sup>(١)</sup>.

== إلا الفعل هنا ، وحى التى فى قولك : تفعل ما فعلت ، ألا ترى أنك لو قلت : أتوفى ما حاشا زيدا ، لم يكن كلاما « اه بحروقه .  
والثانى : مجيء « سوى » مفعولا به ، فبدل على أن سوى تخرج عن الظرفية ، وهو الشاهد الذى نهناك إليه سابقاً ( ص ٢٨٠ ) .

والثالث : وقوع الاستثناء فى أول الكلام ، وتأخر أركان الجملة التى يستثنى من شئ فيها ، ألا ترى أنه قدم « خلا الله » وهو الاستثناء - على « لا أرجو سواك » وهو أصل الكلام الذى يستثنى منه ، وهذا غير تقديم المستثنى على المستثنى منه وحده ، وقد ذكرنا لك فى صور تقديم المستثنى ( ص ٢٦٥ ) أن هذه الصورة قد اختلف الكوفيون والبصريون فى جوازها ، فذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء فى أول الكلام نحو قولك : « إلا طعامك ما أكل زيد » ونحو « إلا زيدا ما حضر القوم » ونحو « إلا زيدا أكرمت القوم » وأنهم استدلوا على ذلك بالسماع كما فى هذا البيت الشاهد ، وبالقياس على تقديم المستثنى على المستثنى منه فى نحو « مالى إلا مذهب الحق مذهب » ونحو « أكرمت إلا زيدا القوم » وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع الاستثناء فى أول الكلام بحيث يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعاً ، واستدلوا على ذلك بضروب من القياس والتعليل ، وزعموا أن ما تمسك به الكوفيون من الشواهد مؤول أو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، ثم ارجع إلى هذا البحث فيما سلف أول هذا الباب ( ص ٢٦٥ وما بعدها )

(١) حاصل هذا الكلام أن النعاة اتفقوا على أن محل « عدا » ومجرورها نصب ومحل « خلا » ومجرورها نصب أيضاً ، واختلفوا فى عامل النصب فهما ، فقال قوم : العامل فى عملهما النصب هو الجملة التى تسبقهما ، حقيقة أو تقديرًا ، سواء أكانت الجملة فعلية نحو قولك : « حضر القوم عدا زيد » ، وخلا زيد « أم كانت الجملة اسمية نحو قولك : « القوم إخوتك عدا زيد » ، وخلا زيد .  
فإن قلت : فكيف تكون الجملة عاملة ؟

والثاني : النصب على أنهما فعلان جامدان لوقوعهما مَوْقِعٌ<sup>(١)</sup> « إلاً »  
وفاعلهما ضمير مستتر ، وفي مُفسره وفي موضع الجملة البحث السابق .

== فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد سمعت في أول باب الاستثناء أن من النعاة  
من قال : إن ناصب للمستقى بعد إلا هو تمام الكلام ، وستمع مثل ذلك في باب التمييز  
عند القول على ناصب تمييز النسبة : إنه انتصب عن تمام الكلام ، فغنى قولهم :  
« منصوب عن تمام الكلام » أن الناصب له هو الجملة المتقدمة عليه .

والقول الثاني : أن الناصب له هو الفعل المتقدم في نحو قولك : « حضر القوم  
عدا زيد ، وخلا زيد » فيكون الجار والمجرور في محل نصب بذلك الفعل المتقدم ،  
أى أنهما في موضع المفعول به ، كما تقول ذلك في قولك : « مررت بزيد » لما كان  
الفعل لا يتعدى إلى المفعول به بنفسه عديته بحرف الجر .

وقد اختار ابن هشام في كتابه معنى اليب القول الأول من هذين القولين ،  
وجعل اختياره بأمرين ، أولهما أنه مطرد ، بخلاف القول الثاني فإنه ليس مطردا ،  
لجواز ألا يكون في الكلام السابق فعل أصلا ، نحو قولك : « هؤلاء القوم كرام عدا  
زيد ، وخلا زيد » وثانيهما أن حرف الجر الذى يوصل معنى الفعل إلى الاسم هو  
الذى ينتصب بالفعل السابق عليه ، أما حرف الجر الذى لا يوصل معنى الفعل السابق  
إلى الاسم ، بل يزيل معنى الفعل السابق عن الاسم ، فلا ينبغي أن يكون الجار والمجرور  
منصوبا بذلك الفعل .

وقد بينا لك فيما سبق ضعف هذين الوجهين من وجوه الاعتراض ، فلا ينبغي أن  
تأخذ بما يستنبطانه .

(١) أما أنهما فعلان فلتقدم ما المصدرية عليهما ، وهى لا توصل إلا بالأفعال ،  
وأما أنهما جامدان فلائهما موضوعان في موضع الحرف الذى هو إلا ، والفعل إذا وقع  
موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يبنى ، وأما أنهما  
ينصبان ما بعدها على أنه مفعول به فذلك ظاهر بالنظر إلى عدا ، لأنه متعدي قبل  
الاستثناء ، إذ نقول : « عدا فلان طوره » وأما بالنظر إلى خلا فلائنه عند الاستثناء  
فمنه معنى جاوز فصار متعديا بعد أن كان قاصرا ، فاعرف ذلك .



وتدخل عليهما « ما » المصدرية فيتعين النصب ، لتعين الفعلية حينئذٍ ،  
كقوله :

— ٢٦٧ — \* أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ \* .

٢٦٧ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، وهذا الذي ذكره  
المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ \*

اللمعة : « ما خلا الله » أى ما عداه وما جاوزه سبحانه « باطل » لا أصل له ولا  
حقيقة « نعيم » ما يتلذذ به الإنسان ويجد فيه نعمة وراحة بال ، وسمى بذلك لأن  
الأصل في هذه المادة النعمة ، كما سموا شظف العيش وصعوبته من ضد هذه المادة  
ققالوا : هذا عيش خشن ، وفلان يعيش عيشة خشنه ، وما أشبه ذلك « زائل » أراد  
أنه فان لا خلود له ولا دوام .

للمعنى : يقول : إنا إذا استثنينا الله تعالى لم نجد لشيء في هذه الحياة الدنيا حقيقة  
ثابتة ، ولم نجد نعيما عما يدعم به الناس في دنياهم باقيا لأصحابه ، وليس يريد أن الحياة وما  
فيها أوهام وخيالات ، ولكنه يريد أن حقائقها ليست مستقرة ولا دأمة ، وإنما هي  
متغيرة وصائرة إلى الفناء ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم عن هذا البيت : « هو  
أصدق كلمة قالها شاعر » .

الإعراب : « ألا » حرف يستفتح به الكلام ويسترعى به انتباه المخاطب ، مبنى  
على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة  
« ما » حرف مصدرى « خلا » فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على الألف منع من  
ظهور التندر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى البعض المفهوم من  
الكل السابق « الله » منصوب على التعظيم وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « باطل »  
خبر المبتدأ الذى هو كل مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكل » مبتدأ  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « نعيم » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « لا » نافية للجنس حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « محالة »

وقوله :

\* تَمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَأَنْسِي \* - ٢٦٨

== اسم لا النافية للجنس ، مبنى على التثنية في محل نصب ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا محالة موجودة ، والجملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ وخبره « زائل » هو خبر المبتدأ الذي هو قوله « كل نعيم » مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما خلا الله » حيث ورد فيه استعمال « خلا » مسبوقة بما للصدرية ، وانتصب الاسم الكريم بعدها ، وأنت إن قدرت « ما » مصدرية لم يكن لك بد من جعل « خلا » فعلا فتصحب به ما بعده ؛ لأن حرف المصدر لا يدخل على الحروف ، فإن ذهبت إلى اعتبار « ما » زائدة جاز لك اعتبار « خلا » حرفا جاريا ، من قبل أن « ما » الزائدة لا تختص بنوع من الكلمات دون آخر ، وسيذكر المؤلف هذا ، فتعظن لذلك .

٢٦٨ - لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* يَكُلُّ الَّذِي يَهْوَى نَدِيمِي مَوْلَعٌ \*

اللمة : « تَل » مضارع مبنى للجهول من اللل والسأم ، تقول : مللت الشيء ومللت منه ، أمله وأمل منه - على مثال فرحت أفرح - مللا ، وملة ، وملالة ، تريد أنك مجبته وشتمته وأحببت تركه والانصراف عنه ، وتقول : هذا رجل مل - بفتح فسكون - وذو ملة ، ومول ، ومولة ، وتقول : أمل فلان فلانا ، وأمل عليه ، تريد أنه أسأمه « الندامى » جمع ندمان ، مثل سكران وسكاري ، والندمان - ومثله النديم - الذي يجالسك على الشراب « مولع » هو الوصف من قولك : « أولع فلان بكذا » إذا أعرى به وأحبه ، وهو من الأفعال اللازمة للبناء لما لم يسم فاعله ، والوصف منه على زنة اسم للفعول كالجنون من جن ، والمعنى من عنى .

الإعراب : « تَمَلُّ » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع لتجرده من الناصب =

== والجائز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « النداءى » نائب فاعل تمل ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عدانى » عدا : فعل ماضى دال على الاستثناء ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية وياء المتكلم لمفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وفاعل عدا ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان محذوف إليه ، وتقدير السلام : تمل النداءى وقت مجاوزتهم إياى « فإتنى » الباء حرف دال على التعليل ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف تأكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون فى محل نصب « بكل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، كل : مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله مولع الآف فى آخر البيت ، وكل مضاف و « الذى » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « بهوى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجائز وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « نديمى » نديم : فاعل بهوى ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للناسبة ، ونديم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للموصول ، والعائد من جملة الصلة إلى الموصول ضمير غيبة منصوب المحل بهوى ، وهو محذوف ، وتقدير السلام : بكل الذى بهواه نديمى « مولع » خبر إن المؤكدة ، وهو مرفوع بإن وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما عدانى » حيث استعمل « عدا » مسبوقا بما المصدرية ؛ فوجب أن تتمتع لفظة ؛ لما ذكرناه فى شرح الشاهد السابق ، وبما يؤكد لك أن الشاعر نفسه عاملها معاملة الأفعال ، ولم يعاملها معاملة الحروف ؛ أنه ألحق بها نون الوقاية حين أراد أن يصل بها ياء المتكلم ، وقد علمت أن نون الوقاية إنما تلزم مع الأفعال دون الحروف .

ولهذا دخلت نونُ الوقاية ، وموضعُ الموصول وصلتهِ نصبٌ : إما على الظرفية على حذف مضاف ، أو على الحالية على التأويل باسم الفاعل <sup>(١)</sup> ، فمضى « قَامُوا مَا عَدَا زَيْدًا » قَامُوا وَقْتَ مُجَاوَزَتِهِمْ زَيْدًا ، أو مُجَاوِزِينَ زَيْدًا ، وقد يَجْرَانِ على تقدير « ما » زائدة <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) في موضع « ماعدا زيدا » و « ما خلا زيدا » من الإعراب ثلاثة وجوه ذكر للؤلؤف اثنين منها :

أما الأول فحاصله أن « ما » المصدرية ومدخولها في تأويل مصدر منصوب على الظرفية الزمانية ، وأصله مضاف إليه لفظ « وقت » حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، فتقدير « قام القوم ماعدا زيدا » قام القوم وقت مجاوزتهم زيدا .

والثاني : أن « ما » وما دخلت عليه في تأويل مصدر يراد به اسم الفاعل ، وهو حال من المستثنى منه ، فتقدير قولك « قام القوم ما عدا زيدا » قام القوم مجاوزتهم زيدا ، أي مجاوزين زيدا ، كما قدرت المصدر الصريح حين وقع حالا باسم الفاعل نحو قولك « جاء زيد ركضا » أي راكضا ، وهذا تقدير أبي سعيد السمراني - .

والثالث : أن « ما عدا زيدا » منصوب على الاستثناء ، مثل انتصاب « غير » في قولك « قام القوم غير زيد » وهذا تقدير ابن خروف .

قال المحققون : والذي ينبغي اختياره هو الرأي الأول ، وذلك لأن « ماعدا » في تأويل المصدر عند الجميع ، والمصدر ينوب مناب ظرف الزمان بكثرة كقولك « أزورك طلوع الشمس » و « أجيتك قدوم الحاج » فأما مجيء الحال مصدرا فيحتاج البتة إلى التأويل ، على أن بعض النحاة ذكر أن مجيء المصدر حالا إنما يكون في المصدر الصريح ، فأما المصدر المؤول فليس له ذلك الحكم . وأما الصب على الاستثناء ففيه من التكلف ما لا يجزىء على ارتكابه .

(٢) هذا ما ذهب إليه الجرجي والربيعي والكسائي والفارسي وابن جني ، ولم يرتض ذلك ابن هشام في معنى اليب ، وعلى ذلك بأن القول بزيادة « ما » إما أن يكونوا قد قالوه بالقياس ، وإما أن يكونوا قد قالوه مستندين إلى السامع ، فإن كانوا =

فصل : والمستثنى بـ « حاشاً » عند سيبويه مجرورٌ لا غيرٌ ، وسمع غيرُه النصب<sup>(١)</sup> ، كقوله : « اللهم اغفر لي ولبن يسمع ، حاشاً الشيطان وأبا الأصم » .  
والكلامُ في موضعها جارةٌ وناصبةٌ وفي فاعلها كالكلام في أخقبتها .  
ولا يجوز دخول « ما »<sup>(٢)</sup> عليها ، خلافاً لبعضهم ، ولا دخول « إلا »  
خلافاً للكسائي .

\*\*\*

### هذا باب الحال<sup>(٣)</sup>

الحالُ نوعان : مؤكَّدة ، وسُتائى ، ومؤسَّسة ، وهى : وَصَفٌ ، فَضْلَةٌ ،

== قد قالوه قياساً فذلك القياس خطأ ، لأن « ما » تزداد مع حرف الجر بوقوعها بعد الحرف كما زيدت مع عن في قوله تعالى ( عما قليل ) وكما زيدت مع الباء في قوله سبحانه ( فبا رحمة من الله ) فأما زيادة « ما » قبل الحرف مثل ما هنا فليس له نظير ، وإن كانوا قد قالوه مماعاً فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه .

(١) الذين رووا النصب بعد « حاشاً » هم أبو زيد والفراء والأخفش والشيخاني وابن خروف ، وأجازوه الجرمي وللأزني وللمبرد والزجاج وابن مالك .

(٢) قد دخلت عليها « ما » في قول الأخطل الضلبي :

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَأَ قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ قِمَالًا

\*\*\*

(٣) اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال « حال » ويؤنث فيقال « حالة » بالتاء ، وإن معناه قد يذكر ، فيعود الضمير عليه مذكراً ، ويسند إليه الفعل للماضى بغير تاء ، ويشار إليه باسم الإشارة للوضع للذكر ، ويوصف بما يوصف به للذكر ، وغير ذلك مما لا يحصر عليك استقصاؤه ، وقد يؤنث معناه ، فيعود الضمير عليه مؤنثاً ، ويسند إليه الفعل للماضى مقترناً بتاء التأنيث ، ويشار إليه باسم الإشارة للوضع للمؤنث ، ويوصف بما يوصف به للمؤنث ، ومن شواهد تذكر لفظ الحال قول الشاعر :

==

مذكور لبيان الهيئة ، كـ « حِثْتُ رَاكِبًا » و « ضَرَبْتُ مَسْكُوفًا » و « لَقِيتُهُ رَاكِبِينَ » (١).

وخرج بذكر الوصف نحو « القَهْقَرَى » في « رَجَعْتُ الْقَهْقَرَى » (٢)

= إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرُ حَالَ مِنْ أَمْرِيهِ فَدَعُهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا  
ومن شواهد تأنيث لفظها قول الفرزدق :

حَلَى حَالَهُ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ ضَنْتَ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ  
فإذا كان لفظ الحال مذكرًا فانت في سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول :  
هذا حال ، وهذه حال ، وحال حسن ، وحال حسنة ، والحال الذي أنا فيه طيب ،  
والحال التي أنا فيها طيبة ، وكان حالنا يوم كذا جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ،  
وتأمل في قول الشاعر « أعجبتك الدهر حال » فقد أسند الفعل الماضي إلى لفظ  
الحال المذكر مقترنا بباء التأنيث ، وقال أبو الطيب المتنبي :

لَا خَيْرَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ فَاتُسَعِدِ النَّفْثُ إِنَّ لَمْ يُسَعِدِ الْحَالُ  
فذكرها لفظا ومعنى في قوله « يسعد الحال » .

وأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث الفعل الذي تسنده  
إليها ، وتأنيث الإشارة إليها ، وتأنيث وصفها ، وتأنيث ما تخبر به عنها ، وهم جرا .  
(١) الحال المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون ذكرها ، وذلك بأن يدل عاملها  
على معناها نحو قولك « لانت في الأرض مفسدا » أو يدل صاحبها على معناها ، نحو  
قوله تعالى ( إليه مرجعكم جميعا ) أو تدل على معناها جملة سابقة نحو قولك « زيد  
أبوله عطوفا » وسأني ذكر ذلك كله .

والحال المؤسدة - ويقال لها البينة - هي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها ، وهي  
التي عرفها المؤلف بهذا التعريف .

والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المؤلف أولها الحال فيها من الفاعل ، وثانيها الحال فيها  
من المفعول ، وثالثها الحال فيها من الفاعل والمفعول جميعا .

(٢) القهقرى - بفتح القافين بينهما هاء ساكنة ، مقصورا - ومثله القهقرة -  
بناء مكان الألف - الرجوع إلى خلف . وتثنى القهقرى على القهقرين ، بحذف الألف ،  
والقياس يقتضى قلبا ياء فتقول : القهقران والقهقرين ، ولم يذكر المجد في =

وذكر الفضلة الخيرة في نحو « زَيْدٌ ضاحِكٌ » .

وبالباقي التمييز في نحو « قَدَّ دَرَّةٌ فَأَرِسًا ١ » والتمت في نحو « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ » فإنَّ ذِكْرَ التمييز لبيان جنس المتعجب منه ، وذِكْرُ النعت لتخصيص النعوت ، وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمناً لا قصداً .

وقال الناظم :

الحالُ وصفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَذَا

فالوصف : جنس يشمل الخير والنعت والحال ، وَفَضْلَةٌ : مُخْرِجٌ للخبر ، ومنتصب<sup>(١)</sup> : مُخْرِجٌ لتعقُّي الرفع والمخفوض ، كـ « جَاءَنِي رَجُلٌ رَاكِبٌ » و « مَرَزَتْ رَجُلٌ رَاكِبٌ » و مُفْهِمٌ في حال كذا : مُخْرِجٌ لنعت المنسوب كـ « رَأَيْتُ رَجُلًا رَاكِبًا » فإنه إنما سبق لتعقيد النعوت ؛ فهو لا يفهم في حال كذا بطريق القصد ، وإنما أفهمه بطريق الازوم .

= القاموس القهقري ، بالثناء ، وإنما خرج هذا بذكر الوصف لأنه مصدر ، وليس وصفاً ، فأعراه على أنه مفعول مطلق مبين لنوع العامل ، لأن القهقري نوع مرفوع أنواع مجرد الرجوع . وقد تقدم ذكر ذلك في باب المفعول المطلق ، فارجع إليه هناك إن عثت .

والمراد بالوصف ما كان صريحاً كاسم الناعل واسم المفعول ، أو مؤولاً كالجملة في نحو قولك « جاءني زيد يضحك » فإنه في قوة قولك : جاءني زيد ضاحكاً ، وكالظرف والجار والمجرور في نحو قولك « لقيت زيدا عندك ، أو في دارك » .  
(١) قد تأتي الحال مجرورة بحرف جر زائد ، وقد مثلوا لذلك بقراءة من قرأ ( ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك أولياء ) من الآية ١٨ من سورة الفرقان - ببناء ( نتخذ ) للجهول ، فإن ( أولياء ) حال وهو مجرور بمن الزائدة ، والتقدير : أن نتخذ من دونك أولياء ، ومثل ذلك قول الشاعر :

فَمَا رَجَعْتُ بِمَخَائِيَةِ رَكَابٍ حَكِيمٍ بِنُ السَّيْبِ مُنْتَهَاهَا  
تقديره : فما رجعت خائبة ركاب - إلخ .

وفي هذا الحد نظر؛ لأن النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد، فجاء الدور.

\*\*\*

فصل : للعال<sup>(١)</sup> أربعة أوصاف :

أحدها : أن تكون مُنْتَفِلَةً<sup>(٢)</sup> لا نابعة، وذلك غالباً، لا لازم، كـ « جاء زيد ضاحكاً ».

وتقع وصفاً ثابتاً<sup>(٣)</sup> في ثلاث مسائل :

(١) المراد في هذا المقام الحال من حيث هي، أى يقطع النظر عن كونها مؤسسة أو مؤكدة، فلا يقال : إن كلام المؤلف في خصوص الحال المؤسسة لأنه قال في أول الباب « الحال نوعان : مؤكدة وستأى، ومؤسسة وهى - إلخ » ثم عرفها، ولو كان غرضه ما توهمه المزمع لما صح أن يحيل من النابعة للمؤكدة لمضمون جملة، لأنه يكون من تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره، وهو لا يجوز، لكن إذا كان القرض هنا - كما قلنا - هو الحال من حيث هي لم يرد ذلك السلام، فتأمل ذلك.

(٢) إنما كان الأصل في الحال أن تكون منتفلة : أى تفارق صاحبها ويكون متصفاً بغيرها لأن لفظ الحال نفسه يليه عن ذلك ويدل عليه، أفلا ترى أن الحال والتحول - الذى هو الانتقال - من مادة واحدة؟ وفى المثال الذى ذكره المؤلف للعال المنتفلة نجد الضمك يرايل زيدا ويفارقه فيكون متصفاً بصفة أخرى غيره، سواء أ كانت هذه الصفة الأخرى مضادة للعال كالبكاء أم لم تكن مضادة كالحروب.

(٣) المراد بالثبات لزوم وعدم المفارقة، بدليل مقابلتها بالمنتفلة وتفسيره الانتقال بكونها تفارق صاحبها، ثم إن اللزوم يكون بسبب وجود علاقة بين الحال وبين صاحبها أو عاملها، عقلاً، أو عادة، أو طبعاً، وإن لم تكن فى نفسها دائمة، وقد مثل المؤلف للعال الثابتة المسألة الأولى بمثالين، الأول للعال المؤكدة لمضمون جملة قبلها، وهو « زيد أبوك عطوفاً »، والأبوة من شأنها العطف، والثاني للعال المؤكدة لعاملها وهو قوله تعالى ( يوم أبث حيا ) والبث من لازمه الحياة، وبقي عليه نوع ثالث وهى الحال =



إحداها : أن تكون مؤكّدة ، نحو « زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا » و ( بَوَمَ أَبْعَثُ حَيًّا )<sup>(١)</sup>.

الثانية : أن يدلّ عاملها على تجدد صاحبها<sup>(٢)</sup>، نحو « خَلَقَ اللهُ الزَّرَّافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا » فـ « يديها » : بدلُ بعضٍ ، و « أطول » : حال مُلَازِمة .

الثالثة : نحو ( قَائِمًا بِالْقِسْطِ )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( أَنْزَلَ إِلَيْنَا الْكِتَابَ مُفَصَّلًا )<sup>(٤)</sup> ، ولا ضابط لذلك ، بل هو موقوف على السماع ، وهم ابن النّاطم فتلّ بمُفَصَّلًا في الآية للحال التي تجدد صاحبها .

الثاني : أن تكون مُشْتَقَّة لا جامدة ، وذلك أيضًا غالبٌ ، لا لازم .

وتقع جامدة مؤوَّلة بالمشتق في ثلاث مسائل :

إحداها : أن تدلّ على تشبيه ، نحو « كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا » و « بَدَتْ

= المؤكدة لصاحبها ، ومثال ذلك قوله تعالى (لآمن من في الأرض كلهم جميعا) فإن جميعا مؤكدين ؛ لأن من لفظ من الألفاظ الدالة على العموم ، والعموم يقتضى الاجتماع ، فكل واحد من هذه الأنواع الثلاثة مستفاد مما قبله ، لهذا كانت الحال مؤكدة .

(١) من الآية ٣٣ من سورة مريم .

(٢) الدال على التجدد في هذا المثال هو قولهم « خلق » فإنه يدل على تجديد الخلق وحدوثه ، وخلق هو العامل في الحال وفي صاحبها ، وبقي في هذا النوع قسم آخر - وهو ما كان الدال على التجدد هو العامل أيضا لكن التجدد والمحدث وصف من أوصاف صاحبها ، ومثاله قوله تعالى ( وهو الذي أنزل إليكم الكتاب مفصلا ) فمفصلا حال من الكتاب ، والكتاب قديم فلا يوصف بتجدد وحدث ، لكن نزوله على الرسول حادث ، واعتبار هذه الآية بما دل على تجديد صاحبها على الوجه الذي شرحناه مما وافقنا فيه ما ذهب إليه ابن الناطم ، ولؤلؤ لم يعتبره هنا منه .

(٣) من الآية ١٨ من سورة آل عمران . (٤) من الآية ١١٤ من سورة الأنعام .

الْجَارِيَةُ قَمْرًا ، وَتَنَتُّ غُصْنًا « أى : شُجَاعًا ومُضِيئَةً وَمُتَمَدِّلَةً <sup>(١)</sup> ،  
وقالوا : « وَقَعَ الْمُضْطَرَّ عَانَ عِذْلَى عَيْرِ » أى : مُضْطَلَحِيْنِ اصطحابِ عِذْلَى  
حمارٍ حين سقوطهما .

الثانية : أَنْ تَدُلَّ عَلَى مُفَاعَلَةٍ ، نحو « يَمْتُهُ بِدَأٍ بَيْدَرٍ » <sup>(٢)</sup> أى : مُقَابِضِيْنِ ،  
و « كَلَمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِ » أى : مُتَشَافِهِيْنِ .

(١) ومثل ذلك قول الشاعر ( وهو أبو الطيب اللثبي ) :  
بَدَتْ قَمْرًا ، وَمَالَتْ غُصْنٌ بَانَ ، وَفَاحَتْ عُنْبَرًا ، وَرَنْتُ غَزَا  
وقول هند بنت عتبة بن ربيعة أم معاوية بن أبي سفيان :  
أَفَى السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْمَوَارِكِ  
ومنه قول رجل من أصحاب أبي السبطين طى بن أبي طالب :  
فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسَدَ الْعَرَبِينَ ؟ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجَفِ ؟  
ومنه قول جرير من قصيدة بهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْمَوَاجِرِ لِحُمَمٍ مَعَ السَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَاكَلًا وَصُدُورًا  
وتقدير هذه الأحوال بالمشق يحتمل وجهين ، الأول أن تقدر قبل الاسم الجامد  
كلمة لا تعرف بالإضافة نحو « مثل » فتجعلها حالا ، وتقدر أنها كانت مضافة إلى هذا  
الاسم الجامد ، ثم حذف للضاف وأقيم للضاف إليه مقامه ، أى بدت مثل قر ومالت  
مثل غصن بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وفى السلم مثل أعيار ، وما بالنا أمس  
مثل أسد العربين وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، والثانى أن تقدر نفس الاسم الجامد  
قائماً مقام اسم مشتق ، وكأنه قيل : بدت وضيفة ومالت مهترزة ، وفى السلم شجعاناً  
وفى الحرب جبناء ، وما بالنا أمس شجعاناً وما بالنا اليوم ضغفاء ، وهلم جرا .

(٢) يجوز في قولك « بدأ بيد » رفع يد الأولى ونصبها ، فأما إذا قلتها بالرفع  
فهى مبتدأ ، والجار والمجرور بعدها متعلق بمحذوف خبر ، ولكل من يد الرفع  
وبد المجرور بالباء وصف محذوف ، أى : يد منه صاحبة اليد منى ، وهذه الصفة  
للمقدرة هى التى سوغت الابتداء بالنكرة ، وجملة الابتداء والخبر فى محل نصب حال ،

الثالثة : أن تَدُلَّ على ترتيب ، كـ « اَدْخُلُوا رَجُلًا رَجُلًا » أى : مرتبين .  
وتقع جامدة غير مؤوَّلة بالشتق فى سبع مسائل ، وهى :  
أن تكون موصوفة ، نحو ( قُرَأْنَا عَرَبِيًّا )<sup>(١)</sup> ، ( فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا )<sup>(٢)</sup> ، وتسمى حالا مؤلَّثة<sup>(٣)</sup> .  
أو دالة على سير ، نحو « يَمُتُهُ مُدًّا بَكْدًا » .  
أو عدد ، نحو ( فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّيَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً )<sup>(٤)</sup> .  
أو طَوْرٍ واقع فيه تفضيل ، نحو « هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا » .  
أو تكون نوعًا لصاحبها ، نحو « هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا » .  
أو قرعًا ، نحو « هَذَا حَدِيدُكَ خَاتَمًا » و ( تَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا )<sup>(٥)</sup> .  
أو أضلَّاه ، نحو « هَذَا خَتَمُكَ حَدِيدًا » ، و ( أَلَسْتُ بِرَبِّكَ )<sup>(٦)</sup> .

= وإذا قلت « يدا » بالنصب نعى حال ، واختلفت عبارة النعاه فى الجار والمجرور بعده ، فيذكر الشبخ خالد تقي عن ابن هشام أن سيويه يجعله لبيان ، يعنى أنه متعلق بمحذوف مقصود به البيان ، وفيه معنى للفاعلة ، ويذكر الصبان أنه متعلق بمحذوف صفة للحال ، أى يدا مع يد ، ويقال مثل هذا الكلام فى قولهم « مدا بكذا » .

(١) من الآية ٢ من سورة يوسف .

(٢) من الآية ١٧ من سورة صريم .

(٣) الحال للولطة هى : الاسم الجامد للوصوف بصفة هى الحال على وجه التحقيق ، فكان الاسم الجامد قد وطأ الطريق ومهد لما هو الحال ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر للأؤلف مثالين لذلك من القرآن الكريم ، ولك أن تقيس على ما جاء منه ، كأن تقول : لقيت زيدا رجلا ممحاً ، وزارى على إنسانا كريما ، وهم جرا .

(٤) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف .

(٥) من الآية ٧٤ من سورة الأعراف .

(٦) من الآية ٦١ من سورة الإسراء .

تنبيه : أكثر هذه الأنواع وقوعاً مسألة التسمير ، وللسائل الثلاث الأول ، وإلى ذلك يشير قوله <sup>(١)</sup> .

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِرِّهِ ، وَفِي مُبْدِئِ تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ  
وَيَفْهَمُ مِنْهَا أَنَّهَا تَقَعُ جَامِدَةً فِي مَوَاضِعَ أُخَرَ بِقِلَّةٍ ، وَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ بِالْمَشْتَقِ  
كَأَنَّهَا لَا تُؤَوَّلُ الْوَاقِعَةَ فِي التَّسْمِيرِ ، وَقَدْ يَنْتَهَا كُلُّهَا .

وزعم ابنه أن الجميع مؤوَّل بالمشق <sup>(٢)</sup> ، وهو تكلف ، وإعنا قلنا به في الثلاث الأول ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غيرُ ممناه الحقيقي ؛ فالتأويلُ فيها واجبٌ .

الثالث : أن تكون نكرة لا معرفة <sup>(٣)</sup> ، وذلك لازم ؛ فإن وَرَدَتْ بلفظ

(١) أى : قول ابن مالك في ألفتة .

(٢) فهو يؤول الحال للوطئة في قوله تعالى : ( فتمثل لها يسراً سوياً ) بأنه على معنى فتمثل لها مستويًا في صفة البشر ، ويؤول الحال الدالة على سعر بمسعر - بزنة اسم المفعول إن كانت حالاً من المفعول ، وبزنة اسم الفاعل إن كانت حالاً من الفاعل - ويؤول الحال الدالة على العدد في نحو قوله تعالى : ( فتم ميقات ربه أربعين ليلة ) بمعدود ، ويؤول الحال الدالة على طور فيه تفضيل نحو « هذا يسراً أطيب منه رطباً » بمطور . ويؤول الحال الدالة على نوع صاحبها نحو « هذا مالك ذهباً » بمنوع ، ويؤول الحال الدالة على فرع صاحبها نحو قوله تعالى : ( وتنحتون الجبال يوتاً ) بمصوغ أو نحوه ، ويؤول الحال الدالة على أصل صاحبها نحو قوله تعالى : ( أسجد لمن خلقت طيناً ) بمصنوع .

(٣) فإن قلت : فلماذا وجب أن تكون الحال نكرة مع أن الحال وصف لصاحبها ، والوصف كما يكون بالنكرة يكون بالمعرفة ؟  
فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن الحال لما كانت - كما قلت - آتية وصفًا لصاحبها كان الغالب فيها أن تكون مشتقة ، وأنت تعلم أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة فإن =

للمعرفة أَوَلَتْ بفسكرة ، قالوا : « جَاءَ وَحْدَهُ » <sup>(١)</sup> أى : منفرداً ؛

== كان صاحبها نكرة وجب أن يكون لها مسوغ ، فلو أنه جاز أن تكون الحال معرفة في حين أن صاحبها معرفة لتوهم السامع أنها نعت في حال وقوع صاحبها في موقع النصب نحو قولك « صربت الص للقيد » فقروا من توهم كونها نعتاً في هذه الحالة فالزموا تنكيرها لتكون مخالفة لصاحبها في التعريف والتشكيك فلا يتوهم متوهم أنها نعت لأن النعت يجب موافقته للنعتين فيهما .

(١) اعلم أن كلمة « وحد » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وأن أغلب استعمال هذا اللفظ استعماله منصوباً ، إما لفظاً كما في قولهم « جاء وحده » وقولهم « اجتهد وحدك » ومنه قوله تعالى : ( فلما رأوا بأسنا قالوا آمنا بالله وحده ) من الآية ٨٤ من سورة غافر ، وإما منصوباً تقديره ، وذلك إذا أضيف لياء للتكلم ، كما في قول الشاعر :

وَالَّذُنُبُ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَزْتُ بِهِ      وَحْدِي ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالطَّارِ

وقد وردت هذه السكامة مجرورة بالإضافة في خمس كلمات ، قالوا في الملح : « فلان نسيج وحده » وقالوا : « فلان قريع وحده » وقالوا في الدلالة على الإعجاب بالنفس : « فلان رجيل وحده » ومن الأول من هذه الألفاظ قول عائشة أم المؤمنين في عمر رضى الله عنهما : « كان والله أحودياً نسيج وحده » .

ومنه قول الراجز :

جَاءَتْ بِهِ مُقْتَحِرًا بِبُرْدِهِ      سَفَوَاهُ تَرْدِي يَنْسِيَجِ وَحْدِهِ

وقالوا عند إرادة القدم : « فلان غير وحده » و « فلان جعيش وحده » والبير : تصغير غير وهو الحمار ، والجعيش : تصغير جعش وهو ولد الحمار ، وكلاهما بفتح أوله وسكون ثانيه .

ثم اعلم ثانياً أن النحاة قد اختلفوا في تخرج « وحده » في حال النصب .

فقال سيويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع الصدر للوضع موضع المشتق ، فهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول : « جاء زيد وحده » قد قلت : جاء زيد لإحداً : أى انفراداً ، وأنت تريد جاء زيد متوحداً : أى منفرداً .

وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، ==

و « رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ »<sup>(١)</sup> ، أى : عائداً ،

« وكأنك حين تقول : « جاء محمد وحده » قد قلت : « جاء زيد لا مع غيره » وهؤلاء قاسوا « وحده » على مقابله وهو قولهم : « قد جاء محمد وعلى معاً » .

ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وإذ كان الأصل في هذه الكلمة أنها بمعنى المصدر وهو التوحد والاتحاد كما يرى سيويه فليس يبعد عندى أن يكون في نحو قولك « جاء على وحده » مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذا يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقاً يكون حالاً من الضمير المستتر في جاء ، وتقدير الكلام : جاء زيد متوحداً ويصح أن يكون العامل فيه فعلاً تقع جلته حالاً ، ويكون تقدير الكلام : جاء زيد يتوحد توحداً .

واختلفوا في موضع آخر من هذا اللثال ، وحاصله أن الذين قالوا إن « وحده » حال قد اختلفوا في صاحب الحال إذا قلت « رأيت زيدا وحده » فقال سيويه : هو حال من الفاعل ، وقال ابن طلمعة : هو حال من المفعول ، وأجاز للبرد كلا الوجهين ، والذي أسبل إليه أنه حال من المفعول في اللثال الذى ذكرناه كما ذهب إليه ابن طلمعة لأن المتكلم لو أراد أن الانفراد من أوصافه هو لقال « رأيت زيدا وحدى » أما هذا الاختلاف فيصور في نحو « رأى محمد علياً وحده »

(١) اعلم أولاً أن « عوده » يفتح العين وسكون الواو - أصله مصدر عاد يعود ، والبعد - أصله مصدر بدأ يبدأ - بوزن فتح يفتح - ومعناه الابتداء ، ثم اعلم أن هذه العبارة تروى برفع « عوده » وبنصبه ، فأما رواية الرفع فلا خلاف فيها ولا إشكال ، وعوده : مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال من الضمير المستتر جوازاً في « جاء » وأما رواية النصب فهي محل الكلام ، وقد اختلف النحاة في تحريكها ، فأما شيخ النحاة سيويه فنذهب إلى أن « عوده » مصدر في تأويل للشتق وهو حال من فاعل رجع ، والجار والمجرور يكون متعلقاً بالحال ، وكأنه قد قيل : رجع عائداً على ابتدائه ، فالحال حينئذ مؤكدة لعاملها ، وذهب المحقق الرضى إلى أن « عوده » مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، والجار والمجرور متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدئه عوده للمهود ، فالإضافة في « بدئه » وفي «

و « اُدْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ »<sup>(١)</sup> ، أى : مرتبين ، و « جَاءُوا الْجُمُعَةَ  
التَّغْيِيرَ »<sup>(٢)</sup> ، أى : جميعاً ،

== « عوده » بمعنى آل المهديّة ، ويقال هذا الكلام في حق إنسان عهد منه عدم  
الاستمرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، وذهب أبو علي الفارسي  
إلى أن « عوده » مفعول مطلق وعامله اسم مشتق يكون حالاً ، وكأنه قد قيل :  
رجع عائداً عوده على بدته .

(١) الأول : أصل تفضيل مقترن بأل للترقية ، وقد ورد منصوباً ، وأعربه  
النحاة حالاً ، وجعلوا ما بعده معطوفاً عليه بالفاء ، ثم يفهم من كلامهم أنهم مختلفون  
في الأول بذكره أمو مجموع الاسبين فيكون قولك « ادخلوا الأول فالأول » على  
تقدير ادخلوا مرتبين ، أم أن كل واحد من الاسبين يؤول بوصف منكر ، فيكون  
تأويل هذا اللثام ادخلوا واحداً فواحداً ، ولا شك أن التأويل الأول أقرب مسلماً  
للدلالة على المعنى الذي يريد به للتكلم بهذا الكلام .

(٢) الجاء ، في الأصل : مؤنث الأجم ، وهما نظير أبيض ويضاء وأحمر  
وحمر ، واشتقاقهما من الجم - بفتح الجيم وتشديد الليم - وهو الكثرة ، وقالوا :  
ماء جم ، يريدون أنه كثير ، وقال الله تعالى : ( ونحبون المال حباً جماً )  
أى : حباً كثيراً .

وقال الرازي :

إِنْ تَغْيِيرُ اللَّهْمِ تَغْيِيرُ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلَّا

وقالوا : هذه امرأة جاء للرافق ، يريدون أنها كثيرة اللحم على مرافقها ،  
وأصل اشتقاق « التغير » من التفر - بفتح التين وسكون الفاء - وهو الستر ، تقول  
غفر الله تعالى ذنبك ، تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والتغير في صناعة العريّة  
فصيل بمعنى فاعل صفة للجماء ، وكان من حق العريّة عليهم أن يؤثروا الصفة لأن الموصوف  
- وهو الجماء - مؤنث ، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التي هي فعل بمعنى مفعول  
فإنهم لا يؤثرون لفظها وإن جرت على موصوف مؤنث ، فيقولون : امرأة جريم ،  
وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء التغير » قد قالوا : جاءوا الجماعة ==

و « أَرْسَلَهَا الْمِرَاكَّ »<sup>(١)</sup>، أى : معتركة .

= السائرة لوجه الأرض . ينون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شيء ، وقد قالوا فى هذا للثلث « جاءوا جماء غفيرا » فأتوا به منكرا على الأصل فى الحال ، والمرف على التأويل بالنكرة .

(١) قد وردت هذه الجملة فى قول لبيد بن ربيعة العامري يصف حماراً وحشياً أورد أنه للاء لتسرب :

فَأَوْزَدَهَا الْمِرَاكَّ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَفْسِ الدُّخَالِ

والضمير المستتر فى « أوردها » يعود إلى حمار الوحش ، والضمير البارز يعود إلى آتته ، وأصل المراك مصدر بمعنى ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء ، ولم يذذها : لم يمنحها ولم يطردنها ، والنفس - بفتح النون والعين جميعا - مصدر « تنص الرجل » - من مثال فرح - إذا لم يتم مراده ، و « تنص البعير » إذا لم يتم شربه ، والمراك كاترى مصدر مقترن بال ، فهو معرفة ، وللتحاة فى تخريجها ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب سيويه - أن هذا المصدر حال - مع مخالفة لفظه للأصل فى الحال من وجهين : كونه مصدرا ، وكونه معرفة - وهو فى التأويل وصف منكر ، وكأنه قد قال : أرسلها معاركة .

الثانى - وهو مذهب الكوفيين - أن « المراك » مفعول ثان لأرسل ، بعد أن ضمن أرسل معنى أورد ، فإنك تقول « ورد البعير للاء » فيتعدى الفعل إلى مفعول واحد ، وفى القرآن الكريم ( فلما ورد ماء مدين ) وفيه ( لو كان هؤلاء آلهة ما وردوها ) وتقول « أوردت بعيرى للاء » فيتعدى الفعل بالهمزة إلى مفعول ثان ، وفى القرآن الكريم ( يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار ) وكأنه لما قال « فأرسلها المراك » فذقال : فأوردها المراك ، أى الازدحام ، وأراد مكانه ، ومع ثقافة هذا التخريج ترى فيه من التكاف ما لا يحتفى على متأمل .

المذهب الثالث - وهو مذهب أبى على الفارسي - وحاصله أن « المراك » مصدر باقى على مصدريته ، وهو مفعول مطلق مؤكد لعامله مع أنه معين لنوع عامله الذى يقدر وصفاً منكرا ، ويكون هذا العامل حالا من الضمير البارز للتصل العائد على الآن ، وكأنه قد قال : فأرسلها معتركة المراك ، أى مزدحمة الازدحام للمهود .



الرابع : أن تكون نَفْسٌ صَاحِبِيًّا في اللفي ، فذلك جاز « جاء زَيْدٌ ضَاحِكًا » ، وأمتنع « جاء زَيْدٌ ضَحِيحًا » .

وقد جاءت مصادر أحوالا ، بِقِلَّةٍ في المعارف ، كـ « جاء وَحْدَهُ » ، و « أَرْسَلَهَا الْمِرَاكَّ » .

وبكثرة في النَّكِيرَاتِ <sup>(١)</sup> ، كـ « طَلَعَ بَقَّةً » ، و « جاء رَكْضًا » ،

(١) اعلم أولا أن العلماء خلافين في هذا الموضوع ، أحدهما في إعراب نحو « ركضا » من قولهم « جاء زيد ركضا » ولم يتعرض للؤاف لهذا الخلاف ، بل اختار مذهب سيويه كما اختاره ابن مالك - وهو أحد آراء كثيرة في المسألة - ولم يتعرض لغيره إثبات ولانفي ، والخلاف الثاني في قياسية مثل هذا التركيب ، وقد تعرض للؤاف له بنوع من التنصيل .

وقبل أن نتعرض لذكر هذين الخلافين نقول لك : إنه قد ورد عن العرب جملة صالحة من الكلام المماثل لهذا التركيب ، فقد سألوا : قتلته صبرا ، وأنته ركضا ، وميتا ، وعدوا ، ولقيته نجاة ، وكفاحا ، وعيانا ، وكلته مشافهة ، وطلع علينا بقعة ، وأخذت عن فلان سمعا ، وقال الله تعالى ( ثم ادعهم بأعينك سميا ) وقال سبحانه ( ينطقون أمراهم سرا وعلانية ) وقال ( ادعوه خوفا وطمعا ) وقال ( إني دعوتهم جهارا ) . ثم نقول عن الخلاف الأول : إن للنعمة فيه أقوالا كثيرة نجبرى لك منها بأربعة ونكلك في الرجوع إلى باقيها - إن أردت المزيد - لاكتنباه على شرح الأشموني .

الذهب الأول : أن هذا المصدر المنكر نفسه حال ، وأنه على التأويل بوصف مناسب ، وهذا مذهب سيويه وجمهور البصريين ، وحجتهم أن الخبر أخو الحال والثمت ، وقد وقع الخبر مصدرا منكرا كثيرا في نحو « زيد عدل » ووقع الثمت مصدرا منكرا في نحو « هذا ماء غور » فلا ينكر أن يقع المصدر حالا ، وأيضا فإن المصدر والاسم المشتق يتقارضان فيقع كل واحد منهما موقع صاحبه ، فيقع الاسم المشتق مفعولا مطلقا في الموضع الذي الأصل فيه أن يقع فيه المصدر نحو قولهم « قم قائما » أي قم قياما ، وقالوا « سرت أشد السير » و « تأديت أكل التأديب » .

( ٧٠ - أوصح لالاه ٢ )

المذهب الثاني : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق لفعل محذوف جملته هي التي تقع حالا ، فتأويل « طلع زيد بعتة » طلع زيدا بعتة ، وهذا مذهب الأخفش والمبرد  
المذهب الثالث : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق عامله وصف يكون هو الحال ، فتأويل « قتلته صبرا » قتلته صابرا صبرا ، وهذا مذهب أبي علي الفارسي ، وهو منقول من مذهب المبرد والأخفش .

المذهب الرابع : أن هذا المصدر المنكر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو ما يتقدم عليه من فعل أو وصف ، وليس في الكلام حذف ، فتأويل « جاء زيد ركضا » ركض زيد ركضا ، كما قيل في نحو « أحبته مقة » و « شئتة بضا » وهذا مذهب الكوفيين ، وكأنهم لم يرووا من هذا الأسلوب إلا ما كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالصبر مع القتل والركض مع السير أو الهجر ، ولذلك ذكروا أن المصدر يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع العامل . وقد علت في باب المفعول للطلق - بما ذكرناه لك ثمة - أن من صور المفعول المطلق المبين للنوع أن يكون المصدر بهذه التابة ، فتأمل ذلك واحرص عليه .

وأما عن الخلاف الثاني ففيه أربعة مذاهب :

الأول : أنه لا يجوز القياس على ما سمع من ذلك ، على الرغم من كثرة ما سمع منه ، وهذا مذهب سيبويه ، وعذره في ذلك أن الحال وصف لصاحبها ، وقد تقرر أن الأصل في الوصف أن يكون مشتقا ، والأصل الذي تقرر عنده أن ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على ما سمع منه .

المذهب الثاني : أنه يجوز القياس على ما ورد منه ، مطلقا ، ونعني بالإطلاق هنا أنه لا فرق بين أن يكون المصدر نوعا من أنواع عامله نحو « كئلته مشافهة » و « جئته سرعة » و « قتلته صبرا » وألا يكون كذلك نحو « جاء على بكاء » وينسب هذا إلى أبي العباس المبرد .

المذهب الثالث : أنه يجوز القياس على ما سمع من ذلك فيما إذا كان المصدر نوعا من أنواع العامل كالأمثلة التي ذكرناها قبل ذكر الخلاف ، فأما إذا لم يكن المصدر =

نوعاً من العامل فإنه لا يجوز القياس حيثئذ ، وهذا هو المشهور فيما يروى من آراء أبي العباس المبرد .

قال المحقق الرضى « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر الواقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منه ، نحو قتلته صبرا .. والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو « أنا نارجلة » وسرعة ، وبطلا ، ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيباته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ، ونحو ذلك ، لعدم السماع » اهـ .

للمذهب الرابع ، وهو ما اختاره ابن مالك صاحب الألفية ، وتبعه عليه ابنه بدر الدين ، وحاصل هذا الرأي أنه يجوز القياس في ثلاثة مواضع ورد بها السماع :

الموضع الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقفاً بعد خبر مقترن بأل الدالة على السكال ، وقد سمع من هذا قولهم « أنت الرجل علما » فيجوز لك أن تقول « أنت الرجل أدبا ، وحلماً ، وبطلا ، وشجاعاً ، وأنت اسديق إخلاصاً ، ووفاء ، ونضحية » وأن تقول « أنت العالم تحقيقاً ، ودقة نظر . وطول صبر ، وأمانة » وورد النص عن الخليل بأن المصدر المنصوب في هذا للثالث حال ، وذكر أحمد بن يحيى ثعلب أنه مفعول مطلق .

للموضع الثاني : أن يكون المصدر واقفاً بعد خبر شبه مبتدؤه به ، وقد سمع من هذا النوع قولهم « هو زهير شعراً » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أنت حاتم جوداً ، وأنت على شجاعة ، وأنت السموأل وفاء ، وأنت إياس ذكاء وفطانة ، وأنت عمر عدلاً وعظماً ، وأنت يوسف حسناً ، وأنت الأحنف حلماً » ومن النعانة من رأى أن يعرب المصدر في هذا النوع تمييزاً ، وقال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر » .

للموضع الثالث : أن يقع المصدر بعد « أما » الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً ، وقد سمع من ذلك قولهم « أما علما فعالم » وعلى جواز القياس لك أن تقول « أما ثراء فثرى ، وأما زاهة فزهره ، وأما شجاعة فشجاع ، وأما احتجاباً فذو حجة ، وأما فقاهة ففقيه » والقول بأن انتصاب المصدر للمتكسر بعد أما على الحال هو قول سيويه وجمهور البصريين ، وذهب الأخفش إلى أن هذا المصدر =

و « فَتَقَلُّهُ صَبْرًا » ، وذلك على التأويل بالوصف ، أى : مُبَاغِتًا ، وَرَاكِضًا ، وَمَصْبُورًا ، أى : مَجْبُوسًا .

وَمَعَ كَثْرَةُ ذَلِكَ فَقَالَ الْجُمْهُور : لَا يَنْقَاسُ مُطْلَقًا ، وَقَاسَهُ الْمُبْرِدُ فِيمَا كَانَ نَوْعًا مِنَ الْعَامِلِ ، فَأَجَازَ « جَاءَ زَيْدٌ سُرْعَةً » وَمَنَعَ « جَاءَ زَيْدٌ ضَحِكًا » ، وَقَاسَهُ النَّازِغُ وَابْنَهُ بِمَدِّ « أَمَا » نَحْوَ « أَمَا عَلِمَا فَعَالِمٌ » أَيْ : مِمَّا يَذْكُرُ شَخْصًا فِي حَالِ عِلْمٍ فَلِذَلِكَ كُورُ عَالِمٍ ، وَبِمَدِّ خَيْرِ شَيْءٍ بِهِ مَبْتَدُوه ، كـ « زَيْدٌ زُهَيْرٌ شَيْئًا » أَوْ قُرْنٌ هُوَ بِأَلِ الدَّالِ عَلَى السَّكَمِ ، نَحْوُ « أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا » .

\*\*\*

فصل : وَأَضْلَلُ صَاحِبُ الْحَالِ التَّعْرِيفُ<sup>(١)</sup> ، وَيَقَعُ نَكْرَةٌ

= مفعول مطلق ناصبه الاسم الشقيق الواقع بعده ، وَذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِفِعْلِ الشَّرْطِ الَّذِي نَابَتْ عَنْهُ أَمَا ، وَيَجِبُ عَلَى هَذَا - تَقْدِيرُ فِعْلِ الشَّرْطِ مُتَعَدِّيًا ؛ فَنَفَى نَحْوَ قَوْلِهِمْ : « أَمَا عَلِمَا ضَامٌ » يَقْدَرُ كَأَنَّكَ تَقُولُ : « مِمَّا تَذْكُرُ عَلِمَا فَلِذَلِكَ كُورُ عَالِمٍ » . وَيَذْكُرُ عَنْهُمْ هَذَا الرَّأْيَ فِيمَا إِذَا كَانَ مَا بَدَأَ مَصْدَرًا مَعْرُوفًا نَحْوَ « أَمَا الْعِلْمُ ضَامٌ » أَوْ اسْمٍ جِنْسٍ غَيْرِ مَصْدَرٍ نَحْوَ « أَمَا الْعَبِيدُ فَذُو عَبِيدٍ » فَطَرَدُوا الْبَابَ فِي جَمِيعِ الْأَنْوَاعِ .  
(١) أَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْحَالَ تُشَبِّهُ الْخَيْرَ وَتُشَبِّهُ النَّعْتَ ، وَاشْبَهْنَا بِالْخَيْرِ كَمَا تَحْكُمُ عَلَى صَاحِبِهَا ، وَلِشَبِّهِنَا بِالنَّعْتِ تَرَامُ يَقُولُونَ : الْحَالُ وَصْفٌ لِصَاحِبِهَا قِيدٌ فِي عَامِلِهَا ، وَمِنْ أَجْلِ شَبِّهِنَا بِالْخَيْرِ التَّزَمُوا أَنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرُوفًا ، لِأَنَّهَا حَكْمٌ عَلَيْهِ ، وَالْحَكْمُ عَلَى الْمَجْهُولِ وَهُوَ النِّكَرَةُ لَا يَقِيدُ ، كَمَا التَّزَمُوا ذَلِكَ فِي الْبَتْدَاءِ مَعَ الْخَيْرِ لِنَفْسِ هَذَا السَّبَبِ ، وَشَيْءٌ آخَرُ اقْتَضَى أَنْ تَكُونَ الْحَالُ نَكْرَةً وَإِنْ يَكُونَ صَاحِبُهَا مَعْرُوفًا ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ مِمَّا تَلِصُّ لِصَاحِبِهَا فَكَانَا مَعْرِفَتَيْنِ أَوْ كَانَا نَكْرَتَيْنِ لِتَوْحِيدِ السَّامِعِ أَنَّهُمَا نَعْتٌ وَمَتَوَعٌ ؛ فَالْتَزَمُوا التَّخَالُفَ بَيْنَهُمَا ، لِيَتَنَفَّى عَنْ ذَهْنِ السَّامِعِ مِنْ أَوَّلِ وَهْلَةٍ كَوْنَهُمَا صِفَةً وَمَوْصُوفًا ، وَإِنَّمَا يَنْتَفَى هَذَا الْوَهْمُ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْوَصْفَ يَجِبُ اتِّفَاقُهُمَا تَعْرِيفًا وَتَسْكِينًا ، وَكَانَ صَاحِبُهَا هُوَ الْمَعْرُوفُ ؛ لِأَنَّهُ كَمَا سَمِعْتَ مُحْكَمٌ عَلَيْهِ ، وَكَانَتْ هِيَ النِّكَرَةُ لِكُونِهَا =

بِمُسَوِّغٍ<sup>(١)</sup> ، كَانَ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ الْحَالُ ، نَحْوُ « فِي الدَّارِ جَالِسًا رَجُلٌ » ،  
وقوله :

==حكما ، ولهذا تجد للسوغات التي يذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة للدَّارِ فيها  
على أن تنفي عن السامع توهم كون الحال صفة ، انظر مثلا إلى تقدم الحال  
على صاحبها النكرة فإن السرفي هذا هو أن النعت لكونه تابعا لا يجوز أن  
يتقدم على النعت ، فإذا تقدم ما قد يظن أننا زال بتقدمه هذا التوهم لهذا  
السبب ، وهكذا .

والذي أريد أن أنبهك إليه هو أن النكرة أشد احتياجا إلى النعت منها إلى الحال  
ذلك لأن النعت يخص النكرة ويبينها نوع يان ، فإذا قلت « لقيت رجلا شجاعا »  
تبادر إلى ذهن سامعك أن « شجاعا » نعت ، فإن كنت ببيت كلامك على أنه حال  
فقد أوقعت السامع في لبس ، وإنه محظور .  
فإن قلت : فأى فرق بين أن يتبر السامع « شجاعا » نعتا وأن يتبره حالا ،  
وأنتم تقولون إن الحال وصف لصاحبها ؟

قلت : إن بينهما لفرقا عظيما مع هذا الذي نقوله ، ذلك لأن الحال وصف لصاحبها  
وقيد في عاملها ؛ فمعنى المثال على أن تعتبر شجاعا نعتا أن الشجاعة وصف لرجل في وقت  
اللقاء وفي غيره ، ومعنى هذا المثال على أن تعتبر شجاعا حالا أن الشجاعة وصف له في  
وقت اللقاء دون غيره ، وشتان ما بين هذين المعنيين .

(١) من السوغات : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، وذلك لأن وجود  
الواو في صدر جملة الحال يمنع توهم كون الجملة صفة ، لأن النعت لا يفصل بينه وبين  
منعوته بالواو ، نحو قوله تعالى : ( أَوَكَلَايَ مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِبَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا ) ،  
وقول الشاعر :

مَضَى زَمَنُ النَّاسِ يَسْتَشْفِعُونَ بِي

قَهْلِي لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةِ شَفِيعُ

وقيل : إن مجيء الحال من النكرة غير الموصوفة بموقف على السامع ، لا يجاوزه  
لأنها ذكر من السوغات ولا في غيره .

## \* لَيْئَةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ \*

— ٢٦٩ —

٢٦٩ — يحتمل أن يكون هذا الشاهد نصف بيت من مجزوء الوافر ، ويحتمل أنه قطعة من بيت من الوافر ، وقد روى على هذين الاحتمالين ؛ فروى سيويه بيتا هذا الشاهد صدره ، وهجزه قوله :

## \* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَّلُ \*

ونسبه إلى كثير عزة ، وروى جماعة بيتاً آخر هذا الشاهد قطعة منه ، وهو بيتاه :

لَيْئَةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمُ عَمَاءُ كُلِّ أَشَحَمٍ مُسْتَدِيمُ

واختلفوا في نسبته ؛ فنسبه بعضهم لكثير عزة ، ونسبه آخرون إلى ذى الرمة .

اللفظة : « لية » اسم امرأة « وحشا » اسم فاعل من « صدر قولهم : أوحش للنزل ، إذا خلا من أهله » الطلل « ما بقى شاخصاً من آثار الديار ، و « خلل » - بكسر الحاء وفتح اللام - جمع خلّة - بكسر الحاء - وهي بطاقة تثنى بها أجفان السيوف ، و « الأصم » السحاب الأسود ، و « للستيم » الدائم .

الإعراب : « لية » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، مية : مجرور باللام وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للملبة والتأنيت ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « وحشا » حال يقول الملاء إن صاحبه هو « طلل » الآتى ، وهذا إنما يجرى على مذهب سيويه الذى يميز مجىء الحال من الابدأ ، فأما الجمهور الذى يمتنعونه - يدعوى أن من المقرر عندهم أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فإذا كان صاحبها مبتدأ كان العامل فيه عندهم الابتداء ، والابتداء عامل ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين - فأنهم يجعلون صاحب هذا الحال هو الضمير للسكن في الجار والمجرور الواقع خبراً ، وهذا الضمير عائد على الطلل ، والجمهور على أن الضمير معرفة سواء أكان ضمير غيبة أم كان ضمير حضور ، وسواء في ضمير الغيبة أكان مرجعه معرفة أم نكرة ، فإذا جعلنا صاحب الحال هو الضمير للسكن في الخبر كان صاحب =

== الحال معرفة عند جبهة النعاة ؛ فلم يكن البيت شاهداً لحيء الحال من النكرة بمسوغ كما يذكره النعاة ، والكوفيون يذهبون إلى أن ضمير النية بحسب مرجعه ، فإن كان مرجعه نكرة فهو نكرة ، وإن كان مرجعه معرفة فهو معرفة ، وقد بينت هذه للذاهب ههنا لما سأذكره لك في بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتداً مؤخر مرفوع بالضمّة الظاهرة « يلوح » فعل مضارع مرفوع لتعبرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طلل ، وجملة الفعل للضارع وفاعله في محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير النية العائد إلى الطلل اسم كأن ، مبنى على الضم في محل نصب « خلل » خبر كأن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل نصب حال من الضمير المستتر في يلوح النى هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « موحشا » فإنه حال من قوله : « طلل » وهو نكرة ، والذى مسوغ بحىء الحال من النكرة تقدمه عليها ، وأما في البيت الآخر ، فالسوغ غير قاصر على التقدم ، بل الوصف بقوله : « قديم » وبالجملة التى بعده .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : هكذا قالوا ، وفي كلامهم قصور من وجهين : الوجه الأول : أنه لا يتأتى الاستشهاد بهذا البيت إلا على أحد قولين ؛ أولهما : قول سيويه إن بحىء الحال من اللبتأ جائز ، وثانيهما قول الكوفيين : إن الضمير الذى يعود إلى النكرة نكرة مثلها ، فأما على قول جمهور البصريين إن الحال في مثل هذا البيت من الضمير المستكن في الخبر وإن هذا الضمير معرفة ولو أن مرجعه - وهو اللبتأ - نكرة ؛ فإنه لا يصح الاستشهاد بهذا البيت .

الوجه الثانى : أن النكرة - وهى « طلل » - في بيت سيويه موصوفة بجملة « يلوح - إلخ » فلنا أن ندعى أن السوغ هنا وصف النكرة ، لا تقدم الحال عليها .

أو يكون خصوصاً إما بوصف ، كقراءة بعضهم : ( وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ  
مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقًا <sup>(١)</sup> ) ، وقول الشاعر :

٢٧٠ - نَجَّيْتَ يَا رَبُّ نُوْحًا وَأَسْتَجَبْتَ لَهُ

فِي فُلْكَ مَا خَسِرَ فِي الْيَمِّ مَسْحُونًا

(١) من الآية ١٠١ من سورة البقرة ، والاستشهاد بالآية . الكريمة مبنى على تقدير الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف صفة لكتاب ، فإن قدرت الجار والمجرور متعلقاً بمجاه كان « مصداً » حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور إن كان فيه ضمير حيث ، ويجوز أيضاً على تقدير كون الجار والمجرور نعتاً لكتاب أن يكون « مصداً » حالاً من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وعلى ذلك لا يكون في الآية شاهد للسألة ، وهذه القراءة التي استشهد المؤلف بها شاذة .

٢٧٠ - لم أف هذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد روى شراح الشواهد بهذا البيت قوله :

وَعَاشَ يَدْعُو بَيَّاتٍ مُّبِينَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ  
ومنه تأكد أن الرواية بنصب قوله : « مسحونا » الذي هو محل الشاهد في البيت .

اللمعة : « نجيت » بضعيف الجيم - أنقذت وخلصت « نوحاً » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسوله من أنبياء الله تعالى ورسله إلى خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم عربي مشتق من النوح وهو البكاء « استجبت له » قبلت دعاءه وأجبت إلى ما طلبه « فلك » بضم الفاء واللام جميعاً - السفينة ، ويقال أيضاً فيه فلك - بزنة فقل - وجمعه فلك - بضم الفاء وسكون اللام مثل المفرد في اللمعة الثانية - فيستوى الواحد والجمع في اللفظ ؛ فيفقد المستعمل في المفرد بزنة فقل والمستعمل في الجمع بزنة حمر « ماخر » هو اسم الفاعل من قولك « غمرت السفينة » إذا غرقت الماء فسمعت لها صوتاً « اليم » الماء .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لاهل له من الإعراب ، رب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها =



وليس منه ( فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا )<sup>(١)</sup> ، خلافاً

= اشتغال الحال بحركة المناسبة ، وهو مضاف وبإاء التكلم المحذوفة اكتفاء بكسر ما قبلها مضاف إليه « نوحاً » مفعول به لنجى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واستجبت » الولو حرف عطف ، استجاب : فعل مضارع مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء الخطاب فاعله « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في ذلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لتلك مجرورة بالكسرة الظاهرة « في الميم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فك . الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة التي هي فك ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هنا أن هذه النكرة وصفت قبل مجيء الحال منها بقوله « ماخر » .

والسر في ذلك أن الحال يشبه الحكيمة ، والحكم على المجهول غير ميسور ، ولكن النكرة إذا وصفت تخصصت ؛ فلم تعد من الإبهام والشبوح بحيث تعتبر مجهولة ، فانهم ذلك وتدبره .

(١) من الآية ٤ من سورة الدخان ، والأمر الأول واحد الأمور والثاني واحد الأوامر ، ووجه تخطئة المؤلف للنظم وإنبه في التثنية بهذه الآية أنهما يذهبان إلى أن الحال لا يأتي من المضاف إليه إلا في ثلاث حالات ، وأمر المجرور الذي هو صاحب الحال مضاف إليه ، وليس واحداً من هذه الحالات ، لأن المضاف ليس عاملاً في المضاف إليه ولا هو بعضه ولا مثل بعضه في صحة حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه ، وفوق هذا فإن أمراً للنصوب الذي جعله حالا اسم جامد ، والحال كما علمت لا يكون إلا وصفاً .

هذا ، ويجوز لك في ( أمراً ) للنصوب من وجوه الإعراب أن تجعله منصوباً بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى أمراً من عندنا « نص عليه الزحشرى في الكشف قال « أى أعنى بذلك أمراً كائناً من لنا ، وذلك تلخيص لشأنه » ولك أن تجعله مفعولاً لأجله ، وأن تجعله مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل من معنى يفرق ، وأن تجعله حالاً من كل المضاف ، وسوغ - على هذا الوجه - مجيء الحال من النكرة تخصيصها بإضافتها إلى نكرة ، وأن تجعله حالاً من الفاعل أو المفعول في ( أنزلناه ) فتدبره باسم فاعل على الأول ، أى آمرين به ، وتقديره على الثاني باسم مفعول ، أى مأموراً به .

لنظام وزنه ، أو بإضافة ، نحو ( في أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ )<sup>(١)</sup> ، أو بمعمول ،  
نحو « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ أَخْوَكِ شَدِيداً » أو مسبوفاً بنفي ، نحو ( وَمَا أَهْلَكُنَا  
مِنْ قَرْبَةٍ إِلَّا وَلَمَّا كَتَبَ مُتَلُومٌ )<sup>(٢)</sup> ، أو نهي نحو :

\* لَا يَبْنِغْ أَمْرُؤُ عَلَى أَمْرِي مُتَسَهِّلًا<sup>(٣)</sup> \*

وقوله :

٢٧١ - لَا يَزَكِّتُنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ  
يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

(١) من الآية ١٠ من سورة فصلت ، فسواء : حال من أربعة للضاف إلى أيام ،  
وقد علمت أن إضافة النكرة إلى النكرة تخصها وتبينها نوع بيان .

(٢) من الآية ٤ من سورة الحجر ، وفي هذه الآية الكريمة ثلاث مسوغات للجيء  
الحال من النكرة ، الأول أنه تقدم على صاحب الحال فيها النفي ، واثاني اقتران جملة  
الحال بالواو ، والثالث وقوع « إلا » الاستثنائية قبلها ، لأن الاستثناء للفرغ لا يقع  
في النعت .

وذهب جابر الله العنصري إلى أن جملة « لها كتاب معلوم » صفة لقرية ، وزعم  
أن الواو قبلها زائدة لتدل على شدة لصوق الصفة بالموصوف ، وارتضى هذا الكلام  
ابن هشام الحضراوي ، لكن ابن مالك رده رداً منكراً ، وقال : ما ذهب إليه جابر  
الله من توسط الواو بين الصفة والوصوف فاسد ، ولا يعرف نحوي بصري أو كوفي  
ذهب إليه ، فوجب ألا يلتفت إليه ، وأيضاً فإنه قد علل كلامه بتعليل لا يناسبه ،  
وذلك أن أصل الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها ، وذلك مستلزم لتنايرهما ،  
وذلك ضد ما يراد من إفادة التوكيد ، فلا يجوز أن يقال : إن العاطف يؤكد ، وأيضاً  
فإن الواو فصلت في اللفظ بين الأول والثاني ، ولولا الواو لتلاصقا ، فكيف يقال  
إنها أكدت لصوقهما ، اه كلامه باختصار وإيضاح .

(٣) من كلام ابن مالك في الألفية .

٢٧١ - هذا بيت من الكامل ، وهو من كلام أبي تمامه قطري بن العجاءة =

== للآزني الخارجي ، وهو أول أبيات أربعة رواها أبو علي القالي في أماليه (٢/١٩٠ الدار) ورواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائي في ديوان الحماسة (التبريزي ١/١٣٠ بتعقيفا) وبعده :

فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيَّةً      مِنْ عَنِّي يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
حَتَّى خَضِبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي      أَكْثَافَ سَرَجِي أَوْ عِيَانِ لِعَاجِي  
ثُمَّ انْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصِبْ      جَذَعَ الْبَصِيرَةِ قَارِحَ الْإِقْدَامِ

اللفظة : « لا يركن » تقول : ركن فلان إلى فلان يركن - مثل دخل يدخل ، ومثل علم يعلم وهي أشهرهما ، ومثل فتح يفتح بالتداخل على أن الماضي من الأولى وللضارع من الثانية ، ولا يسوغ أن تكون أصلية لأن من شرط باب فتح أن تكون عينه أو لامه حرف حاق « الإحجام » مصدر « أحجم الرجل عن الشيء » إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى في الأصل : صوت السعل وما شابهه ، ثم استعمل في الصوت والجلبة مطلقاً ، ثم استعمل في العرب لما تشتمل عليه من جلبة وصباح « متخوفاً » خائفاً ، أو هو الذي يخاف شيئاً بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « لحام » الحزام - بكسر الحاء الهمزة - للوت « درية » أراد أرائي غرضاً لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وقد يكون معناه أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيكون هو سترة لهم « جذع البصرة » أراد أنه فنى الاستبصار قوى الإدراك « قارح الإقدام » أصل القارح من الحيوان الذي يبلغ النهاية من السن ، ولم يعدون سناً بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وإن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن .

الإعراب : « لا » حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يركن » يركن : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضممة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الإحجام » مجرور بـإلى ، وعلاجه جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور ==

أو استفهام ، كقوله :

٢٧٢ - \* يَا صَاحِرَ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى \*

== متعلق بـ «يركن» يوم» طرف زمان منصوب بقوله يركن، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الوغي» مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «متخوفا» حال من قوله «أحد» الواقع فاعلا ليركن للممول للالاهية ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «لحما» اللام حرف جر ، مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، وحام : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة . والجار والمجرور متعلق بقوله «متخوفا» الواقع حالا .

الشاهد فيه : قوله «متخوفا» فإنه حال ، وصاحبه قوله «أحد» وهو نكرة ، والذي سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بعد النهى الذى هو شبه بالنفى .

٢٧٣ - نسب ابن مالك هذا الشاهد إلى رجل من طيء ، ولم يسمه ، وهذا الذى أنشده للؤلؤ صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لِنَفْسِكَ الْمُنْذَرُ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا \*

اللمة : «يا صاح» أصله يا صاحبي ، فرخم بحذف آخره - وهو الباء - واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء التكلم «حم» فعل ماض مبنى للمجهول - ومعناه قدر وقضى وهوى سببه «عيش» أراد بالعيش هنا الحياة «باقيا» أصل الباقي الذى لا ينفى ولا يزول ولا ينفد ، ويطلق على ما يطول أمده وتبادى مدته ، وأراد ههنا المعنى الأول ، أو أراد المستقر المهادى ، الذى لا يشوبه كدر ولا يهترىه تنفيس «فترى» هى هنا بمعنى تعلم «العذر» بضم فسكون - بمعنى العذرة ، وهى كل ما يتعلل به «الأمل» هو ترويق الشيء وانتظاره ، وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله للتواصل لها دون أن يفكر فى شأن الآخرة أو يعمل لها .

المعنى : يستفهم استفهاما إسكاريا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل المخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر ، فيكون ذلك عذرا لمخاطبه فى أن يتكالب على حطام الدنيا المائى

وقد يقع <sup>(١)</sup> نكرة بغير مسوغ ، كقولهم « عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضاً » <sup>(٢)</sup> ،

== الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « صاح » منادى مرفوع ، وأصله يا صاحب ، فإن قدرناه منقطاً عن الإضافة فهو مبني على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل حم مرفوع بالضمعة الظاهرة « باقياً » حال من عيش انواق نائب فاعل لحم التالى لحرف الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى حرف النفي « ترى » اللاء فاء السببية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن للضرورة وجوباً فاء السببية ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لنفك » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، نفس : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « العذر » مفعول به ترى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إبعادها » إعاد : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير الغائبة المأد إلى النفس مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ؛ فلهذا الضمير محلان أحدهما جر بالإضافة وثانيهما رفع بالفاعلية « الأملأ » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة ، والآلف تلامز .

الشاهد فيه : قوله « باقياً » فإنه حال صاحبه قوله « عيش » وهو نكرة ، والذى سوغ مجيء الحال من النكرة وقوع هذه النكرة بد الاستفهام الذى هو شبه النفي .

(١) ذهب أبو حيان إلى أن مجيء الحال من النكرة كثير مقيس ، ونقل ذلك عن سيويه ، والعلماء يقولون القول بعدم جواز القياس على ذلك عن الخليل ويونس (٢) ييض : جمع أبيض ، وأراد أن المائة دراهم ، وليست فلوساً ولا دنانير ، لأن الدراهم من الفضة وهي يضاء ، والدنانير من الذهب وهو أسفر ، والفلوس من

وفي الحديث « وَصَلَى وَرَاءَهُ رَجُلٌ قِيَامًا »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وللحال مع صاحبها ثلاث حالات :

أحدها - وهي الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه ، كـ « جاء زيدٌ ضاحكًا » ، و « ضربتُ اللصَّ مكثوفًا » ، فلك في « ضاحكًا » و « مكثوفًا » أن تُقدِّمها على الرفع وللنصب .

الثانية : أن تتأخر عنه<sup>(٢)</sup> وجوبًا ، وذلك كأن تكون محصورة ، نحو = النحاس ، وهذا مثال رواه سيويه عن العرب ، و « يضا » يجب أن يكون حالا من المائة ، وهي نكرة ، فدل على صحة مجيء الحال من النكرة من غير مسوغ ، في غير الشعر ، ولا يجوز أن يكون « يضا » تمييزًا للمائة ، لوجهين : أحدهما أنه جمع منصوب ، وتميز المائة يكون مفردًا محرورا ، نحو قولك « له عندي مائة دينار » والوجه الثاني أنك لو رفعت فقلت « عليه مائة يضا » لكان نعتًا ، وقد علمت أن النعت والحال أخوان ، فلا جاء منصوبًا كان الأولى أن نجمله حالا .

(١) روى هذا الحديث الإمام مالك بن أنس في اللوطا ، وقد ترك قوم الاستدلال به ، كما تركوا الاستدلال بالحديث عامة ، بدعوى أن الرواة قد أجازوا الرواية بالمعنى ، فمن الجائز أن يكون اللفظ للروى هو لفظ راوى الحديث ، وليس هو لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ، وهذا رأى خاطيء لا نرى لك أن تأخذه به ، فإن النحلة قد احتجوا بشعر الشعراء إلى إبراهيم بن هرمة ، أو إلى بشار بن برد ، والذين رووا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا أوثق من رواية الشعر ، وأدق منهم تحريًا ، وأوثق منهم ضبطًا ، وأكثرهم عرب يحتج بكلامهم ، فلو أن أحدهم بدل لفظ النبي بلفظ من عنده - مع تحريه إصابة للمعنى بدقة - لم يكن من النكر أن تحتج بلفظه هو .

(٢) من اللواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن صاحبها أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، نحو « جاء زيد والشمس طالعة » فلا يجوز أن تقول في هذا المثال : جاء والشمس طالعة زيد ، والسر في ذلك أن الأصل في الواو أن تكون للعطف ، ولا يجوز عندما تكون عاطفة تقديمها على المعطوف عليه ، فراعوا في واو الحال ما راعوه في واو المعطف .

(وَمَا نُزِّلُ الرُّسُلَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ)<sup>(١)</sup> ، أو يكون صاحبها مجروراً<sup>(٢)</sup> : إما بحرف جر غير زائد ، كـ « مَرَرْتُ يَهْدِي جَالِسَةً » ،

(١) من الآية ٨ من سورة الأنعام .

(٢) اختلف النحاة في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي ، فذهب ابن مالك في عامة كتبه وأبو على الفارسي وابن برهان إلى أن تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي جائز مطلقاً .

وذهب جمهور البصريين إلى أن ذلك لا يجوز ، طلقاً .

وفصل الكوفيون ، فأجازوا التقديم في ثلاث مسائل - أولاً أن يكون المجرور ضميراً نحو قولك « مررت بك ضاحكة » فإنه يجوز لك أن تقول « مررت ضاحكة بك » ، وثانيها أن يكون المجرور أحد اسمين عطف ثانيهما على المجرور نحو قولك « مررت زيد وعمرو مسرعين » فإنه يجوز أن تقول : « مررت مسرعين زيد وعمرو » ، وثالثها : أن يكون الحال جملة فعلية ، نحو قولك « مررت بهند تضعك » فإنه يجوز لك أن تقول : « مررت تضعك بهند » - ومنعوه فيما عدا ذلك .

وقولنا في بيان موضع الخلاف « حرف جر أصلي » احتراز عن المجرور بحرف جر زائد ، فإن جميع النحاة متفقون على جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر زائد ، نحو قولك « ما جاءني من أحد مبشراً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما جاءني مبشراً من أحد ، ونحو « ما رأيت من أحد راكباً » فإنه يجوز لك في هذا المثال أن تقول : ما رأيت راكباً من أحد ، وإنما كان هذا مما لا يختلف فيه أحد ، لأن هذا المجرور بالحرف الزائد عند التحقيق فاعل أو مفعول .

أما الذين أجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي فقد استدلوا على صحة ما ذهبوا إليه بالنص وبالتقياس ، فأما النص فآيات من الكتاب الكريم وآيات من شعر العرب ، وسيأتي في كلام المؤلف وكلامنا عليه جملة من ذلك ، وأما القياس فخاصه أن المجرور بالحرف مفعول في اللحن ، وقد جوز العلماء كلهم أجمعون تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً به ، فيجب أن يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مفعولاً معي لأنه لا يخرج عن كونه مفعولاً .

وأما للناظرين فقد ألزموا رد أدلة القائلين بالجواز ، فأما الآيات فقالوا : إنها =

== شعر ، وما كان دليله الشعر وحده ، ولم يجد في كلام العرب لا ر مثله فإنه لا يثبت ، لأن ما سببه الشعر وحده يعتبر ضرورة ، وأما الآيات فذكر أنها تحمل وجوها من الإعراب غير الوجه الذى ذكره المميزون ، والدليل متى احتمل وجها أو وجوها أخرى لم يبق مستندا صالحا للاستدلال ، وأما قياس المجرور على المفعول فزعموا أن بينهما فرقا ، وحاصله اختلاف العاملين ؛ لأن الفعل للتعدى بحرف الجر ضعيف ، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل مع التفسير في ترتيب معمولاته .

هذا ، وما هو جدير بالذكر هنا أمران :

الأمر الأول : أنه يلحق بحرف الجر الأصلي كل حرف زائد تجب زيادته أو تطلب ، فأما الحرف الزائد الذى تجب زيادته فنحو الباء التى تجب زيادتها في فاعل أفعل التعجب الذى على صورة الأمر ، نحو قولك « أكرم بأبى بكر مشفقاً » وأما الباء التى تطلب زيادتها فنحو الباء الزائدة في فاعل كفى ، نحو قولك « كفى زيد زائراً » والخلاف الذى تقدم إيضاحه يجرى في هذا النوع ؛ فمن جوز التقديم على المجرور بالعرف الأصلي جوز ههنا ، ومن لم يجوز التقديم على المجرور بالحرف الأصلي لم يجوز ذلك فهنا . الأمر الثانى : أن الأسباب التى تمنع من تقديم الحال على صاحبها تسعة ذكر المؤلف منها ثلاثة - أن يكون صاحبها مجروراً بحرف جر أصلى ، على الإيضاح الذى بيناه ، وأن يكون صاحبها مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة ، أو مطلقاً ، وأن يكون الحال محصورة - وقد بقي ستة أسباب لم يتعرض للمؤلف لها ، ونحن نذكرها لك هنا بإيجاز - مع إبادتنا إليك أن المؤلف ذكر كل هذه المسائل عند الكلام على امتناع تقدم الحال على العامل فيها - فنقول :

الأول : أن يكون العامل في صاحب الحال « كأن » الذى هو حرف تشبيه ، نحو قولك : « كأن زيدا أسد غاصباً » لا يجوز لك أن تقول : « كأن غاصباً زيدا أسد » .

الثانى : أن يكون العامل « لعل » الذى هو حرف ترج ، نحو قولك : « لعل محمدًا ، قبل علينا مبشراً » فلا يجوز لك أن تقول : « لعل مبشراً محمدًا قبل عليا » .

الثالث : أن يكون العامل « ليت » الذى هو حرف تمنى ، نحو قولك : « ليت ==



وَحَافَتْ فِي هَذِهِ الْفَارِسِيِّ وَابْنِ جَنِّيٍّ وَابْنِ كَيْسَانَ ؛ فَأَجَازُوا التَّقْدِيمَ ، قَالَ  
الْفَاضِلُ : وَهُوَ الصَّحِيحُ ؛ لَوُروُدِهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً  
لِلنَّاسِ ) <sup>(١)</sup> ، وَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢٧٣ - \* تَسَلَّيْتُ طُرُقًا عَنْكُمْ بَعْدَ يَتِّكُمُ \*

== الأستاذ حاضر مشفقا علينا ، فلا يجوز لك أن تقول : « ليت مشفقا علينا  
الأستاذ حاضر » .

ويجمع هذه الثلاثة قولنا « أن يكون العامل معنويا » .

الموضع الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل متعجب ، نحو قولك : « ما أحسن  
هندا مسفرة » ، فلا يجوز لك أن تقول : « ما أحسن مسفرة هندا » .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميرا متصلا بصفة آل ، نحو قولك :  
« القاصدك معطيا زيد » فمعطيا : حال من ضمير مخاطب في القاصدك ، ولا يجوز  
تقديمه ، فليس لك أن تقول : « معطيا القاصدك زيد » .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولا لحرف مصدرى ، مثل أن للصدرية ،  
وذلك نحو قولك : « يجيبني أن ضربت هندا مؤدبا » فمؤدبا : حال من تاء مخاطب  
الواقعة فاعلا في ضربت للممول لأن ، فلا يجوز لك أن تقول : « يجيبني مؤدبا أن  
ضربت هندا » .

وفي هذا القدر كفاية ، والله للسئول أن ينفعك به .

(١) من الآية ٢٨ من سورة سبأ .

٢٧٣ - لم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهذا الذي أنشده  
للؤلف صدر بيت من الطويل ، وبمجزء قوله :

\* يَذْكُرَاكُمْ حَتَّى كَانَتْكُمْ عِنْدِي \*

اللغة : « تسليت » تصربت وتكلفت الزاء والجلد والساوان ، وكذلك  
كل فعل على وزن تفعّل ، يدل على أن الفاعل يتكلف الفعل ليصبح من عاداته  
وسجاياه . ونظيره : تحلم ، وتكرم ، وتشجع ، وتجدد ، وتمزى ، وتبذل ، وانظر  
قول الشاعر :

( ٢١ - أَوْضَحَ لِلنَّاسِ ٢ )

== نَحَلَمَ عَنِ الْأَدْنَيْنِ وَاسْتَبَقِي وَدُمُّمُ وَأَنْ تَنْقَطِعَ الْحِلْمُ حَتَّى تَحَلَّمَ

ولمى قول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ : لَمْ يَمُرْ قَلْبُهُ

مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ ، قُلْتُ : بَلَى أَعْظَمُ الْوَجْدِ

« طرا » بضم الطاء وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة إلا تستعمل إلا حالا ؛ نقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا « بينكم » البين - بفتح الباء وسكون الياء الثناة - أصله الاتصال والبعد والفراق ، ونقول : بان الشيء عن الشيء بينا وبينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكراكم » التذكرى - بكسر الدال للجمعة وسكون الكاف - التذكر .

الإعراب : « تسليت » تسلى : فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتنكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « طرا » حال من ضمير مخاطبين المجرور محلا بمن « عنكم » عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير مخاطبين في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بتسلى « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وبين من « بينكم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبين مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وللم حرف عهاد « بذكراكم » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وذكرى : مجرور بالياء وعلامة جره كسرة مفدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بتسلى ، وذكرى مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وللم حرف عهاد « حق » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير مخاطبين اسم كان مبنى على الضم في محل نصب « عندى » عند : ظرف مكان متعلق بمعذوف خبر كأن ، وعند مضاف وياء للتنكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

== الشاهد فيه : قوله « طرأ » فإنه حال ، ومعناه جميعاً ، وصاحب هذا الحال الكاف التي هي ضمير المخاطب في قوله « عنكم » وهذه الكاف مجرورة المحل بمن ، وقد تقدم الحال على صاحبه ، وقد ذكر للصنف أن ذلك غير جائز إلا في ضرورة الشعر ، وحكى عن الفارسي وابن جني وابن كيسان تجوز ذلك في السعة ، وشاركهم في القول بجواز التقديم ابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين .  
وحكى عن ابن مالك أنه صحح في هذه المسألة قولهم ، وذلك أنه قال في شرح التيسيل : « وجواز التقديم هو الصحيح لوروده في الصحيح كقوله تعالى : (وما أرسلناك إلا كافة للناس ) فكافة - على هذا - حال من الناس ، وصاحب الحال مجرور باللام ، وقد تقدم الحال على صاحبه المجرور » .

ومما ورد فيه تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر قول عبد الرحمن بن حسان - وهو من شعر الحماسة :  
إِذَا الرِّهْ أَعْيَتْهُ الرُّوَّةُ نَاشِئًا فَمَطْلَبَهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ  
الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من الماء المجرورة محلاً بلى في قوله : « عليه » .

وكذلك قول عروة بن حزام ، وقيل : كثير عزة ، وقيل : قاله هو المجنون :  
لَيْنٌ كَانَ بَرْدُ لَلَاءِ هَيْمَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبِهَا إِنَّمَا لَحَبِيبُ  
الشاهد فيه : قوله « هيمان صادياً » فإيهما حالان من الياء المجرورة محلاً بلى في قوله « إلى » .

ومنه قول الآخر ( ولم أعر على نسبه ) :  
غَافِلًا تَمَرِّضُ اللَّيْثُ لِرَبْرَاءٍ فَيَدْعِي وَلَا تَحِينَ إِبَاءُ  
الشاهد فيه : قوله « غافلاً » فإنه حال من « الرء » المجرور باللام ، وقد تقدم عليه .

ومما حاوله على هذا قوله تعالى : ( وجاءوا على قميصه بدم كذب ) فقد أعرابوا ( على قميصه ) على أنه جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (دم) المجرور بالياء ، ==

والحق أن البيت ضرورة ، وأن (كافة) حال من الكاف<sup>(١)</sup> ، والتاء للبالغة ، لا للتأنيث<sup>(٢)</sup> ، ويلزم تقديم الحال المحصورة ، وتقدم «أرسل» باللام ، والأول ممتنع ، والثاني خلاف الأكثر<sup>(٣)</sup> .  
ولما بإضافة<sup>(٤)</sup> ، كـ «أعجبني وجهها مُسفرة» .  
وإنما تجيء الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف بعضه كهذا

وقد تقدم الحال كما ترى ، وجعل الزعزعي (على قيصه) في محل نصب على الظرفية ، وكأنه قد قيل : وجاءوا فوق قيصه بدم كذب ، وإنما ذهب إلى هذا فرارا من تقدم الحال على صاحبها الجبرور ، ولم يقره العلماء على ذلك ؛ لأن المعنى لا يساعد عليه .

(١) هذا التخريج مما ذكره الزجاج ، ولم يرضه ابن مالك ، وعمل رده بأن مجيء التاء للبالغة مسمى في أمثلة البالغة مثل علامة ، وإن جاءت في بعض أمثلة اسم الفاعل مثل رواية فهو شاذ لا يقاس عليه ، والمعروف أنه لا يجوز حمل التصحيح على الشاذ ، خصوصا إذا وجد له عمل آخر لا شذوذ فيه .

(٢) وجعل الزعزعي (كافة) صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : وما أرسلناك إلا رسالة كافة ، ورد هذا التخريج بوجهين ، الأول : أن كلمة (كافة) لا تستعمل في الكلام العربي إلا حالا ، فجعلها صفة ينافي ما ثبت لها من ذلك ، والوجه الثاني : أن حذف للموصوف وإقامة صفته مقامه إنما عهد في صفة اعتيد استعمالها مع هذا الموصوف ، و (كافة) مع رسالة ليس من هذه البائة .

(٣) أما ادعاء أن تقديم الحال المحصورة ممتنع فقير مسلم ، فقد صرح البصريون والكسائي والراء وابن الأنباري بمجواز تقديم المفعول المحصور ، ولا فرق بينه وبين الحال ، وأما تعدى (أرسل) باللام ، فقد ورد في قوله تعالى : ( وأرسلناك للناس رسولا ) .

(٤) إذا كانت الإضافة محضة فقد أجمعوا على لزوم تأخير الحال ، وإن كانت غير محضة نحو « هذا خارب السوق ملتوتا ، الآن أو غدا » جاز التقديم ، ذكره الناطم في التسهيل ، وأنكره ابنه عليه .

لثال ، وكقوله تعالى : ( وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا )<sup>(١)</sup> ،  
 ( أَيْبُئْ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا )<sup>(٢)</sup> ، أو كبعضه نحو ( مِثْلَ  
 لِزَاهِمٍ حَنِيفًا )<sup>(٣)</sup> ، أو عاملاً في الحال ، نحو ( إِلَيْنِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup> ،  
 و « أَعْجَبَنِي انْطِلَاقُكَ مُنْفَرِدًا » و « هَذَا شَارِبُ السُّوقِ ثَلُثُونَ »<sup>(٥)</sup> .

(١) من الآية ٤٧ من سورة الحجر .

(٢) من الآية ١٢ من سورة السجرات .

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النحل . (٤) من الآية ٤ من سورة يونس .

(٥) إنما لم يجوز أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة في نحو « أعجبنى وجه هند مسفرة » لأنها لو تقدمت على صاحبها لوقعت إما بين المضاف والمضاف إليه فكنت تقول في هذا المثال « أعجبنى وجه مسفرة هند » فتفصل بين المضاف الذى هو وجه والمضاف إليه الذى هو هند ، بالحال الذى هو مسفرة ، وقد علمت أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فالنصل بينهما كالنصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وهو لا يجوز ، وإما أن تقع قبل المضاف فكنت تقول في المثال المذكور « أعجبنى مسفرة وجه هند » فكنت تقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف ، وقد علمنا أن منزلة المضاف من المضاف إليه كمنزلة الموصول من الصلة ، فإن الموصول يعرف بالصلة والمضاف يعرف بالمضاف إليه ، فلما تشابهت منزلتهما أخذ المضاف والمضاف إليه حكم الصلة والموصول ، ومن حكم الصلة مع الموصول ألا يتقدم بعض معمولاتها على الموصول ، فكذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف .

هذا في الإضافة المحضة كالثالث الذى صدرنا به هذا الكلام ، أما المجرور بالإضافة غير المحضة وهو اللفظية التى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، وإنما تفيد التخفيف أو رفع التبع - فقد قدمنا لك أن ابن مالك أجاز في شرح التسهيل تقديم الحال على صاحبها ، مثال هذه الإضافة اللفظية « زيد شارب السوق ثلثون » يجوز أن تقول ذلك ، وإن تقول : زيد شارب ثلثون السوق - بحر السوق ، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بالحال ، وعلم ابن مالك ذلك الجواز بأن الإضافة اللفظية على نية الاتصال فلا يتبدل بها ، ولم يرتض ابنه بدر الدين هذا الكلام .

الثالثة : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان صاحبها محصوراً ، نحو  
« مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ » .

\*\*\*

فصل : والحال مع عاملها ثلاث حالات أيضاً :  
إحداها - وهي الأصل - : أن يجوز فيها أن تتأخَّرَ عنه وأن تَتَقَدَّمَ  
عليه ، وإنما يكون ذلك إذا كان العامل : قِلاً مُتَصَرِّفاً ، كـ « جَاءَ زَيْدٌ  
رَاكِبًا » ، أو صفة تشبه الفعل للتصرف<sup>(١)</sup> ، كـ « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ مُسْرِعاً » ،

= هذا ، وقد اختلف النحاة : هل يجوز أن يجرى الحال من المضاف إليه في غير  
هذه المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ؟ فنهب أبو علي الفارسي إلى الجواز ،  
ونقله عنه ابن السجري في أماليه ، وادعى ابن مالك الإجماع على أنه لا يجوز يجرى  
الحال من المضاف إليه في غير المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف تاباً له فيها .

وعما جاء فيه الحال من المضاف إليه وليس واحداً منها قول تأبط شرا :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بَائِسًا وَشَقَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ مَسَالِبٍ  
الشاهد فيه : قوله « بَائِسًا » فإنه حال من ياء التكلم في سلاحي .

ومثله قول زيد الفوارس :

عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حِلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَهَّبُ

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من جواز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً  
متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف مطلقاً ، واستدل به بالآية الكريمة وبالثل  
وبييت يزيد بن مفرغ الحميري - هو مذهب جمهور البصريين ، وذهب الجري إلى  
أنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها مطلقاً ، وذهب الأخفش إلى أنه لا يجوز تقديم  
الحال على عاملها إذا فصل بين العامل والحال بفصل نحو قولك « زيد جاء راكباً »  
لا يجوز عندهما أن تقول في هذا المثال : راكباً زيد جاء ، ومن هنا تنهم السرى في  
استدلال المؤلف بالآية الكريمة التي ترد على الأخفش ، وأما الثل والبيت فيردان  
على الجري .

فلك في «راكبا» و «مسرعا» أن تُقدِّمهما على «جاء» وعلى «منطلق» ،  
كما قال الله تعالى : (حُسْمًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ<sup>(١)</sup>) ، وقالت العرب : «شقي  
تؤوبُ الحَلْبَةُ»<sup>(٢)</sup> ، أى : متفرقين يَرْجِعُ الحاللون ، وقد للشاعر :  
\* نَجْوَتْ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ \*<sup>(٣)</sup> [٥٥]

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه عند ما يريدون أن يعبروا عن اختلاف  
الناس في الأخلاق مع أن أصلهم واحد ، وقد أشار المؤلف إلى معنى مفرداته ،  
فشق : جمع شتيت ، مثل جرحى مع جريح ، ومعنى شتيت : متفرق ، وتؤوب :  
أى ترجع ، تقول : آب يؤوب أوبا - مثل قال يقول قولاً - ومآباً ، والمعنى رجع ،  
والحلبة : جمع حلب - بوزن قاتل وقتلة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة -  
وأصل المثل أن أصحاب الإبل والبقر وسائر الهم عند ما يريدون أن يردوا الماء  
ليسقوا ضمهم يردون مجتمعين ، وعند ما يريدون أن يحملوا ماشيتهم يحملونها  
متفرقين ، فيحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة ، و «شقي» حال من العلبة  
الواقع فاعلا لتؤوب ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبها وعلى العامل فيه أيضا ،  
وإنما ساغ هذا التقدم لكون هذا العامل فعلا متصرفا ، فهو من القوة بحيث يعمل  
متأخرا أو متقدما .

فلو لم يكن العامل فعلا متصرفا ولا صفة تشبه الفعل المتصرف - بأن كان فعلا  
جامداً كفعل التعجب في نحو «ما أحسن زيدا مقبلا على ما ينفعه» أو كان صفة  
تشبه الجامد كأفضل التفضيل في نحو «محمد أفصح الناس متحدثا» أو كان اسم فعل  
نحو قولك «زال مسرعا» أو كان عاملا معنويا كالحروف التي عملت بشبهها في المعنى  
بالفعل وكالجار والمجرور والظرف ونحو قولك «ليت عليا زائرنا غلصا» وإبراهيم  
في الدار جالسا ، وخالفه عندك منصتا - فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من  
ذلك ، ولا فيها أشبهه .

(٣) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد في باب الموصول (وهو الشاهد رقم ٥٥  
السابق في الجزء الأول) وذكرنا هناك نسبته وتكملته ، فارجع إليه هناك .

فـ « تَحْمِلِينَ » في موضع نصبٍ على الحال ، و« طَلِيقٌ » وهو صفة مشبهة .

الثانية : أن تَتَقَدَّمَ عليه وجوباً ، كما إذا كان لها صَدْرُ الكلام ، نحو « كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟ »

الثالثة : أن تَتَأَخَّرَ عنه وجوباً ، وذلك في ست مسائل <sup>(١)</sup> : وهي أن يكون العامل فعلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنُهُ مُقْبِلاً » ، أو صفة تشبه الفعل الجامد - وهو اسم التفضيل ، نحو « هَذَا أَفْضَحُ النَّاسِ خَطِيباً » - أو مَصْدَرًا مقدراً بالفعل وحرف مصدرى ، نحو « أَعْجَبَنِي أَعْتِكَافُ أَخِيكَ صَائِماً » ، أو اسم فعل ، نحو « نَزَّالٍ مُسْرِعاً » ، أو لفظاً مُضَمَّنًا معنى الفعل دون حروفه ، نحو ( فَتِلْكَ بَيُوتُهُمْ خَاوِبَةٌ ) <sup>(٢)</sup> ، وقوله :

= والشاهد هنا قوله « تحمِلِينَ » فإنها جملة من فعل وفاعل موضعها نصب على الحال ، وصاحبها هو الضمير المستتر المرفوع في قوله « طَلِيقٌ » الذي هو خبر عن اسم الإشارة ، ويكون العامل في الحال هو قوله « طَلِيقٌ » وهو صفة مشبهة كما ذكر المؤلف ؟ فيسكون في الشاهد دليل على جواز تقدم الحال على عاملها مع كون العامل صفة مشبهة ، وتقدير الشاهد : وهذا طَلِيقٌ حال مع كونه محملاً لك ، وفي الموضع الذي أحلتك عليه إعراب آخر للكوفيين يجعلون فيه « هذا » اسماً موصولاً بمعنى الذي مبتدأ ، وجملة « تحمِلِينَ » صلة ، و « طَلِيقٌ » خبره ، وتقديره عندهم : والذي تحمِلينه طَلِيقٌ ، وهو مردود .

(١) هذه المسائل الست هي التي ذكرناها فيما سبق (ص ٣٢٠) زيادة على المؤلف وقلنا : إنه لا يجوز أن يتقدم في كل واحدة منها الحال على صاحبها ، فلا تدخل عن ذلك ، واعرف الآن - مما ذكره المؤلف - أنه يجب في كل واحدة منها أيضاً أن يتأخر الحال عن العامل فيها ؛ فيجتمع فيها أمران : أن تتأخر عن صاحبها ، وأن تتأخر عن العامل أيضاً .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة النمل .



— ٣٧٤ — \* كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا \*

٣٧٤ - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَدَى وَكُرِّهَا الْمُنَابُ وَالْحَشَفُ الْهَالِي \*

وهذا البيت من قصيدة له مستبادة ، ومطلعها قوله :

الْأَعْمُ صَبَاحًا أَهْلُ الطَّلَلِ الْهَالِي      وَهَلْ يَمِينٌ مَنْ كَانَ فِي الْمَعْمَرِ الْهَالِي  
وَهَلْ يَمِينٌ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدِهِ      ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ  
وقد تقدم شاهد من هذه القصيدة في باب العرب والبنى في مباحث الجمع بأنف  
وتاء مزيدتين ، وهو الشاهد رقم ١٨ .

اللقية : « عم صباحا » هذه إحدى تحيات العرب في جاهليتهم ، كانوا يقولون :  
عم صباحا ، وعم مساء ، وانعم صباحا ، وانعم مساء ، وعم ظلاما ، وانعم ظلاما ،  
ومن الأخيرة قول الشاعر ، وسيأتي في شواهد باب الحكاية :

أَتَوْنَا نَاكِرِي فَقُلْتُ : مَنْوَنَ أَنْتُمْ ؟      فَقَالُوا : الْجَنُّ ، قُلْتُ : عِمُّوَا ظَلَامًا

وقد اختلف العلماء في « عم » فمنهم من قال : هو أمر ماضيه وعم مثل وعد  
ووصف ووسم ، فكما تقول : وعد يعدد ، ووصف يصف صف ، ووسم يسم  
سم ، تقول : وعم يعم عم ، وقال قوم : أصله انعم ، لحذفت النون اعتبارا للتخفيف ،  
فاستغنى بعد ذلك عن همزة الوصل « الطلل » كل ما شخص وظهر وارتفع من آثار  
الديار « العصر الحال » الزمن الماضي الداهب في القدم « وهل يعمن من كان أحدث  
عهده - البيت » قال البطليوسى : ذهب بعض الرواة إلى أن الأحوال ههنا جمع حول  
بمعنى السنة ، والوجه عندي أن الأحوال جمع حال ، لا جمع حول ، وإنما أراد كيف  
ينعم من كان أقرب عهده بالنعيم ثلاثين شهرا ، وقد تعاقبت عليه ثلاثة أحوال ، وهى :  
اختلاف الرياح عليه ، وملازمة الأمطار له ، والتقدم للنير لرسومه « كأنت قلوب  
الطير رطبا ويابسا - البيت » هذا البيت في وصف عقاب سريعة الاختطاف صبور ،  
والعقاب - بضم العين وتشديد النون مفتوحة - ضرب من الفاكهة تشبه به أنامل  
الحسان المنضوبة بالحناء ، وشبه بههنا القلوب الرطبة من الطير التى صادته العقاب ، =

وقوله : « كَيْتَ هِنْدًا مُقَيَّمَةً عِنْدَنَا » أو عاملاً آخر عَرَضَ له مانع <sup>(١)</sup> ،  
نحو « لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » و « لَأَعْتَكِفَنَّ صَائِماً » فإن ما في حَيْزٍ لَامِ الابتداء  
ولام القسم لا يتقدم عليهما .

== والحشف : ضرب من ردىء الخمر ، شبه به الجاف من قلوب الطير ، يريد أنها كثيرة  
الاصطياد للطير ، وأنتك تجد عند عشا قلوباً كثيرة من قلوب الطير ، بعضها لا يزال  
رطباً فهو كالغنايب ، وبعضها قد جف فهو كالخشف البالى .

الإعراب : « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب « قلوب » اسم كأن منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وهو مضاف و « الطير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « رطباً »  
حال من اسم كأن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « وَيَابِساً » الواو حرف  
عطف ، يابساً : معطوف على قوله رطباً منصوب بالفتحة الظاهرة « لَدَى » ظرف  
مكان منصوب بالفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو متعلق بمحذوف  
حال من قلوب الطير ، وهو مضاف ووكر من « وكرها » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، ووكر مضاف وضمير القائبة العائد إلى العقاب مضاف إليه مبنى على السكون  
في محل جر « الغنايب » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « والحشف » الواو حرف  
عطف ، الحشف : معطوف على الغنايب « البالى » نعت للحشف مرفوع بضممة مقدرة  
على الياء منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « رطباً ويابساً » فإنهما حالان من « قلوب الطير » والعامل  
في الحالين وصاحبهما هو قوله « كَأَنَّ » وهو حرف متضمن معنى الفعل دون  
حروفه ، فإن معناه أشبه ، ولا يجوز في مثل هذه الحال أن تقدم على عاملها .  
ولا ينبغي عليك أن جمع التفسير يجوز في الضمير العائد إليه التذكير والتأنيث ؟  
فلا اعتراض على قوله « رطباً ويابساً » .

(١) اللام التي في « لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا » هي لام الابتداء ، واللام التي في « لَأَعْتَكِفَنَّ  
صَائِماً » هي لام القسم ، وكل من لام الابتداء ولام القسم له الصدارة ، على معنى أنه  
يجب أن يكون كل منهما في أول الكلام ، وعلى هذا لا يجوز أن يتقدم معمول  
ما اتصل به عليهما ، وبعبارة أخرى لا يجوز أن يعمل ما بعدهما في شيء قبلهما ، =

وَيُسْتَنْقَى مِنْ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مَا كَانَ عَامِلًا فِي حَالَيْنِ لِأَمِينٍ مُتَّحِدِيٍّ لِلْعَفَى  
أَوْ مُخْتَلِفِينَ ، وَأَحَدُهُمَا مُفَعَّلٌ عَلَى الْآخَرِ ؛ فَإِنَّهُ يَجِبُ تَقْدِيمُ حَالِ الْفَاعِلِ ،  
كَـ « هَذَا بُسْرًا أَطِيبُ مِنْهُ رُطْبًا » ، وَقَوْلُكَ : « زَيْدٌ مُفْرَكًا أَفْعُ مِنْ  
عَمْرٍو مُعَانًا »<sup>(١)</sup> .

وَيُسْتَنْقَى مِنَ اللَّضْمَنِ مَعْنَى الْفَعْلِ دُونَ حُرُوفِهِ : أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا أَوْ مَجْرُورًا  
مُخْبِرًا بِهِمَا ، فَيَجُوزُ بَقْلُهُ تَوَسُّطُ الْحَالِ بَيْنَ الْخَبَرِ عَنْهُ وَالْمُخْبِرِ بِهِ ، كَقَوْلِهِ :

فَصَابِرٌ وَأَصْرَمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فَعْلٌ مُتَصَرِّفٌ كَانَ صَحِيحٌ أَنْ يَتَقَدَّمَ الْحَالُ عَلَيْهِمَا ؛ لَكِنْ  
لَمَّا اتَّصَلَتْ بِالْأَوَّلِ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ وَبِالثَّانِي لَامُ الْقِسْمِ عُرِضَ لِكُلِّ مِنْهُمَا عَارِضٌ هُوَ اقْتِرَانُ  
الْأَوَّلِ بِلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَاقْتِرَانُ الثَّانِي بِلَامِ الْقِسْمِ ، فَتَنَحَّى هَذَا الْعَارِضُ مِنْ تَقَدُّمِ أَحَدٍ  
مَعْمُولَاتِهِ عَلَيْهِ .

(١) هَذَا التَّقْدِيرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْمُؤَلَّفُ هُوَ تَقْدِيرٌ سَيِّئٌ ، وَتَوْضِيحُهُ فِي الثَّلَاثِ  
الْأَوَّلِ أَنَّ قَوْلَهُمْ « بَسْرًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَرَفِي « أَطِيبُ » عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ ،  
وَقَوْلَهُمْ « رُطْبًا » حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِي « مِنْهُ » وَهَذَا الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ  
مُتَعَلِّقٌ بِأَطِيبٍ ؛ فَيَكُونُ صَاحِبَا الْحَالَيْنِ مِنَ مَعْمُولَاتِ أَفْعَلِ التَّفْضِيلِ ، وَكَأَنَّ  
قَائِلَ هَذَا الْكَلَامِ قَدْ قَالَ : هَذَا فِي حَالِ كَوْنِهِ بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْ نَفْسِهِ فِي حَالِ  
كَوْنِهِ رُطْبًا ، وَقَدْ ارْتَضَى هَذَا التَّقْدِيرَ الْمَازِنِي وَأَبُو عَلَى الْفَارَسِي فِي التَّذَكُّرَةِ وَابْنُ  
كَيْسَانَ وَابْنُ جَنَى .

وَذَهَبَ لِلْبَرْدِ وَالزَّجَاجِ وَابْنُ السَّرَاجِ وَأَبُو سَعِيدٍ السَّيرَافِيُّ - وَوَاتَقَهُمُ أَبُو عَلَى  
الْفَارَسِيُّ فِي الْحَلِيبِيَّاتِ - إِلَى أَنَّ النَّاصِبَ لِهَذَيْنِ الْحَالَيْنِ هُوَ « كَانَ » مَحْذُوفَةٌ قَبْلَ كُلِّ حَالٍ مِنَ  
الْحَالَيْنِ ، وَهِيَ تَامَةٌ مَسْبُوقَةٌ يَأْذُ أَوْ يَأْذَا ، وَصَاحِبَا الْحَالَيْنِ هُوَ الضَّمِيرَانِ لِلتَّسْتَرَانِ فِي  
كَانَ ، وَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ : هَذَا إِذَا كَانَ ( أَيْ وَجَدَ ) بَسْرًا أَطِيبٌ مِنْهُ إِذَا كَانَ رُطْبًا .  
وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانَ أَنَّ بَعْضَ النُّعَاةِ الْقَدِيمِينَ جَرَوْا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ جَمَاعًا « كَانَ »  
لِلْقُدْرَةِ نَاقِصَةً ؛ فَيَكُونُ الْأَسْمَانُ لِلنَّصُوبَيْنِ خَيْرَيْنِ لَهَا ، وَالتَّقْدِيرُ هُوَ التَّقْدِيرُ .

٢٧٥ - بِئَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بِأَدَى ذِلَّةٍ

لَدَيْكُمْ

٢٧٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره للؤلؤف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

بِئَا عَاذَ عَوْفٌ وَهُوَ بِأَدَى ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ ، فَلَمْ يَعْدَمْ وَلَا يَنْصُرَا

اللغة : « عاذ » بمعنى اتجأ وتحصن ، و « عوف » اسم رجل ، وقوله « وهو بادى ذلة » معناه أنه ظاهر المهانة ، والولاء : اللوالة وللناصرة ، والنصر : الإعانة ، وقوله « وهو » الواو فيه الحال .

الإعراب : « بنا » الباء حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وضمير المتكلم ومعه غيره مبنى على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بعاذ « عاذ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عوف » فاعل عاذ مرفوع بالضمة الظاهرة « وهو » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هو : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « بادى » حال من الضمير المستقر في خبر المبتدأ الذى هو قوله « لديكم » الآتى ، وبادى مضاف و « ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الذى هو الضمير للنفصل السابق ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف للقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، ولدى مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعدم » فعل مضارع مجزوم ولم علامة جزمه السكون ، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عوف « ولا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « نصرا » معطوف على قوله ولا ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بادى ذلة » فإنه - على ما ذهب إليه جماعة من النحاة ، منهم الفراء والأخفش - حال صاحبه الضمير للمستقر في خبر المبتدأ ، وذلك أن قوله =

وكقراءة بعضهم : ( ما في بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِدُكُونِنَا )<sup>(١)</sup> ،  
وكقراءة الحسن : ( وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بَيْنَ يَدَيْهِ )<sup>(٢)</sup> ، وهو قول الأخفش ،  
وتبعه الناظم .

« هو » ضمير منفصل مبتدأ وخبره متعلق الظرف الذي هو قوله « لديكم » وفي هذا  
الظرف ضمير مستقر منتقل من متعلقه إليه على ما هو معلوم ، وقوله « بادی ذلة »  
الرواية فيه بالنصب على أنه حال من الضمير المستكن في الظرف ، وتقدير الكلام :  
عاذبنا عوف حال كونه لديكم بادی ذلة ، فقد تقدم الحال على العامل فيها وهو  
« لدى » وذلك العامل ظرف ، وقد ذهب الناظم بما للأخفش إلى جواز ذلك في  
سعة الكلام ، وخرجا عليه ما ذكره اللؤاف من الآيات ، وهو عند الجمهور ضرورة  
من ضرورات الشعر ، والآيات عندهم على غير التخريج الذي خرجها عليه ، ولا  
يخفى عليك أنك لو جعلت « بادی ذلة » حالا من « هو » على رأى سيويه الذي يميز  
جمیء الحال من المبتدأ لم يكن في البيت شاهد لها على ما ذهبنا إليه .

(١) من الآية ١٣٩ من سورة الأنعام ، وهذه القراءة بنصب ( خالصة ) وخرجها  
الفراء والأخفش على أن ( خالصة ) حال صاحبه الضمير المستتر في الجار والمجرور  
بعد حذف متعلقه ، وهذا الجار والمجرور خبر عن ما الموصولة في قوله ( ما في بطون  
هذه الأنعام ) وما الموصولة المراد بها الأجنة - جمع جنين - ولذلك جاء الحال منها  
بلفظ المؤنث ، فإن التاء في ( خالصة ) على هذا الإعراب - تاء التأنيث ، وإذا كان  
الأمر على هذا فقد تقدم الحال وهو ( خالصة ) على العامل فيها وهو الجار والمجرور  
وعلى صاحبها وهو الضمير المستكن في هذا الجار والمجرور ، في أنصح كلام ، وأصل  
ترتيب النظم : ما في بطون هذه الأنعام لذكورنا حال كونها - أى الأجنة - خالصة .

(٢) من الآية ٦٧ من سورة الزمر ، والقراءة المنسوبة للحسن البصري بنصب  
( مطويات ) ، وخرجها الفراء والأخفش على أن ( مطويات ) حال صاحبه الضمير  
المستتر في الجار والمجرور وهو ( يمينه ) وهذا الجار والمجرور خبر المبتدأ الذي هو  
( السموات ) والعامل في الضمير المستتر هو الجار والمجرور ، وقد تقدم الحال على  
العامل فيه الذي هو الجار والمجرور في أنصح كلام ، فدل ذلك على الجواز .

والحق أن البيت ضرورة ، وأن « خَالِصَةً » <sup>(١)</sup> و « مَطْوِيَّاتٍ » معمولان  
 لصلة « ما » ، و « قَبَضَتْهُ » ، وأن « السَّمَوَاتِ » عطف على ضمير  
 مستتر في « قَبَضَتْهُ » لأنها بمعنى مَقْبُوضَتِهِ ، لا مبتدأ ، و « بِيَمِينِهِ » معمول  
 الحال ، لا عاملها <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) التلاوة في الآية الأولى ( وقالوا ما في بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا )  
 وقد عرفت أنه قد قرئ في هذه الآية بنصب ( خالصة ) وأن الفراء خرج هذه  
 القراءة على أن ( خالصة ) حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو  
 ( لذكورنا ) الواقع خبرا للمبتدأ الذي هو الاسم الموصول في ( ما في بطون ) .

وجهور البصريين يردون هذا الإعراب الذي لزم عليه تخريج الآية على وجه  
 ضعيف عندهم ، وقد جعلوا ( ما ) اسما موصولا مبتدأ ، و ( في بطون هذه الأنعام )  
 جارا ومجرورا متعلقا بمحذوف صلة الموصول ، و ( خالصة ) حال من الضمير  
 المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة ، و ( لذكورنا ) جار ومجرور متعلق  
 بمحذوف خبر ، فلم يتقدم الحال على صاحبه الممول للجار والمجرور .

(٢) التلاوة في الآية الثانية ( والأرض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات  
 مطويات بيمينه ) وقد عرفت إعراب الفراء والأخفش الذي أفره ابن مالك للجملة  
 الثانية من هذه الآية الكريمة ، فأما جمهور النحاة البصريين فلم يرتضوا هذا  
 الإعراب ، بل جعلوا ( الأرض ) مبتدأ ، و ( قبضته ) خبر هذا المبتدأ ، وفي ( قبضته )  
 ضمير مستتر على أنه نائب فاعل ، لأن ( قبضته ) بمعنى مقبوضته ، فهو اسم مفعول ،  
 واسم المفعول رفع نائب فاعل ، وقوله ( والسموات ) معطوف على هذا الضمير  
 المستتر ، وساغ العطف على الضمير المرفوع بدون توكيد لأنه قد اصل بين متحمل  
 الضمير والاسم المعطوف بقوله : ( يوم القيامة ) وقوله سبحانه : ( مطويات ) حال  
 من السموات ، و ( بيمينه ) جار ومجرور متعلق بمطويات ، وليس خبرا  
 كما زعم الفراء ، وهذا معنى قول المؤلف « وييمينه معمول الحال ، لا عاملها » .

فصل : ولشبه الحال بالخبر والنعت <sup>(١)</sup> جاز أن تتعدد ، لفرد ، وغيره ،  
فالأول ، كقوله :

٢٧٦ - عَلَى إِذَا مَا جِئْتُ لَيْسَ بِخَفِيَّةٍ  
زِيَارَةُ نَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

(١) قد عرفت في مواضع كثيرة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وأنت تعلم أن الخبر قد يتعدد لواحد وقد يتعدد لمتعدد ، وتعرف أن النعت قد يتعدد نحو « زارني خالد الكريم المذهب » فلما أشبه الحال الخبر في المعنى ، وأشب النعت في كونه يقيد عامله ، ولذلك تسمع كثيرا قولهم « الحال وصف لصاحبها قيد في عاملها » نقول : لما أشبه الحال الخبر والنعت فيها ذكرنا أخذ بعض أحكامهما ، ومن أحكامهما جواز تعدد كل واحد منهما ، ومن أحكامهما أن الأصل في كل منهما أن يكون مشتقا فلا يقع الخبر ولا النعت جامدا - ومنه المصدر - إلا على التأويل بالاشتق أو على إرادة التشبيه ، ومثال ذلك في الخبر قولك : « زيد أسد » ومثاله في النعت « زيد الأسد مقبل » أي : زيد الشجاع ، ومثاله في الحال « كر زيد أسدا » ومن أحكام الخبر أنه لا يكون اسم زمان والمبتدأ اسم جثة كما علمت ، فكذلك الحال .

هذا ، وقد يجب تعدد الحال ، ولذلك الوجوب موضعان نذكرهما لك ههنا باختصار لأنا سنعود إلى ذكرهما مع ذكر شواهد لكل منهما .

أحدهما : أن يقع بعد « إما » نحو قولك « سألقى عليا إما شاكرا وإما جاحدا » .  
وثانيهما : أن يقع بعد « لا » النافية ، نحو قولك « جاء على لا فرحا ولا أسوان »  
٢٧٦ - أنشد ابن الأعرابي هذا الشاهد ولم يسم قائله ، وقد يظن قوم أنه للجنون لذكر اسم بلبي فيه ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر يقع تاليا له ، وهو قوله :

شَكُرُوا رَبِّي حِينَ أَبْعَرَتْ وَجْهَهَا وَرَوَّيْتُهَا قَدْ نَسَقِي الثُّمَّ صَافِيَا  
اللفة : « خفية » بضم الخاء أو كسرهما - مصدر خفي إذا استتر « رجلان » =

وليس منه نحو ( إِنَّ اللَّهَ يُشِيرُكَ بِحُجَّتِي مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا )<sup>(١)</sup>.

والثاني : إن اتَّحَدَ لَفْظُهُ ومعناه نَتَّى أو جمع<sup>(٢)</sup>، نحو ( وَسَتَحْرَ لَكُمْ

== بفتح فسكون - أى : يثنى على رجله ، وهى صفة مشبهة مثل عطشان « حافياً »  
أى : غير متعل .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « ما » زائدة « زرت » فعل وفاعل « لى » مفعول به لزرت منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بحفية » جار ومجرور متعلق بزرت ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وتقدير الكلام : إذا ما زرت لى فى اخفاء ضلّ زيارة بيت الله ، وجلة إذا وشرطها وجوابها لافعل لها من الإعراب معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه للؤخر « زيارة » مبتدأ مؤخر ، وهو مضاف و « بيت » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبيت مضاف والاسم الكريم مضاف إليه « رجلان » حال صاحبه ياء للتكامل فى قوله على ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافياً » حال ثانية صاحبه ياء للتكامل أيضاً ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافياً » حيث تعدد الحال الواحد ، وهذا الواحد هو ياء للتكامل المجرورة محلا على ، والحالان أحدهما قوله رجلان وثانيهما قوله حافياً .  
(١) من الآية ٣٩ من سورة آل عمران ، وإنما لم يكن ما فى الآية الكريمة من تعدد الحال مع أن ظاهرها التعدد لأن الحالين التاني والثالث قد عطفوا بالواو على الأول ومن شرط اعتبار التعدد ألا يكون بطريق العطف .

(٢) لم يبين المؤلف بياناً نصريحاً لاهل الثنية والجمع واجبان حين يتحد لفظ الحالين ومعناها أم هما أولى من تفريقهما مع جواز التفريق ؟ وظاهر كلامه أن الثنية والجمع واجبان ، لكن الذى نص عليه الرضى أن الثنية والجمع أولى من التفريق ، قال : « وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا ؟ فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ لأنه أخصر ، نحو لقيت زيداً راكباً راكباً » .



الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ<sup>(١)</sup>، الأصلُ دائبةٌ ودائباً ، ونحو (وَسَخَّرَ لَكُمُ  
الْأَيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ)<sup>(٢)</sup>، وإن اختلف  
فُرُقٌ بغير عطف<sup>(٣)</sup>، كـ «لَقِيتُهُ مُصْعِداً مُنْعِداً» ، وبقدر الأول للثاني  
وبالعكس ، قال :

— ٢٧٧ — \* عَهَدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مَعَى \*

(١) من الآية ٣٣ من سورة إبراهيم ، والأصل دائبة ودائبا ، ولا يضر — هند  
الثنية أو الجمع — اختلاف الحالين بالتذكير والتأنيث كما هو ظاهر ، فإن من سائر العربية  
تغليب المذكر على المؤنث واللفظ مختلف كقولهم «القمرين» في ثنية الشمس والقمر ،  
وكقولهم «الأبوين» في ثنية الأب والأم ، فهذا أولى .  
(٢) من الآية ١٢ من سورة النحل .

(٣) فصل المحقق الرضى هذا للوضع بأكثر مما ذكره للؤلؤف هنا ، وذلك حيث  
يقول : وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما  
كليهما كان ، نحو لقيت هنداً مصعداً منعدداً ، وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال  
بجانب صاحبه ، نحو لقيت منعدداً زبداً مصعداً ، ويجوز أن يجعل حال للمفعول بجنبه  
ويؤخر حال الفاعل ، نحو لقيت زبداً مصعداً منعدداً — وللصمد زيد — وذلك أنه لما  
كان مرتبة للمفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين ، وقدمت حال للمفعول ، إذ  
لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ، اهـ . وقوله «وذلك أنه لما كانت إلغ»  
تعليلاً لتأخير الحالين عن كل من الفاعل والمفعول وهى الصورة التى ليست أولى  
الصورتين الجائزتين فى كلامه ، والأولى هى أن يجعل كل حال بجنب صاحبه ، وقوله  
«وقدمت حال للمفعول إذ لا أقل من أن يكون إلغ» بيان لما تفعله إذا اخترت الصورة  
التى ليست أولى من غيرها ، وهذا الترتيب واجب إذا لم يؤمن اللبس كما نص عليه  
للؤلؤف فى اللغى . وإذا أمن اللبس كان جائزاً .

— ٢٧٧ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى ذكره للؤلؤف  
صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَرَدْتُ وَعَادَ سُلَوَانًا هَوَاهَا \*

(٢٢) — أوضح للسالك (٢)

وقد تأتي على الترتيب إن أُمنَ اللَّبس<sup>(١)</sup>، كقوله :

== اللغة : « عهدت » علمت « سعاد » بضم السين - اسم امرأة « ذات هوى »  
صاحبة عشق « معنى » بضم الميم وفتح الميم وتشديد النون مفتوحة - اسم مفعول من  
« عناه الأمر يمينه » بالتضعيف - أى شق عليه حتى أوره العناء والجهد « زدت »  
يريد زاد ما به من العناء والشدة بسبب زيادة الحب والوجد وسلاوانا « سلوا ونسيانا »  
الإعراب : « عهدت » فعل ماض وفاعله « سعاد » مفعول به لعهدت منصوب  
بافتحة الظاهرة « ذات » حال صاحبة سعاد منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودات مضاف  
و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء  
الساكنين منع من ظهورها التعذر « معنى » حال أخرى صاحبها تاء للتكلم فى قوله  
« عهدت » السابق « فزدت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من  
الإعراب ، زاد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ،  
وتاء للتكلم فاعله « وعاد » الواو حرف عطف ، عاد : فعل ماض بمعنى صار مبنى  
على الفتح لاجل له من الإعراب « سلوانا » خبر عاد الذى بمعنى صار تقدم على اسمه  
منصوب بالفتحة الظاهرة « هواها » هوى : اسم عاد الذى بمعنى صار ، مرفوع بضمه  
مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهوى مضاف وضمير الغائبة المائد إلى سعاد  
مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، ويجوز أن يكون « هواها » فاعلا بعاد ،  
إذا اعتبرتها تامة ، وعليه يكون قوله « سلوانا » حالا من هذا الفاعل .

الشاهد فيه : قوله « ذات هوى معنى » فإنهما حالان ، ولكل حال منهما صاحب  
غير صاحب الحال الأخرى ، فأما قوله « ذات هوى » فصاحبه قوله « سعاد » وأما  
قوله « معنى » فصاحبه تاء المتكلم فى قوله « عهدت » وقد جاء بالحالين على عكس  
ترتيب صاحبهما كما ترى ، وهذا هو الأكثر فى مثل ذلك - أى إذا لم تأت بكل حال  
إلى جوار صاحبها - ليكون قد اتصل أحد الحالين بصاحبه ، بخلاف ما لو أتى بهما على  
ترتيب صاحبهما ؛ فإنه يانم عليه الفصل بين كل حال وصاحبه بأجنبي .

(١) المفهوم من هذا الكلام أن النحاة متفقون على أنه إذا تعدد الحال وتعدد صاحبها  
ولم تأت بكل حال منهما بمجنب صاحبها ، بل أخرت الحالين فذلك يجعل أول الحالين  
لثانى الصاحبين وثانى الحالين لأول الصاحبين ، ولا يجعل أول الحالين لأول الصاحبين  
وثانىهما لثانىهما إلا حين تقوم قرينة ترشد السامع إلى رد كل حال إلى صاحبه ، وفى ==

— ٢٧٨ — \* خَرَجْتُ بِهَا أَشْيَى تَجَرُّ وَرَاءَنَا \*

== علم البديع نوع يسمى الف والشر ، وهو : أن تذكر متعدها ثم تذكر ما لكل واحد منها - وقد ذكر علماء البلاغة أن جعل الأول للأول وجعل الثاني لثاني أحسن من جعل الأول لثاني وجعل الثاني للأول ، ومن أمثلة ذلك عندهم قوله تعالى (ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ) فقوله سبحانه ( لتسكنوا فيه ) هو أول الأمور المنشورة وهو راجع إلى الليل الذي هو أول الأمور الملقوفة ، وقوله سبحانه ( ولتبتغوا من فضله ) هو ثاني الأمور المنشورة وهو راجع لثاني الأمور الملقوفة وهو النهار ، فلهذا تسأل لماذا اختلف نظر النحاة ونظر علماء البلاغة في تفصيل رد الأول والثاني من الرديفين على هذا الوجه ؟

والجواب عن هذا أن تقول لك : إن النحاة يفضلون رد أول الحالين لثاني صاحبين عند انعدام القرينة التي ترد كل حال إلى صاحبها ، لأن هذا يقلل الفصل بين الحال وصاحبها بأجنبي فإنه يترتب عليه أن يفصل بين حال واحد وصاحبه ، فأما الوجه الآخر فيترتب عليه الفصل بين حالين وصاحبهما ، ولا شك أن فصلا واحدا أخف من فصلين ، فأما إذا قامت قرينة تدل على رد كل حال إلى صاحبها فأنت بالخيار بين أن تجعل الحالين على ترتيب صاحبين أو على عكس ترتيبهما ، وهذا هو ما رآه علماء البلاغة في الف والشر ، فاستوى نظر النحويين مع نظرم .

٢٧٨ - - هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حبر الكندي ، من معلقته المشهورة ، وقد سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها ، والذي ذكره المؤلف هنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

\* عَلَى أَتْرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَوْحِلٍ \*

اللمعة : « المِرْط » بكسر الميم وسكون الزاء المهملة - كساء من خز أو صوف ، و « المرحل » - بالحاء المهملة مشددة - الذي فيه علم : أى خطوط .

الإعراب : « خرجت » خرج : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض له دفع كراهة توالي أربع متعركات فيها هو كاللمعة الواحدة ، وتاء التكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « بها » جار ومجرور متعلق بخرج « أمشى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من التائب والجازم ==

ومنع الفارسي وجماعة<sup>(١)</sup> النوع الأول، فقدروا نحو قوله «حافيا» صفة

== وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة من الفعل المضارع وقاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه تاء التكم في قوله «خرجت» السابق «تجر» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، وقاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي، والجملة في محل نصب حال صاحبه ضمير الغائبة في قوله «بها» السابق «على» حرف جر «أرينا» أرى: مجرور بلى، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، ونا: مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بتجر «ذيل» مفعول به لتجر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وذيل مضاف و«مرط» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مرحل» نعت لمرط، ونعت المجرور مجرور، وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «أمشى تجر» فإنهما جملتان كل منهما في محل نصب حال، فأما قوله «أمشى» فصاحبها تاء التكم في قوله «خرجت» وأما قوله «تجر» فصاحبها هاء الغائبة في قوله «بها» وقد جاء بالحاليين على نفس ترتيب صاحبهما ممتدا في ذلك على قيام القرينة، وذلك من قبل أن قوله «أمشى» مذكر، وقوله «تجر» مؤنث، وقد علم أن الحال يلزم أن يطابق صاحبه؛ فالسامع لا يتقبل عن إعادة المذكر للذكر والمؤنث للمؤنث.

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر:

لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ حَافِيَا مُنْجِدِيهِ، فَأَصَابُوا مَفْتَمَا

وذلك أن قوله «حافيا» وهو أول الحاليين حال من قوله «ابني» وهو أول الصاحبين في الذكر، وقوله «منجديه» وهو ثاني الحاليين في الذكر حال من «أخويه» وهو ثاني الصاحبين في الذكر، والقرينة أن أحدهما مفرد وثانيهما مثنى.

(١) ممن منع ذلك ابن عصفور - ونسب أبو حيان هذا الرأي إلى كثير من المحققين - وعلة المنع عندهم أنهم قاسوا الحال على ظرف الزمان والمكان، أي: فكما أنه لا يجوز في الفعل أن يقع الفعل الواحد من شخص واحد في زمانين أو مكانين، فكذلك شأن الحال، لكن في مسألة أقبل التفضيل الذي يتوسط بين حالين جاز =

أو حالا من ضمير « رَجُلَانِ » وَتَلَمَّحُوا الجواز إذا كان العاملُ اسمَ التفضيل ،  
نحو « هَذَا بُشْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا »<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

== التعدد والصاحب واحد ؛ لأنه ولو كان واحداً في المعنى متعدياً في اللفظ ، وهذا كاف في  
التسويغ ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وطاهره أن فيه حالين لصاحب واحد  
ليس على ما يفهمه ظاهره ، بل هو مؤول بأحد تأويلين ، الأول : أن يجعل ما ظننته  
حالا ثانياً نمنا للحال الأول ، فيكون - على هذا - قول الشاعر في الشاهد رقمه ٢٧٦  
« رجلان » حالا ، وقوله « حافيا » صفة لرجلان ، والتأويل الثاني : أن يكون الحال  
الثاني حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ، لأن الفروض أنه مشتق على ما هو  
الأصل في الحال ، وعلى هذا يكون قوله « رجلان » حالا من ياء التكلم في قوله  
« على » وقوله « حافيا » حالا من الضمير المستتر في قوله « رجلان » لأن رجلاين  
صفة مشبهة مثل ظمآن وغرثان وعطشان وكسلان وجوعان ، فليس ثمة حالا على  
التأويل الأول . وليس الحالا على التأويل الثاني لصاحب واحد ، بل لاثنين .  
وقال ابن النظم : إن قياسهم الحال على الظرف مما لا يبرره ؛ لأن بينهما فرقا ؛  
أنفست ترى أن الشيء الواحد يمتنع وقوعه في زمانين أو في مكانين ، لكن لا يمتنع  
تضيده بقيدين ولا بأكثر منهما .

(١) ترك المؤلف مبحث وجوب تعدد الحال ، وقد سبقت لنا إلمامة بذلك ، وأعلم  
أن الحال يجب تعدده في موضعين :

الأول : أن يقع بهد « إما » نحو قوله تعالى ( إنا هديناك السبيل إما شاكرًا  
وإما كفورًا ) ونحو قولك « أفضل هذا إما راضياً وإما ساخطاً » .

ومن هو أحد ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ شَقِيَّيَ الْآبَرَّالَ يَرْوَعُنِي خِيَالُكَ إِنَّمَا طَارِقًا أَوْ مُعَارِيًا  
طَارِقًا : آتياً في الليل ، من الطروق وهو الإتيان ليلاً ، ومغادياً : آتياً في

==

وقت القعدة .

فصل : الحال ضربان :

مؤسّسة ، وهى : التى لا يستفاد معناها بدونها ، كـ « جاء زيدٌ ركباً »  
وقد مضت .

ومؤكّدة<sup>(١)</sup> : إما لمعاملها لفظاً ومعنى ، نحو ( وأرسلناك للناس  
رسولاً )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

٢٧٩ - \* أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته \* .

== والموضع الثانى : أن يقع بعد « لا » نحو قولك « رأيت علياً لائحاً ولا غاضباً »  
ولا يجزئ الحال فى أحد هذين الموضعين غير متعدد إلا لضرورة الشعر ، مثل  
عجزه غير متعدد بعد « لا » فى قول الشاعر :

قهرت العدى لا مستعيناً بمصيبة وكين بأنواع اتخذها ولا كـ  
(١) هذا الذى ذكره للؤلف من أن الحال تنقسم إلى مؤسسة وهى التى لا يستفاد  
معناها من الكلام التقدم عليها ، ومؤكدة وهى التى يستفاد معناها مما سبقها إما من  
عاملها وإما من جملة قبلها - هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب الفراء والمبرد والسيوطى  
إلى أن الحال لا تكون إلا مؤسسة ، وأنكروا ما طنه الجمهور مؤكدة لمعاملها ، وتأولوا  
الأمثلة حتى جعلوها من أمثلة للؤسسة ، ولم يتعرضوا لإنكار المؤكدة لصاحبها ، لأن  
المتقدمين من النحاة لم يعرفوها ؛ فلهذا لم يتعرضوا لها .

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء .

٢٧٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذى أنشده  
للؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* والزَمَ تَوَقَّى خَلَطَ الجِدُّ بِاللَّعِبِ \*

اللفظ : « أصبح » فعل أمر مأخوذ من الإصاحه ، وهى الاستماع ، و « مصيخاً »  
اسم فاعل منه ، تقول : أصاخ فلان إلى كلام فلان يصيخ إصاحه ، يريد استمع يستمع  
استماعاً ، وقال الشاعر :

= بُصِيخُ النَّبَأِ أَصْمَاعُهُ إِصَاخَةُ النَّشِيدِ لِلنَّاشِدِ =

« أبدى » أظهر واعلن « نصيحتة » النصيحة : الإرشاد إلى الخير ، تقول : نصيحتة ، ونصحت له ، والثاني أكثر ، وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال الله تعالى : ( ولا ينفعكم نصحي إن أردت أن أنصح لكم ) وفي قصيدة بشر بن عروانة المذكورة في مقامات بديع الزمان الهمذاني :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمِسْ يَا لَيْتُ غَيْرِي طَعَامًا إِنَّ لَحْمِي كَانَ مَرًّا

« توفى » هو مصدر « توفى الرجل الأمر يتوفاه » إذا حفظ نفسه أن يقع فيه ونحزمز عن إتيانه ، وكأنه جعل لنفسه وقاية تحول بينه وبين ذلك الأمر « خلط » مصدر « خلط الأمر يخلطه » من باب ضرب يضرب - جعل بضه في بض « الجلد » الاجتهاد ، وهو أيضاً ضد الهزل « اللعب » بفتح اللام وكسر العين - اللهو والاشتغال بما لا يفيد .

الإعراب : « أصغ » فعل أمر ، مبني على السكون لاعل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مصيحا » حال صاحبه الضمير المستتر في أصغ ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لن » اللام حرف جر مبني على الكسر لاعل له من الإعراب ، من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأصغ « أبدى » فعل ماض مبني على الفتح للقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لاعل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيحتة » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير النائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لاعل لها من الإعراب صلة للموصول « والزم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاعل له من الإعراب ، الزم : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « توفى » مفعول به لا لزم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « خلط » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة للصدر إلى مفعوله ، وخلط مضاف و « الجلد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي أيضاً من إضافة للصدر إلى مفعوله « باللعب » الباء حرف جر مبني على الكسر لاعل له من الإعراب ، اللعب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخلط . =

أو معنى فقط نحو ( فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا )<sup>(١)</sup>، ( وَلَى مُذَبَّرًا )<sup>(٢)</sup> .  
 وإما لصاحبها<sup>(٣)</sup>، نحو ( لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا )<sup>(٤)</sup> .  
 وإما لِمُضْمُونٍ<sup>(٥)</sup> جملة معقودة من اسمين معرفتين جامدتين ، كـ « زَيْدٌ

== الشاهد فيه : قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، على ما علمت في إعراب البيت ، وعامله هو قوله « أصخ » وللفي الذي يدل عليه هذا الحال قد كان العامل فيه يدل عليه قبل الإتيان بالحال ، فجاء الحال مؤكدا لهذا اللفي مع كون مادة الحال وعامله واحدة ، لاجرم كانت هذه الحال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى .  
 وقد علمت مما قدمناه من أقوال النحاة في أول هذه السئلة أن الفراء وللبرد والسهيلي ينكرون أن تجيء الحال مؤكدة لعاملها ، ويؤمنون أنها لا تكون إلا مؤسسة أى دالة على معنى لم يستفد من عاملها ، ويؤولون كل ما ظنه الجمهور مؤكدة ويردونه إلى المؤسسة ، ففي مثل هذا البيت يتأولون « أصخ » الذى هو العامل بأنه بمعنى استمع ، « ومصيخا » ليس معناه مستمعا مجرد استماع ، بل معناه مستمعا فى انتباه وبقطة ووعى وحرس على أن تأخذ بما تستمعه ، وفى الآية الكريمة - وهى قوله تعالى : ( وأرسلناك للناس رسولا ) يؤولون قوله سبحانه : ( وأرسلناك ) بأنه بمعنى أوجدناك ، فقوله سبحانه : ( رسولا ) لم يستفد من العامل ، وادعوا أنهم إنما يرتكبون هذا لأنهم يرون أنه لا بد أن يدل الحال على معنى جديد ، وانظر كيف خلطوا باعثا حسنا بتقدير متكلف ليس فيما يرتكبه النحاة أشق منه .

(١) من الآية ١٩ من سورة النمل .

(٢) من الآية ١٠ من سورة النمل .

(٣) أغل جميع التحويين للتقدمين التنبيه على هذا القسم ، ولذلك لم يشمله إنكار الفراء وللبرد والسهيلي .

ومثل هاتين الآيتين الكر بعين قوله تعالى : ( ولا تمشوا فى الأرض مفسدين ) وقوله جلّت كلمته : ( وأرسلنا الجنة للفتقين غير بهيد ) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب .

(٤) من الآية ٩٩ من سورة يونس .

(٥) فسر العلامة الصبان مضمون الجملة فى هذا اللوح بأنه « مصدر الخبر مضافا ==



إلى البتداء إذا كان الخبر مشتقاً ، والكون العام مضافاً إلى البتداء وعبراً عنه بالخبر إذا كان الخبر في الجملة جامداً » ثم قال : « وهذا ( يريد النوع الثاني الذي هو الكون العام مضافاً إلى البتداء وعبراً عنه بالخبر ) هو للمكن هنا ، لما سيذكر من اشتراط جمود جزأى الجملة » فإذا قلت : « زيد أخوك عطوفا » كان مضمون الجملة « كون زيد أخاك » ثم اعترض على ذلك بأن التأكيد للقصور ليس لقولنا : « كون زيد أخاك » وإنما هو تأكيد للآزم ذلك ، قال : « والتأكيد في الحقيقة للآزم الكون أخا ، وهو المطف والحنو » والذي دعا إلى كون التأكيد لذلك هو ضرورة موافقة التأكيد للؤكد في المعنى ، والذي دعا العلامة الصبان إلى تفسير مضمون الجملة بهذا التفسير ثم اعترضه بما ذكر ، هو أن هذا هو المعنى للجمهور عند النعانة لمضمون الجملة .

وقد سبقه إلى هذا التفسير جار الله في الفصل حيث يقول : « والحال المؤكدة هي التي تنجيء على أثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما ( يريد أنهما جامدان ) لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفي الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروف ، وهو الحق بينا ، ألا ترى كيف حققت بالمطوف الأبوة والمعروف والبين أن الرجل زيد ، وأن الأمر حق ، وفي التنزيل : ( وهو الحق مصدق لما بين يديه ) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، وفيه تقرير للعبودية وتحقيق لها ، وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكريما جوادا ، فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك » اهـ .

وذكر المحقق الرضى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال هو مقصود المتكلم وغرضه الباعث له على ذكر هذه الجملة الخبرية ، قال : « وتنجيء ( يريد الحال المؤكدة ) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاعتدال على مضمونه ، ومضمون الخبر : إما غير كقولك : « أنا ابن دارة معروف بها نسي » وكقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ، إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فنصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة ، وإما تعظيم غيرك ، نحو أنت الرجل كاملا ، أو تصاغر لنفسك ، نحو أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ، =

أَبُوكَ عَطُوفًا » وهذه الحال واجبة التأخير عن الجملة المذكورة : وهي معمولة  
لحذف وجوبا ، تقديره أَحَقُّهُ<sup>(١)</sup> ونحوه .

\*\*\*

فصل : تقع الحال انما مُفْرَدًا كَمَا هُنَى .  
وظرفا كـ « رَأَيْتُ الْمَلَائِكَةَ يَبِينُ السَّحَابِ » وجارا ومجرورا نحو ( فَخَرَجَ  
عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ )<sup>(٢)</sup> ، وبمطلقان بمستقر أو اشتقَرَّ محذوفين وجوبا .  
وجملة بثلاثة شروط :  
أحدها : كونها خبرية ، وَغَلِطَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ :

« أو تصغير للغير ، نحو هو المسكين مرحوما ، أو تهديد نحو أنا الحاج سفاكا لدماء ،  
أو غير ذلك ، نحو زيد أبوك عطوفا ، و ( هذه ناقة الله لكم آية ) وهو الحق بينا ،  
فهو آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : « مشهورا بها  
نسى » وقولك : كاملا وسفاكا لدماء وآية ومعروفا وبيتا لتقرير مضمون الجملة  
وتأكيد ، وقولك عطوفا لكلهما ، وإنما سمى السكل حالا مؤكدة وإن لم يكن  
القسم الأول ( أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر ) مؤكدا ؛ إذ ليس فى كونه حقا  
معنى التصديق حتى يؤكد بمصداق ، لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة ،  
لأن التصديق لازم حقيقة القرآن ، فصار كأنه هو » اهـ .

(١) من شواهد هذا النوع من الحال المؤكدة قول سالم بن دارة :

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي وَهَلْ يَذَارَةُ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارٍ

وقد مثل لهذا النوع جابر الله الزعشمى بقولك : « أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو  
شجاعا ، وأنت الرجل كاملا ، وأنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبد » وحمل عليه قوله  
سبعانه : ( هذه ناقة الله لكم آية ) كما حمل غيره عليه قوله : ( وهو الحق مصدقا  
لما بين يديه ) :

(٢) من الآية ٧٩ من سورة القصص :

— ٢٨٠ — \* أَطْلَبُ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مُطْلَبٍ \*

٢٨٠ — نسب الشيخ خاله هذا المثال لبعض المولدين ، ولم يزد في التعريف به عن ذلك ، ولم أنف له على نسبة إلى قائل معين ، وليس من غرض المؤلف أن يستشهد بهذا الشطر حتى يقال : إن كلام المولدين لا يستشهد به ، وإنما غرضه أن يبين خطأ الذين أعربوه ، وهذا صدر بيت من السريع ، ونحن نذكره لك مع بيت آخر ذكره معه ، وهما :

أَطْلَبُ وَلَا تَضْجِرَ مِنْ مُطْلَبٍ      فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجِرَا  
أَمَّا تَرَى الْخُبْلَ يَتَسَكَّرُ لَهُ      فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءُ قَدْ أَثَرَا

اللمعة : « لا تضجر » تقول : ضجر فلان من كذا يضجر ضجراً - مثال فرح يفرح فرحاً - إذا قلق واغتم منه ، وهو ضجر - بوزن فرح - وضجور - بوزن صبور « آفة » الآفة : عرض يفسد ما يصيبه ، وهي كالماء وزناً ومعنى ، وتقول : إيف الشيء - مبيلاً للجهول - يؤاف فهو مثوف ، وذلك إذا أصابته الآفة .

الإعراب : « اطلب » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو قيل إنها للحال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « لا » قيل هي حرف نهي ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تضجر » فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المحذوفة للتخفيف في محل جزم بلا نهاية ، والصحيح أن الواو في قوله « ولا » ولو المية ، ولا : نافية ، وتضجر : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة بعد ولو المية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطلب » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بلا تضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التحليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وآفة : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يضجرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر =

فيه جوازاً تحذيره هو يعود إلى الطالب المضاف إليه ، والألف للإطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع خبر المبتدأ الذى هو قوله آفة ، وتقدير السلام : فآفة الطالب الضعيف .

الشاهد فيه : ذهب بعض العلماء - وهو الأئمة المحلى كما ذكره ابن هشام في معنى اللبيب في السلام على النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في الجهات التى يدخل الاعتراض على العرب من جهتها - إلى أن « لا » في قول الشاعر : « ولا تضجر » ناهية ، والواو التى قبلها للحال ، وتضجر : فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجرا » بنون التوكيد الحفيفة ، لحذفت نون التوكيد الحفيفة وبقيت الفتحة التى قبلها لتدل عليها ، وعلى هذا تكون الجملة فى محل نصب حال .

وهذا الذى ذهب إليه الأئمة المحلى مخالف لما وقع عليه الإجماع من النحاة من أنه يشترط فى جملة الحال أن تكون خبرية ، ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً . والصواب المطابق لهذا الإجماع أن تجعل الواو واو المية ، ولا بعدها نافية ، والمضارع الذى بعدها منصوب لا مفتوح ، وناسبه أن مضمره بعد واو المية . ويجوز أن تكون الواو عاطفة ، والمضارع منصوب بأن محذوفة مع بقاء عملها ، والمصدر المسبوك معطوف على مصدر متصيد مما قبلها ، أى ليسكن منك طلب وعدم تخير ، كما يجوز أن تكون الواو عاطفة ، ولا التى بعدها ناهية ، وتضجر قبل مضارع مبنى على الفتح لاصاله بنون التوكيد الحفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ثم عومل الوصل عاملة الوقف ، وعلى هذا تكون الواو قد عطفت جملة النهى على جملة الأمر ، وهذا هو الذى ينظر بالآية الكريمة التى عطفت فيها جملة ( ولا تشركوا به شيئاً ) التى هى جملة ناهية على جملة ( واعدوا الله ) التى هى جملة أمر .

فإن قلت : ألسن تقولون : إن الحال يشبه الخبر ، وقد علمنا أن خبر المبتدأ كما يكون جملة خبرية معتملة للصدق والكذب يكون جملة طلبية ، وذلك بما يقول به جمهور النحاة فإنه لم يخالف فى صحة مجيء الخبر جملة طلبية إلا ابن الأنبارى ، فلماذا لم يصح مجيء الحال جملة طلبية ؟

«إِنْ» «لَا» ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل (وَعَبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) <sup>(١)</sup> .

قلت : الحال كما يشبه الخبر يشبه النعت ، وقد أعطى الحال في هذا حكم النعت ، ولم يعط فيه حكم الخبر ، ولذلك سر حاصله أن الخبر حكم على صاحبه ، والأصل أن الحكم يكون محمولاً قبل أن يتكلم التكلم به فيقصد بكلامه إفادة السامع إياه ، ولا كذلك الحال والنعت ، فإن النعت لتعيين المنعوت أو تخصيصه ، وما به التعيين أو التخصيص لا بد أن يكون معلوماً للمخاطب قبل التكلم ، ولما كان الطلب لا يحصل مضمونه إلا بعد الكلام لم يصلح للتخصيص ولا للتعيين ، فلم يصح أن يقع حالا ، ولما كان الحال قيداً للعامل في صاحب الحال حملوه على النعت في هذا لقرب شبهه به فيه ، فاعرف هذا .

والخلاصة أن الأيمن المحلى ادعى في قوله « ولا تضجر » ثلاثة أمور ؛ الأول : أن الواو للحال ، وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة في المضارع فتحة بناء ، وأن الرد عليه ، أنا لا نسلم أن الواو للحال ، بل هي الواو التي بمعنى مع ، ولا نسلم أن لا ناهية ، بل هي نافية ، ولئن سلمنا أن لا ناهية وأن الفعل للمضارع مبنى بعدها ، فإن هذا لا يفيدك في ادعاء أن جملة الحال قد جاءت طلبية ؛ لأننا نجعل الواو عاطفة ، وجملة التهي معطوفة بهذه الواو على جملة الأمر التي هي قوله اطلب .

بقي أن نقول لك : إنه قد ورد في الحديث النبوي ما ظاهره وقوع الحال جملة طلبية ، وذلك في حديثين أحدهما قوله عليه الصلاة والسلام : « وجدت الناس أخبر تقه » إذا جعلت وجد بمعنى أصاب كانت جملة « أخبر تقه » في محل نصب حال ، هذا بحسب الظاهر ، والثاني قوله صلى الله عليه وسلم : « لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا هاه وهاء » فإن هاء اسم فعل أمر بمعنى خذ ، والجملة بحسب الظاهر في محل نصب حال ، وقد خرج العلماء هذين الحديثين بأن الجملة الطلبية في كل منهما في محل نصب ، وقول لقول محذوف هو الذي يقع حالا ، وتقدير الكلام في الحديث الأول : وجدت الناس مقولاً فهم أخبر تقه ، وتقديره في الحديث الثاني : لا تتبعوا الذهب بالذهب إلا قائلين خذ وخذ ، الأولى يقولها البائع ، والثانية يقولها المشتري .

(١) من الآية ٣٦ من سورة النساء

الثاني : أن تكون غير مُصدّرة بدليل استقبال ، وَغَلِطَ مَنْ أَعْرَبَ (سَيِّدِينَ) من قوله تعالى : ( إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ )<sup>(١)</sup> حالا .

الثالث : أن تكون مرتبطة ، إما بالواو والضمير ، نحو ( خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ )<sup>(٢)</sup> ، أو بالضمير فقط ، نحو ( أَهْبَطُوا بِمَنُصُكُمُ لِيَمْنَعِيَ عَذْرَى )<sup>(٣)</sup> ، أى : مُتَمَادِينَ ، أو بالواو فقط ، نحو ( لَيْتَنُ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَتَحْنُنُ عُصْبَتِي )<sup>(٤)</sup> .

وتجب الواو قبل « قد »<sup>(٥)</sup> داخلة على مضارع ، نحو ( لَمْ تُؤْذُونَنِي

(١) من الآية ٦٢ من سورة الشعراء .

(٢) من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة ،

(٤) من الآية ١٤ من سورة يوسف .

(٥) هذا أحد موضعين يجب في كل منهما ربط الجملة الواقعة حالا بالواو ، وخلاصته أن جملة الحال إن كانت فعلية فعلها مضارع مثبت مقرون بقد وجب أن يكون الرابط لها بصاحب الحال هو الواو ، وشاهده الآية الكريمة التي تلاها للؤلؤف ، فلا يذهب بك الوم إلى أنه يجب في الجملة المضارعية أن تقترن بقد وأن تسبقها الواو ، فقد وردت الجملة للمضارعية للثبته حالا من غير « قد » والواو جيما في أنصح الكلام ، وذلك قوله تعالى ( وجاءوا أباهم عشاء يبكون ) ومن أمثلتهم « جاء زيد يضحك » والخلاصة أن الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت إن وقعت حالا فتارة تمتع الواو ويجب ربطها بصاحب الحال بضمير يرجع منها إليه ، ومن أمثلة ذلك قول الله تعالى : ( وجاءوا أباهم عشاء يبكون ) وقوله جل شأنه ( ونذرهم في طغيانهم يعمهون ) وقوله جلّت كلمته ( ولا تمنن تستكثر ) .

ومن ذلك قول الشاعر :

وَقَدْ عَلَوْتُ قُتُودَ الرَّحْلِ بِسَمْعِي يَوْمٌ قَدْ بَدِيَمَةُ الْجُوزَاءِ مَسْمُومٌ

==

وقول الآخر :

= وَلَقَدْ أَغْتَدَى يَدَافِعُ رُكْنِي أَخُوذِي ذُو مَيْمَةٍ إِضْرِيحُ  
ولا يجوز في هذه الحالة أن يربطها بصاحب الحال الواو ، فإن جاء من كلامهم  
ما ظاهره أن جملة للضارع مثبت غير للقرن بعد الواقعة حالا قدربطها الواو - نحو  
قول الشاعر وهو عبد الله بن همام السلولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَغْلَابِيَهُمْ تَجَوَّتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِيكََا

ونحو بيت عنتره الآتي في كلام المؤلف ( الشاهد رقم ٢٨٢ ) فهو يؤول بأحد  
التأويلات التي ذكرها المؤلف في تخريج بيت عنتره وسنوضحها لك في شرحه إن شاء الله  
تعالى . وتارة تجب مع هذا للضارع المثبت الواو ، وذلك إذا اقترن هذا للضارع بعد .  
والموضع الثاني الذي تجب فيه الواو جملة الحال التي ليس فيها ضمير يعود منها على  
صاحب الحال ، نحو قولهم « جاء زيد والشمس طالعة » وقال الله تعالى ( لئن أكله  
الذئب ونحن عصبة ) .

بقي الكلام على العمل الماضي المثبت الذي تقع جملته حالا ، هل يجب أن تقرر  
هذه الجملة بعد ، أم أن اقترانها بعد جائز غير واجب ، وقد اختلف الحاة في ذلك ،  
فذهب نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقرر الفعل الماضي  
للمثبت الواقع حالا بعد ، ويجوز ألا تقرر بها ، متى كان معه ضمير يعود على صاحب  
الحال - سواء أكان مع الضمير أو أم لم يكن - فإن لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب  
الحال - بأن كان الرابط هو الواو وحدها - وجب اقترانه بعد .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي للمثبت حالا إلا بعد ، سواء أكان  
الرابط هو الضمير وحده ، أم كان الرابط هو الواو وحدها ، أم كان الرابط هو الضمير  
والواو جميعا ، فإن وجدت وقد في اللفظ فلا مرّ ظاهر ، وإن لم توجد وجب تقديرها .  
واختار مذهب الكوفيين في هذه المسألة ابن مالك وأبو حيان ، وهو الحق الذي  
تنصره الأدلة ، فقد جاء في جملة صالحة من الشواهد اقتران الماضي للمثبت الواقع  
حالا بعد ، وجاء في جملة صالحة من الشواهد مجيء الماضي للمثبت حالا من غير أن  
يقترن بعد ، وحمل العلماء على هذا آيات من الكتاب العزيز ، قال أبو حيان « والصحيح  
جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثره ورود ذلك ،  
وتأويل الكثير ضعيف جدا ، لأننا إنما نبني القياس العربية على وجود الشواهد  
الكثيرة » اه كلامه .

== ونحن نذكر لك من شواهد للسألة جملة تطلعن معها إلى الوجهين : اقتران  
للأضى للثبث الواقع حالا بعد ، وعدم اقترانه بها - ومع بعضها الواو ، ولم يقرن بها  
بعضها الآخر - .

لمن شواهد اقترانه بعد قول امرئ القيس :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَعَتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا      لَدَى السَّيْرِ إِلَّا يَبَسَةً لِلتَّغْضُلِ  
ومنه قول طرفة بن العبد :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَّ الوَطِيفُ وَتَأَقَّهَا :      أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمُؤَيِّدِ  
ومنه قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ بِرُجْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ إِلَيَّ      مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ المَوَاطِلُ  
ومنه قول الراعي :

طَافَ الخَلِيَالُ بِأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا      مِنْ أُمِّ عُلْوَانَ لَا نَحْوُ وَلَا صَدَدُ  
ومنه قول امرئ القيس :

تَقُولُ وَقَدْ مَالَ القَبِيضُ بِنَا مَعًا :      عَفَرْتُ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ فَانْزِلِ  
ومنه قول معاوية :

تَجَوَّتُ وَقَدْ بَلَ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ      مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الأَبَاطِحِ طَالِبِ  
ومن عجمي للأضى للثبث حالا ، ولم يقرن بعد ، قول أبي صخر الهذلي :

وَأِنِّي لَتَعْمُرُونِي لِدَكْرِكَ هِسْرَةً      كَمَا انْتَفَعَنَ المَصْفُورُ بِلَهِّ القَطَرِ  
وقول شاعر الحنابلة ، يقال : هو هذلول بن كعب النخعي ، ويقال : هو

أبو عجم السدي :

تَقُولُ وَصَلْتُ وَجْهَهَا بِبِمِينِهَا :      أَبَعْلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتَقَاعِسُ ؟  
وقول عمر بن أبي ربيعة الخزرجي في رائيته الطويلة :

فَقَاتَتْ وَعَصَتْ بِالبَتَانِ : فَصَحَّتَنِي      وَأَنْتَ أَمْرُؤُ مَيْسُورُ أَمْرِكَ أَغْمَرُ  
وقد حل النعاة على هذا قول الله تعالى ( أو جاءكم حصرت صدورهم ) جعلوا  
جملة « حصرت صدورهم » حالا من واو الجماعة في « جاءكم » وهي جملة ماضوية غير ==



وَقَدْ تَمَلُّونَ<sup>(١)</sup>.

وتتمتع في سبع صور :

إحداها : الواقعة بعد عاطف ، نحو (فَجَاءَهَا بِأَسْتَا بَيَاتَا أَوْهَمُ قَاتِلُونَ)<sup>(٢)</sup>.

الثانية : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو « هو الحق لا شك فيه » و ( ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ )<sup>(٣)</sup>.

الثالثة : للماضي التالي إلّا ، نحو ( إَلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ )<sup>(٤)</sup>.

== مقترنة بقد ، وحلوا على ذلك أيضاً قوله جلت كلمته ( الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا )

جعلوا جملة « وقعدوا » حالا من واو الجماعة في قوله سبعانه « قالوا » .

وإذا كثرت الشواهد ، وورد الاستعمال في القرآن الكريم الذي هو أفصح كلام ؛

فن اللجاجة أن نكره ، أو تنس له تخريباً آخر ، أو نجعل الكلام على تقدير

عنف ، فإن ذلك يعد الثقة بالقواعد التي أصلها العلماء .

(١) من الآية ٥ من سورة الصف .

(٢) من الآية ٤ من سورة الأعراف ، وقائلون : جمع قاتل ، وهم اسم الفاعل

من القيلولة ، وهي النوم في نصف النهار ، وإنما امتنعت الواو في هذه للسألة كراهية

اجتماع حرفي عطف متجاورين .

(٣) من الآية ٢ من سورة البقرة ، ولم تدخل الواو في هذه الصورة لأن التوكيد

لا يدخل عليه حرف العطف ، لئلا يتوهم أنه من عطف الشيء على نفسه ، لأنك تعلم

أن التوكيد عين للتوكيد .

(٤) من الآية ١١٤ من سورة الحجر ، والقول بامتناع الواو في هذه للسألة هو

اختيار ابن مالك ، واختار شارح اللب أنه يجوز اقتران الفعل للماضي الواقع حالا بعد

إلا بالواو ويجوز عدم اقترانه بالواو ، قياساً على الجملة الاسمية الواقعة بعد إلا ، فقد

وردت مقترنة بالواو في نحو قوله تعالى ( وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم )

وأيضاً فقد ورد اقتران هذه الجملة للماضية بالواو في قول الشاعر :

نِمَّ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَمُرْ ثَانِيَةً      إَلَّا وَكَانَ لِرُبْعَانٍ بِهَا وَزَرًا

( ٢٣ — أَوْضَحُ لِلْسَّالِكِ ٢ )

- الرابعة : الماضى للتلؤذ بأو ، نحو « لأضربنَّه ذَهَبٌ أَوْ مَسَكْتَ » .  
 الخامسة : المضارع للنفى بلا ، نحو ( وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ )<sup>(١)</sup> .  
 السادسة : للمضارع للنفى بما ، كقوله :  
 — ٢٨١ — • عَهْدَتِكَ مَا تَصْنُبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ •

(١) من الآية ٨ من سورة المائدة ، وهذا الذى قاله المؤلف من امتناع الواو مع الفعل للمضارع المقترن بلا النافية هو اختيار ابن مالك ، ولم يوافق ابنه بدر الدين على هذا ، وذكر أنه يجوز اقتران للمضارع للنفى بلا بالواو ، ويجوز عدم اقترانه بالواو ، ولكن عدم اقترانه بالواو أكثر ، ومن وروده مقترنا بالواو قول مسكين الدارمي :  
 أَسْبَقْتُهُ الْوَرَقُ الْبَيْضُ أَبَا • وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ  
 الشاهد فيه قوله « ولا يدعى لأب » وادعاء أن الواو زائدة والجملة خبر كان بما لا يتم لإنكار الطاء ذلك .

ومن ذلك ما أنشده القائل في ذيل الأملى (ص ١٢٧) لمالك بن أخى ربيع الأسدى :  
 أَفَادُوا مِنْ دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكَفْتُ وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ  
 هل الشاهد قوله « ولا ينهني الوعيد » .

٢٨١ — أنشد ابن مالك هذا الشاهد في شرح التسهيل ولم ينسبه ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين رغم طول البحث ، وهذا الذى أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• فَمَا لَكَ بِشَدِّ الشَّيْبِ صَبًا مُكِيمًا •

اللفظ : « عهدتك » متناه عرفتك ، و « تصبو » من الصبوة ، وهى الميل إلى النساء « شيبه » هى الوقت الذى يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسماني مشبوب القوى ، ولا تسكون القوى العقلية حينئذ قد تم نضجها فيه « صبا » بفتح الصاد وتشديد الباء للوحدة — هو وصف من الصباية ، وهى رقة الهوى والعشق « متبا » اسم مفعول من مصدر « تيمه العشق » بتضعيف الباء للثناة — إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه اللادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبد مناف ، وعبد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، وعبد المسيح . =

السابعة : المضارع الثَبِتُ ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَمْنُنْ تَسْكَتِرُ )<sup>(١)</sup> .  
وأما نحو قوله :

= الإعراب : « عهدتك » عهد : فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب حال صاحبه كاف المخاطب الواقعة مفعولاً به في قوله « عهدتك » السابق « وفيك » الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، في : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وضمير المخاطب مبني على الفتح في محل جر نفي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شبيهة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في تصبو « فإنا الفاء حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والتقدير : فأى شيء ثابت لك « بعد » ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو متعلق بقوله « صبا » الآتي ، وبعد مضاف و « الشيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال صاحبه ضمير المخاطب المجرور محلاً باللام في قوله « لك » السابق « متبياً » نعت لقوله صبا ونعت المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما تصبو » فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كاف المخاطب في قوله « عهدتك » وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفي بما كما هو ظاهر ، ولم تقترن بالواو ، واكتفى فيها بالربط بالضمير ، وهو الفاعل المستتر .

(١) من الآية ٦ من سورة للدثر ، والمراد بالمضارع الثَبِتُ في هذه المسألة هو الذي لم يقترن بقد ، فقد علمت فيما مضى أن المقترن بقد تجب معه الواو ، نحو قوله تعالى : ( لم تؤذوني وقد تعلمون أني رسول الله ) .

— ٢٨٢ — \* عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا \*

٢٨٢ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاهُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارُ بَعْدَ تَوَهُمٍ ؟  
وقد سبق الاستشهاد بجملة أبيات منها في أماكن مختلفة ، وهذا الذي أنشده المؤلف صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

\* زَعَمًا لَعَمَرُ أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَم \*

اللفظ : « علقها » معناه أحببتها ، و « عرضاً » معناه عن غير قصد مفي .

الإعراب : « علقها » علق : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء للتسكيم نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو مفعوله الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى علة مفعول ثان مبني على السكون في محل نصب « عرضاً » مفعول مطلق على نحو قولهم : قدمت جالوساً « وأقتل » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أقتل : فعل مضارع في تأويل الماضي ، مرفوع لتجرده من الناصب والجزاء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « قومها » قوم : مفعول به لأقتل ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبة العائد إلى علة مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل للضارع للؤول بالماضي مع فاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب معطوفة على الجملة الاستثنائية التي لا محل لها من الإعراب وهي قوله « علقها » السابق ، وتقدير الكلام على هذا : علقها تعلقاً عارضاً وقتلت قومها ، ويجوز أن تسكون الواو والحال ، وجملة الفعل للضارع وفاعله ومفعوله على هذا في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة للمبتدأ المحذوف مع خبره في محل نصب حال صاحبه تاء للتسكيم في قوله « علقها » السابق « زعمًا » يروي مرفوعاً ويروي منصوباً ؛ فأما على رواية الرفع فيجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هذا زعم ، وأن يكون مبتدأ خبر جملة ليس الآتية ، وأما على رواية النصب فهو مفعول مطلق للفعل محذوف ، والتقدير : زعمت زعمًا ولعمري اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له

من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف وإي من « أياك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر ، وخبر للمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدر الكلام : لعمر أياك قسمي ، أو لعمر أياك ما أقسم به ، وجملة للمبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب معترضة بين الصفة والموصوف ، أو بين للمبتدأ وخبره على رواية رفع زعم في أحد الوجهين « ليس » فعل ماض ناقص برفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الزعم « بزعم » الباء حرف جر زائد ، مزمع : خبر ليس ، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب أو رفع صفة زعم ، ويجوز على رواية رفع « زعم » أن يكون مبتدأ ، وجملة « ليس بزعم » في محل رفع خبر للمبتدأ كما ذكرناه من قبل .

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » ويان ذلك أن جماعة من النعاة قد ذهبوا في هذه الجملة إلى أن الواو للحال ، وجملة « أقتل قومها » من الفعل وفاعله للستر وجوبا ومفعوله في محل نصب حال من تاء التثنية في قوله « علقها » وهذه الجملة الحالية فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد اقترنت بالواو ؛ فيكون اقترانها بالواو على ذلك الوجه ضرورة من ضرورات الشعر .

والأثبت من النعاة يخرجونها على غير هذا الوجه ، ولهم فيها تحريهان : أحدهما : أن تكون الواو للحال ، ولكن جملة المضارع ليست في محل نصب حال ، بل هي في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أقتل قومها ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب على الحال ، كما ذكرناه في الإعراب .

التوجيه الثاني : أن تكون الواو للمطف لا للحال ، والفعل للمضارع مؤول بالماضي ، أي علقها وقتلت قومها ، وهذا تحريج الشيخ عبد القاهر الجرجاني .

وعلى هذين الاحتمالين لا يكون البيت ضرورة من ضرورات الشعر .

ومثل هذا البيت في كل هذه الاحتمالات قول عبد الله بن همام السولي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفَارَ بَرِّمٍ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكََا

ف قيل : ضرورة ، وقيل : الواو عاطفة والمضارع مؤكول بالاضمة ، وقيل :  
واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وأنا أقتل<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وقد يُحذف عامل الحال : جوازاً ، لدليل حالىّ ، كقولك تقاصد  
السفر : « رَاشِدًا » وللقادم من الحج : « مَأْجُورًا » أو مَقَالِي<sup>(٢)</sup> ، نحو ( بَلَى  
قَادِرِينَ )<sup>(٣)</sup> ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا )<sup>(٤)</sup> بإضمار : تسافر ، ورجعت ،  
ونجمنها ، وصلوا .

ووجوباً قياساً فى أربع صور : نحو « ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا » ، ونحو « زَيْدٌ

(١) تلخص لك من كلام المؤلف وما زدناه عليه أن اقتران جملة الحال بالواو  
على ثلاثة أنواع : واجب ، وذلك فى موضعين ، ومنتجع ، وذلك فى سبعة مواضع ،  
وجائز ، وذلك فى عدا ذلك .

(٢) للدليل القالى صور ، منها أن يقع فى جواب استفهام ، كأن يقول لك قائل :  
كيف جئت ، فنقول فى جوابه : رَاكِبًا ، ومنها أن يقع فى جواب نفي ، كأن يقول  
لك قائل : ما سافرت ، فنقول فى جوابه : بلى مصطبعا أسرفى ، ومنه قوله تعالى :  
( بلى قادرين ) ومنها أن تقع فى جواب شرط ، نحو قوله تعالى : ( فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا  
أَوْ رُكْبَانًا ) أى فإن خفتم فصلوا رجلا أو ركبانا ، فهذه مواضع جواز حذف عامل  
الحال ، وسيدكر للمؤلف عقيبها مواضع وجوب حذف عامل الحال ، وبقي مواضع  
امتناع حذف عامل الحال ، وتلخص فى أنه إذا كان عامل الحال مضموناً كالظرف  
والجار والمجرور واسم الإشارة وحرف التثنية لم يحذف ، لأن العامل للعنوى  
ضئيف ؛ لأنه إنما عمل بالحل على غيره ، فلا يصح التصرف فى عامله لا بالتقديم عليه  
ولا بالحذف .

(٣) من الآية ٤ من سورة القيامة .

(٤) من الآية ٢٣٩ من سورة البقرة .

أَبُوكَ عَطُوفًا» وقد مَضَتْ<sup>(١)</sup>، والتي يُبَيِّنُ بها ازديادُ أو نقصُ بتدرج،  
 كـ «تَصَدَّقْ بِدِينَارٍ فَصَاعِدًا»، و «اشْتَرِهِ بِدِينَارٍ فَسَائِلًا»، وما ذَكَرَ  
 لتوبيخ، نحو «أَقَامِيَا وَقَدْ قَدَّمَ النَّاسُ»، و «أَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَلْبِيًّا أُخْرَى»  
 أى: أُنْجِدْ، وَأَتَقَهَّوْا.

وسمعا في غير ذلك، نحو «هَيْثَا لَكَ» أى: ثبت لك الخير هَيْثَا، أو  
 أَهْنَاكَ هَيْثَا<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

(١) الصورة الأولى هي الحال التي تسد مسدخ المبتدأ، ومثلها التي ذكره  
 المؤلف تقديره: ضربى زيدا حاصل إذا كان قائما، وقد تقدم شرح ذلك في باب  
 للبُتْدَا والخبر، والصورة الثانية هي الحال المؤكدة لضمون جملة، وقد مضى الكلام  
 عليها في هذا الباب قريبا.

(٢) الأصل في الحال أن تكون مستغنى عنها، وذلك لأنها فضلة، وهذا هو  
 الحكم العام للفضلات، إلا أنه قد يعرض لها عارض يوجب ذكرها ولا يجوز معه حذفها،  
 ولهذا اضطرروا في باب الحال إلى تعريف الفضلة تعريفا آخر غير التعريف للشهور، فقالوا:  
 الفضلة ما يجيء بعد تمام الكلام، أى بعد استيفاء الأركان التي يتألف أصل الكلام  
 منها، كالعمل وقاعه، وللبُتْدَا وخبره، والحال تجيء في هذه المراتبة، وذلك أعم من  
 أن يكون المعنى للقصود للتكلم مفتقرا إلى ذكرها وألا يكون مفتقرا إلى ذكرها.  
 ولوجوب ذكر الحال مع الكلام مواضع نحن ذكروها لك هنا تنميما  
 لمباحث الكتاب.

الموضع الأول: أن تكون الحال جوابا لسؤال السائل، كأن يقول لك قائل:  
 كيف جئت؟ فتقول: جئت راكبا، أو تقول: جئت ماشيا، وقد علمت قريبا أنه  
 يجوز لك في هذا المثال أن تذكر العامل في الحال، كما مثلنا لك، ويجوز أن تحذف  
 العامل فتقول: راكبا، أو تقول: ماشيا.

الموضع الثاني: أن يكون الكلام نهيًا، وتكون الحال هي المقصودة بالنهي،  
 وذلك كقوله تعالى: (ولا تمش في الأرض مرحا) وقوله تعالى: (ولا تقربوا=

هذا باب التمييز<sup>(١)</sup>

التمييز : اسمٌ نكرة ، بمعنى من ، مُبَيَّنٌ لإيهام اسم أو نِسْبَةٍ<sup>(٢)</sup>.

= الصلاة وأتم سكارى ( فأنت لو تأملت تدرك أنه ليس بما تسوغه العقول أن يكون إنسان منها عن الشيء في الأرض من غير قيد ، فكان ذكر قيد للرح في الآية الأولى وذكر التلبس بالسكر في الآية الثانية ، كل واحد من القيدين هو المقصود بالنهي .

الموضع الثالث : أن تكون الحال محصورة فيها ، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى : ( ولا يأتون الصلاة إلا وهم كسالى ، ولا ينفقون إلا وهم كارهون ) .

الموضع الرابع : أن يتوقف على ذكرها صحة الكلام ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى يراءون الناس ) وقوله جلت كلمته : ( وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ) ومن ذلك قول عدي بن الرعلاء :

لَيْسَ مَنْ مَاتَ فَاسْتَرَحَّ بِمَيِّتٍ إِنَّمَا لَمَيِّتٌ مَيِّتُ الْأَحْيَاءِ

إِنَّمَا لَمَيِّتٌ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

أفلا ترى أنك لو قلت : « إنما الميت من يعيش » ولم ترد على ذلك كان كلاما باطلا ؛ لأنك حكمت على الشيء بضده ، فلما زدت عليه « كثيبا كاسفا باله قليل الرجاء » صح المعنى .



(١) التمييز في اللغة : مصدر ميز — بتشديد الياء — وتقول : « ميزت كذا من كذا » إذا خلصت أحدهما من الآخر ، وتقول : « ميزت كذا عن كذا » إذا كانا متشابهين ففرقت بين أحدهما والآخر ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف بقوله : « اسم نكرة — إلخ » ومن هذا الكلام تدرك أن النحاة تقلوه من معنى المصدر إلى معنى اسم الفاعل ، لأن الاسم النكرة عند التحقيق مميز ، لكن اسم التمييز صار عندهم حقيقة عرفية عليه ، ولهذا يقال : تمييز ومميز ، وتفسير ومفسر ، وتبيين ومبين .

(٢) الاسم : جنس في التعريف ، وللرأد الاسم الصريح فلم يدخل فيه الجملة ولا =



نفرج بالفصل الأول نحو <sup>(١)</sup> « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجَمَةٌ » .

وقد مضى أن قوله :

• صَدَدَتْ وَطَبَّتَ النَّفْسَ يَأْقِيسُ عَنْ عَمْرٍو • <sup>(٢)</sup> [٦٣]

محولٌ على زيادة « أل » .

وبالثاني الحالُ فإنه بمعنى في حال كذا ، لا بمعنى من .

وبالثالث نحو <sup>(٣)</sup> « لَا رَجُلٌ » ونحو :

== الظرف ولا الجار والمجرور ، لأن التمييز لا يكون واحدا من هذه الثلاثة ، وهذا أحد الفروق بينه وبين الحال ، لأن الحال يكون جمعة نحو جاء زيد يضعك ، ويكون طرفا نحو « رأيت الصفور فوق الصن » ويكون جارا ومجرورا نحو « رأيت الهلال في وسط السحاب » .

(١) أراد بنحو هذا المثال كل ما هو مشبه بالفعل به ، وقد بين في باب الصفة للشبهة معنى كونه مشبها بالفعل به .

(٢) تقدم ذكر هذا الشاهد في باب المرف بأداة التعريف (وهو الشاهد رقم ٦٣) وذكرنا هناك نسبته إلى قائله وتكملته ، فارجع إليه هناك إن شئت ، ومحل الشاهد فيه هنا قوله : « النفس » فإنه تمييز ، والبصريون على أن التمييز يجب أن يكون نسكرة ، فلذلك ألزموا ادعاء أن « أل » فيه زائدة ، فأما الكوفيون فلم يوجبوا تنكيره ؛ فذلك ذهبوا إلى أن « أل » هذه مفيدة للتعريف .

(٣) اعلم أن المراد من التمييز على معناه من البيانية ، وضابطها : أن يكون المجرور بها هو المبين بها عينه ، والمراد هنا أن التمييز بين جلس الميركا أنف من البيانية تبين ما قبلها ، واسم لا النافية للجنس على معنى من الاستغرافية « والاسم الثاني المنصوب في « أستغفر الله ذنبا » إذا قلنا إنه على تقدير من كانت من هذه ابتدائية ، فلا يكون واحد من اسم لا وهذا الاسم المنصوب داخلا في التعريف لاختلاف معنى من التي يكون التمييز على معناها ومعنى من في هذين النوعين ، ولنا أن نقول : إن « أستغفر » يتعدى إلى مفعولين ، لأن غفر الثلاثي يتعدى لواحد ، والسين والتاء ==

— ٢٨٣ — \* اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَمْ أَتُ مُحْصِيَةً \*

== المزيدتين تعديان للعمل إلى مفعول ؛ فلا يكون منصوب الثاني في « استغفر الله ذنبا » على معنى من أصالة ، وما ينبغي أن تقتبه له أن معنى قولهم في تعريف التمييز « بمعنى من » أنه قد جرى به لتبيين جلس المميز كما أن من تجيء لبيان جلس ما قبلها ، وليس المراد به أن « من » مقدرة قبل التمييز ، فإن هذا المعنى لا يطرد في كل أنواع التمييز فلا يكون مرادا .

٢٨٣ — لم أفت لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وهجزه قوله :

\* رَبِّ الْمِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ \*

اللقبة : « استغفر » أطلب المغفرة ، فالسين والتاء في هذه الكلمة لطلب « ذنبا » الذنب : الجرعة والإثم ، تقول : أذنب فلان ، إذا صار ذا ذنب ، قال الأعمى : « الذنب : هنا اسم جنس بمعنى الجمع ؛ فذلك قال : لست محصيه » اهـ ، والإحصاء : منتهى العدد ، واشتقاقه من الحصى ، وأصله أنهم كانوا يضعون العدود على الحصى ، فإذا نفذ العدود قالوا : أحصينا ، يريدون : بلغنا الحصى ، وتقول : أحصيت الشيء أحصيه ، إذا كنت قد ضبطت عدده « الوجه » القصد والتوجه ، ويروى « إليه القصد والقبل »

الإعراب : « استغفر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجائز وعلاوة رفعه الضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الله » منصوب على التعميم « ذنبًا » مفعول ثانٍ لأستغفر ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وسترى ما فيه « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسم مبنى على الضم في محل رفع « محصيه » محصى : خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ومحصى مضاف وضمير القائب المائد إلى الذنب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « رب » بدل من لفظ الجلالة ، وهو مضاف و « العباد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « إليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الوجه » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ==

فإنهما وإن كانا على معنى « مِنْ » لكنها ليست لبيان ، بل هي في الأول للاستغراق ، وفي الثاني للابتداء .

وحُكِّمُ التمييز النصبُ ، والناصبُ لمبين الاسم هو ذلك الاسمُ المبهمُ<sup>(١)</sup> ،

« والعلل » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والعمل : معطوف على الوجه ، وللمطوف على الرفع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « استغفر الله ذنباً » فإن للؤلف جماعة من النعاة ذكروا أن قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض الذي هو « من » ومع أن انتصابه على معنى « من » فإنه ليس تمييزاً ؛ لكونه غير مبين لإيهام اسم مجمل الحقيقة قد ذكر قبله ، ولا هو مبين للنسبة في جملة مذكورة من قبله ؛ فخرج بذلك على أن يكون تمييزاً .

ولا شك أن ادعاء قوله « ذنباً » منصوب على نزع الخافض إنما هو على تضمين قوله « استغفر » معنى استكتب ؛ فهو حينئذ شيء يقولك : « اخترت الرجال حمداً أي : اخترت من الرجال هذا الرجل ، ومثله قوله تعالى : ( واختار موسى قومسبعين رجلاً ) . لكن الذي رجعه كثير من العلماء أن « استغفر » يمتد بنفسه إلى مفعولين ؛ فيكون انتصاب قوله : « ذنباً » على أنه مفعول به حقيقة ، لا على نزع الخافض ، قال للؤلف في معنى اللبيب : « وقد ينقل ( الصوغ على زنة استعمل ) ذا المفعول الواحد إلى اثنين ، نحو : استكتبته الكتاب ، واستغفرت الله الذنب » اهـ .

(١) لا يختلف النعاة في أن ناصب التمييز اللبين لإيهام اسم غير جملة هو ذلك الاسم اللين الذي فسره التمييز ، وإنما يختلفون في توجيه كون هذا الاسم الجامد قد عمل العصب ، فذهب جمهورهم إلى أن هذا الاسم الجامد في نحو قولك : « اخترت رجلاً زيتاً » قد أشبه اسم الفاعل للفرد في نحو قولك : « زيد ضارب عمراً » وفي نحو قولك : « اخترت عشرين ثوباً » أشبه اسم الفاعل المجموع في نحو قولك : « هؤلاء الضاربون عمراً » وإنما أشبه الاسم الجامد اسم الماعل المذكور في ثلاثة أشياء : كون كل واحد منها اسماً ، مشتقاً على ما به تمام الاسم وهو التنوين إذا كان مفرداً أو =

كـ «مِشْرِينَ دِرْجَمَا» والنائبُ لِمَيْنِ النسبة للسند من قِطْلٍ أو شبهه<sup>(١)</sup> ،  
كـ «طَابَ نَفْسًا» ، و «هُوَ طَيِّبٌ أَبُوءَ» ، وَعِلْمٌ بِذَلِكَ بِطَلَانُ عموم  
قوله<sup>(٢)</sup> :

== النون التي تشبه التنوين وهي نون التثنية والجمع ، وكون كل واحد من الاسم الجامد  
واسم الفاعل طالبا لما بعده ، وقد علمت مرارا أن الشيء إذا أشبه الشيء جاز أن  
يأخذ بعض أحكامه ، فهذا وجه شبه الاسم الجامد لاسم الفاعل عند هؤلاء ،  
وذهب قوم منهم إلى أن وجه عمل هذا الاسم الجامد النصب في التمييز هو أنه  
أشبه أفضل التفضيل ، وقد رتب الشيخ خالف العوامل فجعلها خمس درجات ، وأولها  
الفعل لأنه يعمل بالأصالة ، ثم إنه يعمل معتمداً وغير معتمد ، وثانيها اسم الفاعل لأنه  
يعمل بالحل على الفعل ، ثم إنه لا يعمل إلا معتمداً على نفي أو شبه نفي ، ثم إنه  
يعمل في السبب نحو «زيد ضارب ابنه» وفي الأجنبي نحو «زيد ضارب عمرا» ،  
وثالثها الصفة للمشبهة لأنها لا تعمل إلا في السبب نحو «زيد حسن وجهه» ثم إنها  
ترفع الظاهر نحو «زيد حسن وجهه» وترفع الضمير نحو «زيد حسن» وراجعها  
أفضل التفضيل لأنه يرفع الضمير باطراد ، ولا يرفع الظاهر إلا في مسألة السكعل ،  
وخامسها هذا الاسم الجامد مع التمييز ، لأنه لا يتعمل ضميراً مستتراً في حين أن أفضل  
التفضيل يتعمله .

(١) اختلف النحاة في نائب تمييز النسبة ، فذهب سيويوه وللزاني وللبرد إلى أن  
النائب له هو السند في الجملة سواء أكان هذا السند فعلاً كما في قولك : «طاب محمد  
نفساً» أم كان وصفاً كما في قولك : زيد كريم خلقاً» ومنه مثال المؤلف «هو طيب أبوة»  
وذهب قوم منهم إلى أن النائب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها ،  
وليس الفعل ولا ما أشبه الفعل ، وهذا الرأي هو الذي اختاره ابن عصفور ونسبه  
إلى الحقين ، وحجته في ذلك أنه قد لا يكون في الجملة المميّزة فعل ولا وصف كما  
لو قلت : «هذا أخوك إخلاصاً» أو قلت : «هذا أبوك عطفاً» فالقول بأن نائبه  
هو الجملة مطرد ، بخلاف القول الأول فإنه غير مطرد لتخلفه فيما ذكرنا .

(٢) هذا من كلام ابن مالك في الألفية .

• يَنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فُسِّرَ • (١)

\*\*\*

فصل : والاسمُ للبهْمُ أربعةُ أنواعٍ :

أحدها : العدد ، كـ (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا) (٢).

والثاني : للقدار ، وهو إما مساحةٌ ، كـ « شِيرَ أَرْضًا » أو كَيْلٌ ، كـ « قَيْزُ بُرٍّ » أو وزن ، كـ « مَنَوْنِي عَسَلًا » وهو ثننية مثنًى - كَهَصًا - ويقال فيه : مَنْثٌ - بالتشديد - وثنيتته مَنَانٌ .

(١) لا شك أنك لو جريت على ما اختاره ابن عصفور ونسبه إلى المحققين - من أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة كان عموم قول الناظم « بما قد فُسِّرَ » صحيحًا ، وعليه يكون ابن مالك يرى أن ناصب تمييز للقرود هو الاسم الجامد المميز ، وهذا بما لم يختلف فيه أحد ، كما يرى أن ناصب تمييز النسبة هو الجملة ، ويكون في هذا موافقا لابن عصفور ، وكم من المسائل يختار ابن مالك فيها رأيا في أحد كتبه ويرى في المسألة نفسها رأيا آخر في كتاب آخر ، لكن يمنع من حمل كلامه في الألفية على ذلك أن عباراته في النظم تدل على أنه يرى في هذه المسألة رأى سيويوه وأصحابه وأن الناصب لتمييز النسبة هو الفعل أو الوصف ، انظر إلى قوله : « والفاعل المضي انصب بأفعلا » فهذا نص صريح على أن الناصب للتمييز في نحو « أنت أعلى منزلا » هو أفضل التفضيل الذي اشتملت عليه الجملة ، ثم انظر إلى قوله :

وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَّرَ سُبْحًا

فإنه يدل على أنه يختار هنا في الألفية مذهب سيويوه ، لهذا كان للدولف الحق في الاعتراض على عبارته بأنها عامة وأن عمومها غير صحيح ، لأنه يقتضى أن ناصب تمييز النسبة هو النسبة بين السند والسند إليه ، لأنها هي المفسرة به ، وذلك غير مراد له لما ذكرنا ، وأجيب عن هذا بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فسكانه فسر الفعل نفسه ، فكان التمييز منصوبا به لأنه الذي يصح أن يكون عاملا .

(٢) من الآية ٤ من سورة يوسف .

والثالث : ما يشبه القدار ، نحو (مِثْقَالُ ذَرَّةٍ خَيْرٌ) <sup>(١)</sup> ، و « نَحْيٌ سَفَا »  
 (وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا) <sup>(٢)</sup> ، وحل على هذا « إِنْ لَنَا غَيْرُهَا إِبِلًا » .  
 والرابع : ما كان فرعاً للتمييز ، نحو « خَاتَمٌ حَدِيدًا » ، فإن الخاتم فرعُ  
 الحديدِ ، ومثله « بَابٌ سَاجًا » و « جُبَّةٌ خَزًّا » وقيل : إنه حال <sup>(٣)</sup> .  
 والنسبة للمهمة نونان : نسبة الفعل للفعل ، نحو (وَأَشَقَلَتِ الرَّأْسُ شَيْبًا) <sup>(٤)</sup>  
 ونسبته للمفعول ، نحو (وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا) <sup>(٥)</sup> .  
 ولك في تمييز الاسم أن تجره بإضافة الاسم ، كـ « شَيْبَرُ أَرْضٍ » و « قَفِيزُ  
 بُرَّة » و « مَنَوِيٌّ عَسَلٍ » ، إلا إذا كان الاسمُ عددًا ، كـ « مِثْرَيْنِ دِرْهَمًا »  
 أو مضافًا ، نحو (بِمِثْلِهِ مَدَدًا) <sup>(٦)</sup> ، و (وَلِلَّهِ الْأَرْضُ ذَهَبًا) <sup>(٧)</sup> .

\*\*\*

- (١) من الآية ٧ من سورة الزلزلة .
- (٢) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
- (٣) مذهب البرد - وعليه ابن مالك ، وللؤلّف ههنا تابع له - أن نحو قوفك :  
 « لي خاتم حديدًا » إذا نصبت « حديدًا » تمييز ، وذلك راجع على كونه حالًا ؛  
 من قبل أن الاسم المنصوب جامد ملازم ، والأصل في الحال أن يكون مشتقًا ومتنقلًا  
 على ما عرفت ، ومن قبل أن الاسم المبين به نكرة ؛ فلو جعلته حالًا لازم مخالفة  
 الأصل من ثلاثة أوجه : الأول : جعل الحال جامدًا ، والثاني : جعله لازمًا ،  
 والثالث : جعل صاحبه نكرة من غير مسوغ ؛ ومذهب سيديه أن هذا الاسم  
 المنصوب متعين للحالية لا يجوز جعله تمييزًا ؛ لأن الاسم الذي ينتصب تمييزًا إنما يقع  
 بعد مقدار أو ما يشبه القدار ، وليس هذا الاسم واحدًا منها .
- (٤) من الآية ٤ من سورة مريم .
- (٥) من الآية ١٢ من سورة القمر .
- (٦) من الآية ١٠٩ من سورة الكهف .
- (٧) من الآية ١٩ من سورة آل عمران .

فصل : مِنْ مُمَيِّزِ النِّسْبَةِ الْوَاقِعُ بَعْدَ مَا يُفِيدُ التَّعَجُّبَ ، نَحْوُ « أَكْرَمُ بِهِ أَبَا » ، وَ « مَا أَشْجَعَهُ رَجُلًا » ، وَ « قَدِ دَرَّهُ فَارِسًا » ، وَالْوَاقِعُ بَعْدَ اسْمِ التَّفْضِيلِ ، وَشَرَطُ نَسَبِ هَذَا كَوْنُهُ فَاعِلًا مَعْنَى ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » بِخِلَافِ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ مَالٍ » ، وَإِنَّمَا جَازَ « هُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا » لَتَعَدُّ إِضَافَةُ أَفْعَلٍ سَرْتَيْنِ .

\*\*\*

فصل : وَيُجُوزُ جَرُّ التَّمْيِيزِ بَيْنَ ، كـ « وَطَلٌّ مِنْ زَيْتٍ » إِلَّا فِي ثَلَاثِ مَسَائِلَ : إِحْدَاهَا : تَمْيِيزُ الْعَدَدِ ، كـ « عِشْرِينَ دِرْهَمًا » .  
الثَّانِيَةِ : التَّمْيِيزُ الْحَوَلُ عَنْ الْفِعُولِ ، كـ « فَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا » ، وَمِنْهُ « مَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا » بِخِلَافِ « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » .  
الثَّالِثَةِ : مَا كَانَ فَاعِلًا فِي اللَّفَى إِنْ كَانَ مُحْوَلًا عَنِ الْفَاعِلِ صِنَاعَةً ، كـ « طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا » ، أَوْ عَنْ مُضَافٍ غَيْرِهِ ، نَحْوُ « زَيْدٌ أَكْثَرُ مَالًا » إِذَا أَصْلَهُ « مَالُ زَيْدٍ أَكْثَرُ » بِخِلَافِ « قَدِ دَرَّهُ فَارِسًا » .  
٢٨٤ - وَ \* ... ... أَبْرَحْتَ جَارًا \*

٢٨٤ - هَذِهِ قِطْعَةٌ مِنْ بَيْتٍ لِلأَعْنَى مِيمُونِ بْنِ قَيْسٍ ، مِنْ قَصِيدَةٍ لَا يَمُحُّ فِيهَا قَيْسُ بْنُ مَدْيَكْرِبٍ الْكَنْدِيُّ ، وَهُوَ بِتَأَمُّهِ هَكَذَا :  
أَقُولُ لَمَّا حِينَ جَدِّ الرَّحِيلِ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا  
وَكَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ يَخْبِرُونَ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْبَيْتِ ، وَيُرْوُونَهُ هَكَذَا :  
تَقُولُ ابْنَتِي حِينَ جَدِّ الرَّحِيلِ : أَبْرَحْتَ رَبًّا ، وَأَبْرَحْتَ جَارًا  
وَلَيْسَ كَمَا يُرْوَوْنَ ، وَلَكِنَّهُ كَمَا رَوَيْنَاهُ أَوَّلًا عَنْ دِيوَانَ الْأَعْنَى مِيمُونِ .  
الْأَفْعَلُ : « جَدُّ الرَّحِيلِ » مَعْنَاهُ اشْتَدَّ وَأَمْعَنَ فِيهِ ، وَ « أَبْرَحْتَ » مَعْنَاهُ عَظُمَتْ ، وَقِيلَ : اِخْتَرْتَ « رَبًّا » إِذَا قَسَرْتَ أَبْرَحْتَ بِعَظُمَتْ فَالرَّبُّ هُوَ الْمَلِكُ =

== الذى يقصده الشاعر بسفره ليجده، ويكون نصب رب حيثئذ على التمييز وكأنه قال: عظمت ملكا ، أى : ما أعظم الملك الذى تقصدينه فى سفرك هذا ، وإذا فسرت أبرحت بأعجبت فالرب هو صاحب الناقة والمكها ، وأبرحت - على هذا - فعل متعد؛ فنصب «ربا» على أنه مفعول به ، وكأنه قد قال : أعجبت صاحبك ، وإذا فسرت أبرحت باختارت فالرب للملك الذى تقصده ، ونصبه على أنه مفعول به «جارا» يعنى الرب .

المعنى : الضمير للزئث فى قوله ؟ «لها» يعود إلى ناقته التى عبر عنها بزيادة ، وذلك فى قوله :

وَشَوْقِ عُلُوقِ تَفَاسَيْتُهُ بِزِيَاةٍ تَسْتَحِفُّ الضُّفَارَا

(المالوك) - بفتح العين المهمة - يطلق على الناقة التى لا تألف الفحل ولا تزام الولد ، وهى أيضا للزئث التى لا تحب غير زوجها ، وهذا هو الراد هنا ، والزياة - بفتح الزاي وتشديد اللثاء - الناقة للسرعة أو التهيئة فى مشيها ، والضفار - بكسر الضاء المعجمة - جمع ضفيرة ، وهى حزام القتب الذى يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان أيضا ) .

يتعدت عن ناقته التى ارتحل عليها إلى ممدوحه بأنها شكت له طول سفرها وبعد شقتها وشدة ما احتملته فى هذا الطريق الذى تسلكه ، ويقول : إننى قلت لهذه الناقة : لا تستعظمى ما تلاقينه من الجهد والمشقة ؛ فإنك تسيرين إلى ملك عظيم يكثر رفده حتى تلى بما تأنيه من عطائه كل جهد ومشقة .

الإعراب : «أقول» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «لها» اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمة القابلة السائدة إلى الناقة مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بأقول «حين» ظرف زمان منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «جد» فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «الرحيل» فاعل جد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا الفعل الماضى وفعلها فى محل جر بإضافة حين إليها «أبرحت» أبرح: فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من ==



فإنهما وإن كانا فاعلين معنى ؛ إذ للمنى عَظُمْتَ فارسا وَعَظُمْتَ جارا ،  
إلا أنهما غير مُحَوَّلَيْنِ ، فيجوز دخول « مِنْ » عليهما ، ومن ذلك « نِعَمْ  
رَجُلًا زَيْدٌ » يجوز « نِعَمْ مِنْ رَجُلٍ » قال :  
\* فَنِعَمْ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِر \* ٢٨٥ -

\*\*\*

= الإعراب ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع ، فإذا فسرت أبرحت  
- كما فسره المؤلف - بعظمت كان قوله : « ربا » تمييزا منصوبا بالفتحة الظاهرة ،  
وإذا فسرت أبرحت باخترت أو بأعجبت كان قوله : « ربا » مفعولا به منصوبا  
بالفتحة الظاهرة أيضا ، وعلى كل حال تكون جملة « أبرحت ربا » في محل نصب  
مقول القول « وأبرحت » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب ، أبرح : فعل ماضى مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،  
وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل رفع « جارا » فيه الإعرابان السابقان  
على الاختلاف في تفسير أبرح ، وجملة « أبرحت جارا » في محل نصب مفعولة بالواو  
على جملة « أبرحت ربا » السابقة .

قال ابن حبيب : « يريد أن نأقته تقول له : أعظمت وأكرمت : أى اخترت  
ربا كريما وجارا عظيم القدر يبرح بمن طلب شأوه » والظاهر من عبارة ابن حبيب  
هذه في محل معنى البيت أنه يرى جل « ربا » مفعولا به لأبرحت ، ألا ترى أنه  
فسره بقوله : « أى اخترت ربا » .

الشاهد فيه : قوله « ربا » وقوله « جارا » فإنيهما تمييزان يجوز جرهما بمن ؛  
لأنهما وإن كانا في المعنى فاعلين ؛ إذ معنى الكلام عظم رب وعظم جار ؛ لكنهما غير  
محولين عن الفاعل صناعة .

٢٨٥ - اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فقال قوم : هو لأبي بكر بن  
الأسد اللبثي ، وقال آخرون : هو من كلام بجير بن عبد الله بن سلمة الحنظلي ، والشاهد  
من كلمة في رثاء هشام بن العيرة أحد أشراف مكة ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت  
من الوائز ، ونحن نذكره لك مع بيت سابق عليه ، وهما قوله :  
= ( ٢٤ - أوضح للمالك ٢ )

«فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ، إِنِّي رَأَيْتُ اللَّوْتَ تَقُبُّ عَنْ هِشَامٍ  
تَحْزِينَهُ فَلَمْ يَمْدِلْ سِوَاهُ» فَفَنِمَ اللَّوْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامٍ  
ومن العلماء من يروى صدر هذا الشاهد :

• تَعَمَّدَهُ وَلَمْ يَفْطَمْ عَلَيْهِ •

اللفظة : « فدعني » هو فعل أمر ، والكثير من العلماء يذكر أن ماضيه مهبور في الاستعمال ، ومنهم من قال : ماضيه ودع مثل وصف ، وقرئ في قوله تعالى (ماودعك ربك وما قل) بالتخفيف على هذا ، وروى « فذرنى » والفعلان بمعنى ترك ، وروى « ذرينى أصطبح يا بكر » وأصطبح : أشرب الصبح ، والصبح - بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب الحمر صباحا ، ويقال له الصبوق - بفتح التين للصجمة وضم الباء - وهو شربها في الغداة ، وبكر : اسم قبيلة «نقب» أراد أنه هجم عليه وتبع آثاره ، وأصل التقيب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار «تعمد» قصدته وتكلف ذلك « ولم يظم عليه » معناه أنه لم يشق على اللوت أن يقصده ويبرل به ، وروى « ولم يمدل سواه » كما رأيت ، وفي هذه الرواية حذف ، فلما أن يكون قد أراد : ولم يمدل إلى سواه ، معنى لم يمل ولم يتوجه إلى غير هشام ، وإما أن يكون قد أراد : ولم يمدل به سواه ، وعلى هذا يكون المعنى أن اللوت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن عجز عدل بمعنى مال أو بمعنى سوى قول الله تعالى : (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) إذا جعلت الجار والمجرور وهو قوله سبحانه (بربهم) متعلقاً بقوله (يعدلون) فإن المعنى على هذا أن الكفار يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فإن جعلت الجار والمجرور متعلقاً بقوله (كفروا) كان يعدلون بمعنى يميلون ، وللإيراد أن الذين كفروا بربهم وجعلوه يميلون وينصرفون عن أفراد الله تعالى باوحدانية «تهام» هو بفتح التاء - المنسوب إلى تهامة - بكسر التاء - وكان من حقّه أن يقول «تهامى» بكسر التاء وتشديد ياء النسب قياساً على أمثاله كما تقول : عراقى ، وحجازى ، ولكنهم خسوا هذه الكلمة عند النسب إليها بخذف إحدى ياءى النسب وتمتعوا أوله عوضاً عن هذه الياء المحذوفة وإشعاراً من أول الأمر بمخالفة للهيح .

فصل (١) : لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان أنثى ، كـ « رطلِي زَيْنَا »

== الإعراب : « تخبره » مخبر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اللوت ، وضمير القائب العائد إلى هشام مفعول به « فلم » الفاء عاطفة ، ولم : نافية جازمة « يدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اللوت « سواء » سوى : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وضمير القائب العائد إلى هشام مضاف إليه « فتم » الفاء حرف عطف ، ونعم : فعل ماض دال على إنشاء للدخ مبنى على الفتح لا يعمل له من الإعراب « للره » فاعل نعم مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر زائد « رجل » تمييز للفاعل نعم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تها » نعت لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رجل » فإنه تمييز ، وهو فاعل في اللعن ، لكنه لما كان غير محول عن الفاعل جاز فيه أن يجرح بمن .

(١) اعلم أن الأمر في هذا الموضوع يشتمل على مبنيين : الأول في الكلام على توسط التمييز بين العامل ومعموله ، والثاني في الكلام على تقدم التمييز على العامل والمعمول جميعاً .

أما الأول فقد قل جماعة إجماع العلماء على جوازه ؛ فنقول « طاب نفسا محمد » كما تقول « طاب محمد نفسا » .

وأما الثاني فنذهب سيويوه والقراء وأكثر البصريين والكوفيين أنه لا يجوز أن يتقدم التمييز على عامله ، سواء أكان العامل اسماً كما في تمييز للفرد أم كان فعلاً كما في تمييز النسبة ، وسواء أكان الفعل جامداً كلفعل التصبج في نحو « ما أحسنه رجلاً » أم كان متصرفاً نحو « طاب محمد نفسا » .

فأما علة امتناع تقدمه على العامل إذا كان اسماً أو فعلاً جامداً فظاهرة ؛ لأن معمول هذين لا يتقدم عليهما في غير هذا الباب ؛ فمدم جواز تقدمه هنا هو من طرد الحكم على وتيرة واحدة .

وأما إذا كان العامل فعلاً متصرفاً فمدم جواز تقديم التمييز عليه من جهة أن أكثر ما ورد من تمييز النسبة أصل التمييز فيه فاعل ، وقد علمنا أن الفاعل لا يجوز تقديمه على فله ، فما كان أصله الفاعل خليف بأن يأخذ ما استقر له .

أو قِلاً جامداً ، نحو « مَا أَحْسَنَهُ رَجُلًا » وَنَدَّرَ تَقْدُّمَهُ عَلَى الْمُتَصَرِّفِ كَقَوْلِهِ :  
 ٢٨٦ — \* أَنْفَسًا تَطْيِبُ يَنْثِيلُ الْمُنَى \*  
 وقاس على ذلك للمازى وللبرد والكسائى .

\*\*\*

== وذهب للمازى والكسائى والبرد والجربى إلى جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فعلاً متصرفاً ، وارتضى هذا القول ابن مالك فى بعض كتبه ، واستدلوا على ذلك بالسمع والقياس ، أما السماع فقوله \* أَنْفَسًا تَطْيِبُ . . . البيت \* وسأأتى مع نظائره ، وأما القياس فإن التمييز - وهو منصوب - كالفعل به وسائر الفضلات ، وكلهن يجوز تقديمهن على العامل إذا كان فعلاً متصرفاً ، ولم يثبتوا بأصله ، ولم يالوا به .

٢٨٦ — نسبوا هذا الشاهد لرجل من طيء ، ولم يسموه ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من المقارب ، وعجزه قوله :

\* وَدَاعِيِ النَّوْنِ يُنَادِي جِهَارًا \*

اللمة : « تطيب » أى : تطمئن ، و « نيل للمنى » إدراك المأمول ، ونيل مصدر « نال الشيء نالاً نيلاً ومنالاً » إذا حصل عليه ، و « المنى » ضم للميم - جمع منية ، والمنية - ضم فسكون - اسم لما يتعمناه الإنسان ويرغب فيه ، و « النون » الموت .  
 الإعراب : « أَنْفَسًا » الممزة حرف استفهام تويخى مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نفساً : تمييز تقدم على العامل فيه وهو قوله « تطيب » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بيل » الباء حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، ونيل : مجرور بالياء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تطيب ، ونيل مضاف « والمنى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو واو الحال مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الباء منع من ظهورها الثقل ، وداعى مضاف « والنون » مضاف إليه مجرور ==

بـالكسرة الظاهرة «ينادى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعي النون ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال «جهارا» مفعول مطلق عامله ينادى ، وأصله صفة مصدر مخذوف ، وتقدير الكلام : ينادى نداء جهارا .

الشاهد فيه : قوله « أنفعا » فإنه تميز ، وقد قدمه على العامل فيه وهو قوله « تطيب » لأنه فعل متصرف ، وهذا نادر عند سيويه والجمهور كما قررناه سابقا ، وهو موضع قياس عند الكسائي والمبرد ومن ذكرنا معهما .

ومثل البيت قول الجنون - وقيل : أعشى همدان ، وقيل : الخبل السعدى - :  
أَتَهَجُرُ كَيْسَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْلُبُ ؟ !  
وقول الآخر :

صَبَّيْتُ حَزْمِي فِي إِبْهَامِي الْأَمْلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشْيِيكَ رَأْسِي اشْتَمَلَا

تم - بحمد الله تعالى وتوفيقه - الجزء الثاني من كتاب « أوضاع المسالك ، إلى ألبية ابن مالك » لابن هشام الأنصاري ، مع شرحنا عليه المسمى « عدة السالك » إلى تحقيق أوضاع المسالك « ويليهِ - إن شاء الله تعالى - الجزء الثالث ، وأوله « باب حروف الجر » نسأل الله تعالى أن يبين على إكمالهِ على هذا الوجه الذى اخترناه لهذه الطبعة ، إنه - جلّت قدرته - ولى ذلك ، وهو حسيننا ونعم الوكيل

## فهرس

للموضوعات الواردة في الجزء الثاني من كتاب «أوضح السالك» لابن هشام الأنصاري  
وشرحنا عليه للسمى «عدة السالك» إلى تحقيق أوضح السالك»

ص	للموضوع	ص	للموضوع
٦٩	حذف للفعولين أو أحدهما	باب « لا » العامة عمل إن	
٧١	يجيء القول بمعنى الظن ، ويجعل عمله	٣ شروط لإعمالها هذا العمل	
	باب أعلم وأرى ونحوهما	٨ إذا كان اسمها مفرداً يبنى على الفتح أو نائبه	
٨٠	ألفاظ الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل	١٤ العطف على اسم لامع تكررهما	
٨٠	ثاني المفعولات وثالثها ما لمفعولى ظن	٢٢ العطف على اسم لا من غير أن تكررها	
	باب الفاعل	٢٣ وصف اسم لا	
٨٣ .	تعريفه	٢٤ دخول الهمزة على لا لا يغير حكمها	
٨٤	أحكام الفاعل	باب ظن وأخواتها	
٩٨	لغة طيء أو أزدشنوجة إلحاق الفعل علامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى ، وعلامة الجمع إذا كان الفاعل جمعا	٣٠ أفعال هذا الباب نوهان ، وعدد كل نوع ، وشواهدهما	
	باب النائب عن الفاعل	٥٤ لهذه الأفعال ثلاثة أحكام : الإعمال والإلقاء ، وللتعليق	
١٣٥	أسباب حذف الفاعل	٥٤ هـ بيان معنى الإلقاء والتعليق ، والفرق العمل بينهما ، وسر هذا الفرق ، وما يجري كل منهما فيه	
		٦٣ الفرق بين الإلقاء والتعليق	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٣٧	ينوب عن الفاعل واحداً من أربعة	١٨٦	باب التنازع
١٤٩	لا ينوب غير المفعول به مع وجوده		حقيقته ، وأمثله ، وشروط
	خلافاً للكوفيين		العوامل المتنازعة
١٥١	غير النائب يجب نصبه لفظاً أو محلاً	١٩٢	ما لا يقع التنازع بينها من
١٥٢	إذا كان الفعل متعدياً لأكثر من		العوامل ، والسر في ذلك
	مفعول ، فما الذي يجوز نيابته ؟	١٩٨	إذا عمل أحد العاملين فما يصنع
١٥٥	تغير صورة الفعل عند إسناده		مع الآخر ؟
	لنائب عن الفاعل		باب المفعول المطلق
	باب الاشتغال	٢٠٥	تحريظه
١٥٨	ضابطه ، والأصل فيه	٢٠٥	الأغراض التي يأتي لها ،
١٥٨	أركان الاشتغال ، وشروط		وصور كل غرض منها
	كل ركن منها	٢٠٨	عامله مصدر ، أو وصف ، أو فعل
١٦١	قد يرض ما يوجب الرفع أو النصب	٢٠٨	الخلاف في أصل المشتقات وأدلة
	أو يرجع أحدهما ، في يسوى بينهما		كل فريق
—	المواضع التي يجب فيها النصب	٢١٣	بيان ما ينوب عن المصدر
١٦٢	للمواضع التي يرجع فيها النصب	٢١٥	ما يجوز تثنيته من المصادر ، وما يمنع
١٧١	مق يستوى الوجهان ؟	٢١٦	حذف العامل في المصدر
١٧٢	يكون للمشتغل اسماء بثلاثة شروط		باب المفعول له
١٧٢	يشترط لصحة الاشتغال وجود علاقة	٢٢٥	يشترط له خمسة أمور
١٧٣	يكون القدر من لفظ المذكور	٢٢٦	مق فقد شرطاً جرحاً بحرف التثنية
	أو من معناه		باب المفعول فيه
	باب التعدى واللزوم	٢٣١	تحريف الظرف ، وأنواع
١٧٦	التعدى له علامتان		ما ينتصب على الظرفية
١٧٧	اللازم له اثنتا عشرة علامة	٢٣٦	حكم الظرف ، وبيان أحوال العامل فيه
١٧٨	حكم اللازم	٢٣٧	كل أسماء الزمان تقبل النصب
١٨٣	لبعض المفاعيل الأمثلة في التقدم		على الظرفية ، والبالغ من
	على بعض		أسماء المكان نوعان
١٨٥	يجوز حذف نائب المفعول إن	٢٣٨	الظرف متصرف ، وغير متصرف
	علم ، وقد يجب حذفه		

- ٢٩٧ وثانها : الاشتقاق ، وتقع جامدة  
مؤولة بالمشق في ثلاث مسائل ،  
وجامدة غير مؤولة في سبع مسائل  
٣٠٠ وثالثها : أن تكون نكرة ،  
وزد معرفة مؤولة بنكرة  
٣٠٥ ورابعها : أن تكون نفس صاحبها ، وتقع  
مصدرا منكرا بكرة ، ومعرفة بقة  
٣٠٨ أصل صاحب الحال أن يكون  
معرو ، ويأتي نكرة بمعروف  
٣١٨ تقدم الحال على صاحبها ، وتأخرها عنه  
٣٢٦ تقدم الحال على العامل فيها ،  
وتأخرها عنه  
٣٣٥ تعدد الحال لواحد ، ولتعدد  
٣٤٢ الحال المؤكدة  
٣٤٦ الحال مفرد ، أو جملة ، أو شبه  
جملة ، والجملة ثلاثة شروط  
٣٥٨ يخفف عامل الحال جوازا أو وجوبا  
باب التميز  
٣٦٠ تعريفه ، وبيان محترزات القيود  
٣٦٣ حكمه ، وبيان العامل فيه  
٣٦٥ الاسم المهم المحتاج للتمييز على  
أربعة أنواع  
٣٦٧ متى يجوز جر التميز بمن ؟ ومتى  
يتمتع ؟  
٣٧١ تقدم التميز على عامة

- باب المفعول معه  
٢٣٩ تعريفه ، وبيان ما يخرج بكل قيد  
٢٤٢ الناصب للمفعول معه  
٢٤٣ للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات  
باب المستثنى  
٢٤٩ أدوات الاستثناء  
٢٥٠ هـ بحث في حاشا الاستثنائية  
وآراء النحاة فيها وأدلتهم  
٢٥٢ أحوال الاسم الواقع بعد الواو حكمه  
٢٦٥ حكم المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه  
٢٧٢ تتكرر إلا لتوكيد ، ولغير توكيد  
٢٧٥ حكم المستثنيات المتكررة بالنظر  
إلى اللفظ  
٢٧٥ هـ « غير » أصلها ، والاستثناء بها  
٢٧٨ للمستثنى يسوى  
٢٨٢ المستثنى بليس ولا يكون  
٢٨٥ المستثنى بخلا وعدا  
٢٩٣ المستثنى بجماسا  
باب الحال  
٢٩٣ الحال نوعان وتعريف الحال المؤسسة  
— هـ تذكر لفظ الحال وتأنيته ، وما  
يترتب على ذلك  
٢٩٦ للحال أربعة أوصاف  
٢٩٦ أولها : الانتفال ، وتقع لازمة  
في ثلاث مسائل

تمت فهرس الجزء الثاني من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ، والحمد لله  
أولا وآخرنا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله









